التكامل الاقتصادي العربي

رؤيـــة إســلامـيـة

دكتور

محمد محمود المكاوي

خبير التدريب واستشاري نظم الإدارة المصرفية

ونظم التمويل الإسلامي

دار الفكر والقانون

المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٣٦٢٨١

محمول : ٠١٠٠٦٠٥٧٧٦٨

التكامل الاقتصادي العربي

رؤية إسلامية

دكتـــور

محمد محمود المكاوي

٢٠١٣

دار الفكر والقانون

المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٣٦٢٨١

محمول : ٠١٠٠٦٠٥٧٧٦٨

اسم الكتاب : التكامل الاقتصادي العربي «رؤية إسلامية»

اسم المؤلف: دكتور / محمد مكاوي

الطبعة الأولى

سنة الطبع : ٢٠١٣

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ١٤٦٨٩

الترقيم الدولي: 978-977-6253-66-7

الناشر : دار الفكر والقانون للنشر والتوزيـــع

١ ش الجلاء أمام بوابة الجامعة برج آية

تليفكس : ٠٠٢٠٥٠٢٢٣٥٦٧١ تليفون : ٠٥٠٢٢٣٦٢٨١

محمول ٠٠٢٠١٠٠٦٠٥٧٧٦٨

dar.elfker@Hotmial.com

المحامي / أحمد محمد أحمد سيد أحمد

مقدمة

مقدمة

إن الأمة العربية هي أمة واحدة ، وقد انقسمت بسبب ظروف خارجة عن إرادتها إلى دول مستقلة ، وأن الواجب إعادة توحيدها في كيان سياسي عضوي واحد ذي سيادة ، بالنظر إلى ما يجمع بينهما من عناصر هي : الدين «الإسلام» ، واللغة «العربية» ، والثقافة «الإسلامية» ، والأرض الممتدة ، والتاريخ المشترك ، ثم أضيف إلى هذه العناصر عنصر جديد ، وهو المصلحة الاقتصادية التي ستعود على الجميع من جراء الوحدة .

ولقد مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بالعديد من المراحل حيث أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٥٧م ، ثم اتفاقية السوق العربية المشتركة الموقعة في عام ١٩٦٤م ، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عام ١٩٨١ ، ثم اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي أقرتها القمة العربية في عام ١٩٩٦م ، والتي بدأ تنفيذها في يناير ١٩٩٨م لتنتهي في عام ٢٠٠٧ ومنطقة تجارة حرة بلا جمارك بين الدول العربية ، وبرنامج تفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة المصغرة والتي تهدف إلى تحرير التجارة بالكامل بين الدول الموقعة على الاتفاقية وهي سبع دول في عام ٢٠٠٢م .

وخلال هذه الفترة كان العمل الاقتصادي العربي المشترك يتأرجح بين الانتعاش والانتكاس وفقًا للظروف السياسية التي مرت بها المنطقة العربية بدءًا من القطيعة العربية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي إلى حرب الخليج الأولى ثم إلى حرب الخليج الثانية إلى جانب التواترات بين الدول العربية .

ومحصلة العمل العربي المشترك خلال الفترة الماضية ومن خلال بعض المحاولات لإحداث تكامل اقتصادي بينها .

إلا أن هذه المحاولات لم تأت بالثمرة المرجوة منها .

ونظرًا لأهمية التكامل الاقتصادي للبلاد العربية ، خاصة في أهدافه السياسية والاقتصادية ، فقد رأينا أن نتقدم بهذه الدراسة المتواضعة داعين الله أن يشد أزر هذه البلاد ، وأن تعمل متضامنة لتحقيق هذا الهدف ، لما له من نتائج طيبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لخدمة العالم العربي والإسلامي حتى نعيد للإسلام مجده .

وقد رأينا أن تشتمل هذه الدراسة على الآتي :

الفصل الأول : التعريف بمفردات البحث .

الفصل الثاني : الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية .

الفصل الثالث : مفهوم التكامل الاقتصادي ودوره .

الفصل الرابع : مدى إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين البلاد العربية على أساس عقيدي .

منهج البحث :

أولًا : المنهج الوصفي : حيث يتطلب البحث في هذا الموضوع وصف محاولات التكامل الاقتصادي بين العالم العربي المعاصر ، والوقوف على تاريخها وأسباب تعثرها .

ثانيًا : المنهج التحليلي : حيث إن بحث هذا الموضوع لا يقف عند الدراسة الوصفية فقط ، وإنما يتطلب أيضًا البحث للمنهج التحليلي الذي يبحث عما وراء الوقائع والأحداث من أسباب وعوامل ودوافع ثم ما ترتب على ذلك من نتائج وآثار .

فطبيعة الدراسة في هذا الموضوع تحتاج إلى المنهج الوصفي التاريخي ، والمنهج التحليلي معًا .

الفصل الأول

التعريف بمفردات البحث

المبحث الأول

التعريف بعنوان البحث

التكامل الاقتصادي العربي

على الرغم من أن مصطلح التكامل الاقتصادي يعتبر من المصطلحات الشائعة شديد الانتشار في الوقت الحالي فهو أكثرها إثارة للجدل ، وذلك على المستويين الإقليمي والعالمي .

ولقد قدم الفكر الاقتصادي والسياسي في الواقع جهودًا كثيرة لتوضيح ذلك المصطلح ؛ إلا أنه لم يتم الاتفاق على مفهوم واحد محدد له ، ولذلك تعد كثرة المفاهيم التي وضعت للتكامل الاقتصادي من أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا الموضوع .

ومن الناحية اللغوية يقصد بكلمة (Integration) في اللغة الإنجليزية : تجميع الأجزاء في كيان واحد ، وهي مشتقة من الكلمة (Integer) التي تعني الواحد الصحيح في لغة العلوم الرياضية .

وبناء على ذلك فإن الترجمة العربية الدقيقة لهذا المصطلح ينبغي أن تكون الاندماج وليس التكامل .

ومع ذلك فقد غلب على الأدبيات الاقتصادية الغربية استخدام هذا المصطلح ليعبر عن أي شكل من أشكال التعاون والتنسيق الإقليمي مثل منطقة التجارة الحرة أو السوق المشتركة أو غيرها[١] .

---

(١) إسماعيل صبري عبد الله ، وحدة الأمة العربية ، المصير والمسيرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .

الاقتصاد :

إن أصل كلمة الاقتصاد وهي «القصد» تعني عدة معان حسب موضوعها :

القصد من «الرجال» هو الذي بين الجسيم والنحيل ، ومن «الطرق» المستقيم ، ومن «الأمور» الذي لا إفراط فيه ، ومن «المشي» المستوى الذي لا عوج فيه .

وفي صيغة أخرى ، فإن كلمة «اقتصد» تعني «في الأمر» عدم التفريط ، «في النفقة» التوسط بين التقتير والتبذير .

وبناء عليه فإن كلمة اقتصاد يمكن أن تعني ـ إجمالًا ـ الوسطية والاعتدال والاستقامة .

والاقتصاد في مفهوم علماء الفقه والشريعة ما يرتبط بالمعاملات خاصة تلك المتعلقة بالأموال والسلوكيات المعيشية والتكسبية .

أما في المجال الوضعي ، حيث تتمثل كلمة الاقتصاد هنا في كل ما يتعلق بالموارد الطبيعية والمالية ومدى كفايتها للحاجات البشرية .

العربي :

عرب : العُرب والعرب جيل من الناس معروف خلافِ العجم .

والعرب العاربة هم الخلص منهم ، ومتعربة ومستعربة دخلاء ليسوا بخُلّص والعربي منسوب إلى العرب وإن لم يكن بدويًّا .

واختلف الناس في العرب لما سموا عربًا ؟

ترجع معنى كلمة عرب إلى الوثائق الآشورية والبابلية منذ القرن الثامن قبل الميلاد فقد ذكرت في صيغ متعددة منها لفظ (Urbi,Arbi) ومعناها البادية ، ثم ظهرت في القرن السادس قبل الميلاد (Arbaya) عربانية وذلك في النصوص الفارسية وهي

تعني البادية أيضًا ، التي تفصل بين العراق والشام بما فيها شبه جزيرة سيناء .

أما في التوراة : فوردت بمعنى البدو .

ثم ذكرها المؤرخون اليونان : في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد ، حيث أطلق المؤرخون اليونانيين واللاتينيين على بلاد العرب لفظ (Arabia) وقسموها طبيعيًا إلى أقسام ثلاثة :

الأول : بلاد العرب الصخرية : وتقع شمال جزيرة العرب ، أو جنوب غرب بلاد الشام وتسمى عند المؤرخين اللاتين (Arabia Petraea) وكانت موطنًا لدولة الأقباط ويدخل في نظامها شبه جزيرة سيناء .

الثاني : بلاد العرب السعيدة : وتقع في جنوب شبه الجزيرة العربية ، وتشمل بلاد اليمن أو الأرض الخضراء ، ويطلق عليها اسم (Arabia Felix) وهي أكبر أقسام بلاد العرب .

الثالث : بلاد العرب الصحراوية : وتطلق على بادية الشام ـ المنطقة الواقعة بين العراق والشام وتسمى (Arabia Deserta) وكان يقطنها القبائل المتدينة في شبه الجزيرة العربية كلها .

المؤرخون العرب : فقد أوردوا لفظ عرب في نقوشهم بمعنى الأعراب الذين يسكنون البادية .

هذا وقد قسم المؤرخون العرب شبه الجزيرة العربية إلى خمسة أجزاء كبرى هي : تهامة ، ونجد ، والحجاز ، والعروض ، واليمن .

١ـ تهامة :

وهي المنطقة الساحلية الضيقة التي تقع ما بين العقبة واليمن على ساحل البحر الأحمر .

٢ـ نجد :

هي الهضبة الوسطى في شبه جزيرة العرب ، وتقع بين بادية السماوة في الشمال ، وصحراء الدهناء جنوبًا وأطراف العراق شرقًا والحجاز غربًا وأراضيها من أطيب أراضي الجزيرة العربية .

٣ـ اليمن :

وهي منطقة واسعة تمتد حدودها من تهامة إلى العروض ، وسميت يمن لتيامن العرب بها ولكثرة خيراتها وجاء ذكرها في القرآن الكريم في سورة سبأ : ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ [سبأ:١٥] .

٤ـ الحجاز :

وهو إقليم تقع في الوسط ما بين تهامة ونجد وسمي حجازًا لأنه يحجز بينهما ، ويضم مدنًا مثل المدينة والطائف وخيبر وفدك .

٥ـ العروض :

سميت كذلك لأنها تعترض بين اليمن ونجد والعراق وهي تشمل منطقة اليمامة والبحرين .

القرآن الكريم :

أما في القرآن الكريم الذي يعتبر أول مصدر عربي فقد وردت فيه أعراب أكثر من عشر مرات ، ولفظ عربي مثل ذلك :

﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه:١١٣] .

أقوال البعض : فقال بعضهم : أول من أنطق الله لسانه بلغة العرب ـ يعرُب بن قحطان ، وهو أبو اليمن كلهم ، وهم العرب العاربة ، ونشأ إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام

معهم فتكلم بلسانهم ، وهم العرب العاربة ، ونشأ إسماعيل بينهم فتكلم بلسانهم ، فهو وأولاده العرب المستعربة .

وقيل : إن أولاد إسماعيل نشأوا بعربة وهي تهامة فنسبوا إلى بلادهم .

في السنة :

روي عن النبي ﷺ أنه قال : **«خمسة من أنبياء العرب وهم : محمد وإسماعيل وشعيب وصالح وهود صلوات الله وسلامه عليهم»** .

وهذا يدل على أن لسان العرب قديم وهؤلاء الأنبياء كلهم كانوا يسكنون بلاد العرب ، فكان شعيب وقومه بأرض مدين ، وكان صالح وقومه يسكنون ثمود ينزلون بناحية الحجر ، وكان هود وقومه عاد ينزلون الأحقاف من رمال اليمن ، وكان إسماعيل بني إبراهيم والنبي المصطفى محمد ﷺ من سكان الحرم .

وكل من سكن بلاد العرب وجزيرتها ونطق بلسان أهلها فهو عرب [١] .

والعرب أمة من الناس سامية الأصل كان منشئوها جزيرة العرب [٢] .

---

(١) لسان العرب ، (ج٤) ، (ص٥٨٦) .

(٢) المعجم الوسط

المبحث الثاني

العرب قبل الإسلام

تقع بلاد العرب في الركن الجنوبي الغربي من قارة آسيا ، وتعتبر شبه جزيرة لأن المياه تحيط بها من ثلاث جهات ، فمن المشرق تطل على الخليج العربي أو بحر فارس وفي الغرب تمتد على البحر الأحمر أو بحر القلزم ، أما الجنوب فالمحيط الهندي أو البحر الهندي ، بينما يحدها من الشمال خط وهمي يمتد من مصب شط العرب في الخليج العربي ، ويتجه غربًا حتى رأس العقبة ، ولكن المؤرخين العرب والجغرافيين اعتادوا أن يطلقوا عليها لفظ جزيرة العرب .

وتختلف بلاد العرب من حيث طبيعتها باختلاف أجزائها ، فالقسم الأكبر منها بادية تتخللها واحات وأغوار تتجمع فيها المياه ، ثم تتسرب إلى باطن الأرض ، كما توجد فيها بعض الوديان في الأطراف ، وقد أدى ذلك إلى وجود نوعين من السكان حيث استقر البدو في البادية وأطلق عليهم الأعراب ، بينما أقام الحضر في الوديان واشتغلوا بالزراعة والصناعة والتجارة ، وكانت الجزيرة العربية منذ زمن بعيد منطقة هادئة بعيدة عن الصراعات والانحرافات التي كانت سائدة في البلدان الأخرى ، قامت فيها حضارات قديمة مثل حضارة قوم عاد وثمود وسبأ الذين جاء ذكرهم في القرآن الكريم كما قامت فيها دول وممالك أخرى مثل معين وحمير في الجنوب ، والحيرة والغساسنة في الشمال ومدن مكة ويثرب في الوسط .

أقسام العرب

يقسم المؤرخون العرب إلى قسمين :

القسم الأول : العرب البائدة :

وهم الذين بادوا وانقطعت أخبارهم ولا نعرف عنهم شيئًا إلا ما ورد في الكتب المنزلة كأخبار عاد وثمود .

وكانت تقطن شبه الجزيرة العربية في الماضي السحيق وزالت أخبارهم وبادت نتيجة تسليط الله عليهم عوامل الهلاك ، ومن أشهر قبائلهم عاد وثمود وطسم وجديس وأميم والعماليق. وأمم آخرون لا يعلمهم إلا الله ، كانوا قبل الخليل ﷺ وفي زمانه أيضًا (١) .

القسم الثاني : العرب الباقية :

وينقسمون إلى قسمين :

١ـ العرب العاربة :

وهم أول أجيال سكنوا في جزيرة العرب وينتسبون إلى جدهم قحطان أو يقطان أو يقطن وقد ورد اسمه في التوراة ، وهو قحطان الذي جاء من نسل نبي الله نوح ﷺ ، وقد استوطن العرب العاربة منطقة اليمن ، وسموا القحطانيين .

أي هم العرب الأصليين ، وهم شعب قحطان ، وموطنهم بلاد اليمن ، ومن أشهر قبائلهم : جرهم ، ويعرب ، ومن يعرب تشعبت القبائل والبطون في فرعين كبيرين هما : كهلان وحمير .

٢ـ العرب المستعربة أو المتعربة :

الفرع الآخر من سكان شبه الجزيرة استوطنوا الجزء الشمالي منها وهم متأخرون في

---

(١) البداية والنهاية ، الإمام ابن كثير ، المجلد الأول ، ج٢ ، (ص٥٦٣) ، دار الغد العربي ، ١٩٩٠م .

الزمن عن العرب العاربة وينتسبون إلى عدنان بن أدو الذي يرجع نسبه إلى نبي الله إسماعيل ﷺ ، وتعود جذور التقسيم بين العدنانيين والقحطانيين إلى أيام النزاع بين سكان مكة القرشيين العدنانية ، والمدينة ـ يثرب ـ وسكانها الأوس والخزرج القحطانية ، وقيل ذلك تأصل في العصر الأموي إبان النزاع الحزبي الذي ساد العلاقات بين الطرفين .

وقيل : هم عرب الحجاز فمن ذرية إسماعيل بن إبراهيم عليهم السلام ، وكان إسماعيل أول من تكلم باللغة العربية الفصيحة البليغة .

وكان قد أخذ كلام العرب من جرهم الذين نزلوا عند أمة هاجر بالحرم ، فتزوج منهم وتعلم هم وأبناءه العربية ، فسموا بذلك العرب المستعربة ، وهم جمهور العرب من البدو والحضر الذين يسكنون أواسط الجزيرة العربية وبلاد الحجاز إلى بادية الشام حين خالطهم في مساكنهم عرب اليمن بعد انكسار سد مأرب .

فئات السكان :

أولا : الرعاة أو البدو الرحل :

وهم الذين كانوا دائمي الترحال كانت مساكنهم من وبر الأغنام فسموا أهل الوبر ولم يستقروا في أماكن معينة لسعيهم وراء المراعي الخضراء بحثًا عن الكلأ والماء .

ثانيًا : الحضر أو المدر :

نسبة إلى مبانيهم التي كانوا يقيمونها من المدر أو الطين ، وقد عاشوا عيشة استقرار في المدن وامتهنوا الزراعة والصناعة ، كأهل المدينة ومكة وصنعاء وغيرها من مدن الجزيرة العربية .

الأحوال السياسية في جزيرة العرب قبل الإسلام

اصطلح المؤرخون تسمية الفترة التي سبقت ظهور الإسلام بالعصر الجاهلي وذلك يرجع إلى غلبة الجهل والهمجية على الواقع التاريخي في تلك الحقبة إذ لم يكن للعرب حكومة بالمعنى المتعارف عليه تنظم أمور القبائل بل كانت القبائل تمثل وحدات سياسية مستقلة خاصة في الجهات البدوية مثل : نجد وأطراف الحجاز ويرجع ذلك لعدم وجود الاستقرار في المعيشة أما الأطراف الشمالية فلا شك أنه وجدت ممالك ذات حياة سياسية خاصة وفي جنوب شبه الجزيرة فظهرت ممالك في اليمن لها حكومة مستقلة .

إذن كان النظام القبلي هو النظام السائد في شبه الجزيرة العربية ؛ لأنها كانت عبارة عن قبائل متفرقة ، لكل منها شيخ يحكمها ويتصف بالحكمة والشجاعة والكرم ولها قانون يحدد حقوق وواجبات كل فرد بها وكانت قبيلة قريش بمكة من أشهر القبائل العربية .

ولم يكن للعرب عمومًا وحدة سياسية تضمهم وتجمعهم ، في دولة واحدة ، فالقبيلة هي الوحدة السياسية إذ أن أفرادها ينتمون إلى أصل واحد ، تربطهم العصبية التي تؤكد عندهم الشعور بالتماسك وتقوم العصبية على رابطة الدم التي تعتبر أقوى الروابط وهي تساوي الرابطة القومية في أيامنا هذه ، أما النوع الآخر من العصبية فكان عصبية الانتماء سواء إلى أب بعيد أو جد مشترك تنتمي إليه أكثر من قبيلة .

ولأن الوعي السياسي كان ضيقًا عند الأفراد فلم يتعد ولاءهم قبيلتهم التي كانت ستمثل في نظرهم عالمهم من ينتمي إليه كان منه ومن لم ينتمي إليه عدَّ غريبًا عنه .

والقبيلة تمثل دولة صغيرة بمقوماتها البدائية باستثناء الأرض ، فالقبائل الرحل ليس لها أوطان بسبب تنقلها المستمر وراء الماء والعشب غير أنه كان لكل قبيلة مناطق نفوذ تمتد وتنكمش تبعًا لقوة القبيلة ، لذلك كانت القبائل تطبق قانون الغاب الذي يعلن أن الحق بجانب القوة فكل قبيلة تحاول السيطرة على أكبر قدر من المساحة حتى لو أدى ذلك إلى الحرب بين القبائل وكثيرًا ما قامت الحروب أما هجومًا لتوسيع الرقعة المملوكة أو دفاعًا عن مناطق السيطرة .

وفي مواجهة سيطرة القبائل القوية لجأت القبائل الصغيرة إلى عمل أحلاف ، والحلف يعني تحالف قبيلتين وتعايشهما وانصهار الأصغر منهما في الأكبر ، وكان الفرد في داخل القبيلة يلبي نداء قبيلة إذا دعته لنصرتها ونصر أخوته من أفرادها ، وكان لكل قبيلة مجلس للحكم يتكون من شيوخ القبيلة ويرأسه أعظم مكانة وأحبهم قدرًا وأكثرهم مالًا ، ومهمة هذا المجلس هو تنظيم العلاقة بين أفراد القبيلة ، ويجتمع في المنتدى أو النادي ، أو دار الندوة للفصل في الخصومات والتباحث في مشاكل القبيلة وعلى شيخ القبيلة أن يفتح داره للضيوف ويعين الضعفاء ، وكان كلمته نافذة على من دونه ، وكان له قسم من الغنائم والفضول ، كما كانت له أمرة الجند في الحروب .

إلا أنه عرف العرب الدول والممالك في أماكن معينة ولفترات محددة .

ومن أمثلة الممالك :

١ـ مملكة معين : وكانت ببلاد اليمن في منطقة الجوف الجنوبي شرق صنعاء ، وحاضرتها القرن وتشمل : قتبان وحضر موت وإقليم بلخ [1] .

٢ـ مملكة سبأ : وحاضرتها مدينة مأرب وساعدهم على الاستقرار الخصب الذي امتاز به هذا الإقليم من بلاد العرب بعد بناء السد ، وكانت لهم تجارتهم الواسعة مع

(١) تاريخ العرب قبل الإسلام ، جرجي زيدان ، (ص١١١، ١١٢) .

مصر وسوريا وبابل ، وكان لهم أسطول بحري يحمل البضائع إلى مصر وغيرها من البلاد ، وقد ورثت سبأ هذا المركز التجاري من مملكة معين .

٣ـ مملكة حمير : وتقع بين مملكة سبأ والبحر الأحمر ، وقد ظهرت أول الأمر في قتيان ثم استوعبت مملكة سبأ وريدان وظهرت مملكة حمير بعد سنة ١١٥ قبل الميلاد ، واتخذ الحميريون ريدان عاصمته لهم ، وعرفت باسم ظفار ، وقد تغلب بعض ملوكهم على الدول المجاورة وحاربوا الفرس والأحباش .

٤ـ مملكة الحيرة : وتقع على بعد ثلاثة أميال من الكوفة على بحيرة النجف ، وكانت على أرض خصبة تمر بها فروع من نهر الفرات ، ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث الميلادي واستمرت حتى ظهور الإسلام .

٥ـ مملكة غسان : وأصل الغساسنة من اليمن من قبيلة الأزد ، التي هاجرت عقب انهيار سد مأرب ، فهذبوا إلى الشام وأقاموا على ماء يقال له : غسان .

الأحوال الاجتماعية

انقسم المجتمع العربي قبل الإسلام إلى ثلاث طبقات : طبقة القبيل ، أو أبناء القبيلة ، وطبقة الموالي ، وطبقة الرقيق أو العبيد .

١ـ طبقة القبيل أو الصرحاء :

فهم يرتبطون فيما بينهم برابطة الدم ، وتظلهم القبيلة بحمايتها في مقابل أن ينهضوا لنصرتها إذا دعتهم لذلك ، كان الفرد منهم يستمد قوته من قوة القبيلة وبالتالي كانوا دعامة القبيلة ، وكانت القبيلة تقف موقفًا متشددًا من أي فرد يخرج على تقاليد القبيلة ، فإذا سلك سلوكًا غير شرعي نبذته القبيلة وأخرجته منها وفي هذه الحال يسمى خليع القبيلة ، وله الحق في اللجوء إلى قبيلة أخرى فيسمى لاجئ أو مولى وبذلك يفقد حريته ربما يلجأ إلى الصحراء ويعيش وحيدًا على قائم سيفه فيسمى صعلوكًا أو مغامرًا .

٢ـ طبقة الموالي :

فيدخل فيهم الخلفاء أو الخلفاء الذين خلعتهم القبائل ، وكان الخلع يتم في ميدان عام أو في الأسواق وأيضًا يدخل العتقاء الذين كانوا عبيدًا واعتقوا ، ولهؤلاء الموالي نفس حقوق الصرحاء وعليهم نفس الواجبات .

٣ـ طبقة الرقيق :

فهي تمثل طبقة كبيرة في المجتمع العربي قبل الإسلام ومعظمهم كان يشتري من الأسواق أو يجلب من أسرى الحرب سواء من الفرس أو الأجياش ، وكانت تلك الطبقة محرومة من الامتيازات وهي في نفس الوقت مثقلة بالأعمال التي يأنف العرب القيام بها مثل الرعي والحدادة والنجارة والحجامة .

هذا وقد اشتهر فريق من العرب بالثراء والترف وذلك عن طريق تكوين ثروات أما

بالتجارة التي كانت من أهم الحرف في جزيرة العرب ، وإما عن طريق الزراعة في الوديان الموجودة في أطراف الصحراء العربية في الحيرة واليمن .

والواقع أن هؤلاء يعتبرون قلة إذا قورنوا بفقرائهم الذين يكونون معظم سكان البادية والصحراء ويشعرون بالحرمان والفاقة ، وكانوا يحترفون الرعي ويعيشون في الخيام عيشة طابعها عدم الاستقرار .

والفريق الثالث كان من الصعاليك وهم جماعة أصابهم الفقر ، وتاقوا إلى الغنى ، فنهضوا يجمعونه اعتقادًا منهم بأحقيتهم في هذا المال لذلك غلب عليهم طابع المغامرة والشجاعة والأنفة وكانوا يميلون إلى المخاطرة والمغامرة وركوب الصعاب .

الأسرة في المجتمع الجاهلي :

لم يكن الرجل في مجتمع ما قبل الإسلام يكتفي بزوجة واحدة في حياته إما بقصد المصاهرة من أكبر عدد من القبائل طلبًا للعزوة ، وإما بقصد الإكثار من النسل والذرية حتى يحقق القوة ، وإما لغرض سياسي لتكوين أكبر قدر من العلاقات وتعدد أنواع الزواج في ذلك المجتمع فمنها :

١ـ **زواج الصداق أو البعولة** : وهو نوع مأثور من الزواج ويتم بأن يخطب الرجل من الرجل ابنته على صداق محدد ثم يعقد عليها .

٢ـ **زواج المتعة** : وهو أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجل معلوم يحدد عند الزواج ، فإذا انقضى الأجل انفصلت المرأة عنه وذلك نظير صداق معين ، ويكون لأولاد زواج المتعة حق الإرث والانتساب إلى الأب ، ولم يقر الإسلام هذا النوع من الزواج ونهى عنه رسول الله ﷺ .

٣ـ **زواج الإماء** : وفيها يتزوج الرجل من امرأة من الموالي اللاتي يلتحقن بالعمل عنده ، فإذا أنجب منها أبناء لا يحق لهم أن ينتسبوا إليه وأن يرثوه إلا في حالة عتق أمهم

وجعلها من الحرائر أو المهائر .

٤ـ زواج السبي : وهذا النوع يتم عادة بعد الحروب بأن يتزوج المحارب من إحدى النساء المسبيات ، وهذا الزواج لا يدفع الزواج صداقًا .

٥ـ زواج المقت : وهو أن يتزوج الرجل زوجة أبيه بعد وفاته كجزء من ميراثه وهذا زواج لم يقره الإسلام وأبطل العمل به حيث لا يحل للرجل أن ينكح ما نكح أبوه من النساء .

وكثيرًا ما كان العرب يتزوجون عن طريق البدل أن يستبدل الرجل ابنته بابنة صديقه على أن يتزوجها في مقابل أن يتزوج الآخر ابنته .

وكان هناك أسباب عديدة للطلاق في مجتمع ما قبل الإسلام ، منها الخلع ، أي يطلق الرجل زوجته نظير مقدار من المال ، يدفعه إليها أو يتم الطلاق لهجر الرجل زوجته وتفضيل الإماء عليها ، والمرأة المطلقة كان عليها أن تقضي عام لا تتزوج فيه سواء حملت من زوجها أو لم تحمل وقد أبطل الإسلام ذلك وجعل المدة أربعة شهور وعشرة أيام .

وبالطبع في مثل هذا المجتمع الذي قوامه التناحر والحروب من أجل البقاء يفضل الرجال البنين على البنات ، فالبنين في منزلة أعلى من البنات ، وذلك للاعتماد عليهم في الصيد والغزو والحروب وكثيرًا ما سمعنا عن عملية وأد البنات أي دفنهن أحياء للتخلص من عارهن وكان الرجل يطلق زوجته إن لم تنجب له البنين وفي جانب آخر فقد كان كثير من العرب يعطفون على بناتهم ويدللونهن .

دور المرأة في المجتمع :

كان المجتمع الجاهلي ينظر إلى المرأة نظرة تقوم على الاحترام وحظيت المرأة بمكانة كبيرة بحيث ترى بعض الملوك لا يجدون حرجًا في الانتساب إلى أمهاتهم مثل المنذر بن

ماء السماء ملك الحيرة ، وعمرو بن المنذر المعروف بعمرو بن هند. نسبة إلى أمه هند بنت عمرو بن حجر ، وحظي بعض النساء في المجتمع العربي بمكانة عالية أمثال : السيدة خديجة < ، ومارس بعضهم مهنة الطب مثل السيدة رقية .

كما كان للمرأة مكانتها كشريكة للرجل سواء في السلم أو في الحرب وقد تغزل بعض الشعراء العرب بزيجاتهم وتغزلوا فيهن .

والمرأة كانت تساعد زوجها في عمله ، وتقضي وقتها بجواره سواء في الطهي أو إعداد الطعام ونسج الصوف وحلب الأغنام ، أو الرضاعة لأبناء غيرها أو وضع الأسلحة ودبغ الجلود ، وكانت كثيرًا ما تصحب زوجها في المعارك لتشجيعه أو تداوي جرحه أو تسقي المقاتلين أو تشجعهم على التقدم بالهتاف أو قرض الشعر الذي يمجد التقدم نحو الحرب ويمقت الانسحاب من المعركة .

وننتهي إلى أن المجتمع العربي قديمًا ينقسم إلى :

أ ـ بدو : وهم الذين يسكنون ويعملون برعي الإبل .

ب ـ الحضر : الذين يسكنون المدن ويعملون بالزراعة والصناعة والتجارة .

امتاز العرب بين الأمم التي تعيش على ظهر الأرض في زمانهم بصفات حميدة وأخلاق كريمة منها : الشجاعة والكرم ، والوفاء بالعهد ، العفو عند المقدرة ، حماية الجار ، الأمانة وغير ذلك من الخصال الحميدة .

انتشرت بينهم العادات السيئة منها : البغاء ، والفجور ، وشرب الخمر ، والقمار ، والميسر ، التعامل بالربا .

من العادات السيئة كذلك وأد البناء «دفنهم أحياء» .

الأحوال الاقتصادية

عرف أهل الجزيرة العربية الرعي والزراعي والصناعة والتجارة ، فالرعي كانت الحرفة السائدة في البادية ، والزراعة كانت قليلة لندرة الأمطار ويزرع عليها بعض الحبوب والثمار ، والصناعة فقد عرفوا بعض الصناعات مثل الرماح والسيوف والتماثيل ، والتجارة ، فكان أهل مكة أكثر سكان شبه الجزيرة مكانة تجارية يقومون برحلتين هما : رحلة الشتاء إلى اليمن ، ورحلة الصيف إلى الشام .

حيث كانت حياة العرب في جنوبي الجزيرة أحسن حالًا من عرب قلب الجزيرة وشمالها ، كانت له بقية من زراعة ، كما كانت تصلهم تجارة الحبشة والفرس ، وفضلًا عن ذلك فكانوا يتاجرون مع عرب الشمال .

أما قلب الجزيرة ـ نجد ـ فقد اقتصر النشاط الاقتصادي فيه على حرفة الرعي ، وفي مدن الحجاز عرفت الزراعة في الطائف ويثرب ، فاشتهرت الطائف بوفرة مياهها واتساع حدائقها ، وكانت حاصلاتها تشمل البطيخ والموز والتين والعنب والزيتون والخوخ والسفرجل كما كان لكرومها شهرة خاصة .

وكان أثرياء مكة لهم عقار في الطائف ، ونظرًا لما اشتهرت به المدينتين من ثراء فقد اقترنتا ببعضهما البعض فعرف بالقريتين أو المكتين ، وفضلًا عن ذلك فقد اشتهرت الطائف بدباغة الجلود وعرفت يثرب بخصوبة تربتها وقد استغلها اليهود أحسن استغلال وهيمنوا على سائر نشاطها الاقتصادي فاشتغلوا بالتجارة وهيمنوا على النشاط المالي والصناعات الخاصة بالأسلحة وأدوات الزراعة فضلًا عن صياغة الذهب .

أما مكة فقد كانت أهم المراكز التجارية فهي حلقة الاتصال بين اليمن والحبشة جنوبًا وبين فارس وبيزنطة شمالًا ، وكانت بضائع ومنتجات هذه الدول تنقل بينها

بواسطة قوافل عربية قد يصل عددها ألف بعير ، وقد ذكر بعض المؤرخين الأفرنج أن مكة وجد بها بيوت تجارية رومانية يستخدمها الرومان للشؤون التجارية والتجسس على بلاد العرب ، وكذلك كان فيها أحابش ينظرون في مصالح قومهم التجارية ، معنى ذلك أنه كان الروم والأحباش والفرس قناصل يقومون على شؤون التجارة لبلادهم ، وينظمون العلاقات الاقتصادية مع تلك المدينة التي شبهت بالبندقية في عصرها الذهبي .

وقد تطورت التجارة في مكة إلى درجة عالية من التقدم حتى عقدت قريش معاهدات تجارية مع حكومات الروم والفرس والأحباش هي التي عرفت «بالإيلاف» ، والتي ورد ذكرها في القرآن الكريم : ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ﴾ [قريش:١، ٢] .

وهذا المركز التجاري المتفوق هو الذي دفع ملوك الحبشة بناء هيكل في اليمن ينافس الكعبة ويجمع العرب حوله فينقل النشاط التجاري إليها ، وإما لم تتحقق أغراضهم واضطر أبرهة أن يقود حملته المشهورة إلى مكة لهدم الكعبة ثم فشله كذلك .

ظلت مكة تتمتع بهذه المكانة التجارية فكانت تتحكم في أسعار السلع ، وتتم فيها المضاربات المالية ، كما عرف تجارها الاحتكار وهو ما حرمه الإسلام فيما بعد ، وإلى جانب ذلك عرفت مكة أعمالًا مصرفية واسعة النطاق إذ كان توظيف المال عملية سائدة عن طريق القروض بالفوائد والضمانات التي كانت تصل إلى حد رهين الزوجة أو الولد ، ويحدثنا الأرزقي في كتابه «أخبار مكة» أن العباس عبد المطلب كان له كرم بالطائف ، وأنه كان يداين أهل هذه البلد ويأخذ منهم الزبيب ويسقيه الحجاج في موسم الحج .

وغير ذلك من الأعمال المصرفية كانت تجارة الرقيق سائدة في مكة ، حيث كان يجلب إليها العبيد ليباعوا في أسواقها ، وقد تدهش إذا علمت أن أم عمرو بن العاص بيعت كأمة في عكاظ لأبيه العاص بن وائل .

النشاط الاقتصادي لحواضر الحجاز ومدنه

بين الممالك العربية الجنوبية في اليمن والدويلات العربية في الشمال ظهرت مواطن أخرى للحضر في منطقة الحجاز التي تمتد من مرتفعات نجد حتى السهول المنخفضة الواقعة على ساحل البحر الأحمر المسمى تهامة ، وفي الحجاز عاش قوم من العرب عرفوا «بالإسماعيليين» ، نسبة إلى إسماعيل بن إبراهيم ، وهم الذين سموا أيضًا بالعدنانيين ، تميزًا عن إخوانهم القحطانيين عرب الجنوب .

وقد كانت لبلاد الحجاز قبيل الإسلام أهمية خاصة من الناحيتين الاقتصادية والدينية ، فكانت جسرًا يربط بلاد الشام باليمن والحبشة السواحل المطلة على المحيط الهندي .

كما كان لموقعها على طريق القوافل بين الشمال والجنوب ، أثر في انتعاش اقتصادها من قيام مدن تجارية كمكة ويثرب والطائف ، وموانئ كميناء الشعيبة ، فأما مكة القديم ، وينبع ، وتعتبر جميعها محطات تجارية .

وكانت المركز الرئيسي لتجارة الحجاز ، وقد قامت قريش فيها رحلتين تجاريتين ، رحلة الشتاء إلى اليمن والحبشة ، ورحلة الصيف إلى الشام ، بحيث أن قوافل مكة كانت أشبه بالحملات تكون بآلاف الإبل ويقوم على حراستها بشر خاص عرف باسم «الأحابيش» .

ومن العوامل التي ساعدت على نمو التجارة في الحجاز ومدنها الرئيسية :

١ـ ضعف نفوذ الحميريين في اليمن وخضوعهم للأحباش ثم للفرس .

٢ـ الحروب المتواصلة بين فارس وبيزنطة .

٣ـ جهود قريش في تنظيم التجارة واحتكارها لتجارة الهند والحبشة واليمن .

٤ـ قيام الأسواق التجارية الأدبية المشهورة كأسواق عكاظ «بين مكة والطائف» ، ومجنة «أسفل مكة» ، وحباشة «بالقرب من يثرب» ، وذي المجاز «بالقرب من عرفة» ، لأن العرب يؤمنون أثناءها على أموالهم وأنفسهم ويخبرنا الأزرقي عن هذه الأسواق قائلًا : إن الناس يخرجون في موسم الحج فيصبحون في عكاظ يوم هلال ذي القعدة ، فيقيمون به عشرون ليلة ، تقوم فيها أسواق بعكاظ والناس على مراعيهم وحرياتهم ، منحازين في المنازل ، تضبط كل قبيلة أشرافها وقادتها ، ويدخل بعضهم في بعض للبيع والشراء ويجتمعون في بطن السوق ، فإذا مضت العشرون انصرفوا إلى مجنة فأقاموا بها عشرًا ، أسواقهم قائمة ، فإذا رأوا هلال ذي الحجة ، انصرفوا إلى ذي المجاز ، فأقاموا به ثمان ليالي ، أسواقهم قائمة ، ثم يخرجون يوم التورية من ذي المجاز إلى عرفة فيترون ذلك اليوم من الماء بذي المجاز .

أهم المدن :

١ـ مكة :

ولما كان الحجاز طريقًا رئيسيًا للتجارة العالمية في ذلك الزمن فقد كان أيضًا مركزًا دينيًا هامًا تلاقت فيه معظم ديانات العرب الوثنية .

كما انتشرت بين سكانه أيضًا الديانتان السماويتان اليهودية والمسيحية ، وفيها ظهر الإسلام كدين ودولة ، وقد كانت مكة قبيل الإسلام عاصمة الوثنية العربية وقبلة عرب الجزيرة ، حيث الكعبة «البيت الحرام» التي حوت في داخلها جميع أصنام العرب .

وتعتبر مكة من أهم مواطن الحضر في الحجاز وقد نزلت فيها قبائل عديدة ، وأول من سكنها ـ كما يزعم الأخباريون ـ قوم من العماليق ، ثم تعاقب على سكنها كل من جرهم القحطانية وخزاعة اليمنية ثم قريش التي احتكرت زعامة المدينة ، وتجارتها في

أواخر القرن السادس الميلادي ، وذلك بفضل جهود زعيمها هاشم ابن عبد مناف الذي يعتبر أول من سن رحلتي قريش ، وكان هاشم وأخوته عبد شمس والمطلب ونوفل قد وطدوا علاقتهم مع جيرانهم من الدول المجاورة وأخذوا من ملوك اليمن والحبشة وفارس وأشراف العرب في الشام عهودًا «الإيلاف» ليؤمنوا على أنفسهم وعلى تجارتهم مع تلك البلدان ونجح القرشيون في عقد معاهدات تجارية مع دولتي الروم وفارس ومع أمراء العرب في الجزيرة وملوك غسان والحيرة ، فازدهرت الحجاز وبالذات مكة كمركز تجاري ، كما أن الصراع المتواصل بين دولتي فارس وبيزنطة ساعد قريش على احتكار تجارة الهند والحبشة واليمن .

٢ـ الطائف :

بالقرب من مكة تقع الطائف التي اشتهرت بمناخها المعتدل وأرضها الخصبة وكانت مصيفًا لأهالي مكة .

وكان سكانها من بني ثقيف ، كما سكنها أيضًا جماعة حمير وقوم من بني قريش وجماعات من اليهود اشتغلوا بالتجارة .

وتعتبر الطائف المركز الديني الثاني في الحجاز بعد مكة .

ويقول ابن هشام في السيرة أنه «كان لثقيف بالطائف بيت يسترونه بالثياب ويهدون له الهدي ويطوفون حوله ، ويسمونه بالربه يعظمونه كتعظيم أهل مكة للكعبة» .

ويقول ابن الكلبي في كتاب الأصنام أن : «هذا البيت كان يضم صخرة مربعة تعرف باللات ، وكانت قريش وجميع العرب تعظمها» .

٣ـ يثرب :

أما يثرب أو المدينة فتقع على بعد نحو ٥٠٠ كيلو مترًا إلى الشمال من مكة في بسيط من الأرض كثير المياه والشجر والدوحات ، وأرضها من أخصب أراضي الحجاز ،

ويثرب مدينة قديمة ورد ذكرها في الكتابات المعينية .

ويزعم الأخباريون أن أول من سكنها من العماليق ، ولم تزل بها اليهود الأوائل ، كانت تسكنها قبائل عربية تنتسب إلى العماليق ، وقد تمكن هؤلاء اليهود من التغلب عليهم وأصبحت لهم السيادة على المدينة .

ولما قامت ثورات اليهود في أورشليم «القدس» في عهد الرومان ، أمر طيطس عام ٧٠ ميلادية ، بطردهم وتهديم معبدهم فلجأت جماعات كثيرة من اليهود إلى الجزيرة العربية واستوطنت أخصب بلاد الحجاز ، يثرب وفدك وخيبر ووادي القرى وتيماء كما نزل بعضهم أرض اليمن .

وبعد أن تكاثر عدد اليهود في يثرب عقب الهجرة الأخيرة ، وأصبحت لهم الغلبة على تلك المدينة والسيادة على القبائل العربية التي كانت تسكنها وقد تأثر اليهود بجيرانهم العرب ، فانقسموا إلى قبائل وبطون واتخذوا أسماء عربية ، وأهم هذه القبائل : بنو قريظة ، وبنو النضير ، وبنو قينقاع ، ثم لما كان سيل العرم ـ تصدع سد مأرب ـ في اليمن هاجرت قبائل الأوس والخزرج إلى يثرب ، فأقاموا مع اليهود وعقدوا معهم جوارًا وحلفًا ، يأمن بعضهم من بعض ويضعون به سواهم ، علهم يحققون من وراء ذلك مكاسب تهيء لهم مشاركة اليهود في استغلال ثروة يثرب ومن ثم السيطرة على تلك المدينة .

وهكذا أصبح المجتمع اليثربي يتألف من مجموعتين رئيسيتين : اليهود والعرب ، وبالرغم من تفوق اليهود العددي وغلبتهم على يثرب واستبدادهم بسكانها العرب الأوس والخزرج في بادئ الأمر فإن العرب الذين عز عليهم أن يستبد بهم أغراب لا تربطهم بالعرب صلة ، فاستنجدوا بأحد أمراء الغساسنة في الشام بن جهلة الذي سارع إلى نجدة إخوانه الأوس والخزرج ، فسار على رأس جمع من قومه إلى يثرب ،

وقضى على رؤساء اليهود ووجهائهم ، وانتهى الأمر بسيادة العرب على المدينة وغلبتهم على اليهود ، فعزت الأوس والخزرج بالمدينة ، واتخذوا الديار والأموال .

الحالة الدينية

خلق الله آدم ﷺ ، وعلمه الدين الصحيح وأنزله إلى الأرض وأمره هو وأبناءه أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا ، ولكن الناس بعد فترة من الزمن كانوا ينحرفون عن دين الله تعالى ، فأرسل الله تعالى لهم الرسل ليرشدوهم إلى الدين الصحيح ومن هؤلاء العرب .

لقد كانت شبه الجزيرة العربية مهدًا لكثير من الأنبياء منهم هود ﷺ الذي أرسله الله إلى قوم عاد ، وصالح ﷺ الذي أرسله الله إلى ثمود ، فكذبوهما وكفروا بربهم وأهلكهم الله ، وشعيب ﷺ الذي أرسل إلى قوم مدين ، وإسماعيل الذي نشأ في مكة وأقام مع أبيه إبراهيم عليهما السلام بيت الله الحرام .

لذا عرف أهل مكة ومن حولها التوحيد والإيمان بالله ، ومع مرور الزمن دخلت عليهم عبادة الأصنام .

حيث كانت الوثنية منتشرة عند غالبية القبائل في الجزيرة العربية في الفترة التي سبقت ظهور الإسلام .

فقد تطور الفكر الديني عند عرب الجاهلية عبر العصور وعلى مراحل مختلفة يبدو فيها أن العرب عرفوا الوثنية .

فكان العرب في الجاهلية يؤمن بوجود قوى خفية روحية كامنة تربطه مع بعض هذه الكائنات فاحترمها وقدسها وتبرك بها ، ثم تطورت وثنية العربي إلى عبادة الجماد «الحجارة» وبعض مظاهر الطبيعة المحيطة كالكواكب وغيرها .

والوثنية في حد ذاتها تقوم على فكرة عبادة الأشياء المادية ومظاهر الطبيعة التي تقع

تحت بصر الإنسان كالأرض والسماء والنجوم والكواكب والحجارة وغيرها ، وهي في قراراتها مبنية على الإيمان بوجود قوى روحية كامنة في هذه الأشياء ، تربط الإنسان بما يحيط به من هذه الكائنات والمظاهر الطبيعية .

لذلك اتخذ عرب الجاهلية لهذه المظاهر أشكالًا مختلفة ليعبدوها ويقدسوها ، وهذه ظاهرة نجدها عند الشعوب القديمة وفي المجتمعات البدائية لتحليل مصير الإنسان وتقلب ظواهر الكون .

وقد اتخذت كل قبيلة منهم صنمًا مثل «هبل» ، واللات والعزى ، ومناه ، كما انتشرت اليهودية والمسيحية في أجزاء قليلة من شبه الجزيرة العربية ، وبقي القليل منهم على الحنيفية ديانة إبراهيم عليه السلام .

روى البخاري عن أبي رجاء العطاري قال : كنا نعبد الحجر فإذا وجدنا حجرًا خيرًا منه ألقيناه وأخذنا الآخر ، فإذا لم نجد حجرًا جمعنا حثوة من تراب جئنا بالشاه فحلبنا عليه ثم طفنا به [(١)] .

واتخذ أهل كل دار في دارهم سفرًا تمسح به ، وإذا قدم من سفر تمسح به [(٢)] .

ولم يقتصر العرب على عبادة الأصنام فمنهم من عبد الجن ومنهم من عبد الملائكة ومنهم من عبد الكواكب والنجوم .

وانتشرت النصرانية بين قبائل تغلب وغسان وقضاعة في الشمال ، وفي بلاد اليمن في الجنوب ، وعرف الحنفاء الذين لم تعجبهم عبادة الأصنام وغيرها من الملل ، وسموا حنفاء لأنهم كانوا يبحثون عن الحنفية السمحة وملة إبراهيم عليه السلام .

---

(١) البخاري على الفتح .

(٢) البداية والنهاية ، ج٥ ، (ص١٩١) .

المبحث الثالث

العرب في ظل الإسلام ودولته

لم يعرف قبل الإسلام للعرب دور قاموا به على المستوى العالمي كغيرهم من الأمم التي عاصرتها مثل : اليونان ، والرومان ، والفرس ، والفراعنة ، والبابليين .

ويكاد يجمع المؤرخون على أن الفترة التي سبقت مبعث النبي ﷺ كانت من أسوأ الفترات التي مرت بالتاريخ الإنساني في جميع نواحي الحياة من البعد عن دين الله الصحيح بعد تحريف اليهودية والنصرانية على أيدي أتباعها ، ومن الفساد السياسي ، وانتشار الظلم بين الأمم والشعوب والانحراف الاجتماعي والأخلاقي والجمود العلمي والفكري .

وقدر الله تعالى أن تكون الجزيرة العربية مهد الرسالة الإسلامية ومركز انطلاق الدعوة وانتشارها .

فظهر النبي ﷺ بمكة المكرمة التي كانت لها منزلتها الدينية بين العرب في الجاهلية ، حيث كان العرب يقدمون إليها في موسم الحج من كل حدب وصوب لحج البيت الحرام الذي بناه الخليل عليه السلام .

وكانت تلك فرصة عظيمة استفاد منها النبي ﷺ في عرض الإسلام على كل قبائل العرب ، ومكث النبي ﷺ في مكة ثلاث عشر عامًا يدعو أهلها ومن يفد إليها في موسم الحج إلى الإسلام ، ولكن سادات مكة وأشرافها وقفوا من النبي ﷺ موقفًا معاديًا ، فحاولوا أن يثبطوا رسول الله ﷺ عن دعوته ويصدوه عن تبليغ رسالته بكافة الوسائل والطرق من السخرية والتكذيب والمساومة والتعذيب والإيذاء ، ثم حصار النبي ﷺ ، ثم محاولة قتل النبي ﷺ .

وبعد هذه السنوات التي قضاها النبي ﷺ في مكة ، ولقي من أهلها ما لاقى كانت الخطوة الثانية من النبي ﷺ وهي البحث عن مكان آمن تقوم فيه دعوة الإسلام ، وتنطلق منه وتبلغ رسالته إلى الناس أجمعين .

فكانت الهجرة النبوية المباركة من مكة إلى المدينة التي سبقه إليها المسلمون أو لحقوا به وهنا بدأ النبي ﷺ يؤسس دولة الإسلام في المدينة المنورة بطريقة جديدة لم تعدها البشرية من قبل .

وضع النبي ﷺ دعائم تلك الدولة وأقام أسسها على نظام جديد هو نظام الإسلام فهذه الدولة لم تقم على أساس من رابطة الجنس أو الوطن أو التاريخ المشترك أو المصلحة المشتركة ، إنما قامت على أساس من العقيدة والإيمان بالله تعالى فكانت تلك الرابطة الأولى التي تجمع حولها المسلمون في المدينة فأقاموا دولة الإسلام .

ثم بدأت بعد ذلك الدولة الإسلامية منذ عهد النبي ﷺ تتسع شيئًا فشيئًا بعد حروب وغزوات خاضها النبي ﷺ مع المشركين من العرب ، ومع قريش وأهل مكة خاصة .

وانتهت بخضوع الجزيرة العربية كلها للرسول ﷺ ولأول مرة في التاريخ يجتمع العرب كلهم تحت لواء دولة واحدة .

وبعد وفاة النبي ﷺ أصبح العرب هم حملة رسالة الخير والهدى والحق والنور والعلم وانتقلت قيادة الدولة والأمة إلى الخلفاء [خلافة أبي بكر الصديق من ١١ـ ١٣هـ] ، خلافة عمر بن الخطاب (١٣ـ ٢٣هـ) ، خلافة عثمان بن عفان (٢٣ـ ٣٥هـ) ، خلافة علي ﷺ (٣٥ـ ٤٠هـ) .

وهؤلاء الخلفاء تمثلوا الإسلام والتزموا به في كل نواحي الحياة الخاصة والعامة والداخلية والخارجية .

فازدادت الدولة قوة على قوتها ، واتجهت فتوحات المسلمين التي كان الغرض الأول منها نشر الإسلام بين الناس ، وكانت الدولة تحشد كل طاقتها ، وتوجه كل إمكانياتها لنشر الإسلام في ربوع الأرض ، فقوض المسلمين إمبراطوريات الظلم وقضوا على ممالك الطغيان ، وتحمل العرب في هذه الفترة العبء الأكبر من هذا الأمر ، وانتشروا في مشارق الأرض ومغاربها دعاة هداة مرشدين .

واتسعت رقعة الإسلام ودولته التي شملت أجناس أخرى من غير العرب ، وإن كان العرب هم عمادها [1] .

الخلفاء الأمويون (٤١هـ ـ ١٣٢هـ ، ٦٦١ ـ ٧٥٠م) .

الفرع السفياني :

١ ـ معاوية «الأول» بن أبي سفيان (٤١ ـ ٦٠هـ ، ٦٦١ ـ ٦٨٠م) .

٢ ـ يزيد «الأول» بن معاوية (٦٠ ـ ٦٤هـ ، ٦٨٠ ـ ٦٨٣م) .

٣ ـ معاوية «الثاني» بن يزيد (٦٤هـ ، ٦٨٣م) .

الفرع المرواني :

٤ ـ مروان «الأول» بن الحكم (٦٤ ـ ٦٥هـ / ٦٨٣ ـ ٦٧٥م) .

٥ ـ عبد الملك بن مروان (٦٥ ـ ٨٦هـ ، ٦٧٥ ـ ٧٠٥م) .

٦ ـ الوليد «الأول» بن عبد الملك (٨٦ ـ ٩٦هـ ، ٧٠٥ ـ ٧١٥م) .

٧ ـ سليمان بن عبد الملك (٩٦ ـ ٩٩هـ ، ٧١٥ ـ ٧١٧م) .

٨ ـ عمر بن عبد العزيز بن مروان (٩٩ ـ ١٠١هـ ، ٧٢٠ ـ ٧٢٢م) .

---

(١) محمود شاكر ، الخلفاء الراشدين ، (ص١٤٣ ـ ٢٢٩) ، ط الثالثة ١٩٨٥م ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٩ـ يزيد «الثاني» بن عبد الملك (١٠١ ـ ١٠٥هـ ، ٧٢٠ ـ ٧٢٤م) .

١٠ـ هشام بن عبد الملك (١٠٥ـ ١٢٥هـ ، ٧٢٤ ـ ٧٤٣م) .

١١ـ الوليد «الثاني» بن يزيد (١٢٦هـ ، ٧٤٤م) .

١٢ـ يزيد «الثالث» بن الوليد (١٢٦هـ ، ٧٤٤م) .

١٣ـ إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك (١٢٦هـ ، ٧٤٤م) .

١٤ـ مروان «الثاني» بن محمد بن مروان (١٢٧ ـ ١٣٢هـ ، ٧٤٤ ـ ٧٥٠م) .

الدولة العباسية (١٣٢ـ ٦٥٦هـ) (٧٥٠ ـ ٢٥٨) :

العصر العباس الأول (١٣٢ ـ ٢٣٢هـ) :

ويعتبر عصر القوة والازدهار حيث حافظ فيه العباسيون على وحدة دولتهم واستقلالها وأقاموا بها عديدًا من الإصلاحات في كافة مجالات الحياة المختلفة .

العصر العباسي الثاني (٢٣٢ ـ ٦٥٦هـ) :

وهو عصر الضعف والانهيار حيث ظهرت فيه عديد من الدول المستقلة ، وطمع فيها الغزاة «الصليبيون ـ التتار» .

أشهر خلفاء العباسيين :

١ـ أبو العباس (١٣٢ ـ ١٣٦هـ) .

٢ـ أبو جعفر المنصور (١٣٦ـ ١٥٨هـ) .

٣ـ هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ) .

٤ـ المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ) .

٥ـ المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ) .

وعلى الرغم من ضعف الخلفاء العباسيين في العصر العباسي الثاني ، وظهور الولايات المستقلة ، إلا أنه كانت هناك رابطة قوية تربط بينها وبين دولة الخلافة ببغداد وهي الرابطة الدينية التي وحدت جميع شعوب الدولة الإسلامية ، وكان الأمراء والسلاطين في تلك الولايات يعلنون الولاء للخليفة العباسي باعتباره رمزًا للوحدة الإسلامية .

كما كان لبعض هذه الدويلات دور كبير في الدفاع عن العالم الإسلامي في فترات ضعف دولة الخلافة ضد الأخطار التي هددت العالم الإسلامي بأسره .

كما فعلت الدولة الحمدانية التي ردت أخطار البيزنطيين عن حدود الدولة الإسلامية .

ما فعلته الدولة السلجوقية من رد الصليبيين في موقعة ملاذ كرد (سنة ٤٦٣هـ ـ ١٠٧١م) .

ما فعلته الدولة الأيوبية من كسر شوكة الصليبيين في معركة حطين (سنة ٥٨٣هـ ، ١١٨٧م) .

ما فعلته الدولة المملوكة من دحر التتار في موقعة عين جالوت (سنة ٦٥٨هـ ـ ١٢٦٠)[١] .

واستطاع المماليك أن يبسطوا سلطانهم على مصر ، وبلاد الشام ، والجزيرة العربية ، وبلاد اليمن .

فالمماليك وإن لم تكن أصولهم عربية ، إلا أنه كان لهم دور كبير في دعم مسيرة الحضارة الإسلامية في فترة من أصعب فترات التاريخ الإسلامي ، حيث وقع العالم

(١) د. علي حبيبة ، العباسيون في التاريخ ، (ص١٧١) ، مطبعة الإرشاد القاهرة ١٩٨٠م .

الإسلامي في قبضة خصمين من ألد الخصوم للإسلام والمسلمين في التاريخ وهما : المغول والصليبيون في وقت واحد .

ثم تسلم قيادة العالم الإسلامي بعد المماليك العثمانيون الذين تمكنوا من توسيع دولتهم من إمارة صغيرة إلى دولة كبيرة بسطت رداءها على أرجاء العالم الإسلامي ، بل واصلت الفتوحات الإسلامية ، ونشر الإسلام في قلب أوروبا ، وقد بلغت الدولة العثمانية أوج اتساعها في عهد السلطان سليم الأول ، الذي تم في عهده ضم معظم البلاد العربية إلى حوزة الدولة العثمانية بعدها هزم المماليك في موقعة مرج دابق ، شمال حلب سنة ١٥١٦م ، ثم دخل مصر ، وهزم المماليك مرة أخرى في موقعة الريدانية سنة ١٥١٧م ، ومن يومها دخل العرب تحت حكم العثمانيين لمدة أربعة قرون .

وعندما دخل العثمانيون العالم العربي كان قد حلَّ به قدر كبير من الوهن والضعف نتيجة للحروب المتصلة ضد الصليبيين والمغول ، واضمحلال موارده الاقتصادية ، فنزل العرب عن مركز الصدارة والقيادة ، والتي تسلمها آل عثمان الأتراك .

عملت الدول الغربية والشرقية المعادية للدولة الإسلامية على تدبير المؤامرات والمكائد لدولة الخلافة العثمانية وساعدهم على ذلك حالة الضعف التي صارت في نهاية العصر العثماني وانهيارها ، وقامت على أنقاضها دولة علمانية في تركيا عملت على قطع كل صلة بالإسلام وأهله وصبغت تركيا بالصبغة الغربية وحاربت الإسلام وعملت على محو كل مظاهره في تركيا .

وتزعم الشريف حسين بن علي أمير مكة حركة التمرد العربي على دولة الخلافة العثمانية ، بعد أن غدر به الإنجليز فكان هو وأعوانه لقمة سائغة للاستعمار الأجنبي وكانت أهم الآثار التي ابتلي بها العرب بعد سقوط الخلافة العثمانية :

١ ــ ضعف النفوذ الإسلامي على المستوى الدولي ، إذ لم تعد لهم دولة تجمعهم

وتدافع عنهم ، وتتحدث باسمهم .

٢ـ وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة الاحتلال الأجنبي .

٣ـ تأسيس دولة لليهود على أرض فلسطين .

٤ـ كثرة العداوات والمشاحنات بين الدول العربية .

فقد أصبحت الدولة العربية لقمة سائغة ، وكلأ يصول ويجول فيها كما يشاء الاستعمار الأجنبي وأخذت الدول الأوروبية تسيطر على البلاد قطعة قطعة .

ولقد سعت الدول الأوروبية إلى تحقيق مطامعها في الدول العربية التي احتلها شتى منها :

فيما يتعلق ببسط النفوذ السياسي لها على الخريطة السياسية للعالم ، عمدت الدول الأوروبية إلى إخضاع الدولة التي تحتلها تحت سلطانها لزيادة وزنها النسبي في مجال السياسة الدولية ، وذلك فضلًا عن الدعوة لنظامها الخاص والتمهيد لنشر ثقافتها .

أما فيما يتعلق بتحقيق مصالحها الاقتصادية في دول الاحتلال العربي ، عمدت الدول الأوروبية إلى بقاء الدول العربية المحتلة في وضع تعتمد فيه على الدول الأوروبية في تصريف المواد الأولية التي تتخصص في إنتاجها بأسعار زهيدة ، وذلك مقابل الحصول على ما تحتاجه منها من السلع الصناعية بأسعار غالية .

وهذا يعني أن تصبح الدول العربية المحتلة سوقًا للدول الأوروبية ، يحصل فيها الدول الأوروبية على حاجتها من المواد الأولية بأسعار زهيدة ، وتصرف فيه منتجاتها الصناعية بأسعار مرتفعة ، بما يجعل معدلات التبادل الدولية بين هذين النوعين من السلع تميل إلى مصالح الدول الأوروبية باستمرار ، فتتمكن الدول الأوروبية من استنزاف موارد الدول المحتلة دائمًا وأخيرًا ، لم تألوا الدول الأوروبية في إجهاض

الصحوة الإسلامية ، إذ عمدت إلى أوربة نظم التعليم والثقافة والإعلام في الدول العربية ، بعزلها عن المنهج الإسلامي وربطها بنظائرها عنده .

كما جاهدت الدول الأوروبية في نشر لغاتها الخاصة في الدول العربية ، للقضاء على اللغة العربية وعلى القرآن .

وبعد أن قرر الإنجليز والفرنسيين الجلاء عن معظم الدول التي سيطروا عليها في العالم العربي سنة ١٩٤٧م وأرسلوا بذلك إلى أمريكا حتى تستطيع أن تعد نفسها للهيمنة على المنطقة ، وبدأت أمريكا التدخل عن طريق إعداد القيادات ، ووضع الزعامات التي ستتولى الحكم في المنطقة بأي شكل كان ، ونتيجة لذلك بدأت لعبة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي في تلك الفترة .

وظاهرة الاحتلال وإن كانت قد تلاشت في شكلها السافر ، إلا أن الدول الأوروبية ما زالت تسعى لتحقيق ذات النتائج ، ولكن بشكل مقنع ، وهذا الاحتلال يشمل الجانب الاقتصادي ، مع الجوانب السياسية ، والثقافية ، والإعلامية .

فمن الناحية الاقتصادية :

ما زالت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تعرقل عملية تصنيع الدول العربية ، وذلك حتى تجعلها تستمر في التخصص في إنتاج المواد الأولية ، والاعتماد عليها في الحصول على حاجاتها من السلع الصناعية وذلك بمعدلات تميل لصالحها ، كما تحرص الدول الأوروبية على الاستثمار في الدول العربية بخاصة في مجال الخدمات لما يدره من عائد عال وسريع ثم تحويل هذا العائد إلى بلادها .

ومن الناحية السياسية :

ما زالت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تتمكن بشكل أو بآخر من

التأثير في القرار السياسي الدولي بشكل يجعله يحقق مصالحها بالدرجة الأولى .

زيادة الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية فأصبحت أمريكا تتدخل في شؤون الدول العربية .

المبحث الرابع

ثورات الربيع العربي

تعيش بعض الشعوب العربية لحظة ثورة كبرى ، عبرت عن نفسها في موجة من الثورات والانتفاضات ، رفعت خلالها مطالب إصلاحية في أكثر من بلد عربي ، بدرجات متباينة من العمق والشدة ، ولكن جميعها تصب في قناة التحرر السياسي والانفتاح الديمقراطي على النحو الذي يدفع كثيرين إلى تسميتها بـ«الربيع العربي» ، قد تتعثر هذه الموجة في بلد ما ، وربما تنتكس مؤقتًا في آخر ، وتتبدي في ثالث أقرب إلى الخريف ولكنها ستنتصر في النهاية ، بالرغم من عسر المخاض ، لتعيد صياغة الدولة الوطنية العربية على أسس أكثر عصرية قياسًا إلى النزعات التسلطية التي هيمنت عليها إبان موجة التحرر القومي منتصف القرن العشرين .

لقد شهدت المنطقة العربية في سنة ٢٠١١ ، ٢٠١٢م ، ما لم تشهده طيلة عقود طويلة ، فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتابعة حيث بدأ العالم العربي في السنة الأخيرة ٢٠١١م يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بداية في تونس ومصر ، ثم في ليبيا والأردن ، والبحرين ، واليمن ، والعراق ، وعمان ، وسوريا ، حيث كان الهدف هو سقوط الأنظمة السلطوية ، سواء كان كليًا عن طريق تغيير شامل للنظام ، أو جزئيًا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية .

محركات التغيير في العالم العربي :

أسهمت عدة عوامل في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي :

١ــ الطفرة الشبابية :

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية في المرحلة العمرية من (١٥ ــ

٢٩سنة) ، أكثر من ثلث سكان المنطقة ، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي ، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والحركة له .

وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي ، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى ٢٥٪ بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي ٤ , ١٤٪ وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب للمتعلم الحاصل على تعليم عالي حيث يمثل المتعلم ٩٥٪ من الشباب المتعطل .

٢ـ التهميش الاقتصادي والاجتماعي :

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة ، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية ، لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية ، والبطالة ، وتدني مستويات الدخل ، وغياب الخدمات والمرافق ، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر ، وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وتفشي الفساد بشكل واسع ، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي ، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية .

ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسيات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة ، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ ، مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة .

وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، بشكل ملحوظ ، وشهدت عدة دول عربية تصاعدًا في وتيرة الاحتياجات المالية والفئوية المطالبة برفع الأجور ، ومحاربة الفساد ، والغلاء ، وتحسين الظروف المعيشية للعمال .

٣ـ غياب الحريات السياسية :

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة ، خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق ، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية ، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام ، إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات ، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير مضمون المنظمة السلطوية .

وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية ، مثل المغرب والكويت ومصر ، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني .

٤ـ دور قوى خارجية وإقليمية :

التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظمة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين ، والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة ، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية ، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطًا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين ويدعم النظم السلطوية الموالية للغرب ، ولكن في السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة ، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة .

وقد تجلى هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال ، والاحتلال الأمريكي في العراق ، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان ، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة ، وحزب الله في لبنان .

وحتى النظم «المعتدلة» تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية ، وإطلاق الحريات السياسية والمدنية ، ولكن لم يكن ثمة دور مباشر للخارج كدول أو مجتمعات أو مؤسسات في إعداد المسرح للثورة الشعبية العربية ، فدور الخارج كان مهمًا للغاية ولكنه غير مباشر ، وربما غير مقصود خاصة في ضوء تمتع ذلك الخارج بعلاقات متميزة مع الأنظمة الحاكمة في البلاد التي قامت فيها تلك الثورات فانتهت إلى إسقاط تلك الأنظمة ولم تحسم تلك المواقف إلا قرب اللحظات الحاسمة حينما بدا للجميع أن الحركة تحولت إلى ثورة ، وأن المطالب تصاعدت لتصل إلى القمة في ضوء غباء معالجة الأزمة من جانب القائمين عليها ، عندئذٍ فقط ، أصبحت مواقف الخارج أوضح وأصلب في الوقوف مع الثورات والثوار وضد الأنظمة والحكام .

الإنجازات التي حققتها ثورات الربيع العربي

١ـ هز أركان المجتمعات العربية من الأعماق ، وتغيير طبيعة العلاقات «الساكنة» بين تركيباتها الاجتماعية والاقتصادية .

٢ـ تعديل شكل ومضمون منظومة الحكم العربية ، وفرض دور الشعوب كعامل مشارك وضاغط ومؤثر على سياساتها الداخلية والخارجية .

٣ـ اكتشاف الداخل العربي بعد فترة طويلة ساد فيها الاعتقاد بأن الخارج هو العامل الفاعل الوحيد في تحديد السياسات العربية .

٤ـ المساهمة في إسقاط أنماط التفكير ، وأساليب العمل ، ووسائل التوريث ، وعناصر الحكم الشمولي التي كانت تسود المجتمعات العربية .

٥ـ غرس مفاهيم جديدة في البيئة الفكرية العربية ، أساسها كسر حاجز الخوف من السلطة ، والمشاركة الجماعية في احتياجات الميادين العامة ، وأولوية الحرية والتغيير والتعبير في كل مكان .

٦ـ تصاعد الوعي بقضايا تداول السلطة ، والحريات ، والمساواة ، والعدالة الاجتماعية ، ومحاربة الفساد ، وتحويلها إلى قضايا رأي عام تهم كل مواطن .

٧ـ انتقال الشعوب العربية في مدة زمنية قصيرة من موقع إلى آخر ، وذلك بمجرد شعورها بالقدرة على هز حصون الدكتاتورية والانتهاء من زمن السلبية .

الربيع العربي يستأنف عصر الإصلاح الديني الإسلامي

إن بروز التيار الإسلامي نتيجة ثورات الربيع العربي فقد فاز التيار الإسلامي ، وأصبح يمتلك شرعية تمثيلية باختيار الشعب له من خلال انتخابات حرة معترف بنزاهتها ، فضلًا عن أن فصائله في مجموعها قد قبلت الالتزام بقواعد اللعبة السياسية وتصرفت بمقتضاه .

وهو ما انعكس في سلوكها السياسي الذي لم يختلف كثيرًا عن باقي القوى السياسية ، من حيث غلبة السياسة والحكمة والموضوعية على تصرفاتها ومواقفها ، خاصة لما أسفر عنه هذا الاختيار من تحقيق معادلة غير مسبوقة على ساحة العمل السياسي ، تمثل التقاء العروبة والإسلام والليبرالية على صعيد واحد ، وفي إطار عملية سياسية مشتركة ، بما يضع على عاتق القوى الإسلامية ، بكل اتجاهاتها ـ باعتبارها صاحبة الأغلبية البرلمانية ـ استحقاقات سياسية ومسؤوليات تنظيمية لاستكمال المسيرة الديمقراطية وإنجاح أول تجربة برلمانية حقيقية تشهدها البلاد منذ عقود .

إن الإصلاح الديني الإسلامي كانت له بدايات جنينية لمثل هذا الإصلاح رافق ميلاد الوعي النهضوي العربي في القرن التاسع عشر ، حيث راوحت كتابات ونضالات الكثير من الرواد وعلى رأسهم الطهطاوي وخير الدين التونسي والألوسي والأفغاني ، وصولًا إلى الإمام محمد عبده الذي حاول نقل النهضة العربية نقلة منهجية كبرى تجاوز بها ثورية الأفغاني ، وانبهار الطهطاوي ، وإحيائية الألوسي إلى محاولة بناء «عقلانية إسلامية» قادت منذ عشرينيات القرن الماضي إلى صوغ تيار توفيقي أو حساسية نقدية في قلب الثقافة العربية .

اليوم ، وبقوة الربيع العربي ، تبدو المجتمعات العربية على مشارف العودة إلى مجرى حركة التاريخ وهنا تعود جماعة الإخوان المسلمين ، إلى الإصلاح الديني العربي ، واستئناف الطريق نفسه من خلال قيادة تيار الإسلام السياسي نحو المعترك السلمي ، ابتعادًا عن العنف الذي مارسته السلفية الجهادية أو حتى عن السلبية التي اعتادتها السلفية التقليدية .

وهنا نتوقع أن تعيش المجتمعات العربية ومصر في القلب منها ، مرحلة إصلاح ديني متأخر ، تكمل عملية إعادة تنظيم العلاقة بين واقع الأمة العربية / الإسلامية وبين تلك الظاهرة المستعادة والمتكررة والمركبة في آن ، وأعني هنا ظاهرة اللجوء إلى تبرير السلوكيات والمواقف السياسية بأكثر المكونات خصوبة في هوية الأمة ، وأكثر المصادر قدرة على حفز روح الجهاد بين أبنائها وهو الإسلام .

يفترض أن تؤدي هذه العملية إلى فرز تاريخي يدمج التيارات الأكثر عقلانية وقابلية للتجدد والحوار داخل الظاهرة الإسلامية ، في بنية المجتمعات العربية التي مزقتها علاقتنا الملتبسة مع الحداثة ، وفي الوقت نفسه حصار تياراتها الأخرى الأكثر تطرفًا وعدمية والتي لا تعدو كونها امتدادًا أكثر دموية لتلك الحركات السياسية الهامشية التي حاولت إهدار قيمة الإنسان ومعنى الوجود طيلة التاريخ العربي الإسلامي من حركات الخوارج ، وتنظيمات التطرف كالإباضية والحشاشين وغيرها من الطحالب التي طالما تبرعمت عبر التاريخ العربي المديد في لحظات الركود والتيه والعجز وننتهي إلى أن المجتمعات العربية حكمت من جانب نخب ضيقة قامت بتنظيم المجتمع وفقًا لمصالحها على حساب الغالبية الساحقة من السكان .

فقد تم تركيز السلطة السياسية على نحو كبير من أجل تحقيق ثروات طائلة للمسيطرين على تلك السلطة مثلما هو الحال من الثروة الضخمة التي حققها أسرة

الرئيس المخلوع حسني مبارك ، وبن علي ، والقذافي ، وصالح ..... إلخ .

كما الثورة الصناعية وما ظهر منها لم تمتد إلى المجتمعات العربية الإسلامية ، وحيث كانت حكم الإمبراطورية العثمانية ، أنها عاملت العرب بالطريقة التي عاملت بها الحكام العرب الشعوب فيما بعد .

وقد قام نابليون بونابرت بالإطاحة بالحكم العثماني في مصر عام ١٧٩٨م ولكن وقعت مصر تحت الاستعمار البريطاني وكان لديه رغبة حكمه لأبنائه ، فكانوا يقاومون أي محاولة لتوحد الأمة العربية الإسلامية لأنها ضد استمراره للأبد ، وضد فكرة التوريث ، فالأنظمة العربية والإسلامية الديكتاتورية هي التي أسقطت الوحدة العربية الإسلامية ، غير أن هذه العقبة زالت بقيام ثورة الربيع العربي ، ونظرًا لأنه من الصعب أن تتحقق الوحدة السياسية في هذه الظروف التي نحياها لذا من اللازم أن نقيم على الأقل تكتلًا اقتصاديًا إسلاميًا له أجهزته القريبة من أجهزة المنظمات الاقتصادية الدولية التي تحولت إلى اتحادات وتكتلات .

وحيث أن الأمن الاقتصادي العربي الإسلامي ضرورة مصيرية جديرة بكل جهد وتضحيات وأن الأمن الاقتصادي لا يتحقق بالطموحات أو الإتكالية وإنما بمفهوم إسلامي مشترك يهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية إسلامية تشكل السياج الواقي لهذا الأمن ، وهذه القاعدة الاقتصادية الإسلامية الصلبة لا تتحقق من خلال الأنماط التنموية القطرية المكرسة للتفكك الاقتصادي .

الفصل الثاني

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية

الفصل الثاني
الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية

قبل التطرق إلى مسألة التكامل الاقتصادي العربي ، بدا لنا من الضروري عرض الخصائص الرئيسية لظاهرة التخلف التي تعاني منها الدول العربية نظرًا لأن هذه الخصائص تنعكس سلبيًا على التكامل الاقتصادي العربي .

حيث كانت البلاد العربية تعاني من التخلف الموروث عن العصور المملوكية ، العثمانية ، كما أدت الهيمنة الأجنبية على الدول العربية خاصة خلال الحقبة الاستعمارية إلى تشويه التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي .

فلما جاءت الحقبة الاستعمارية كانت البداية لتحدي الهيمنة الغربية العسكرية والاقتصادية والفكرية التحدي الذي لا يقف عند احتلال الأرض ونهب الثروات ، وإنما يسعى لاحتلال العقل وتغريب الوجدان ، لتأييد احتلال الأرض ونهب الثروات ، ومع تزايد تأثيرات هذه الهيمنة الغربية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين .

قرني هيمنة الإمبريالية الغربية على عالم الإسلام ، عملت هذه الهيمنة على إجهاض بوادر التجديد التي سبقت موجة الاحتلال ، وعلى حراسة تخلفنا الموروث لتمتد في فراغه فكرية التغريب والاستلاب الحضاري الغربي ، فوقع الشرق الإسلامي في المأزق الحضاري الذي تمثل في تحديات جناحي التخلف الموروث والهيمنة الغربية .

ولابد من الإشارة إلى أن التخلف في أوسع معانيه ، لم يكن وليد صدفة تاريخية معينة نتجت عن سيطرة بلدان قوية ـ اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا ــ على بلدان تشكو من ضعف كلي وتفكك اقتصادي وسياسي شامل ـ كما هي حال البلدان العربية ، بل إنما

نتج أيضًا «أي التخلف» عن إرادة واعية وسياسية محكمة، على النحو التالي: لقد كتب لورنس في تقرير سري رفعه إلى المخابرات البريطانية في مطلع ١٩١٦ بعنوان «سياسات مكة» ما يلي [١]:

«أهدافنا الرئيسية، تفتيت الوحدة الإسلامية، ودحر الإمبراطورية العثمانية وتدميرها، وإذا عرفنا كيف نعامل العرب، وهم الأقل وعيًا للاستقرار من الأتراك، فسيبقون في دوامة من الفوضى السياسية داخل دويلات صغيرة حاقدة ومتنافرة، غير قابلة للتماسك، إلا أنها على استعداد دائم لتشكيل قوة موحدة ضد أية قوة خارجية».

وعقب معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠، كتب لورنس معلقًا على تجزئة المشرق العربي إلى دويلات صغيرة: «إنه، إذا أحسن التصرف تجاه هذه البلاد، فإنها سوف تبقى كقطع الحجارة الصغيرة الملونة، مجموعة من الأقاليم الصغيرة والمتنافسة والعاجزة عن التلاحم.

ويبدو أن التاريخ الحديث للبلدان العربية جاء متطابقًا مع رؤية لورنس على مختلف الأصعدة.

إلى جانب ذلك، تبدو أهمية ترسخ الجذور التاريخية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي.

وقد انعكس ذلك على البنيان الاقتصادي والإنتاجي لدوله، وفرض عليها نمطًا لتقسيم العمل لا تستطيع معه إلا أن تكون تابعة لاقتصاديات الدول الغربية الاستعمارية القديمة، وفي خدمتها.

وقد أدى ذلك إلى وجود ارتباطات قوية بين الاقتصادات العربية وبين الاقتصادات الأجنبية، أدت إلى إعاقة تقارب وتكامل الدول العربية.

---

(١) زهدي الفاتح، لورنس العرب على خطي هرتزل (ص٥٢ـ ٥٤)، بيروت، دار النفائس ١٩٧١.

ولقد كانت الدول العربية قبل أن تدخل في مرحلة التبعية والتفكك كان اقتصاد هذه الدول يتبع نفس المسار الذي كانت عليه مجمل دول العالم وخصوصًا المتطورة إلا أن التدخل الخارجي أدى إلى تشويه في التوجه الطبيعي لهذه الدول ، وإن هذا الواقع لا يزال مستمرًا وإن كان قد اتخذ شكلًا آخر بعد نيل هذه الدول استقلالها السياسي ، لذا فالرد الصحيح يكون عن طريق اقتلاع جذور الأسباب التي أدت إلى ذلك ، وهذا يعني بتأمين استقلال حقيقي وانسجام وتكامل بين القطاعات .

إن هذا الفصل يهتم بشكل أساسي بدراسة الأسباب والقيود التاريخية لظاهرة التخلف في الدول العربية ، وبتحديد مظاهره ، ومن ثم اقتراح بعض الحلول ، وتبعًا لهذه المسائل سنقسم هذا الفصل كالتالي :

المبحث الأول : أسباب التخلف .

المبحث الثاني : الخصائص البنيوية للدول العربية .

المبحث الثالث : استراتيجية التنمية الحقيقية .

المبحث الأول

أسباب التخلف «الدول العربية»

يمكن عرض أسباب تخلف الدول العربية مصنيفها في نوعين : إحداهما في الفكر الوضعي ذات البعد التاريخي ، والآخر في الفكر الإسلامي .

المطلب الأول

التخلف في الفكر الوضعي

الفكر الوضعي ـ أي الفكر الذي لا يستمد مقوماته من الإسلام ، ويتمثل الفكر الوضعي في الفكر الغربي الذي سيطر على أوروبا على مدار مراحلها التاريخية .

هذا الفكر تكون نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات مرت بها المجتمعات الأوروبية أو استقى من عدة روافد أثرت فيه وكونته منها الفكر الإغريقي القديم ، الفكر الروماني ، التأثير اليهودي ، الفكر النصراني الرهباني ، العلوم الطبيعية الإسلامية .

أ ـ المفهوم الذي ينظر للتخلف بأنه ظاهرة تأخر في التطور :

ينظر للتخلف هنا بأنه ظاهرة تأخر في التطور ، الاقتصادي أنه واقع اقتصادي بقي في مرحلة تقليدية ، أي ما قبل المرحلة الرأسمالية .

حيث يرى الفكر الغربي أن التطور يمر بمراحل حتمية منها عصر المشاعية البدائية ، ثم العصر العبودي فعصر الإقطاع ، فعصر الرأسمالية والتخلف لا يمثل حالة جديدة ظهرت تاريخيًا في وقت وفي ظروف محددة وإنما يعود إلى استمرارية الحالة التقليدية القائمة لعدم تطورها المحسوس لما هي عليه : إذًا ، أنه واقع بقائها واستمرارها في مرحلة «ما قبل التطور» ، مجمل الدول كانت حتى قبل الثورة الصناعية ، تعتمد

بالدرجة الأولى على الزراعة ، وقد استفاد عدد من الدول منها : فرنسا وبريطانيا ، في مرحلة أولى من الثورة الصناعية ، فحققت هذه قفزة نوعية ، وتسارع بنتيجة ذلك نموها الاقتصادي ، في حين بقي العدد الأكبر من الدول على حالته السابقة .

وقد توالى تطور العديد من الدول ولكن بتأخر نسبي ، فألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية حققت تلك الخطوة التي خطتها كل من فرنسا وبريطانيا ولكن بفارق زمني تراوح بين ٣٠ : ٥٠ سنة ، وكذلك اليابان والاتحاد السوفيتي فيما بعد ذلك .

ويعتبر بعض الاقتصاديين بأن الدول الأخرى التي لا تزال في مرحلة نمو بطيء ستقفز هذه الخطوة وإن كان ذلك بتأخر نسبي ، مشددين بأنه لا دخل للعوامل الخارجية في علمية النمو هذه ، مؤكدين بأن سبب التأخر هو محض داخلي ، وبأن التاريخ يعيد نفسه في كل بقعة من بقاع الأرض .

هذا التحليل يفيد الآتي :

الحالة التي توصف بالتخلف تعود إذن إلى الماضي البعيد جدًّا في التاريخ نظرًا لأن مرحلة ما قبل الصناعة التي سبقت التطور تعود في هذه المجتمعات إلى قرون عدة خلت .

وإذا كانت هذه الاقتصاديات لم تصل بعد إلى مستوى الدخول في مرحلة التطور ، فذلك إما لأنها قد نجحت في الماضي في أن تتقدم إلى مستوى ما قبل التطور الاقتصادي ثم أنها توقفت «جمود طويل لمجتمعات كالهند ، والصين ، والدول العربية» ، وإما لأنها كانت سابقًا قد تطورت بشكل بطيء وبدون جمود حقيقي ولم ترتفع إلى مستوى الدخول في التطور «إفريقيا الوسطى ، بعض دول أمريكا اللاتينية» ، وفي كلتا الحالتين النتيجة واحدة : البقاء في حالة ما قبل التطور أي مرحلة ما قبل الصناعة .

أما مشكلة الدول المتخلفة حاليًا ، فهي أنها تعمل ولكن بتأخر نسبي عما كانت قد

فعلته باكرًا الدول المتطورة المصنعة .

فالقيود والعوائق كانت ذاتها ، والحل يمكن أن يكون أيضًا نفسه ، أي بتحقيق عملية تطور من نفس النموذج وبإتباع نفس الطريق الرأسمالي لأنه قد اتبعه تقريبًا مجمل الدول المتطورة المصنعة .

وهذا يعني عمليًا بأن الدول المتخلفة «كبعض الدول العربية» ، عن الدول «المتطورة» «كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة» ، يجب أن تعمل بجد وتسلك نفس الطريق الذي سلكته الدول المتطورة خلال ثلاثة قرون تقريبًا كي تصل إلى مستواه اليوم .

وهذا يعني أن هذا التحليل يعزل الدول المتخلفة عن كل المسببات الأساسية التي حولت مسار هذه الدول ومنها التحولات الحاصلة في التكوينات الاقتصادية المتخلفة التي أحدثتها التأثيرات الخارجية ، وبشكل خاص الاستعمار ، الذي أصيب به أغلب هذه الدول .

إن هذا التحليل قد قلل من دور الاضطرابات العميقة التي حملتها للاقتصاديات المشوهة التأثيرات الخارجية «الاستعمار ، الهيمنة غير الاستعمارية» ، بشكل غير مقبول .

باختصار إذا كانت حالة الدول العربية ، على هذا النحو فذلك لأن اقتصاديات هذه الدول قد تأثرت بعوامل عديدة منعتها من كل تطور ذاتي متناغم وجعلت اقتصاديات هذه الدول يتطور وفقًا لحاجات ومصلحة الدول المسيطرة .

ومن هذا المنطلق والمعطيات نطرح التحليل الآخر .

ب ــ المفهوم التاريخي لأسباب تخلف الدول العربية :

مر تخلف الدول العربية بحالات عدة ، وأخذ أشكالًا مختلفة ، إلا أن السمة الرئيسية التي كانت تجملها كل الأنواع تتميز به بتشويه واضح للاقتصاد في مراحل

ثلاثة :

١ـ مرحلة التخلف الموروث عن العصور المملوكية ، العثمانية الأولى .

٢ـ مرحلة التخلف الثانية : دور الاستعمار المباشر .

٣ـ مرحلة التخلف الثالثة : الاستقلال السياسي .

١ـ مرحلة التخلف الموروث عن العصور المملوكية ، العثمانية الأولى :

أ ـ دور التبادل التجاري الخارجي :

يستفاد من دراسة التاريخ الاقتصادي للأقطار العربية أن المماليك قد أبرموا اتفاقيات تجارية مع المدن التجارية الإيطالية ، تضمنت العديد من الامتيازات لصالح الإيطاليين ، ومن أهم هذه المدن كل من : جنوى ، بيزا ، البندقية .

وبعد أن تم للعثمانيين السيطرة على الأقطار العربية منذ عام ١٥١٧م ، منحوا حقوقًا امتيازية للبلدان الأوروبية ، بموجب اتفاقيات تجارية على النحو التالي [١] :

في عام ١٥٢٨ فرنسا ، في عام ١٥٨٠ إنجلترا ، في عام ١٦١٣ هولندا ، في عام ١٧١٧ روسيا ، والنمسا ، في عام ١٧٤٠ بروسيا ، في عام ١٨١٨ الولايات المتحدة الأمريكية . .

بموجب هذه الامتيازات ، أصبحت البلدان العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية ، مجالًا واسعًا للمغامرين من الأوربيين والأمريكيين للقيام بنشاطاتهم التجارية والمصرفية وغيرها .

إن نظام الامتيازات هذا فتح أبواب الإمبراطورية العثمانية للدول الأوروبية التي

---

(١) د. توفيق سعيد بيضون ، التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٦م ، (ص١٧) .

هدفت إلى التوسع التجاري في بلدان ما وراء البحار ، وإلى منافسة الإنتاج المحلي في هذه البلدان نظير التسهيلات التي حصل عليها التجار الأوروبيين ، خاصة وأنه قد نجم على تطبيق هذه الامتيازات تفسيرات تعسفية لصالح الدول الأوروبية أدت إلى تغلغل المصالح الأجنبية للرأسمالية الناشئة في الميادين الاقتصادية خلال القرون الثلاثة : السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، ثم إلى تغلغل الأبعاد الثقافية والاجتماعية بواسطة الإرساليات التبشيرية منذ مطلع القرن التاسع عشر ، والتي مهدت للغزو الاستعماري منذ العقد الثاني للقرن العشرين بالنسبة للمشرق العربي .

وقد عرف عدد من الدول الأوروبية منذ القرن السادس عشر ، وبشكل أكثر وضوحًا منذ القرن التاسع عشر تطورًا اقتصاديًا لم يسبق له مثيل «الثورة الصناعية» وجدت هذه الدول أسواقًا واسعة في الإمبراطورية العثمانية ، تصونها الامتيازات لتصريف منتجاتها الصناعية الوفيرة .

١ـ إذن نمت تجارة الدول الأوروبية خلال الفترة الممتدة بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر في مقاطعات الإمبراطورية العثمانية .

٢ـ منحت الإمبراطورية العثمانية امتيازات وشروط تفضلية للتجار الأجانب .

٣ـ نتيجة الاتفاقية التي عقدت سنة ١٥٣٦م بين سليمان القانوني وملك فرنسا فرنسوا الأول .

٤ـ بعد ذلك الاتفاق المعقود بين السلطان العثماني وبريطانيا سنة ١٦٠٤م .

٥ـ عممت تلك الاتفاقية على دول أوروبية أخرى ، ومضمونها :

أ ـ إعفاء الأشخاص الأجانب المقيمين في إحدى مقاطعات الإمبراطورية من دفع الضرائب .

ب ـ حددت الرسوم المفروضة على البضائع الواردة إلى الإمبراطورية بواسطة التجار الأجانب بـ٣٪ من قيمتها في حين أن التاجر الوطني يدفع رسوم تتراوح بين ٧، ١٠٪ من قيمة بضاعته المستوردة .

الأمر الذي سمح للسلع الأجنبية التي تميزت بميزات عدة من أن تغزو البضائع العثمانية حتى عقر دارها .

٦ـ نتيجة الثورة الصناعية أدخلت في الدول الأوروبية أنماطًا من الإنتاج ترتكز على الطاقة والآلة ، الأمر الذي قلب العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل الثورة وتبدل بذلك نمط العلاقات الاقتصادية مع المجتمع العالمي .

٧ـ أدى ذلك إلى سهولة دخول منتجات الدول الصناعية الأوروبية ، وخصوصًا منتجات بريطانيا وفرنسا إلى أسواق المقاطعات العربية ، كالمغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر .

٨ـ الأمر الذي سمح لهذه الواردات أن تنافس المنتجات الوطنية ، فنافستها في أسواقها الداخلية كما نافستها في الأسواق الخارجية وذلك بفضل الجودة في الإنتاج ، والانخفاض النسبي في التكاليف والوفرة في البضائع .

٩ـ نتيجة ذلك ، فقد أصاب التأخر القطاعات المنتجة وخصوصًا الحرفية منها ، كما أن حاجات أوروبا لبعض المنتجات الزراعية قد تأمنت من المقاطعات العربية .

١٠ـ دفع ذلك أوروبا تشجيع إنتاج بعض المنتجات «القطن ، الزيت ، الخمور ، الصوف» ، وهذا يعني تطوير بعض النشاطات مما حتم تعديل تركيب تجارة المقاطعات العربية مع الدول الأجنبية .

١١ـ من هنا بدأت بوادر الهدم الداخلي الجزئي لمسار اقتصاديات المقاطعات العربية وبدأ التشويه يصيب قطاعات الاقتصاد فانهارت الصناعة «الحرفية والمنزلية» التي

كانت قائمة «صناعة الأقمشة الصوفية والقطنية» ، ليحل محلها المنتجات المصنعة في المصانع الأوروبية ، كما أن الصناعات الأوروبية وجدت في المناطق العربية المواد الأولية الضرورية لمصانعها ، فتأمن القطن ، وقصب السكر ، والحرير الخام ، والصوف .

العامل الثاني : دور رأس المال الأجنبي

«القروض» الاستثمار في النشاطات الحديثة

إذا كانت التجارة لعبت دورًا في تحويل الاقتصاد العربي عن الخط الطبيعي الذي كان يتبعه فإن دور رأس المال الأجنبي لا يقل أثرًا عن دور التجارة الخارجية في تعميق هذا التحول ، بل إن رأس المال الأجنبي كان يسير جنبًا إلى جنب في أثره مع التجارة الخارجية .

أهداف رأس المال الأجنبي في الإمبراطورية العثمانية

كان رأس المال الأجنبي يهدف أول ما يهدف إلى خدمة مصالح صاحبه وهذا يعني :

١ـ أن رأس المال الأجنبي يستثمر في القطاعات التي تحقق له ربحًا أكبر وتوفير المواد الخام لمصانعه ، فاستثمرت الأموال في زراعة القطن ، وقصب السكر والحبوب ، وخامات الحرير ، والصوف .

٢ـ لتأمين ما تحتاج إليه المصانع الأوروبية من القطن مثلًا ، وسعت الأراضي التي كانت تنتج القطن .

٣ـ أدى ذلك إلى تقليص مساحات الأراضي الأخرى التي تزرع في هذه المقاطعة أو تلك لتأمين الحاجات المحلية .

٤ـ تحولت هذه المقاطعة أو تلك إلى تصدير منتج واحد ، وإلى عدم التنوع في الإنتاج المحلي .

٥ـ أدى ذلك إلى الاعتماد أكثر فأكثر على السوق العالمية لتأمين ما تحتاج .

٦ـ كان يشترط لتوظيف رؤوس الأموال التي تعطيها الدول الأجنبية كقروض :

أن يستثمر في شق الطرق ، وإقامة سكك الحديد ، هدفها من ذلك إيجاد الوسائل اللازمة لنقل ما تحتاج إليه من مراكز الإنتاج إلى خارج البلاد ، أو لتأمين طرق مواصلات أقصر .

أمثلة ذلك :

قامت إنجلترا بمد سكة حديد الإسكندرية القاهرة السويس ما بين ١٨٥٣ ـ ١٨٥٧م كإحدى الحلقات التي تصل إنجلترا بالهند .

شق قناة السويس لتقصير طرق التجارة الدولية .

قامت فرنسا بشق طريق يصل بيروت بدمشق سنة ١٨٥٨م .

أين كانت حكومات الدول العربية كي تقبل بضرب التطور الطبيعي لاقتصاديات هذه المنطقة ؟؟

يرجع ذلك إلى الآتي :

١ـ الدول العربية خلال أربعة قرون شكلت جزءًا مكملًا من أجزاء الإمبراطورية العثمانية (١٥١٦ ـ ١٩١٨) .

٢ـ إن معظم السلاطين الذين توالوا على حكم هذه الإمبراطورية وخصوصًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانوا ضعافًا يتبين ذلك من :

أ ـ لم يكن باستطاعتهم أن يقفوا مواقف ثابتة وراسخة لحماية الإنتاج الوطني وتأمين الاستقلال المالي .

ب ـ لم يعملوا على مقاومة التحدي الجديد في مجال التطور الفني وذلك بإقامة صناعات متطورة على غرار صناعات الدول الصناعية الأوروبية ، بل رضوا بالمردود الضئيل الذي يجنونه من الرسوم .

جـ ـ تركوا لحرية التبادل أمر حسم التناقضات «تناقض بين مصلحة الاقتصاد الوطني والأجنبي» .

٣ـ تم بذلك نوع من السيطرة التجارية والمالية التي هي في نفس الوقت سيطرة سياسية .

من هذا الواقع يمكن تلمس معطيات التخلف الأساسية التي تتلخص بتشويه للاقتصاد والمجتمع ، وبتغيير في مسار التطور الطبيعي السابق للاقتصاد ، وهيمنة خارجية تمارس على هذا الاقتصاد ترسخت منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وبدخول الاستعمار المباشر إلى الدول العربية تم الانتقال إلى مرحلة جديدة وبدأت معها حالة متمايزة من التخلف .

مرحلة التخلف الثانية
دور الاستعمار المباشر

قامت الدول الغربية باستعمار الدول العربية لتأمين زيادة تطورها ، حيث أصبحت الدول العربية لقمة سائغة ، وكلأ مباحًا يصول ويجول فيها كما يشاء الاستعمار الأجنبي وأخذت الدول الأجنبية تسيطر على البلاد العربية قطعة قطعة .

ففي عام ١٨٠٠م استولى الإنجليز على مسقط في الجزء الجنوبي في شبه الجزيرة ، وفرضوا على البحرين الحماية .

وفي عام ١٨٠٢م احتل الإنجليز عدد من الثغور على الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية ، وبسطوا سيطرتهم على سلطنة لحج .

في سنة ١٨٣٠م احتلت فرنسا الجزائر .

في سنة ١٨٦٩م احتلت فرنسا تونس .

في سنة ١٨٨٢م احتلت إنجلترا مصر ومن مصر إلى السودان .

واحتلت فرنسا المغرب ١٩٠٤م واحتلت أسبانيا منطقة تطوان المغربية ثم توغلت في الصحراء واحتلها .

وفي سنة ١٩١٣م احتلت إيطاليا ليبيا .

وتم استعمار العراق من قبل إنجلترا ، واستعمار سوريا ولبنان من قبل فرنسا .

وبوقوع العالم العربي في قبضة الاحتلال الغربي الذي عمل على زيادة تخلفه وتأخره وانحطاطه وجموده ، حاول المحتل الأجنبي أن يقضي على كل عوامل القوة والعزة لدى المجتمعات العربية .

ويمكن تفسير ذلك من انطلاق الدول الغربية لتأمين زيادة تطورها بعوامل كثيرة منها :

١ ــ رغبتها في اقتطاع جزء من الموارد العالمية التي تنتجها الدول العربية ، هذا الاقتطاع حدث قديمًا تارة مباشرة بشكل اقتطاع من العمل ، من المواد الأولية ، من المواد الزراعية ، وطورًا بأساليب ملتوية وبارعة : الأسواق الحرة ، المساعدات الاقتصادية ، الإعانات ، القروض ، وبذلك تمارس ضغوطًا لمصلحتها .

لقد استمر استعمار الدول العربية من قبل الدول الأوروبية وخصوصًا من قبل فرنسا وبريطانيا حتى منتصف القرن العشرين تقريبًا في ظل الاحتلال الأجنبي ، تم تفتيت الدول العربية وتقسيمها إلى دويلات عدة ، وقد شجع على التنافر ، وألّب حكومات الدويلات بعضها على بعض بهدف ترسيخ الانقسام .

كذلك أقام نشاطات ومؤسسات أكبر اتساعًا ، فحصل نتيجة ذلك تغيرات في التكوينات الزراعية ، وتم اندماج أكبر في الاقتصاد الأجنبي وهذا يعني أن القرارات التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية للمنطقة أصبحت ترسم خارج الحدود .

فعلى أثر استلاء الإنجليز لمصر عبرت السياسة الاقتصادية للبنوك الإنجليزية وممثليها في مصر عن مطامع رأس المال المالي الإنجليزي في استغلال مصر بالأساليب الربوية المحضة من جهة ، وفي تحويل مصر إلى قاعدة تزويد الصناعة الإنجليزية بالقطن من جهة أخرى .

وكانت زراعة القطن الفرع الوحيد من الاقتصاد المصري الذي جلب انتباه الرأسماليين الإنجليز والسلطات المحلية [١] .

وكانت كافة حياة البلاد في عهد الاحتلال البريطاني خاضعة لمهمة إنتاج حاجات القطن لتزويد الصناعة الإنجليزية بها .

وخلال الأعوام ١٩١٠ ــ ١٩١٤م كان نصيب القطن ٤٣٪ من قيمة المنتجات الزراعية وازداد تصدير من ٥ , ٣ ملايين قنطار في عام ١٨٨٤ إلى ٤ , ٧ ملايين قنطار في عام ١٩١٣ ، وبلغت قيمته وسطيًا ٨٥٪ من قيمة الصادرات المصرية [٢] .

وبتطور زراعة القطن ، خنقت السلطات الإنجليزية جميع الفروع الزراعية الأخرى .

وانخفض الثقل النوعي لمزروعات القمح في غضون الأعوام ١٨٧٩ ــ ١٩١٣ من ٦ , ٢٠ إلى ٩ , ١٦٪ ، والشعير من ١ , ١١٪ إلى ٨ , ٤٪ وأصبحت مصر في أوائل القرن العشرين تستورد الحبوب والدقيق وتقلصت مزارع قصب السكر والكتان .

وفي ١٨٨٣م حرمت زراعة التبغ في مصر لكي تتحول كافة مساحتها إلى أراضي

---

(١) لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، الدار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥م ، (ص٢٨٠، ٢٨١) .

(٢) المرجع السابق (ص٢٨٣، ٢٨٤) .

لزراعة القطن .

فإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يختلف في البلاد العربية الأخرى .

إذًا ، في هذه المرحلة تعمق تشويه الاقتصاد واتخذ النمو الاقتصادي طريقًا ملتويًا بتركزه في القطاع الزراعي ، وفي مجال إنتاج المواد الأولية وبعض الصناعات الاستهلاكية أو التحويلية البسيطة ، أو الخدمات المصرفية الوسطية بين الدول المستعمرة والدويلات العربية ، وبذلك فإن استغلال الموارد المتاحة في كل دولة عربية لم يتم بشكل صحيح وفعال بحيث يحقق بالمقام الأول المصلحة الوطنية ، بل إن هذا الاستغلال المبتور لم يحصل إلا في القطاعات التي يحتاج إليها المستعمر ووقف الشروط التي تؤمن له أهدافه أولًا وأخيرًا .

لذلك يمكن إرجاع تخلف الدول العربية بأنه نتاج السيطرة التي مارستها أوروبا .

هذه السيطرة شكلت اعتداءً اقتصاديًا حقيقيًا ، وأدخلت تهديمًا للتوازن النسبي القديم للاقتصاديات التي كانت قائمة فيتجلى بظاهرة التفكك والسيطرة الخارجية التي كانت في خدمة القوى الأوروبية .

وفي كل الأحوال ، فالتخلف تشكل بفعل الاضطراب المحمول إليه من الخارج .

وهذا الصدم قد أتى تاريخيًا من أوروبا أولًا ، وبشكل عام من الدول الرأسمالية لأنها هي التي حققت توسعًا عبر العالم ومارست سيطرة بأشكال مختلفة .

ينتج عن ذلك أن انتقال الدول العربية نحو التطور الاقتصادي لا يمكن أن ينتج فقط بتقليد الدول الرأسمالية المتطورة التي كانت سابقًا متخلفة والتي أصبحت اليوم مصنعة مع فارق زمني فقط .

بل إن هذا المرور نحو التطور يجب ان يحصل بشروط خاصة مبتكرة .

مرحلة التخلف الثالثة
الاستقلال السياسي

فمما لا شك فيه أن المحتل الأجنبي بعدما خرج من البلاد العربية، أوكل مهمة التغريب إلى من ينتسبون إلى العرب، واستمرت عملية التغريب بطريقة أشد مما كانت في ظل وجود المستعمر، وكذلك استمرت علية التبعية للقوى الأجنبية سياسيًا واقتصاديًا وفكريًا، اقترن الاستقلال عن السيطرة الأجنبية بشعاع من الأمل، كان من المتوقع أن تقوم الحكومات الوطنية بالتفاني في خدمة رفاهية الناس ضمن إطار القيم الإسلامية وفلسفة الإنماء غير أن الأمل لم يتحقق ولم ينتج عن الاستقلال سوى زوال السيطرة الأجنبية المباشرة وحل مكان هذه السيطرة في معظم البلدان العربية حكام عسكريون مستبدون غفلوا عن طموحات الشعب.

ورغم الاستقلال فقد تجسدت روح الماضي الاستعماري في شكل طبقة إدارية علمانية غير كفئية ومتغطرسة وفاسدة انحازت إلى المصلحة المتأصلة لطبقة من الفاسدين استولت على المال العام، باغتصاب أراضي الدولة والمضاربة بها عبر تخصص فاسد أهدر الثروة العقارية للأمة، وبيع أصول وأراضي الشركات العامة بأسعار رخيصة في عمليات خصخصة مشبوه، ونهب قروض مصرفية قدمت من المال العام بغير الضمانات الواجبة، وتواطؤ أجهزة الدولة مع جرائم الاحتكار والممارسات الاحتكارية والتهرب الضريبي والتهريب الجمركي وغسل الأموال وغيرها من ألوان الجريمة الاقتصادية المنظمة وآليات اغتصاب ثروة الأمة.

وانحازت هذه الطبقة الإدارية إلى رجال الأعمال كما حدث في مصر حيث أصبح الجشع مصدرًا لإثراء غير مبرر، وجد تبريره في نظرية اقتصاد العرض أو اقتصاد التنقيط في السوق الحرة، التي زعمت أن زيادة الأغنياء ثراء سوف ترفع معدلات

الاستثمار والنمو ومن ثم تتساقط الثمار على الفقراء والعاملين ، بزيادة التشغيل والأجور .

ألقيت مهمة إعداد سياسات التنمية على عاتق هذه الطبقة الإدارية الحاكمة بعد الاستقلال .

ولم تكن هذه الطبقة مدربة للقيام بهذه المهمة كما لم يكن لديها الحوافز للقيام بها .

وقد نشأت وفق المفاهيم والتقاليد الغربية العلمانية ولم تكن تفهم الإسلام أو مفهومه الثوري للعدالة الاجتماعية ـ الاقتصادية إلا قليلًا ، فكان النظر في الفلسفة الإنمائية الإسلامية وإعداد سياسات في ضوئها مهمة صعبة ، وكان من الأسهل الاعتماد الأعمى على وصفات السياسة الصادرة عن علماء الاقتصاد الإنمائي الغربي .

وبما أن الاقتصاد الإنمائي قد نشأ هو نفسه في الغرب في خلفية علمانية وكان يفتقر إلى الالتزام الجاد بالعدالة الاجتماعية ، الاقتصادية ، والقيم الأخلاقية فإنه لم يستطع استحداث آلية اصطفاء متفق عليها لغربية الوصفات المتعارضة للسياسة العامة وأن يضع إطارًا ثابتًا لها من أجل تحقيق النمو المقترن بالعدالة والاستقرار التي اتبعتها البلدان العربية ، تتقلب على موجات الاشتراكية والاقتصاد الحر والليبرالي ومناهضة الليبرالية .

ولقد ولد ذلك حالات من التناقض وعدم الاستقرار وألحق ضررًا كبيرًا بسلامة اقتصاداتها وتنميتها .

وتم تشجيع زيادة الإنفاق لتعزيز التنمية ، وتم التهرب من الأحكام القيمية اللازمة لكبح جماح الإنفاق غير الضروري ، وأدى ذلك إلى ازدياد فجوة الموارد .

وتم تعزيز التوسع النقدي والاقتراض الداخلي والخارجي لملء هذه الفجوة .

بلغ حجم الدين العام في مصر وفق بيانات البنك المركزي المصري في نهاية ديسمبر ٢٠١١م ما قيمته ٣٣ , ١ تريليون جنيه ، منها ١٣ , ١ تريليون جنيه ديون محليه و٢٠٤ مليارات جنيه ديون خارجية .

وبذلك تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١ , ٨٩٪ ، وذلك على اعتبار تقييم الناتج المحلي بالأسعار الجارية .

لبنان التي تربعت على عرش الدول العربية ديونًا سيادية ، فاقت ديونها بكثير ما يدخل سنويًا إلى خزينتها مسجلة نسبة ١٣٧٪ .

السودان نسبة الديون السيادية على الناتج المحلي الإجمالي ٧٠٪ .

الأردن نسبة الديون السيادية على الناتج المحلي الإجمال ٦٢٪ .

موريتانيا نسبة الديون السيادية على الناتج المحلي الإجمالي ٢٨ , ٦٢٪ .

البحرين نسبة الديون السيادية على الناتج المحلي الإجمالي ٨٩ , ٢٩٪ .

دول كالمغرب واليمن وتونس والعراق وسوريا لا تزال داخل الخط الأخضر .

الدول العربية الأكثر ديونًا ٢٠١١

الدولة	الترتيب	نسبة الديون السيادية على الناتج المحلي ٢٠١١٪
لبنان	١	١٣٧ , ٤٦
مصر	٢	٧١ , ٧٣
السودان	٣	٦٩ , ٩٨
الأردن	٤	٦٢ , ٣٦

الدولة	الترتيب	نسبة الديون السيادية على الناتج المحلي ٢٠١١٪
موريتانيا	٥	٦٢,٢٨
المغرب	٦	٥٠,١٨
اليمن	٧	٤٦,١٢
تونس	٨	٥٠,١٨
العراق	٩	٤١,٤٨
البحرين	١٠	٢٩,٨٩
سوريا	١١	٢٦,٤٠
الإمارات	١٢	٢١,٦٢
قطر	١٣	٢١,٦٢
السعودية	١٤	١٠,٩٩
الكويت	١٥	١٠,٦٩
عمان	١٦	٤,٣١
ليبيا	١٧	٠

وكان الذين يعارضون هذا الاقتراض يوصمون بالأصوليين الذين يعارضون الحداثة والتقدم وإذا كانت حقيقة الحلوى تظهر عند أكلها ، فإن الحلوى التي قدمها اقتصاد التنمية العلمانية كانت مرة وغالية الثمن ، وانطوت على اختلال كبير في التوازن الاقتصادي الكلي والتوازن الخارجي ، وعلى عبء ثقيل لخدمة الدين وحالات ....

المطلب الثاني

تخلف الدول العربية يرجع إلى انحراف العقيدة

بعدما استولت الدول الأوروبية على البلاد العربية قطعة قطعة لم يكن احتلال للأرض ونهب الثروات فقط ، وإنما سعى لاحتلال العقل وتغريب الوجدان ، لتأييد وتأبيد احتلال الأرض ونهب الثروات ، ومع تزايد تأثيرات هذه الهيمنة الغربية ، عبر القرنين التاسع عشر والعشرين ، قرني هيمنة الإمبريالية الغربية على عالم الإسلام ، عملت هذه الهيمنة على إجهاض بوادر التجديد ، وعلى حراسة تخلفنا الموروث لتمدد في فراغه فكرية التغريب والاستلاب الحضاري الغربي ، فوقع الشرق الإسلامي في المأزق الحضاري الذي تمثل في تحديات جناحي التخلف الموروث والهيمنة الغربية أي المماليك والعثمانيون وأوروبا وأمريكا وهذه الهيمنة نشأت عن انحراف في العقيدة .

فالإسلام يعتبر التخلف صفة لصيقة بالإنسان وما هو عليه من قيم ومعتقدات لذلك فهو ينظر للقضية من بابها الأوسع ، فتتجسد أمامه في صورتها العريضة الشاملة فيجعل حلها رهينًا ببناء الإنسان قبل بناء المصانع ، وبإصلاح نفسه قبل استصلاح الأراضي وبإعادة الثقة إلى نفسه قبل حبك الخطط [1] .

وهذه النظرة الشمولية للإسلام ، تفسر ظاهرة التخلف على أنها ناشئة عن عوامل كثيرة مرتبطة كلها بالإنسان كمخلوق كعلق على عاتقه عبء إعمار الأرض بعد إصلاحها كما قال الله ﷻ : ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ

(١) د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١م ، (ص١١) .

لَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:٨٥] .

والإنسان هو المسؤول الأول عن التخلف أو النمو ، فهو الذي سخر الله تعالى له ما في الأرض جميعًا ، وكرمه بالفعل ، وزوده بالعلم اللازم ولذلك فإن العوامل المؤدية إلى التخلف مرتبطة كلها بهذا الإنسان وعلاجها رهين بإصلاح الإنسان عقيدة وأخلاقًا وسلوكًا وتعليمًا وتحفيزًا .

وهذه العوامل تتمثل أساسًا في انحراف قيم المجتمع ومعتقداته وانخفاض للمجتمع ، وبدائية أساليب الإنتاج وتخلف الفن الإنتاجي وانخفاض الإنتاجية ، وسيادة النشاط الأولي وقلة التعامل النقدي في المجتمع ، ومن ثم شكل علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى (١) .

إن ما تعانيه البلاد العربية في الوقت الحاضر من فقر وتخلف اقتصادي إنما يرجع إلى الانحراف عن منهج الله العقيدة هي الذي تدور حوله عجلة التاريخ ، فإذا صحت العقيدة أخذت الحضارة طريقها نحو الازدهار ، أما إذا فسدت العقيدة فإن الحضارة تخبو وتأخذ طريقها نحو الأفوال والانهيار .

فالعقيدة ــ ونعني عقيدة التوحيد بكل مقتضياتها الإيمانية والتعبدية والتعاملية والأخلاقية ـ عندما تهيمن على كافة جوانب سلوك الإنسان ـ الفرد والمجموع ــ تدفع الحضارة إلى النمو والازدهار ، وعندما تنحرف العقيدة تنتكس الحضارة وتخبو جذوتها .

والحضارة التي نعنيها هنا تشتمل على الجوانب الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية والسيكولوجية من حياة الإنسان .

إن الدين الإسلامي ــ أي الدين القائم على التوحيد ــ يصبغ حياة الإنسان

---

(١) محمد عبد المنعم عفر ، التنميه والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ١٩٩٢م ، (ص١٧) .

الاقتصادية بصبغة خاصة مميزة .

فالنشاط الاقتصادي لا ينفصل مطلقًا عن العقيدة :

أولا : نظرة الفكر الوضعي إلى الدين :

إن نظرة الفكر الوضعي إلى الدين نظرة غير صحيحة ـ فيها عبادة الأرواح ، أو عبادة قوى الطبيعة في المجتمعات البدائية . واعتبر البعض المسيحية واليهودية بعد تحريفهما أديانًا . زعم اليهود أن الإله لهم وحدهم وأنه شرير ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ ، وجعلت المسيحية الإله واحدًا من ثلاثة ، وذهب البعض إلى ألوهية المادة ، وذهب البعض الآخر إلى ألوهية الإنسان . وذهب فريق آخر إلى أن الدين خرافة وأنه وهم وخداع .

إن الدين الصحيح هو الإسلام الذي ارتضاه الله تعالى لعباده ، منذ خلق الأرض وحتى يوم البعث يقول تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ ﴾ [آل عمران:١٩] ، ويقول سبحانه : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران:٨٥] .

على أن الحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها هي أن العقيدة هي العامل الحاسم الذي يوجه نشاط الإنسان في مجالات الاقتصاد وفي غير مجالات الاقتصاد يراعى الإنسان ـ الفرد والمجموع ـ أحكام وقواعد الإسلام في الأخلاق وفي الاقتصاد وفي علاقاته الاجتماعية .

وترتبط الأخلاق في الإسلام بالعقيدة ، فهي وثيقة الصلة بالتقوى ، ومعنى ذلك أن الحركة الإرادية للإنسان إنما تدفعها وتوجهها قوى داخلية في الإنسان ذاته ، فيتحرك في إطار من القيم والأفكار التي يتقبلها قبولًا سيكولوجيًا ، يوجه سلوكه نحو المسار التوازني الذي ينسجم مع الحركة الكلية المتوازنة في الكون ، لأن توازن سلوك الإنسان ـ الفرد والمجموع .

إذن فللدين أثره العظيم في رسم النهج الصحيح لواجبات الاستخلاف في الأرض ، فحين تكون هذه الخلافة لله تعالى على عهد الله تعالى وشرطه ، وحينما يقوم المرء بواجبات حياته ، عملًا ، عملًا وحركة وإنتاجًا وبناءً وسلوكًا ، وحينما يفجر ينابيع الرزق ، ويقيم الصناعات ويعمر الأرض ، عندما يفعل ذلك على أنه عبادة لله تعالى وطاعة له سبحانه ، واستجابة لأوامره وقيام بماهيات الاستخلاف يكون في قمة القوة الاقتصادية .

شهادة التاريخ الإنساني

إن التاريخ الإنساني يشهد قيام حضارات مادية عديدة ، كانت تفتقر إلى الجانب الروحي دولة الإغريق .

شهدت دولة الإغريق حضارة مادية ولكن المعلوم أن المجتمع الإغريقي كان يقوم على العنصرية والطبقية ، وكان يسوده الطغيان ، والاستبداد والظلم الاجتماعي بسبب فساد العقيدة .

كانت عقيدة الإغريق وثنية ، لا تفرد الله الواحد بالعبودية ، وكان الكهنة يساندون هذا الاتجاه الوثني تحقيقًا لمصالح دنيوية زائلة ، جعلوا للناس آلهة متعددة تتصارع وتتقاتل ، وتعبث وتتلهى وتخطف النساء وتأكل الطعام وتشرب الخمر وتعشق الموسيقى .

ولا شك أن هذا الفساد العقيدي كان العامل الحاسم الذي قوض دعائم المجتمع الإغريقي .

كما شهد التاريخ الإنساني قيام حضارات عديدة منذ قيام الزمان كالفينيقية والفرعونية ، والبابلية والآشورية والهيلينة ، والرومانية ، لكنها كانت كلها حضارات مادية ، تفتقر إلى الجانب الروحي الإنساني ، وعلى سبيل المثال ، فقد أحرز المصريين

القدماء تقدمًا كبيرًا في فنون العمارة وبناء المساكن والمعابد والقبور .

ومن الناحية الاقتصادية فقد تطورت أساليب الزراعة وأدواتها ، وابتكر المصريون من الآلات الزراعية ما يزال يستخدم في مصر حتى الآن .

وعرفت مصر القديمة فترات انتعاش اقتصادي في كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية هذه كلها مظاهر مادية للحضارة أما المظاهر الروحية الإنسانية فكانت متدهورة للغاية .

فقد كانت للمصريين عقائد وثنية فاسدة «التي لا تفرد الله سبحانه وتعالى ، بالعبودية وكعقائد الهنود والفرس واليهود والنصارى والماركسيين» .

اعتقدوا بتعدد الآلهة ، فكان الكهنة يؤلهون الفراعنة لخداع الشعب وإرهابه ، ولذلك لم يكن غريبًا أن يقوم الحكم على الاستبداد والبطش والإرهاب المادي والفكري وأن يقوم المجتمع على الطبقية واستغلال الحكام والكهنة والنبلاء لعامة الشعب ، وأن يسود الظلم الاجتماعي ، وأن يحرم الشعب من ثمار النمو الاقتصادي .

إن عقيدة التوحيد ، هي المحور الذي تدور حوله عجلة التاريخ منذ خلق الله آدم عليه السلام ، وحتى تقوم الساعة .

ومن فضل الله على الإنسان أن أرسل رسله وأنبياءه في كل زمان ومكان بدعوة واحدة هي دعوة التوحيد : ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر:٢٤] .

ولن نتجاوز الحق أو نجافي الحقيقة إذا أكدنا أن تاريخ المجتمعات الإنسانية ، سواء كان تاريخيًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا ، أو سياسيًا أو حضاريًا ، هو صراع بين التوحيد والشرك ، بين الإيمان والكفر ، صراع بين الحق والباطل بين الهوى والضلال .

إن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها ،

فهي عوامل متفاعلة فيما بينها ، ولكن هذه العوامل جميعها ليست سوى عوامل ظاهرية مشتقة من عامل أولي هو العقيدة .

فالطبقية وما تؤدي إليه من طغيان واستبداد وظلم واستغلال ، والعنصرية وما تدفع إليه من استعمار الشعوب وإذلالها وسلب مواردها وتدمير اقتصادياتها ، كل ذلك إنما يرجع إلى انحراف العقيدة وفسادها .

الإمبراطورية الرومانية :

لقد كان المجتمع الروماني مجتمعًا وثنيًا ، يعلي من شأن العنصرية ويؤمن بتفاضل الأجناس أدى ذلك إلى :

اندفع الرومان في استعمار شعوب العالم القديم ، واستنزاف مواردها وتخريب اقتصادياتها .

التركيب الطبقي للمجتمع الروماني حيث أنه في عهد الإمبراطورية ، كانت تفرض الضرائب الثقيلة على صغار المزارعين مما دفعهم إلى هجرة الأرض النزوح إلى المدن ولم تكن تتوفر بالمدن فرص عمل كافية لاستيعاب هؤلاء المزارعين ، الأمر الذي أدى بالعديد منهم إلى احتراف السرقة وأعمال قطع الطرق ، وكان ذلك أحد العوامل التي أدت إلى انهيار الإمبراطورية .

الدمار الاقتصادي بسبب الانحراف على عقيدة التوحيد في القرآن

إن الدمار الاقتصادي الذي يلحق بالإنسان ، الفرد أو المجموع بسبب الانحراف عن عقيدة التوحيد ومنهج الله عقابًا ينزله الله على الطغاة المستبدين وعلى المستضعفين الراضخين للاستبداد .

فالله ﷻ لا يزيل ما بقوم من العافية والنعمة ، والرخاء ، والهناء ويبدلها بالآلام والأمراض والنوازل والفتن والأحداث وغيرها من ضروب العقاب الرباني حتى يزيلوا هم ويغيروا فيجحدون النعمة ويعلنون الكفر والمعاصي ويتمردون عن سنن الله في إسعاد البشر ويتظاهرون بالفحش والمنكر والفساد ، فتكون النتيجة أن تحل بهم قوارع الدهر ، وينزل بساحتهم عذاب من الله .

وآفة الحضارات الجانحة التي نقرأ عنها في بطون التاريخ ، أو نجد بقاياها وأطلالها منثورة على جنبات الأرض هي الفساد أو الإفساد في الأرض بكافة أشكاله وأنواعه ، فساد العقيدة ـ الشرك ـ فساد العلاقات بين أفراد الأمة بترك التوادد والتعاون ، مما يؤدي إلى العداء والتباغض ثم الظلم ، وفساد النفوس بالغرور والتكبر والعجب وهذا هو الفساد الذي ظل القرآن الكريم يكرر الحديث عنه ، ويكثر التحذير منه ويلفت نظر الإنسان على أعقابه وما فسدت هذه الأرض يومًا ما بعادية من عوادي الطبيعة ولا بسوء آخر ألم بها من هياج الحيوانات والوحوش ، وإنما استشرى فيها الفساد وألم بها البلاء يوم تاه بنو الإنسان وخرجوا عن هواياتهم وطبيعتهم وحقيقة خصائصهم البشرية فتأله الأقوياء وذل الضعفاء ، وخرج بذلك كل فريق عن حدود إنسانيته ، ذلك نحو التعالي والتجبر في الأرض وذلك نحو الخنوع ، فتمت بذلك قصة الفساد في الأرض وهي قصة قديمة تتكرر أسبابها أو عواملها في الإنسان ذاته .

كيفية الدمار الاقتصادي في القرآن :

أما عن كيفية الدمار الاقتصادي للأمم والمجتمعات ، فالثابت تاريخيًا أنه ما انتصرت أمة أو انهزمت إلا بفعل العوامل والأسباب الداخلية ، وما العوامل الخارجية إلا متممة ومكملة للداخلية ، ولعل هذا ما كان يطلق عليه مالك ابن نبي : القابلية للاستعمار ، ويرى أنه العامل الأكبر في هزيمة المسلمين في العصر الحديث .

ومن سنة الله في البشر أن كل ما يصيبهم من بلاء وأذى في الأنفس والأبدان وشؤون الملك والسلطان إنما هي آثار للأعمال ونتائج للسلوك الفاسد مع وجود عفو الله الكثير كما قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى:٣٠] ، وتبقى سنة الله ثابتة تعمل عملها في حركة التاريخ ، والله يتخذ من الظالمين والمترفين وأهل الشرك والضلال وغيرهم من كل ذوي الفساد والانحراف أدوات ووسائل يسوق بها القرى والدول والحضارات والأمم والمجتمعات نحو الفواجع والمصائر الكالحة .

والقرآن الكريم يطرح على الإنسانية قضية الدمار الاقتصادي والسقوط الحضاري من أوسع الأبواب وأكثرها شمولًا ، بصيغ عديدة واصطلاحات كثيرة كلها تؤدي إلى حالة واحدة بالأمة وهي الهلاك والسقوط .

الظلم : مثلًا عامل من أكبر عوامل الدمار الاقتصادي وسقوط الحضارات وله مفهوم شامل وعريض يؤدي إلى فقد التوازن في كافة مجالات الحياة ، وعلاقات الإنسان مع نفسه ، ومع الله ومع غيره ، وعن هذا تنبثق حالات وظواهر نفسية واجتماعية واقتصادية مرضية وتصورات فاسدة عن الوجود كله ، فيعم الفساد الحياة الإنسانية كافة ، كما قال الله تعالى : ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ ﴿٤٢﴾ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ

يَوۡمَئِذٖ يَصَّدَّعُونَ ﴾ [الروم: ٤١ ـ ٤٣] .

ظهر الفساد في البر والبحر :

نحو القحط والجدب ، وقلة البركة في الزراعة والتجارة ، وكثرة الحرائق والغرق ﴿بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ﴾ أي بسبب معاصيهم وذنوبهم ، وأن الله أفسد بعض أسباب دنياهم ليذيقهم وبال بعض أعمالهم في الدنيا قبل الآخرة والحكمة ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ بمعنى لكي يرجعون عما هم عليه وحتى ينجو من عذاب الآخرة ، وهو العذاب الأكبر ، ثم أمر الله الأمم أن تسير في الأرض وتنظر لترى كيف أهلك الله أممًا كانت على الظلم وأذاقها سوء العاقبة بمعاصيهم .

ودل قوله تعالى : ﴿كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّشۡرِكِينَ﴾ على أن الشرك لم يكن هو السبب الوحيد لتدمير القرى بل هو سبب إلى جانب أسباب أخرى .

وتكشف الآيات عن ارتباط أحوال الحياة وأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية عامة ، بأعمال الناس وسعيهم ، وأن فساد قلوب الناس وعقائدهم ، وأعمالهم يوقع في الأرض الفساد ، ويملأها برًا وبحرًا به ، فظهور الفساد في البلاد واستفحال شره لا يتم عبثًا ، ولا يقع صدفة ، وإنما يكون وفق سنة جارية وحكمة مدبرة ، وهي ﴿لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ﴾ من الشر والفساد والمنكر والباطل والظلم ، وما إلى ذلك ، والله يذيقهم بعض أعمالهم وليس كل أعمالهم ذلك لأنه رحيم يعفو عن كثير ، وها هم أهل القرى الظالمة والحضارات الفاسدة يكتوون بنار أعمالهم وتصرفاتهم ويتألمون لما يصيبهم ، بما فكرت عقولهم وصنعت أيديهم و﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ ، لكي يرجعوا إلى الله بالعمل الصالح والتوبة ، ويعزموا على مقاومة الفساد والظلم ، وفي هذا تحذير لمن جاء من الأمم من بعد ، وهي تعرف عاقبة السابقين وترى آثارهم وتمر بها ، وفي العاقبة وآثارها الباقين من الهالكين عبر وعظات تستخلص منها التجارب والدروس وتستقرأ منها السنن والقوانين التاريخية والاجتماعية .

صيغ الدمار الاقتصادي في القرآن :

إن الله تعالى ما ذكر أمة أصيبت بالدمار والهلاك ، إلا وقد ذكر بجانب ذلك جريمتها وفسادها في الأرض وانحرافها وفسوقها عن أمر ربها ، حتى يعلم الناس أن ما يصيبهم من حسنات وسيئات ، أو فرح وقرح أو سعادة وشقاء فيما كسبت أيديهم ، قال تعالى : ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ كما أنه لا يكون باعث الدمار والهلاك فسادًا فرديًا بل هو الفساد الجماعي والظلم العام الذي يشمل كل العلاقات الإنسانية الشخصية والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى على مستوى الاعتقاد والإيمان الذي يسوده الظلم بالشرك بالله .

والتناقض الداخلي بالتظاهر بالإيمان والعمل الصالح واستبطان غيره وهو النفاق .

ومعنى هذا أن ظلم الإنسان لنفسه بفساده العقيدي والعملي والأخلاقي ليس مدعاة للهلاك وسبب للدمار والسقوط ما دام قاصرًا على الأفراد .

والأمة محتفظة بكيان استمراريتها وصلاحية ديمومتها وبقائها ، ولكن إذا تجاوز الظلم والفساد مستوى الأفراد الذين لا يشكلون القاعدة أو الظاهرة العامة إلى مستوى دائرة الأمة أخذت تلك الأمة في الهبوط من علياء الكرامة والعز إلى درك الذل والهوان حتى تحين ساعة الدمار والسقوط .

ولقد بيَّن الله في القرآن أن الأمم التي أهلكت كان أكثر أفرادها غير مؤمنين فقال الله يبين هذه السنة في قوم نوح ﷺ : ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ ﴿١٢٠﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء:١١٩ــ١٢١] ، وعن ثمود وقوم صالح : ﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء:١٥٨]

ولا يظن أحد أن الصيغة الوحيدة لسقوط الحضارات وهلاك الأمم هو في ذلك الأسلوب الذي تحدث عنه القرآن هو الدمار المباشر الذي حاق بعدد من القرى عبر عصور تاريخية متقدمة بسبب مواقفها الجائرة من دعوات الأنبياء والرسل ، كلا إن الأمم الظالمة المنحرفة والمجتمعات الفاسدة غير الصالحة للبقاء التي أخذت الجزاء من جنس عملها ، والتي هي ما زالت أمام قوتين : سخرهما مالك الملك لتحقيق أمره وتنفيذ سنته ، القوة المادية المنظورة والقوة الروحية غير المنظورة .

القوة المادية المنظورة : الناس يمرون في الآثار الباقية ويقرءون في التاريخ نماذج شتى من تسخير الله للطبيعة في إحقاق الحق وإزهاق الباطل ، وذلك كالسيول الجارفة والرياح العاصفة والهزات العنيفة ، والصيحة والرجفة ، والغرق ، وإن اختلفت التعليلات والتصورات لأسباب حدوث هذه العوامل المدمرة بين الاتجاهات والمذاهب التفسيرية .

القوة الروحية غير المنظورة :

صيغة هذه القوة اللامرئية غير المنظورة فهي صيغة روحية معنوية أكثر شمولية وأشد خطرًا ، وهي التي تحتضر بها الأمة المصابة وسنة الله أن تنشأ أضرارها من مداخل النفس الإنسانية ، وهي أن كل فرد يحيد عن الاستقامة ويزيغ عن أمر ربه يصاب باليأس والإحباط والقنوط وفشل الإرادة أو بالغرور والتجبر والظلم والعدوان ، وأخف الأمراض من هذا أشر من الآخر .

وسنة الله سائرة ثابتة ، باقية ببقاء الخلق ، ومن عدل الله في الإنسانية ألا يخص الأمم بنوع واحد أو صيغة واحدة من الدمار والسقوط بل جرت سنته تعالى بتنوع العذاب وكثرة ألوانه واختلافها بطرق عديدة : ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١] .

وبحسب فساد الأمة وانحرافها يكون الهلاك والتعذيب الذي قد يجيء صاعقة ، أو غرقًا ، أو فيضانًا ، أو ريحًا ، وخسفًا أو قحطًا ، أو مجاعة وارتفاعًا في الأسعار ، أو

أمراضًا، وأوجاعًا، أو ظلمًا، وجورًا أو فتنًا واختلافًا بين الناس، أو مسخًا في الصور والأشكال أو ضعفًا في القلوب.

هلاك الأمم:

١ـ **قوم نوح** عليه السلام: يقول تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت:١٤].

٢ـ **قوم عاد**: قال تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ ۖ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [فصلت:١٦].

٣ـ **قوم ثمود**: قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾ [الحاقة:١٥]، والطاغية هي الصاعقة.

٤ـ **بني إسرائيل**: قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿١٦٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ۗ ﴾ [الأعراف:١٦٦ـ ١٦٧].

أي مسخ الصور وهذا المسخ حدث لبني إسرائيل، وكان مسخًا وتغييرًا حقيقيًا وتحويلًا من الصور الآدمية إلى صورة قردة وخنازير وهذا هو ظاهر النص القرآني.

٥ـ **قارون وابن باعوراء**: مسخ القلوب الذي قال الله فيه: ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ۚ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ۚ فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

[الأعراف:١٧٥،١٧٦]

٦ـ **قوم لوط**: إمطار الحجارة قال تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴾

[هود:٨٢]

٧ـ العرب بسبب تكذيب رسول الله ﷺ عوقب الظالمون من العرب بسبب تكذيبهم رسول الله ﷺ فقد كان يوم بدر الذي أخذ الله فيه رؤوس الكفر والشرك ونصر المسلمين عليهم وهم أذلة وهو نوع من أنواع عقوبات الأمم السابقة ، بل لعله أشد وأشقى لأن تلك الأمم استؤصلت بالعذاب ثم الموت أما هم فلم يموتوا فيها كلية ولم يحيوا الحياة طيبة .

٨ ـ الأمة الإسلامية حاليًا : فساد الأمة وانحرافها وكان عقابها ضعف القلوب ، ووهنًا في النفوس ، يقول الله تعالى في القحط والمجاعات والارتفاع في الأسعار وانتشار الأمراض : ﴿وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف:١٦٨] .

ويقول تعالى في الفتن بين الناس والتشيع للأفراد : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام:٦٥] .

وقيل : إن العذاب من فوق قد يكون هو القذف بالقنابل على الناس من الطائرات والعذاب من تحت قد يكون هو الألغام التي اعتاد المقاتلون استعمالها في الحروب ، وهذا ما حدث في العراق ، واليمن ، وليبيا ، وسوريا ، وغزة ، والصومال ..... إلخ ، وبقت سنة الله وحدة لا تتبدل تعامل بها القرون الحاضرة بمثل ما عملت بها القرون الذاهبة الخالية .

أولا : أمم هلكت بسوء عملها :

يبين القرآن الكريم أن القوة الاقتصادية التي يبلغها شعب من الشعوب ، لا تلبث أن تتداعى وتنهار عندما يعرض الناس عن منهج الله .

إننا نعرف تاريخ أمم هلكت بسوء عملها ، ونعرف أن الله نقم على قوم سبأ لما عبدوا غير الله وبطروا النعمة ، ونقم الله على قوم لوط مثلًا لارتكابهم الفاحشة ، وعلى

قوم شعيب مثلًا لبخسهم المكيال والميزان، وكذلك قوم نوح، وقوم ثمود، وقوم هود.

١ـ قصة سبأ:

قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴿١٧﴾ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ ﴿١٨﴾ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [سبأ: ١٥ـ ١٩].

سبأ هو رجل ولد عشرة فسكن اليمن منهم ستة وبالشام منهم أربعة.

فأما اليمانيون: فمذجج وكندة والأزد والأشعريون وأنمار وحمير.

وأما الشامية: فلخم وجذام وعاملة وغسان.

والمقصود أن سبأ يجمع هذه القبائل كلها وقد كان من جملة ملوك حمير بأرض اليمن بلقيس، وقد كانوا في غبطة عظيمة وأرزاق دارة وثمار وزروع كثيرة، وكانوا مع ذلك على الاستقامة والسداد وطريق الرشاد، فلما بدلوا نعمة الله كفرًا وأحلوا قومهم دار البوار.

سد مأرب كان صنعته أن المياه تجري بين جبلين، فعمدوا في قديم الزمان فسدوا ما بينهما ببناء محكم جدًا حتى ارتفاع الماء فحكم على أعالي الجبلين، وغرسوا فيهما البساتين والأشجار المثمرة الأنيقة، وزرعوا الزروع الكثيرة، وكانوا في غبطة عظيمة وعيش رغيد وأيام طيبة، حتى ذكر قتادة وغيره أن المرأة كانت تمر بالمكتل على رأسها فتمتلئ من الثمار ما يتساقط فيه من نضجه وكثرته وذكروا أنه لم يكن في بلادهم شيء من البراغيث ولا الدواب المؤذية لصحة هوائهم وطيب فنائهم.

فلما عبدوا غير الله وبطروا نعته وسألوا بعد تقارب ما بين قراهم وطيب ما بينهما من البساتين وأمن الطرقات ، سألوا أن يباعد بين أسفارهم ، وأن يكون سفرهم في مشاق وتعب ، وطلبوا أن يبدلوا بالخير شرًا ، فأرسل الله على أصل السد الفار وهو الجرذ ، فلما فطنوا لذلك أرصدوا عندها السنانير ، فلم تغن شيئًا ، فلم تحكم في أصله الفساد سقط وانهار فسلك الماء القرار فقطعت تلك الجداول والأنهار وانقطعت تلك الثمار ومادت تلك الزروع والأشجار وتبدلوا بعدها برديء الأشجار والثمار .

وهذه العقوبة الشديدة من كفر بالله وكذب رسله وخالف أمره وانتهك محارمه .

كما هلكت أموالهم وخربت بلادهم واحتاجوا أن يرتحلوا منها ، وينتقلوا عنها فتفرقوا في غور البلاد ، فنزلت طوائف منهم الحجاز ومنهم خزاعة ، نزلوا ظاهر مكة ، ومنهم المدينة المنورة فكانوا أول من سكنها ، ونزلت طائفة أخرى منهم الشام وهم الذين تنصروا فيما بعد وهم غسان وعاملة وبهراء ولخم وجذام وتنوخ وتغلب وغيرهم .

٢ـ أمة سيدنا شعيب ﷺ «فساد اقتصادي» :

قال تعالى : ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾ وَيَٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٤، ٨٥] .

يتبين من الآيتين السابقتين الآتي :

أ ـ ربط النشاط الاقتصادي باليوم الآخر ، مع بيان أن كل انحراف في هذا المجال ناتج أساسًا عن سوء فهم حقيقة اليوم الآخر : ﴿وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ .

فإذا ربي المسلم على أن نشاطه الاقتصادي كله يتوقف عليه دخوله الجنة أو النار ستجد أنه سيحرص بكل جوارحه على إنفاذ تعاليم الشريعة في الاقتصاد .

ب ـ بين الأسس والأحكام المتعلقة بنشاط الإنسان وحركته الاقتصادية وممارساته اليومية ضاربًا المثل ببعض صور الانحراف في الكسب مثل عدم الإيفاء بالكيل والميزان ، فعندما يكيل الإنسان بيده أو يزن بميزان فإنما هو في سوقه مثله في امسجد بين يدي الله ﷻ لا يخون ولا يغش ولا يطفف ولا يبخس الناس حقوقهم .

كما نهى عن إفساد المجتمع والعثو في الأرض والعبث في الأموال ، وفيه بيان أن هناك علاقة وطيدة بين الكسب الحرام والإفساد في الأرض .

وتنتهي قصة شعيب مع مدين بأن شأنهم تطفيف الكيل والميزان وقد أمرهم رسولهم بالعدل والقسط وحسن المعاملة فكذبوا نبيهم فأخذهم عذاب يوم عظيم في يوم حار خانق يكتم الأنفاس ويثقل الصدور ثم تراءت لهم سحابة فاستظلوا بها ، فوجدوا لها بردًا ثم إذا هي الصاعقة المجلجلة المدوية تفزعهم وتدمرهم تدميرًا وكان ذلك يوم الظلة ، فالظلة كانت سمة اليوم المعلوم : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [الشعراء:٨٩] .

فهذا القوم يتبدى الفساد والتمرد على الحق والعدل فاستحقوا عذاب السماء ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴾ [العنكبوت:٣٧] .

٢ـ قوم نوح :

قال تعالى : ﴿ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ ﴿١١٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ ﴿١١٧﴾ فَٱفْتَحْ بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِى وَمَن مَّعِىَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ ﴾

[العنكبوت:١١٦ـ ١٢٠]

لما طال مقام نبي الله بين أظهرهم يدعوهم إلى الله تعالى ليلًا ونهارًا سرًا وجهرًا وكلما كرر عليهم الدعوة صمموا على الكفر الغليظ والامتناع الشديد وقالوا له : لئن لم تنته

عن دعوتك إيَّانا لرنجمنك ، فعند ذلك دعا عليهم دعوة استجاب الله منه ، ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ ﴾ [الشعراء:١١٩، ١٢٠] .

فنوح عليه السلام إنما بعثه الله تعالى لما عبدت الأصنام والطواغيت وشرع الناس في الضلالة والكفر فبعثه الله رحمة للعباد فكان أول رسول بعث إلى أهل الأرض .

قال تعالى : ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنبياء:٧٦، ٧٧] ، والمشحون هو المملوء بالأمتعة والأزواج التي حمل فيها كل زوجين اثنين أي أنجينا نوحًا ومن اتبعه كلهم وأغرقنا من كفر به وخالف أمره كلهم أجمعين .

٤ـ قوم لوط «فساد أخلاقي اجتماعي» :

قد كان قوم لوط يسكنون عدة قرى في وادي الأردن واشتهر بينهم الشذوذ الجنسي بإتيان الذكور وترك النساء وهو انحراف شنيع في الفطرة فقد برأ الله الرجل والأنثى وفطر كلًّا منهما على الميل إلى صاحبه لتحقيق حكمته ومشيئته في امتداد الحياة عن طريق النسل الذي يتم باجتماع الذكر والأنثى ، فكان هذا الميل طرفًا من الناموس الكوني العام .

ولكن قوم لوط خرجوا على الفطرة واستباحوا الفاحشة وهددوا لوطًا بالطرد والنفي ، فخسف الله قراهم وغطاهم بالماء ومنها قرية سندوم ، ويظن أنها ثاوية تحت البحر الميت في الأردن .

ففي قصة لوط يتبدى تبجح الرذيلة وسفورها بلا حياء ولا تحرج ، وانحدار البشرية إلى الدرك الأسفل من الانحراف والشذوذ مع الاستهتار بالنذير : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [العنكبوت:٢٩] .

فلما رأى أنهم لا يرتدعون فقال : إني بريء منكم ثم دعا الله عليهم فقال : ﴿رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ﴾ ، قال الله تعالى : ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿١٧٠﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ ، وهي امرأته وكانت عجوز سوء بقيت فهلكت وبقي من بقي من قومها .

٥ـ قوم ثمود :

قال تعالى : ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٤٤﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٥﴾ أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿١٤٨﴾ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١٥٤﴾ قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴿١٥٥﴾ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥٦﴾ فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا۟ نَٰدِمِينَ ﴿١٥٧﴾ فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:١٤١ـ١٥٨] .

لقد دعاهم نبي الله صالح إلى عبادة الله وذكّرهم بما هم فيه من نعمة وكانوا يسكنون بالحجر بين الشام والحجاز ، وقد مرَّ النبي ﷺ بدورهم المدمرة مع صحابته في غزوة تبوك فاستحث راحلته وحنى ظهره ، وجلا خشوعًا لله تعالى وقال للمسلمين : «**لا تمروا على قرى القوم الذين ظلموا أنفسهم إلا وأنتم مشفقون خشية أن يصيبكم ما أصابهم**» .

ولقد كانت ثمود في نعمة فكفروا بنعمة الله عليهم وذكرهم صالح بقدرة الله فطلبوا منه معجزة فأعطاه الله الناقة على شرط أن يكون الماء الذي يسقون منه يومًا للناقة ويومًا لها وحذرهم صالح أن ينالوا الناقة بسوء على الإطلاق وإلا أخذهم عذاب يوم عظيم ولكنهم استمروا في عنادهم وظلمهم فنحروا الناقة وكذبوا صالحًا ، وأحسوا بالندم بعد فوات الأوان فأخذهم عذاب الله العادل .

٦ـ قوم هود :

قبيلة عاد وهم قوم هود كانوا يسكنون الأحقاف وهي جبال رملية قرب حضر موت من ناحية اليمن وقد جاءوا بعد قوم نوح ، وكانوا من زاغت قلوبهم بعد فترة الطوفان الذي طهر وجه الأرض من العصاة واتخذت عاد المساكن المرتفعة والمصانع المشيدة ، وبلغت شأوًا بعيدًا من الحضارة الصناعية ، وزادتها القوة بطرًا وقسوة فكفرت بنعم الله وتطاولت وتجبرت ونسيت الخالق الرازق ، فكذبوا نبي الله هود فأهلكهم الله ودمروا مصانعهم ودورهم وصب عليهم العذاب من فوقهم ومن تحتهم وتركهم عبرة لكل طاغية : ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٢٦﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢٧﴾ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٣١﴾ وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣٥﴾ قَالُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴿١٣٦﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣٧﴾ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿١٣٨﴾ فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَٰهُمْ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشعراء:١١٣ـ ١٤٠] .

٧ـ قوم فرعون «طغيان الملك» :

فساد سياسي «ممثل في فرعون وملئه» :

أ ـ فرعون وهامان «طغيان الملك» :

قال الله تعالى : ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣٨﴾ وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴿٣٩﴾ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [٣٨ـ ٤٠] .

وهكذا تصير عاقبة الظالمين غرق فرعون في البحر هو وجنوده .

ب ـ الفساد السياسي : ممثل في فرعون وملئه :

﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [القصص:٤] .

جـ ـ انهيار الحضارة المادية التي صنعها فرعون وقومه :

يقـول ﷻ : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٢٦﴾ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ﴿٢٧﴾ كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴾ [الدخان:٢٥ـ٢٨] .

﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾ [الأعراف:١٣٧] .

جاءت النذر والإنذارات لفرعون وآله فتعاقبت عليهم المجاعات والسنون ونزل عليهم الدم وأذتهم كثرة القمل والضفادع وأكل حرثهم الجراد ومسخوا مسخًا غريبًا متى كان منهم الخنازير والقردة وعبدة الطاغوت وحتى أخذهم الطوفان وأغرقوا في اليم وهو مليم .

ولما تمت الحجة ولم يبقى للظالمين عند الله عذر سقطت الحضارة الفرعونية وفق نفس السنن سقطت بها غيرها من الحضارات سقوطًا لم تنهض منه إلى الأبد وهلك فرعون وآله هلاك استئصال وتلك هي عاقبة الظالمين .

بني إسرائيل :

وسارت حركة التاريخ ودارت الحضارة دورتها وجاءت نوبة أو دورة بني إسرائيل وفق سنن الاستخلاف الوراثة أو التداول والاستبدال الحضاري ، وبعد أن نصرهم الله على فرعون بهلاكه آتاهم الملك وأورثهم الأرض ، ولكن هذه الوراثة والاستخلاف كانا منطويين بسنة الاستقامة بالاعتقاد السليم والعمل الصالح وهذه سنة وشرط للاستمرار وللاستخلاف ، ليس خاص ببني إسرائيل وحدهم في التاريخ بل يجب أن تلزمه كل أمة تمنح حكومة الأرض .

ولما كان انحراف بني إسرائيل في تاريخ الإنسانية كانحراف الفراعين أو أشد نزعت

من أيديهم الوراثة ، وسلبوا التمكين والملك بنفس السنن العادلة وسلطت عليهم سهام المؤمنين تارة وسهام الجبابرة أمثالهم تارات أخرى ، وأخرجوا من ديارهم وشردوا في الأرض مرات ومرات في بؤس وشقاء ، وضربت عليهم الذلة والمسكنة إلى يوم القيامة ولن يرفعها عنهم الله إلا إذا عادوا للحق وحكموا بالعدل ، وإن كانوا تمكنوا في الأرض هذه الأيام فما تلك إلا فترة استثنائية في تاريخ القوم ومن باب وسنة تسليط الظالمين على ظالمين مثلهم أو أشد .

٨ـ أصحاب الجنة :

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ (١٧) وَلَا يَسْتَثْنُونَ (١٨) فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ (١٩) فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ (٢٠) فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ (٢١) أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ (٢٢) فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ (٢٣) أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ (٢٤) وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ (٢٥) فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوٓا۟ إِنَّا لَضَآلُّونَ (٢٦) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ (٢٧) قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ (٢٨) قَالُوا۟ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ (٢٩) فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَٰوَمُونَ (٣٠) قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا طَٰغِينَ (٣١) عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ ﴾ [القلم:١٧ـ ٣٢] .

وقصة أصحاب الجنة ، وهم قوم ورثوا عن أبيهم بستانًا جميلًا مثمرًا يانعًا ، وكان أبوهم يخرج زكاة البستان ، ويوزع مقدار منه على الفقراء والمساكين ، فعاقبهم الله بهلاك البستان ، وكذلك يعاقب الكافرين يوم القيامة .

حيث استقر رأي أصحاب الجنة أن يقطعوا ثمرها عند الصباح ، دون أن يستثنوا منه شيئًا للمساكين ، وأقسموا على هذا وعقدوا النية عليه .

فطرق تلك الجنة طارق من أمر الله ليلًا ، وهم نيام ﴿فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ﴾ أي كالبستان الذي صرمت ثماره أي قطعت .

فنادى بعضهم بعضًا في الصباح ، وانطلقوا يتحدثون في خفوت ، زيادة في أحكام التدبير ، يوصي بعضهم بعضًا أن يحتجزوا الثمر كله ويحرموا منه المساكين .

وغدوا مصممين على حرد المساكين ومنعهم وحرمانهم ، قادرين عند أنفسهم على المنع وحجب منفعتها على المساكين .

فلما شاهدوا بستانهم ورأوه محترقًا أنكروه ، وشكوا فيه وقالوا : أبستاننا هذا ؟ أم نحن قوم ضالون طريقه ، ثم تيقنوا أنه بستانهم وقد حاق بهم الحرمان والندم .

هكذا عذاب من خالف أمر الله ، وبخل بما آتاه ، وأنعم به عليه ، ومنع حق البائس الفقير ، وفي الآخرة عذاب أكبر من هذا ، العذاب لكل جاحد بنعمة الله ، ولكل مكذب بالدين والإيمان .

ثانيا : على المستوى الفردي :

﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة:٢٦٦] .

وتوضح الآية مثلًا هامًا حول شخص أحسن عملًا في البداية ، ثم بعد ذلك عكس سيره ، فبدل الحسنات بالسيئات ، وخان أحوج ما كان إليه : فعاقبه الله بأن أنزل عليه ريحًا شديدًا ، أحرقت الثمار الوفير التي كانت متاحة له وأبادت كل بستانه .

ولم يعد عنده قوة أن يغرس مثل ما أبيد ولم يكن كذلك عند نسله خير يعودون به عليه .

قارون وصاحب الجنتين بطغيان المال :

١ـ قارون :

القرآن الكريم يذكر لنا نموذج من هذا النوع من الأغنياء الذين لم يحسنوا القيام بوظيفة الاستخلاف في مال الله ، فنزع الله عنه سربال النعمة أي في النهاية يلقى الظالم حتفه جزاء ظلمه .

نقرأ في ذلك قصة قارون الذي غره ماله ، وأطغاه فبغى على قومه ونسب كل شيء لنفسه ، ناسيًا فضل ربه ، الذي خلق ورزق ، وأنعم ويسر وقد نصحه قومه مخلصين فلم ينتصح ولم يستجب : ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي ۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ۖ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ ﴿٨٠﴾ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ﴾ [القصص:٧٦ـ ٨١] .

١ ـ تبدأ قصة قارون على النحو الآتي : ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ﴾ [القصص:٧٦] ، إذن البغي هو أول شيء سجل على قارون أي : بغى عليهم واستطال عليهم .

٢ـ الأمر الثاني الذي سجله القرآن الكريم على قارون : ﴿لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص:٧٦] ، قال المفسرون : «إن الفرح الذي اعتبر أحد المآخذ التي سجلت على قارون هو فرح الزهو المنبعث من الاعتزاز بالمال»[١] .

٣ـ الأمر الثالث : قال عنه القرآن الكريم : ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ﴾ [القصص:٧٧] ، الذي يسجل القرآن الكريم على قارون هنا أنه لم يأخذ بالمنهج الإلهي الذي يعلق قلب واجد المال بالآخرة ولا يحرمه أن يأخذ بقسط من المتاع في هذه الحياة الدنيا بل يحضه على هذا .

٤ـ الأمر الرابع : حكاه القرآن الكريم بقوله : ﴿وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ﴾

(١) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ج٥ ، دار الشروق ، الطبعة الثالثة عشر ١٩٨٧م ، (ص٢٧١١) .

[القصص:٧٧] ، قيل في تفسير الإحسان هنا : أنه يشمل «أحسن بشكرك وطاعتك لله كما أحسن إليك ، أو قد يشمل الإحسان مطلقًا بالمال والجاه وطلاقة الوجه وحسن اللقاء وحسن الذكر» .

٥ـ **الأمر الخامس** : حكاه القرآن بقوله : ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص:٧٧] ، والفساد في الأرض المنهي عنه : هو ما كان عليه من الظلم والبغي [١] .

٦ـ **الأمر السادس** : حكاه القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص:٧٨] ، ما أخذ على قارون في هذا الموضوع : إدارة الأعمال وبطر النعمة والإعجاب بقوته [٢] .

٧ـ الأمر السابع : حكاه الله ﷻ في قوله تعالى : ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَـٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَـٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [القصص:٧٩] ، ما أخذ على قارون في هذا الشأن هو أنه عندما خرج بأظهر زينة وأكملها ، جعل فئة من الناس بسبب مظهره تتهافت نفسهم وتتهاوى وهذه الفئة ألهتها زخارف الدنيا عما يكون في مطوياتها من سوء العواقب [٣] .

وفي النهاية يلقى الظالم حتفه جزاء ظلمه ، وقد تكرر هذا المعنى في سور كثيرة وتأكد هنا ليستقر في الأذهان أمام الظالمين .

﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾

[العنكبوت:٤٠]

---

(١) الزمخشري : الكشاف (ج٢) ، دار المعرفة ، بيروت (ص١٧٨) .

(٢) الشيخ محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر (ص١٨٢) .

(٣) سيد قطب ، مرجع سابق (ص٢٧٣) .

٢ـ صاحب الجنتين وزميله :

تأتي قصة صاحب الجنتين في سورة الكهف ، لتبين أن الغرور الذي يبعثه سحر المال في نفس الإنسان يدفعه إلى الاستعلاء والكبرياء ويقوده إلى الكفر ، ولكن الله جلت قدرته ، يمحق ماله ويدمر قوته المادية «الاقتصادية» .

ضرب الله المثل للناس بصاحب الجنتين وزميله ، وما كان من إنكاره قدرة الله ، وشكه في الساعة ، ونصح صاحبه له وتبرئه منه وأن الله قد أحال الجنتين صعيدًا زلقًا .

﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴿٣٢﴾ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ﴿٣٣﴾ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف:٣٢ـ٣٦] .

يقول تعالى بعد ذكره المشركين المستكبرين عن مجالسة الضعفاء والمساكين من المسلمين وافتخروا عليهم وبأموالهم وإحسانهم .

فضرب لهم مثلًا برجلين جعل الله لأحدهما جنتين أي بستانين من أعناب محفوفين بالنخيل المحدقة في جنابتهما وفي خلالهما الزروع وكل من الأشجار والزروع مثمر مقبل في غاية الجودة ولهذا قال : ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ أي ولم تنقص منه شيئًا : ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ ، أي الأنهار متفرقة فيهما وههنا ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾ قيل : المراد به المال .

قال صاحب هاتين الجنتين لصاحبه وهو يحاوره أي يجادله ويخاصمه يفتخر عليه ويترأس : ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ أي أكثر خدمًا وحشمًا وولدًا .

﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ أي بكفره وتمرده وتكبره وتجبره وإنكار المعاد ﴿قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾ وذلك اغترار منه لما رأى فيهما من الزروع والثمار والأشجار والأنهار المطردة في جوانبها وأرجائها .

ظن أنها لا تفنى ولا تفرغ ولا تهلك ولا تتلف وذلك لقلة عقله وضعف يقينه بالله وإعجابه بالحياة الدنيا وزينتها وكفره بالآخرة ولهذا قال : ﴿ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً ﴾ أي كائنة .

﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ أي ولئن كان معاد ورجعة ومرد إلى الله ليكونن لي هناك أحسن من هذا الحظ عند ربي ولولا كرامتي عليه ما أعطاني هذا .

﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿٣٨﴾ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴿٤٠﴾ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ﴾ [الكهف:٣٧ـ ٤١] .

يقول تعالى مخبرًا عما أجابه صاحبه المؤمن واعظًا له : أكفرت بالذي خلقك من تراب لكنا هو الله ربي أي لكن أنا لا أقول بمقالتك بل أعترف بالله .

﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾ أي بل هو الله المعبود وحده لا شريك له .

﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ أي هلا إذا أعجبتك حين دخلتها ونظرت إليها حمدت الله على ما أنعم به عليك وأعطاك من المال والولد ما لم يعطيه غيرك .

﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿٤٢﴾ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴿٤٣﴾ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾

[الكهف:٤٢ـ ٤٤]

يقول تعالى : ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ ﴾ بأمواله أو بثماره على القول الآخر والمقصود أنه وقع بهذا الكافر ما لم يحذر مما خوفه به المؤمن من إرسال الحسبان على جنته التي اغتر بها وألهته عن الله ﷻ .

فأصبح يقلب كفيه متأسفًا متلهفًا على الأموال التي أذهبها عليها .

يقول : ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُشۡرِكۡ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ٤٢ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٞ﴾ أي عشيرة أو ولد كما افتخر بهم واستعز .

من ذلك يتبين أن القرآن أكد على حقيقة هامة وهي وحدة العقيدة بين الرسل والأنبياء .

وحدة العقيدة من المنظور القرآني

أكد القرآن على حقيقة هامة وألح في تقريرها في أكثر من موضع وهي وحدة العقيدة بين الرسل والأنبياء ، فعلى الرغم من إشارته إلى أن كل أمة بعث إليها برسول اختصت بتشريع يتلاءم والظرف الزماني والمكاني الذي تواجدت فيه : ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾ [المائدة:٤٨] .

إن وحدة العقيدة ممثلة في الإسلام ، كانت هي المشترك في دعوة الرسل جميعًا من لدن آدم عليه السلام وانتهاء بالنبي محمد ﷺ يقول الله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا﴾ [آل عمران:١٩] ، ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾

[البقرة:٢٨٥]

الجذور التاريخية لعقيدة الإسلام

ثم أخذ القرآن يعرض للجذور التاريخية لعقيدة الإسلام من خلال مقولات الرسل والأنبياء ، فيقول الله عن سيدنا إبراهيم : ﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٣١ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣١، ١٣٢] ، وأيضًا قوله تعالى : ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ

وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٦] .

وعندما سأل يعقوب بنيه وهو على فراش الموت : ماذا سيعبدون من بعدي أجابوه كما عرض القرآن بقولهم : ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾ وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٣] .

ولما كانت الظاهرة التاريخية هي لب الظاهرة الإنسانية أحد أهم الأدوات التي توسل بها القرآن في تقويم وتهذيب سلوك الإنسان ووجدنه ، لذا لم يكن دور القرآن ليتوقف حيال القصص عند مجرد سرد بقصد التسلية ، طالما ينطلق من هذه الغاية الأخلاقية ، ولذا وجدناه يحرص على تقديم تفسير عن ما ألم بالأمم من مصير جزاء موقفهم من دعوة أنبياءهم .

وإذا كان قوام الإسلام عقيدة وشريعة ، عقيدة تمده بالفهم والتصور الصحيح عن ذات الله وصفاته وأفعاله ، وشريعة تتجسد في مجموعة من الأوامر والنواهي التي شرعها الله للإنسان ، بغية أن تنتظم من خلالها حياته قولًا وفعلًا ، إذًا فصياغة الإنسان لحياته وفق هذين المقومين يعني بوضوح تحقيقه للغاية الإلهية من وجوده ، وما يستتبع حسن العاقبة ، إعراضه عن ذلك ، معناه التخلي عن تحقيق العبودية الكاملة لله ، الأمر الذي يفضي به إلى سوء العاقبة ، ويدلنا على هذا الأمر الكثير من الآيات منها :

١ـ في شأن فساد المعتقد :

﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾

[المائدة:٧٢]

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾

[النساء:٤٨]

ومن المعلوم أن جميع الأعمال الصالحة التي يعملها أي إنسان ابتغاء وجه الله تعالى موقوف قبولها عند الله على صحة العقيدة ؛ لأن الانحراف عن العقيدة انحراف عن الإيمان ، والانحراف عن الإيمان ، هو الكفر ، والله تعالى لا يقبل من كافر عملًا ، قال الله تعالى : ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة:٢١٧] .

٢ـ عاقبة فساد لعمل والسلوك نتيجة الإعراض عن ما شرعه الله :

فيقول تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [الرعد:٢٥] .

﴿ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴾ [طه:١٢٤] .

وننتهي إلى أن الأمة المسلمة ممتدة منذ خلق الله الإنسان : ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ ﴾ [الحج:٧٨] ، ودعوة إبراهيم عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ ﴾

[البقرة:١٢٨]

ويوسف عليه السلام : ﴿تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [يوسف:١٠١] ، وأصحاب عيسى عليه السلام : ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّنَا مُسۡلِمُونَ ﴾ [المائدة:١١١] ، وملكة سبأ : ﴿وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [النمل:٤٤] ، ونوح عليه السلام : ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [النمل:٩١] ، وموسى عليه السلام لقومه : ﴿إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ ﴾ [يونس:٨٤] ، وصف الله تعالى أنبياء بني إسرائيل : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ [المائدة:٤٤] ، وفي وصف قرية لوط : ﴿فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾

[الذاريات:٣٦] ، فالأمة المسلمة تمتد في شعاب الزمان ترفع راية الحق بأمر الله ، تتفق في أصولها ، وإن اختلفت في تفاصيل الشعائر والشرائع ، «كان آدم على الحق ، إمامًا لذريته ، فبعث النبيين من ولده ووجهوا معنى الأمة إلى الطاعة لله ، والدعاء إلى توحيد الله واتباع أمره» (١) .

إن آدم عليه السلام لما بعثه الله رسولًا إلى أولاده ، فالكل كانوا مسلمين مطيعين لله تعالى ، ولم يحدث فيما بينهم اختلاف في الدين ، إلى أن قتل قابيل هابيل بسبب الحسد والبغي ، وهذا المعنى ثابت بالنقل المتواتر ، والآية منطبقة عليه ؛ لأن الثابت وهو آدم وأولاده من الذكور والإناث ، كانوا أمة واحدة على الحق ، ثم اختلفوا بسبب البغي والحسد كما حكى الله عن ابني آدم .

ولما غرقت الأرض بالطوفان لم يبق إلا أهل السفينة ، وكلهم كانوا على الحق والدين الصحيح ، ثم اختلفوا بعد ذلك ، فثبت أن الناس كانوا أمة واحدة على الحق ثم اختلفوا بعد ذلك ، وكان الذين آمنوا بموسى أمة واحدة ، على دين واحد ، ومذهب واحد ، ثم اختلفوا بسبب البغي والحسد ، فبعث الله النبيين ، وهم الذين جاءوا بعد موسى عليه السلام ، وأنزل معهم الكتاب ، كما بعث الزبور إلى داود ، والتوراة إلى موسى ، والإنجيل إلى عيسى والفرقان إلى محمد ﷺ ، لتكون تلك الكتب حاكمة عليهم في تلك الأشياء التي اختلفوا فيها (٢) .

وصل الشر مداه حين جهر الماركسيون بعبادة المادة على أنها الحق وحده وأن الإيمان بالله خرافة .

ولم تسعف الرسالات المحرفة الناس ليصلوا إلى الحق ، وتحول الناس إلى صراع

(١) الطبري ، جامع البيان ، ج٢ ، (ص٣٤٧) .
(٢) الطبري ، جامع البيان ، ج٢ ، (ص١١، ١٣) .

لاختلافاتهم كوحوش في غابة يفترس فيها القوي الضعيف ، وتنوعت أنواع الصراع من صراع على الحدود كما تفعل الحيوانات ، إلى صراع على الدم والسلالة ، وإلى صراع على المصالح والغنائم .

إن الإسلام أصبح وحده سفينة النجاة لأن الله حفظه دون تحريف أو تبديل ، وفي هذا الهجير نلمح واحة الإسلام التي تحقق الوحدة بين الناس وتغذيها بالعقيدة وتصونها بالعشيرة وتهديها بالشريعة .

التطبيق على الدول العربية

إن ما تعانيه البلاد العربية ، في الوقت الحاضر من فقر وتخلف اقتصادي إنما يرجع إلى الانحراف عن منهج الله .

وأن تخلف المجتمع المسلم اقتصاديًا ، نتيجة لتراخيه وتقاعسه في الأخذ بأسباب التقدم ، فإن ذلك يعني بالضرورة أنه قد انحرف عن المسار الإسلامي التوازني ، لأن الإسلام يدعو إلى العمل وبذل الجهد في مجالات الإنتاج .

فقدنا الفضيلة والقيم والأخلاق وأصبح الفساد والمجون والانحلال والتخنث مظهرًا من مظاهر التقدم في نظرنا ، وبات الختل والخديعة سياسة ، وأضحى الغش والنفاق والمراهنة كياسة ، وأصبح خلف العهود ونقض الوعود مصلحة ، وصار الناس ينظرون إلى السماحة والمحبة والود والتعاون والإخاء على أنها زوائل يستخف بالمتصف بها .

هذه هي مفاسد الغرب تنتقل إلينا مع قوانينه التي نقلناها عنه فجاءت مخالفة لديننا وأخلاقنا وتقاليدنا وأصبحنا بفعلها أشباحًا إسلامية بعيدين عن الدين .

الحضارة العربية الإسلامية

التدهور والانحطاط

هناك بعض الأسباب ، الداخلية منها والخارجية التي أدت إلى تدهور الحضارة

العربية الإسلامية .

مراحل تطور الحضارة العربية :

مرت الحضارة العربية الإسلامية بثلاث مراحل رئيسية وهي :

أولا : مرحلة التكوين :

استغرقت قرنين من الزمان تقريبًا ، الأول والثاني للهجرة ، السبع والثامن للميلاد ، نجح العرب والمسلمون في بناء حضارة من عناصر ومصادر متعددة :

أولهما : ما جاء به الإسلام من قيم ومبادئ تتناول شئون الدنيا والآخرة .

والثاني : تراث العرب القديم وقيمه الإيجابية .

الثالث : تراث الشرق القديم الذي كان منبعًا ثريًا لحضارة الشرق والغرب في العصور القديمة .

الرابع : إنجازات الحضارة الإغريقية والفارسية والهندية والصينية التي أفاد منها العرب والمسلمون في تكوين حضارتهم .

ثانيا : مرحلة الازدهار «العصر الذهبي» :

فقد استمر زهاء ثلاثة قرون «الثالث والرابع والخامس للهجرة ـ التاسع والعاشر والحادي عشر للميلاد» ، وفيها أبدع العرب والمسلمون في ميادين الحضارة وتزعموا العالم خلالها في العلم والنظام والتسامح والاقتصاد والسياسة ، وتتلمذ الأوروبيين على أيديهم في كل ميادين العلم والمعرفة .

ثالثا : مرحلة التدهور والانحطاط :

وقد بدأت طلائعها منذ القرن السادس الهجري ـ الثاني عشر للميلاد .

واستمرت بالنسبة إلى المشرق العربي الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث عشر للهجرة «التاسع عشر الميلادي» .

سمات مرحلة التدهور :

قبل أن نتناول أسباب التدهور والانحطاط ينبغي أن نشير إلى بعض الحقائق التالية :

١ـ أن التدهور الذي أصاب الحضارة العربية الإسلامية لم يحدث حدوثًا مفاجئًا ، دون مقدمات أو مؤشرات ، وإنما كان عملية بطيئة تجمعت عناصرها خلال فترات زمنية طويلة ، أي لم تنبثق على الساحة في عصر واحد أو في مكان واحد .

٢ـ أن سبب ضعف الحضارة العربية يرجع إلى جملة من العوامل التي تفاعلت مع بعضها خلال فترات تاريخية معينة ، وأدت إلى تحول نوعي في مسيرتها .

٣ـ أن الحضارات تنتحر ولا تقتل ، أي أن الحضارة تنهار من الداخل بالانحلال البطيء للقوى الداخلية الفاعلة قبل أن تسقط بفعل غزو خارجي .

٤ـ أن تدهور الحضارة العربية الإسلامية ، لا يعني بالضرورة الموت المطلق لكل أشكال النشاط الفكري على امتداد العالم العربي والإسلامي خلال قرون الانحطاط التي أشرنا إليها ، بل ظلت بعض الجهود العلمية هنا وهناك .

٥ـ أن الانحطاط لم يحدث في كل أرجاء العالم العربي والإسلامي في زمن واحد ، فطلائع الانحطاط ظهرت في المشرق العربي والإسلامي منذ القرن السادس للهجرة «الثاني عشر للميلاد» ، في حين لم تظهر في المغرب والأندلس ، إلا في القرن السابع للهجرة «الثالث عشر للميلاد» .

أسباب انحطاط العرب المسلمين

هناك جملة من الأسباب التي أدت إلى تدهور الحضارة العربية الإسلامية وانحطاطها ، بعضها داخلية وبعضها الآخر خارجية :

أولا : الأسباب الداخلية لتدهور الحضارة العربية الإسلامية :

هناك أسباب سياسية واقتصادية وتدهور العلوم ومؤسساتها ، وأسباب أخلاقية

أدت إلى تدهور الحضارة العربية :

أ ـ الأسباب السياسية :

١ ـ ما أصاب العالم العربي الإسلامي من تمزق في وحدته السياسية إذ دخلت الكثرة محل الوحدة .

قامت على أنقاض الدولة الواحدة ممالك ودول عدة ، في مشرق العالم الإسلامي ومغربه .

فإذا كانت سلطة الخليفة في العصر الأموي قد امتدت من الأندلس غربًا إلى سمرقند شرقًا ، فإن هذه السلطة لم تعد تتجاوز في القرن الأخير من التاريخ العباسي «السابع للهجرة ، الثالث عشر للميلاد» ، مدينة بغداد وضواحيها .

تعزز هذا الانقسام السياسي بتمزق الوحدة الدينية ، إذ أخذ يتنافس على زعامة المسلمين ، منذ القرن الرابع للهجرة «العاشر للميلاد» ، ثلاثة خلفاء : عباسي في بغداد ، وأموي في قرطبة ، وفاطمي في القاهرة .

إن هذه الانقسامات أدت إلى اندلاع الحروب بين القوى الإسلامية منها :

حروب بين السلاجقة والفاطميين والعباسيين .

الحروب التي دارت في الأندلس بين ملوك الطوائف .

استنفدت طاقات الأمة ودفع المسلمون عامة الثمن غاليًا من أرواحهم واقتصادهم ومدينتهم .

قطف الصليبيون ثمار هذه الحروب في أواخر الخامس للهجرة «الحادي عشر للميلاد» .

٢ـ الإرهاب السياسي الذي عم العالم العربي والإسلامي :

في عهد الأتراك المرتزقة :

أصبحت مبادئ الإسلام في الشورى والمساواة والعدالة والتسامح في واد ، والممارسات السياسية في واد آخر ، فقد تحكم الأتراك المرتزقة بمصير الخلفاء العباسيين منذ أواسط القرن التاسع الميلادي ، فكم من خليفة قتل أو خلع وسملت عيناه أو ألقي في نهر دجلة .

طغيان البويهيين :

ثم حل طغيان البويهيين منذ أواسط القرن الحادي عشر الميلادي .

الإرهاب السياسي في عصر المماليك (١٢٥٠م ـ ١٥١٧م) :

الذي كان فيه الحكم لمن غلب ، ولنتذكر مثلًا ، كيف كان مصير السلطان عز الدين أيبك وشجرة الدر والسلطان قطز .... إلخ .

وخلال هذه العصور من الإرهاب السياسي والصراع على الحكم لم تتردد القوى الإسلامية في استخدام أكثر الأساليب وحشية لتثبت سلطانها وتصفية المنافسين لها .

أما جماهير الأمة ، فقد كانت تحتضن همومها وآلامها ، ولا علاقة لها بصنع القرار ، بل سحق شعورها بالانتماء إلى الأرض والحضارة وأخذت تبحث عن قوتها اليومي قبل العلم والقلم .

ب ـ الأسباب الاقتصادية :

الزراعة في المشرق العربي والإسلامي :

خضعت منذ القرن الخامس للهجرة «الحادي عشر للميلاد» ، إلى نمط جديد في الإنتاج ، وهو ما عرف بالنظام الإقطاعي ـ العسكري ـ يقضي هذا النظام ، بأن يقطع السلطان كل قائد في جيشه إقطاعًا من الأرض بدلًا من المرتبات التي كان يتقاضاها من

الدولة في المقابل يتعهد هذا القائد بأن يخضع للسلطان مباشرة ، ويؤدي ما عليه من التزامات مادية واجتماعية وعسكرية .

هذا النظام أطلق أيدي القادة والأجناد في الأرض والفلاحين الذين يعملون فيها ، دون أن يكون هناك رقيب أو قانون يحاسبهم .

اكتمل تطبيق هذا النظام في مصر والشام في العصر المملوكي .

ألحق هذا النظام الكوارث بالأرض والفلاح .

تجلى ذلك في الضرائب الشرعية وغير الشرعية ، النقدية والعينية ، التي انتزعت من الفلاحين .

فضلًا عن الطرق الوحشية التي كانت تجبى بها .

دفعت هذه الاضطهادات الفلاحين إلى الفرار من الأرض إلى المدن .

ترتب على ذلك خراب الأرض الزراعية من ناحية ، وخلق المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المدن من ناحية .

إصابة عناصر الإنتاج الزراعي من الأوبئة والطواعين والفيضانات والجفاف .

التجارة في العالم العربي والإسلامي :

تدهورت التجارة بسبب الآتي :

تجزئة العالم العربي والإسلامي والحروب الأهلية ، وما ترتب عليها من انعدام الأمن والسلام على امتداد الطرق التجارية وانتشار القرصنة في البر والبحر .

إهمال الطرق والمسالك والمحطات البريدية ووضع العراقيل أمام انتقال التجار بين الدول الإسلامية المتنازعة .

الضرائب والمكوس الشرعية وغير الشرعية وعمليات الابتزاز والمصادرة التي كان يعاني منها التجار .

احتلال الصليبيين للساحل الشامي ، ولمدة قرنين تقريبًا (١٠٩٨ ـ ١٢٩١م) أدى إلى حرمان التجار العرب والمسلمين من البحر المتوسط وأسواقه وموانئه ، ومن دورهم كوسطاء بين الشرق والغرب ، حيث انتزع هذا الدور الأوروبيون عامة والإيطاليون خاصة .

كما أصيبت الحركة التجارية بأضرار بالغة من جراء الصراع بين العرب والصليبيين والغارات الصليبية على القوافل التي كانت تنقل السلع والمتاجر بين الشام ومصر والجزيرة العربية .

كما ألحقت الغزوات المغولية المتلاحقة بدءًا من أيام جنكيز خان (١٢٢٧م) ، وهولاكو (١٢٦٥م) ، وحتى تيمور لنك (١٤٠٦م) ، كوارث حقيقية بالتجارة العربية والإسلامية .

حيث نهب المغول ودمروا عشرات من المدن التي كانت تشكل مراكز تجارية كبرى مثل سمرقند ونجارى وبغداد .... إلخ .

وأخيرًا تلقت التجارة العربية والإسلامية ضربة مميتة على يد البرتغاليين ، ذلك أن اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨م ، على يد فاسكو دوجاما ، فتح طريقًا جديدًا بين أوروبا والهند .

بالتالي خسر العرب والمسلمين دورهم في التجارة الدولية .

فقد البحر الأحمر أهميته كطريق رئيس بين الشرق الأقصى وأوروبا ، وخسرت دولة المماليك في مصر والشام موردًا ضخمًا من مواردها الاقتصادية .

الصناعة في الدولة العربية والإسلامية :

لم تكن الصناعة بمنأى عما تعرضت له الزراعة والتجارة من مصاعب ، بل إن تدهور الصناعة ارتبط ارتباطًا وثيقًا بتدهورهما ، فقد عانى الصناع والحرفيون من عمليات الابتزاز والمصادرة ، التي كنت تمارسها الدول الإسلامية ، معظم الصناعات كانت تتركز في المدن ، فقد عانت مما كان يجري في المدن من دمار وخراب وقتل وسلب وحرائق ، كما تلقت الصناعة ضربات مؤلمة على يد المغول ، حيث نقل جنكيز خان مئات الصناع والحرفيين من المدن الإسلامية ، التي استولى عليها مثل نيسابور وغيرها إلى منغوليا .

ثالثا : تدهور العلوم ومؤسساتها :

يعد تدهور الحياة العلمية من أسباب انحطاط الحضارة العربية ومظهرًا من مظاهرة للأسباب الآتية :

١ ـ غابت الأفكار المبدعة واختفت العقلية العلمية لتحل محلها الخرافات والغيبيات ، فالأدب انشغل ـ منذ العصر الأيوبي وحتى العثماني ـ في تطريز العبادات وزخرفة الكلمات دون الاهتمام بالمحتوى الفكري .

استمر المؤرخون ـ باستثناء بعضهم أمثال ابن خلدون (١٤٠٦م) ، والمقريزي (١٤٤١م) ، في الاهتمام بسير الخلفاء والسلاطين والملوك والأعيان .

ومن أسباب الانحطاط الفكري إلى غياب رعاة العلم من خلفاء ووزراء ، فالضعف الذي أصاب مؤسسة الخلافة نفسها فخلفاء العصور العباسية المتأخرة لم يعد العلم هما يشغلهم .

٢ـ ربط العلم مؤسساته بمصالح الحاكمين :

بدايات العصر السلجوقي ، حقيقة أسس الوزير السلجوقي نظام الملك (١٠٩٢م) .

بنى الأيوبيون والمماليك الكثير من المدارس في مصر والشام ، لكن ذلك لم يؤدي إلى نهضة علمية شاملة ، لأن هذه الدول هيمنت على التعليم ومؤسساته ووجهتها نحو ميادين تخدم مصالحها السياسية والمذهبية والإدارية والدليل على ذلك :

ارتباط التعليم في تلك المدارس بالأوقاف التي خصصت لها ، واستمرار هذه المدرسة أو تلك مرهون برضاء صاحب الوقف .

إن الذين كانوا يتخرجون في هذه المدارس لم يشكلوا طبقة من العلماء .

إن معظم العلوم التي كانت تدرس آنذاك هي العلوم الدينية .

أهملت العلوم الطبيعية والفلسفية ، حيث عزفت المدارس عن تدريس الفكر الإغريقي ، الذي كان مصدرًا من مصادر الحضارة العربية الإسلامية .

٣ـ الإرهاب الفكري الذي مارسته الدول الإسلامية منذ العصر العباسي الثاني :

القضاء على المعتزلة الذين كانوا يحملون راية العقل .

وصل الإرهاب الفكري إلى ذروته في العصرين البويهي والسلجوقي .

رابعا : أسباب أخلاقية :

انصراف الطبقات الحاكمة والفئات المتحالفة معها عن قيم الإسلام وأخلاقه ومثله السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

يعد عاملًا مهمًا من عوامل انحطاط الحضارة العربية الإسلامية ، فالفصل بين الدين والحياة وبين القيم والأخلاق والممارسات السياسية ، أدى إلى الانغماس في الكثير من المفاسد والانحرافات الأخلاقية والأمراض الاجتماعية التي هدت المجمع من الداخل ، واستنفد قوى أبنائه العقلية والجسدية معًا .

هذا فضلًا عن هيمنة ثقافة الخوف وقيم الخنوع والاستسلام للواقع ، وانتشار الرياء

والنفاق والتزلف الذي كانت تشجعه الطبقات .

الأسباب الخارجية لانحطاط الحضارة العربية الإسلامية

إن العوامل الخارجية لا تسقط الحضارة إن لم تكن هذه الحضارة نفسها قاب قوسين أو أدنى من السقوط ، فإننا لا نستطيع أن نغفل أثر بعض هذه العوامل في تدهور الحضارة الإسلامية وأهمها :

١ـ سقوط صقلية بأيدي النورمان الذين استغلوا الانقسامات التي دبت بين الأمراء العرب في صقلية ونجحوا في انتزاعها منهم عام (١٠٩١م) ، وقد خسر العرب بذلك مركزًا مزدهرًا ومتقدمًا لحضارتهم في جنوب أوروبا ، وموقعًا استراتيجيًا مهمًا في البحر المتوسط .

٢ـ الحروب الصليبية (١٠٩٨ ـ ١٢٩١م) : لا شك أن الحروب الصليبية قد استنفدت الموارد الاقتصادية لدول المشرق العربي .

٣ـ الغزوات المغولية : تعد الغزوات المغولية أكثر الغزوات التي تعرض لها العالم العربي والإسلام قسوة ووحشية .

فقد دمر المغول أيام جنكيز خان عواصم العلم والثقافة والتجارة في شرق العالم الإسلامي مثل : سمرقند وبخارى ونيسابور وغيرها ، وبما كانت تحويه من مئات المساجد والمدارس والمكتبات والأسواق ، هذا فضلًا عن قتل وتشريد آلاف العلماء والأدباء .

٤ـ سقوط الأندلس بأيدي الأسبان : حيث انتهى الوجود العربي بتسليم بني الأحمر غرناطة للأسبان (٩٨٧ ـ ١٤٩٢م) ، وقد خسر العرب بذلك بلدًا متميزًا بثروته الاقتصادية وموقعه الاستراتيجي على الشاطئ الغربي للمتوسط .

انفصام سلوك المسلم في الدول العربية عن العقيدة

إن ثمة انفصامًا واضحًا في سلوك المسلم ، حيث يخالف سلوكنا ما أمرنا به الإسلام وتجد ذلك في المعاملات والسلوكيات ، التي لا يعبر عن التزام صحيح بالجانب الأخلاقي ، ونجد كذلك عناية بجانب منها ، وتفريطًا في الآخر ، وذلك لأن حقيقة الإسلام قد غابت عن الناس وأصبح الإسلام عندهم مجموعة من العادات والتقاليد فالمسلم قد يؤدي فرائض دينه ولكنه لا يجد غضاضة في أكل الربا أو الغش في التجارة أو شرب الخمر أو اقتراف معصية أو عدم تقديم العون لأخيه المسلم ، مما يحدث انبعاجًا وعدم توازن في البناء القيمي والخلقي في المجتمع المسلم .

القرآن الكريم يحث على دراسة تاريخ المجتمعات الإنسانية

وذلك لاستخلاص العبر والدروس التي يمكن أن تسترشد بها البشرية ، من أجل تصحيح مسارها الحضاري على النحو الذي يحقق لها الحياة الحرة الكريمة .

يقول الله تعالى : ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام:١١] ، ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الروم:٩] ، ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ﴾

[غافر:٢١]

فالعقيدة هي أساس قوة الفرد والمجتمع وهي السياج الواقي للأمة ، وهي القوة

المحركة لها ، فالعقيدة بما تتضمنه من إيمان بالله ، واستجابة لأوامره سبحانه تكتسب قدسية ومصداقية وبما تستحثه فينا من عمل صالح وهداية ، بكل ذلك يتحقق الإرث الطبيعي للأرض .

﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ [الأنبياء:١٠٥] ، وهي الأساس الذي يصلح عليه أمر الناس فإن المجتمع الذي يقوم على إيثار الله على كل ما سواه هو المجتمع الفاضل المثالي السعيد ، أما المجتمع الذي يشرك بالله أحدًا أو يشرك بالله شيئًا فإنه مجتمع منحل ، تسيره المادة الصماء التي لا روح فيها ولا صلاح ولا قرار معها .

ومن المعلوم أن جميع الأعمال الصالحة التي يعملها أي إنسان ابتغاء وجه الله تعالى موقوف قبولها عند الله على صحة العقيدة ؛ لأن الانحراف عن العقيدة انحراف عن الإيمان ، والانحراف عن الإيمان هو الكفر ، والله تعالى لا يقبل من كافر عملًا [١] .

قال تعالى : ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة:٢١٧] .

وقد أخرج الكفار المسلمين عن ديارهم وقد كانوا يفتنون المسلم عن دينه حتى يردوه إلى الكفر بعد إيمانه وذلك أكبر عند الله من القتل ، وهم مقيمون على أخبث من ذلك وأعظمه ، غير تائبين ولا نازعين» [٢] .

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨] .

---

(١) حسن أيوب ، تبسيط العقائد الإسلامية ، دار التراث العربي ، ١٤٠٦هـ ، (ص٢٠) .

(٢) الطبري ، جامع البيان ، ج٣ ، (ص٣٦١) .

المبحث الثاني

الخصائص البنيوية للدول العربية

وستتكلم في المبحث عن المطالب الآتية :

المطلب الأول : التبعية .

المطلب الثاني : مظاهر التبعية .

المطلب الثالث : التفكك الاقتصادي .

المطلب الأول
التبعية
أولا : التبعية الاقتصادية

مفهوم التبعية:

يقصد بالتبعية الاقتصادية: خضوع اقتصاد قومي ما لسيطرة اقتصاد آخر (أو لسيطرة منطقة اقتصادية معينة) بحيث يكون هذا الاقتصاد القومي خاضعًا في سيره للمتغيرات التي تحدث في هذا الاقتصاد المسيطر أو للقرارات التي تصدر عنه[١].

وتزداد خطورة هذه التبعية الاقتصادية إذا ما انفرد اقتصاد واحد (أو منطقة اقتصادية معينة) بالسيطرة على الاقتصاد القومي، أما مجرد قيام علاقات اقتصادية واسعة بين الاقتصاد القومي ومختلف اقتصاديات العالم دون أن تكون مركزة في اقتصاد معين أو منطقة معينة فلا يكفي لقيام ظاهرة التبعية الاقتصادية[٢]:

١- اتساع العلاقات الاقتصادية المختلفة التي تربط الاقتصاد القومي المتخلف بالاقتصاديات المتقدمة، بما يضمن أندماج الاقتصاد الأول في هذا الأخير.

٢- تركيز هذه العلاقات الاقتصادية بصفة أساسية، في اقتصاد معين أو منطقة معينة.

٣- تحكم الاقتصاد المسيطر (أو المنطقة المسيطرة) خلال هذه العلاقات في الاقتصاد القومي، بحيث يمكنه أن يمارس هذا الأخير تأثيرًا لا يمكن مقاومته، بحيث يحتكر سلطة إصدار القرارات وسلطة توجيه الاقتصاد التابع لتحقيق أغراضه هو.

---

(١) د. رفعت المحجوب: «دراسات اقتصادية إسلامية»- معهد الدراسات الإسلامية ١٩٨٦م ص٦٨-٦٩.

(٢) د. رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي- القاهرة- دار النهضة العربية ١٩٦٨ ص٢٤١-٢٤٢.

نشأة التبعية الاقتصادية:

« تولدت التبعية الاقتصادية للخارج من الناحية التاريخية عن النمط الاستعماري للاستثمار الأجنبي الذي تمرست به البلاد الإسلامية منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي» [(١)].

فعلى الرغم من قيام الدولة في صدر الإسلام بتشييد حضارة شامخة جعلتها تحتل مركز قيادة التطور الحضاري الذي كانت فيه أوروبا تحيا وسط تخلف حضاري غارق في بحار من الظلم والقسوة والظلام الفكري والعبودية والسخرة.

أن الحقبة التاريخية التي تمتد من ظهور الإسلام حتى القرن العاشر الهجري (الخامس عشر الميلادي) تتميز بأنتشار مستمر للإسلام، وتوسع مضطرد في حدود الدولة الإسلامية.

وهذا المد لم يتم لاستذلال أمة أخرى، ولا لتحقيق مصلحة ذاتية للأمة الإسلامية على حساب غيرها – كما تفعل الامبراطوريات المختلفة.

ولقد أستطاع المسلمون تحقيق إنجازات هائلة في البلاد التي دخلت الإسلام في جميع النواحي الاقتصادية حيث ساد الرخاء، والاجتماعية إذ عم العدل، والعلمية والفكرية حيث أزدهر الفكر والعلم وأنتشرت المؤسسات العلمية والتعليمية وخلفت تراثا علميًا هائلاً.

أن الأمة الإسلامية حققت المد الإسلامي بجهاد متصل بذلت فيه المال والنفس، وهي بذلك تمتد لتبدأ من العهد المكي (القرن السادس الميلادي) حتى تراجعت الدولة الإسلامية من أوروبا وآسيا. وهي تتحدد تاريخيًا، بسقوط الأندلس من أيد المسلمين سنة ١٤٥٩م.

(١) د. محمد زكي شافعي: التربية الاقتصادية – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٨٠م جـ١ ص ٣٤٠٣٣.

دخل الإسلام شعوب كثيرة وأهتم المسلمون بدراسة دينهم وبتفسير القرأن الكريم ، وعلوم الحديث والفقه واللغة العربية ،ونقلوا إلى العربية علوم الحضارات الأخرى من يونانية وفارسية وهندية وصينية ، وصاروا بعد ذلك قادة العلوم المختلفة لمدة ستمائة عام فى مجالات الفلسفة والمنطق والرياضة والفلك والعلوم الطبيعية والكيماوية وعلوم الحيوان والنبات والطب والصيدلة والزراعة والجغرافيا وعلم الاجتماع والقانون.

ويجب هنا الإشارة إلى حرية الفكر والتسامح اللذين أتسم بها المجتمع الإسلامي ، إلا في فترات وجيزة أضطهد فيها الحاكم فرقة معينة في مجال العقيدة مثل اضطهاد ابن حنبل وأصحابه ، أو اضطهاد المعتزلة.

في القرن الثاني عشر الميلادي بدأ انحطاط المسلمين ، بسبب الحجر على حرية الفكر وما يسمى بإغلاق باب الاجتهاد ، ونسيان أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ، والفهم الضيق للعلم وانصراف الناس إلى النزاعات الداخلية ، كذلك كان لسقوط بغداد مركز الحضارة في الشرق على يد المغول وسقوط قرطبة مركز الحضارة في الغرب على يد الأسبان في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي تقريباً في الوقت نفسه ، أثر كبير في تدهور حال المسلمين ، وحتى يومنا هذا لم يبدأ المسلمون بعد بداية جدية للخروج مما هم فيه ، بل إن التعليم في العالم العربي والإسلامي يهمل جزءاً كبيراً من الحضارة الإسلامية ، فيتعلم المسلم ما أخذه الأوربيين من تاريخ الحضارة الإسلامية على أنه من إنتاج أوروبا وبأسماء أوروبية .فهل هناك ضياع أكثر من هذا ؟

ومن المؤسف أنه بسبب تظافر مجموعتين من العوامل هي التي أدت إلى وقف المد الإسلامي ثم انحساره هما:

أولاً: عوامل ذاتية أدت إلى انحطاط المسلمين: ظهرت من داخل الدولة الإسلامية مثل :

١- فتور الدعوة إلى الإسلام، وانبهار المسلمين بالجانب المادي (الجغرافي).

٢- انشغال المسلمين بما جره عليهم الجانب المادي من مواد ترف وأساليب لهو.

٣- أن بعض حكام المسلمين رأي في الروح الإسلامية اليقظة قيدًا عليهم، فسعوا إلى صرف الأمة عن جوهر الإسلام إلى بعض مظاهره والأفكار الغريبة عنه.

٤- المجتمع الإسلامي لا يعكس بهاء الإسلام الروحي ولا يوجد في واقع الأمر لدى الغالبية العظمى للمجتمع في شعور بالخصائص اللازمة المطلوبة من المسلم أو المجتمع الإسلامي.

ثانيًا: عوامل خارجية من خارج الدولة الإسلامية تمثلت في أخضاع القوى الإمبريالية للمسلمين. وتحديدًا من جانب أولئك الذين أضاع الإسلام سلطانهم مثل الصليبين، ولقد تفننوا للكيد للإسلام وصرف المسلمين عنه من ذلك محاولة إغراء المسلمين بمختلف فنون اللهو والترف، الترويج لبعض الأفكار المخالفة لروح الإسلام، محاولة فتنة الحكام عن دينهم، تهيئة لإلحاق الهزيمة الحربية بالدولة الإسلامية. وبينما كان الأنحسار الإسلامي يتجسد، كانت أوروبا أخذت تستيقظ من سباتها الذي طال، وتدخل في ما أسموه عصر النهضة.

وعندما استيقظت أوروبا بالفعل، أعرضت عن الدين عامة. وربما السبب في هذا هو أن ممارسات الكنيسة في أوروبا أنذاك- تسببت في عزل الدين عن الحياة.

وراح الفكر الأوروبي يشغل نفسه طويلاً يوضع نظام حياة لنفسه بنفسه. فأتجهت بلدان أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر نحو النظام الفردي (الرأسمالي) وفي أوائل القرن الماضي، ظهر الاتحاد السوفيتي ليجسد الاشتراكية في الوجود ثم فرضها بالقوة العسكرية على بلدان أوروبا الشرقية وبعض بلدان آسيا. وبذلك هناك نظامان وضعيان هما: «النظام الفردي (الرأسمالي) والنظام الجماعي (الاشتراكي) الذى أنهار فى نهاية القرن العشرين .

لم تستطيع الأمة الإسلامية مواصلة مسيرتها الحضارية حيث إصابها الانهيار الحضاري بفعل التمزق الداخلي والحروب. وقد ترتب على ذلك عجز القوى الذاتية للعالم الإسلامي عن دفع القوى الخارجية التي تمكنت من إخضاعة والسيطرة علية[١].

ففي بداية القرن السابع عشر الميلادي أحتلت هولندا جزر الهند الشرقية (إندونيسيا)، وفي سنة ١٨٥٧م أستولت فرنسا على الجزائر[٢].

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تمكن للاستعمار الغربي من السيطرة على الدولة الإسلامية في شرق ووسط آسيا وأستطاع أن يتخذ لنفسه نقطة أرتكاز رئيسية في أفريقيا- ولم تنقضي الحرب العالمية الأولى حتى كانت غالبية دول العالم الإسلامي تحت السيطرة الاستعمارية.

فقد أدت الثورة الصناعية التي قامت في أوروبا إلى السعي لاستقطاب المستعمرات حتى تضمن الحصول على ما يلزمها من مواد أولية، تصريف الفائض من إنتاجها الصناعي وفي سبيل تحقيق هذا الهدف كان من الضروري أن تتخصص الدول الإسلامية في إنتاج المواد الأولية على أن تقوم بتصديرها إلى دول أوروبا الصناعية، وفي الوقت نفسه تقوم باستيراد المنتجات الصناعية من هذه الدول. وقد ترتب على هذا الوضع قيام نوع من التخصص الأولى، إذ أصبحت دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية دول زراعية أو أستخراجية، بينما أصبحت دول أوروبا دولاً صناعية. وكان هذا الوضع شرطًا لاستمرار الرأسمالية الصناعية وتقدم الرأسمالية الاحتكارية ولم تكتفى الدول الأوروبية بذلك، بل كانت تحصل على المواد الأولية من الدول الإسلامية بأثمان منخفضة، وتبيع منتجاتها الصناعية بأثمان مرتفعة، فمنذ قيام الثورة الصناعية

---

(١) د. عبد الفتاح عبد الرحمن «التنمية في إطار العدل الاجتماعي - رؤية إسلامية بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التجارة «جامعة المنصورة» ص٤ وما بعدها.

(٢) د. محمود طه أبو العلا «جغرافية العالم الإسلامي» دار المعارف القاهرة ط ٤ ١٩٦٨ ص ٣٦٩ - ٣٧٠

حتى اليوم، نجد أن «معدل التبادل» يميل دائمًا إلى مصلحة الدول الأوربية على حساب مصلحة الدول النامية ومن بينها دول العالم الإسلامي، ولقد عكست التبعية الاقتصادية التي سادت اقتصاديات دول العالم الإسلامي خلال فترتي الاستعمار الأجنبي والاستقلال آثارها على مختلف المجالات الاقتصادية ولاسيما المجالات المنهجية والمصرفية والنقدية والمالية والتجارية.

وقد حذرت مبادئ الإسلام على لسان رسول الله ﷺ من خطورة التبعية الاقتصادية التي تؤدي إلى «فقدان استقلال الشخصية على مستوى الأمة، مبينًا أن هذه الخطورة قد تصل إلى درجة ذوبان الأمة وتلاشيها فيمن عداها من الأمم»[١].

فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «لتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعًا بذارع، حتى لو أن أحداهم دخل حجر ضب لدخلتم، وحتى لو أن أحدهم جامع امرأته بالطريق لفعلتموه»[٢].

حيث تصور هذه الكلمات النبوية أشد حالات الضعف وتلاشي الشخصية المميزة للأمة وتبعيتها الكاملة لأعدائها، مع الحرص على تقليدهم في كل خطوة شبرا بشبر حتى لو دخلوا حجر ضب لاقتفوا أثرهم في صغار وذل ومهانة، وفي هذا الحديث إعجازيين، وقع كما أخبر الرسول ﷺ ، ولا يخفى أن التبعية والتقليد على هذه الصورة والمنافية للعقيدة وللدين أسوأ القيود التي تتعارض مع الحرية، حيث تملي على الناس سلوكا يتنافى مع دينهم. وهم في الواقع لا يصلون إلى هذا المستوى العام البالغ في الانحدار إلا إذا فقدوا حرية الرأي والاعتقاد والقدرة على الاختيار، وانهارت مشيئتهم وإرادتهم وعندئذ يصبحون أسارى لسلوك غريب وافد مع أعدائهم. وليس أدل على

---

(١) د. حسن العناني «التنمية الذاتية والمسئولية في الإسلام» مرجع سابق ص ٣٤٨.

(٢) رواه الحاكم في مستدركه ومشار إليه في «الجامع الصغير» للسيوطي، جـ٢ ص ١٢٨ واللفظ له وقال عنه، حديث صحيح.

ذلك من حالة الأمة الإسلامية في الوقت الحضار[١].

لقد نجح النظام الوضعي (رأسمالي واشتراكي) في السيطرة على أفكار غالبية المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي سواء على المستوى الفكري أو المستوى العملي التنفيذي، فرأينا البلاد الإسلامية لا تترك منهجا يثبت لديها فشلة إلا لتجرب المنهج الآخر، فإذا فشل بدوره عمدت إلى الجمع بين قسمات المنهجين معًا، فهي تدور في حلقة مفرغة لا طرف لها طالما أن ضلالة التبعية مسيطرة على عقول مفكريها الاقتصاديين، ومقبولة من المسئولين الذين يطلبون نصيحة هؤلاء[٢].

لذلك يقرر بعض اقتصادي العالم الإسلامي « إن المناهج الاقتصادية المطبقة حاليًا، في العالم الإسلامي غريبة عنه، وغير طبيعية بالنسبة له، ومن ثم فهي لن تحقق له تنمية، ولن تدعم له نهضة. وبالتالي فهو في حاجة إلى اقتصاد يكفل له هذا بسهولة دون معوقات أو مضاعفات»[٣].

فالتبعية المنهجية: هي الاعتقاد بأن طريق التقدم الاقتصادي مرهون فقط بإتباع أحد المنهجين الرأسمالي أو الاشتراكي أو كليهما معًا.

أسباب ودوافع التبعية المنهجية :

يمكن حصر الأسباب في النقاط الآتية:

١ - تمكن الاستعمار الغربي الذي أبتلى به العالم الإسلامي خلال فترة تمكنه وسلطانه المادي والمعنوي – من صياغة الحياة في عالم الإسلام على أسس غربية، وأن

---

(١) د. حسن العناني «التنمية الذاتية والمسئولية في الإسلام» الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – القاهرة بدون تاريخ ص ٣٤٨.

(٢) د. يوسف إبراهيم يوسف «استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة ١٤٠١ هـ ص٨٣- ٩٣.

(٣) د. إبراهيم الطحاوي: الاقتصاد الإسلامي: مذهبًا ونظامًا القاهرة- مجمع البحوث الإسلامية ١٩٧٤ جـ٢ ص ٣٢٥.

يشكك كثيرًا من المسلمين في قيم الإسلام ومثله، ويبعد كثيرًا منهم عن كثير من معتقدات الإسلام وفرائضه وحتى بعد أن حمل عصاه ورحل عن كثير من الأقطار الإسلامية، فإنما رحلت عساكره وقواته، ولم ترحل مخلفاته الفكرية والنفسية والعلمية، لقد ترك وراءه أثرًا عميقًا في الثقافة والتشريع والأخلاق والسلوك.

أبعد التشريع الجنائي الإسلامي عن أن يحكم المسلمين حتى يباح القهر والفجور بإباحة الزنا والخمور... وأبعد التشريع المدني الإسلامي، ليباح، ويفسح المجال للمرابين اليهود وأشباه اليهود، وتأذن الأمة بحرب من الله ورسوله..

وأبعد كذلك التشريع المالي الاجتماعي، فعطلت فريضة الزكاة ثالثة دعائم الإسلام، وطغت عليها الضرائب المدنية البحتة.

٢- إن المسلم عندما فتح عينيه في عالم الاقتصاد بعد أن نالته الصدمة الاستعمارية لم يكن سوى قن يسخر لكل عمل يريده الاستعمار.

٣-انبهار المسلمين بالتقدم الغربي الهائل وتأكيد العزم على إلحاق عالمهم بذلك العالم المتقدم، خاصة وقد صورت لهم الأمور على أن مشكلة العالم الإسلامي هي التخلف عن مستوى البلاد المتقدمة التي أتاح لها تقدمها الاقتصادي الزعامة المادية للعالم، مثلهم في ذلك مثل قوم قارون وموسى الذين تمنوا أن ينالوا مثل ما آوتي قارون ثم تبين لهم أنه لا يفلح الكافرون.

قال الله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَـٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَـٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّـٰبِرُونَ ﴿٨٠﴾ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴿٨١﴾ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾

[القصص:٧٩ـ ٨٢]

لقد أضلت البلاد المتقدمة المسلم عندما أفهمته أن الأسلوب الوحيد للتغلب على المشكلة هو أتخاذ حياة إنسان هذه البلاد المتقدمة تجربة رائدة وقائدة، وترسم خطوات هذه التجربة لبناء اقتصاد كامل شامل قادر على الارتفاع ببلاده المتخلفة إلى مستوى الشعوب الحديثة المتقدمة. لذلك عاد إلينا مبعوثونا ينقلون ويترجمون في ولاء سلبي مبهور وضيقوا على أنفسهم مجال الاجتهاد بمقتضى مسلمات ضمنية يمكن حصرها في:

أ- أن الفكر الاقتصادي قد بات محددًا فيما بشر به الشرق أو الغرب من مناهج وأن ذلك هو نهاية الطريق.

ب- أن الوسيلة المثلى لتنمية المجتمعات الإسلامية واللحاق بركب التقدم المادي لا تتأتى إلا من خلال نقل الوسائل والأدوات والأجهزة التي أستخدمت على أرض هذا المنهج أو ذاك، وأن مجرد التفكير في رفض هذه الوسيلة وأستبدال وسائل أخرى بها يعتبر بمثابة تخلف ورجعية وجمود[1].

٤- أبتعاد المسلمين عن أتباع المنهج الإسلامي في المعاملات، لذلك كان من اليسير على هذه الدول أن تقبل تلك النظم الربوية المخالفة لأحكام دينها وعقيدتها، وحتى بعد أن حصلت هذه الدول على أستقلالها وأصبحت سلطة اتخاذ القرار في أيديها لم يكن لديها القدرة ولا الرغبة في التخلص من التبعية المنهجية بل على العكس فقد كانت أشد انبهارًا بالتقدم الغربي وبالوسائل التي أعتمد عليها وأكثر غرمًا على اللحاق به من خلال نفس الوسائل.

٥- قصور عملية الاجتهاد الفقهي والابتكار الفني، مما أدى إلى إفساح المجال أمام النظم والأساليب غير الشرعية المستوردة، وهو ما يمثل أحد الأسباب التي تساعد على توطين انتشار النظم المصرفية الربوية بالبلاد الإسلامية.

---

(١) د. أحمد عبد العزيز النجار: المدخل إلى النظرية في المنهج الإسلامي - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - القاهرة ط ٢ ١٩٩٠، ص ٢١- ٢٢.

ثانيًا : التبعية المصرفية

تعتبر التبعية المصرفية من أهم صور التبعية الاقتصادية وأكثرها ارتباطًا بموضوع الأزمة الاقتصادية الحالية.

يقصد بالتبعية المصرفية بصفة عامة أن يكون الجهاز المصرفي الكائن بدول عالمنا الإسلامي مستوردًا من بلاد يختلف إطارها الفكري وتركيبها الحضاري وأرضيتها التاريخية عن فكرنا وحضارتنا وتاريخنا.

وقد تطور مفهوم التبعية المصرفية على مر التاريخ تبعًا للمرحلة الزمنية التي كان يمثلها والأغراض التي كان يسعى لتحقيقها، ففي منتصف القرن التاسع عشر كانت التبعية المصرفية هي الأداة الرئيسة في ربط دول العالم الإسلامي بعجلة الاستعمار اللأوروبي. ففي ظل « تطور الأوضاع الاقتصادية في عديد من بلدان أوروبا (انجلترا وفرنسا خصوصًا) تدريجيا من مرحلة الرأسمالية الحرة إلى مرحلة الإمبريالية والاستعمار بما يترتب على ذلك زهد الرأسماليين تدريجيًا في الاستثمار داخل بلادهم، والاتجاه شيئًا فشيئًا إلى التركيز على تصدير رءوس الأموال إلى البلدان المتخلفة ومن بينها دول العالم الإسلامي سعيا وراء الأرباح الخيالية في مقدارها، السهلة في تحقيقها»[١].

ويختلف دور التبعية المصرفية في ظل مرحلتي الاستعمار والاستقلال:

في ظل مرحلة الاستعمار: كانت التبعية المصرفية تعني قيام البنوك الأجنبية داخل دول العالم الإسلامي على أساس دافع الربح أولاً، ثم خدمة التجارة الخارجية بين الدولة الحاكمة والدولة المحكومة.

أما في مرحلة الاستقلال فقد حرصت حكومات العالم الإسلامي على تحرير البنوك

---

(١) دافيدس. لاندز «بنوك وباشوات» ترجمة د. عبد العظيم أنيس. كتاب الأهالي العدد السابع، القاهرة، أغسطس ١٩٨٥م ص٣٠ .

التقليدية من التبعية المصرفية، وتم ذلك للأسف من خلال أسلوبي التأميم والمصادرة حيث أقتصر الأمر على تغيير جنسية وملكية هذه البنوك مع بقاء نظام عملها الربوي كما هو، مما أدى إلى تحرج الكثير من المسلمين المتمسكين بشريعتهم في التعامل مع البنوك التقليدية القائمة[١].

ومع نهاية الستينيات من القرن الماضي حاولت بعض البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أستعادة نشاطها داخل دول العالم الإسلامي من خلال أستئذان بعض حكومات الدول الإسلامية في إقامة فروع داخلية لها بالداخل أو من خلال صيغة البنوك المشتركة[٢] وقد أكدت معظم الدراسات الحديثة التي تناولت نشاط هذه البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية داخل بعض دول العالم الإسلامي بالتقويم أن معظم نشاطها واستثماراتها يتم خارج هذه الدول رغم أن معظم مواردها المالية تأتي من داخلها. مما يؤكد ترسيخ معنى التبعية المصرفية في مرحلة الاستقلال السياسي.

أسباب التبعية المصرفية:

على الرغم من أن مجتمعاتنا الإسلامية قد ظلت أربعة عشر قرنا من الزمان لا تعرف الفائدة في معاملاتها ولا تتعامل بها، بل تتجنبها وتحرمها.

فقد أبتليت بالبنوك الربوية وسيطرته العسكرية عليها منذ قرابة مائه عام تقريبًا. والتوفيق الزمني بين سيطرة الاحتلال الأجنبي وقيام هذه البنوك التقليدية الربوية في مجتمعاتنا الإسلامية يؤكد القول بأن هذه البنوك إنما أقيمت عن عمد وعن قصد في المجتمعات الإسلامية للأسباب التالية[٣]:

١- مساعدة الاحتلال الأجنبي في السيطرة على البلاد الإسلامية المحتلة.

---

(١) د.عبد الحميد الغزالي« العمل المصرفي وصيغة المصرف (الأسس - الخصائص - المجالات) برنامج تهيئة وتنمية مهارات العاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية» ص ١٥٠- ١٥١.

(٢) د. هشام البساط «موارد التمويل المتاحة للدول العربية» معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥ ص ٢٣- ٢٤.

(٣) د. أحمد عبد العزيز النجار«منهج الصحوة الإسلامية» مرجع سابق ص١٩.

٢- تعميق التناقض في هذه المجتمعات بين ما يعتقده الأفراد وبين ما يمارسونه من سلوك يومي عملي.

٣- المساعدة في طرح بذور اهتزاز المسلمين وشكهم في المسلمات التي جاءت بها شريعتهم.

آثار التبعية المصرفية:

مما سبق عرضه يتضح أن خطورة التبعية المصرفية قد لازمت تطور مفهوم التبعية المصرفية على مر التاريخ.

«فليس استيراد نظام البنوك التقليدية الربوية بالأمر الهين أو المحدود الخطر كما يتوهم كثير من السطحين أو المقلدين بل إن أستيراد هذا النظام يؤدي إلى آثار تعم أضرارها جوانب هامة متعددة من الحياة الاقتصادية والأخلاقية والتشريعية، وتضر بشخصية الأمة وحضارتها»[1] فالبنوك التقليدية الربوية بأشكالها الحالية ووظائفها القائمة، نشأت استجابة لبيئات وفلسفات ليست إسلامية، ومن ثم فإنها بأشكالها الحالية وإن خدمت هذه البيئات فأنها لا تصلح بالضرورة لخدمة المجتمعات الإسلامية وتحقيق الغايات التي يرتضها الله لها[2] خاصة وقد ثبت تاريخيًا أن حكومات دول العالم الإسلامي التي سمحت بإقامة هذه البنوك ولم تبذل أي جهد أو تفكير لإقامة هذه البنوك على أساس المثل والممارسات الاجتماعية والأعراف السائدة في المجتمع، بل أقتصرت على أستيراد هذه البنوك كما هي قائمة وكما تعمل في دول الغرب بدلاً من تكييف هذه البنوك، ونظامها وجعلها ملائمة للإنسان المسلم في مبادئه وفلسفته.

ولا شك أن البنوك مؤسسات مالية تمثل التحرر الحقيقي من بقايا التبعية

---

(١) د. نور الدين عتر «المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام. بيروت- مؤسسة الرسالة ط٣، ١٩٧٨ ص١٠٣.

(٢) د. أحمد النجار، محمد سمير إبراهيم، محمود نعمان الأنصاري: ١٠٠ سؤال و١٠٠ جواب حول البنوك الإسلامية (القاهرة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية- الطبعة الثانية ١٩٨١م ص٧٧.

والخضوع للاقتصاد الاستعماري الغربي الذي فرض على بلاد المسلمين نظام البنوك التقليدية الربوية وتركها من بعده تحمل فكرته وتنفذ خطته(١).

لذلك فهي- أي البنوك الإسلامية- تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال النظام النقدي المصرفي الإسلامي:

١- رفاهية اقتصادية عامة، وعمالة كاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي.

٢- عدالة اقتصادية أجتماعية وتوزيع عادل للدخل والثروة.

٣- أستقرار قيمة النقود، لكي تكون واسطة للتبادل، وحدة حسابية ومقياسًا عادلاً للمدفوعات المؤجلة، ومستودعًا ثابتًا للقيمة.

٤- تعبئة وأستثمار المدخرات في التنمية الاقتصادية بطريقة تؤمن عائدًا عادلاً لكافة الأطراف المعينة.

٥- تقديم كل الخدمات المتوقعة عادة من النظام المصرفي بطرية فعالة .

قد يقال أن هناك تشابه بين وظائف النظام النقدي والمصرفي الإسلامي والنظام الرأسمالي، هذا صحيح هناك تشابة ظاهريًا ولكن هناك أختلاف كبير بينهما في مدى ألتزام كل من النظامين بالقيم الروحية والعدالة الاقتصادية الاجتماعية والأخوة الإنسانية فالأهداف الإسلامية هي جزء من العقيدة والإيمان لا يمكن انتهاكه كما أنها تعتبر من المدخلات المهنية لمقدار كبير من المخرجات التشريعية، وفيها من القداسة بمقدار ما تستند إلى القرآن والسنة، فلا يمكن أن تكون موضع مساومه أو انتهازية سياسية.

(أ) رفاهية اقتصادية عامة، مع عمالة كاملة، ومعدل نمو أمثل:

أجمع العلماء المسلمين على أن تحقيق الرفاهية للناس والتخفيف من متاعبهم هو

---

(١) د. محمود الانصاري«دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية» بحث مقدم لندوة بنك فيصل الإسلامي المصري عن البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية الاجتماعية (القاهرة ٣- ٦ ديسمبر ١٩٨٣م) ص١١ .

الهدف الأساسي للشريعة ويعني هذا الرأي في الحقل الاقتصادي ضرورة تحقيق الحياة الاقتصادية الطيبة بأشباع كافة الحاجات الإنسانية الأساسية وإزالة كافة الأسباب الرئيسية للمتاعب والمصاعب وتحسين نوعية الحياة معنويًا وماديًا.

- **التوظيف الكامل والفعال للموارد البشرية،** ويعتبر هدفًا لا غنى عنه من أهداف النظام الإسلامي؛ لأنه لا يساعد فقط في تحقيق توسيع الحياة الاقتصادية الطيبة فحسب، بل يمنح كذلك الإنسان العزة والكرامة اللتين يتطلبهما مركز الإنسان.

- **معدل للنمو الاقتصادي مرتفعًا إلى حد معقول:** يتعين أن يكون النتاج الطبيعي للسياسات التي تؤدي إلى التوظيف الكامل والفعال للموارد البشرية والمادية إلى تحقيق الحياة الطيبة على نطاق واسع فإن معدل النمو المرتفع ليس له في حد ذاته أهمية كبرى، ذلك لأن الحاجة إلى تحقيق الازدهار المادي في إطار القيم الإسلامية يتطلب:

١- لا يتحقق هذا الازدهار بإنتاج سلع أو خدمات غير ضرورية أو مشبوه من الناحية الأخلاقية.

٢- لا يوسع هذا الازدهار من الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء بتشجيع الاستهلاك المفرط.

٣- لا يؤذي الأجيال الحاضرة أو المستقبلية بإفساد بيئتهم المعنوية أو المادية.

(ب)- **العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة:** ينظر إليها على أنها أجزاء من الفلسفة الأخلاقية للإسلام لا يمكن تجاوزها، وأنها تقوم على التزام ثابت تجاه الأخوة الإنسانية، والحقيقة أن هناك تركيزًا على العدالة والأخوة في القرآن والسنة، بحيث لا يمكن أن نتصور التفكير في مجتمع مسلم مثالي ليس لهذين المبدأين فيه وجود. ولا يمكن تحقيقهما دون توزيع عادل للدخل والثروة، وبذلك أندمجت هذه الأهداف في جميع التقاليد الإسلامية حتى صار تحقيقها التزامًا روحيًا من التزامات المجتمع المسلم.

أن التحول الرأسمالي نحو العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل لا يستند إلى الالتزام الروحي بالأخوة الإنسانية فهو بالدرجة الأولى نتاج ضغوط الجماعات، وعليه فإن النظام ككل وخاصة ما يتعلق منه بالنقود والبنوك لا يوجه لتحقيق هذه الأهداف، ليستمر التوزيع غير العادل للدخل والثروة في البقاء أما **الإسلام**: فهو على النقيض من ذلك ينفذ إلى جذور هذه الفروق، بدلاً من مجرد تخفيف حدة بعض أعراضها بل أن الإسلام أدمج في العقيدة نفسها عددًا من الإجراءات التي لا تسمح بوقوع أي توزيع جائر بالإضافة إلى ذلك، ففي الإسلام برنامج لتقليل الفروق المتبقية تقليلاً أكبر من خلال الزكاة وطرق أخرى عديدة لتوزيع الدخل توزيعًا إنسانيًا متمشيًا مع مبدأ الأخوة الإنسانية وعلى هذا الأساس يكون من الضروري، حتى النظام النقدي والمصرفي والسياسة النقدية أن يتم تحفيزهما في مصنع القيم الإسلامية وأن يسهما إيجابيًا في الحد من الفروق، بدلاً من العمل في الاتجاه المضاد.

٣- استقرار قيمة النقود: إن استقرار قيمة النقود هدف لا غنى عنه في الإطار الإسلامي وذلك بسبب تأكيد الإسلام الواضح على الأمانة والعدالة في كافة المعاملات الإنسانية، القرآن بجلاء يبين أهمية الأمانة والعدالة في كل مقاييس القيمة: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٢]، ﴿فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف:٨٥] هذه المعايير لا تنطبق فقط على الأفراد، وإنما تنطبق أيضًا على المجتمع والدولة. ولا تقتصر فقط على الموازيين والمكاييل التقليدية، بل لابد أن تضم كل مقاييس القيمة، ولما كانت النقود أيضًا مقياسًا للقيمة فإن أي تآكل مستمر ومهم في قيمتها الفعلية يمكن تفسيره في ضوء القرآن على أنه إفساد العالم، لما لهذا التآكل من أثر سيء على العدالة الاجتماعية والصالح العام.

(٤) **تعبئة المدخرات**: أي العمل على جذب وتجميع الأموال وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد، وكذلك توجيه الأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.

*** ويتم تعبئة المدخرات عن طريق قبول الودائع المصرفية :**

وتعرف الوديعة المصرفية بأنها الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك ، على أن يتعهد البنك برد مساو لها إليهم ، أو نفسها لدى الطلب ، أو بالشروط المتفق عليها[١] .

أ- **الحسابات الجارية** : ويقصد بها الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها في البنك لإيداع أموالهم بغرض الحفظ ، أو لأغراض التعامل اليومي دون الاضطرار إلى حمل النقود.

ب- **الحساب الاستثماري المشترك** : يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى المشاركة في العمليات الاستثمارية التي يقوم بها البنك ، بهدف الحصول على عائد ، ويقوم البنك كنائب أو وكيل عن المودعين باستثمارها ، دون تدخل من المودعين بناء على موافقتهم المسبقة . ثم يقوم في نهاية كل مدة بتوزيع العوائد المستحقة على أصحابها ويأخذ حصته كمضارب ، بعد خصم كل المصاريف التي تحملها ، وتتزايد الأهمية النسبية لهذه الودائع في البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك غير الإسلامية ، لأن البنك الإسلامي لا يدفع فوائد على هذه الودائع ، لكنه يقوم باستثمارها ويحقق الأرباح نتيجة لذلك .

جـ- **الحساب الاستثماري المخصص** : هي الحسابات التي يتم فيها توجيه الإيداعات إلى مجالات استثمارية بعينها ، مثل الاستثمار في مجال الإسكان ، أو صناعة الدواء ، على أن

---

(١) د. علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص٣٠ .

يوزع العائد من هذه المجالات على إجمالي الودائع الاستثمارية الموجهة لكل مجال استثماري على حدة [(١)].

(٥) **تقديم كل الخدمات المتوقعة** عادة من النظام المصرفي بطريقة فعالة، أي القيام بالأعمال المصرفية على مقتضى الشريعة الإسلامية خالصة من الربا والاستغلال.

وتتمثل في الخدمات الآتية :

أ- التحويلات المصرفية . ب- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها .

جـ- الاكتتاب وحفظ الأوراق المالية . د- بيع وشراء الأوراق المالية .

هـ- بيع وشراء العملات الأجنبية . و- تأجير الخزائن الحديدية .

ز- إصدار خطابات الضمان . ح- فتح الاعتمادات المستندية .

ط- مجموعة الخدمات الاجتماعية وتتمثل في القرض الحسن ، وإدارة الممتلكات والزكاة والوصايا والتركات .

ك- التمويل المصرفي بالصيغ الإسلامية .

***

---

(١) د. مصطفى كمال السيد طايل ، البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق ، مطابع غباشي طنطا ، ١٩٨٨م ج١ ، ص٦٨ .

ثالثا : التبعية النقدية

يقصد بالتبعية النقدية خضوع الأنظمة النقدية لبلدان العالم الإسلامي لسيطرة اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بحيث تتأثر بالمتغيرات التي تحدث في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة أو القرارات التي تصدر عنها.

ولقد عانت معظم الأقطار الإسلامية من التبعية النقدية إبان فترة الاحتلال الأجنبي ومازلت تعاني منها رغم حصولها على استقلالها السياسي.

أسباب التبعية النقدية :

تكمن الأسباب الحقيقية للتبعية النقدية التي ربطت أقطار العالم الإسلامي «بنظام النقد الدولي في طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه الأقطار، فهو هيكل مشوه، صاغته الرأسمالية العالمية ليخدم مصالحها في الحصول على المواد الخام، وتسويق فائض الإنتاج، واستثمار فوائض رءوس الأموال. وهذا الهيكل جعل تلك الأقطار تنتج مالا تستهلك وتستهلك مالا تنتج، وتتأثر دومًا بالأحوال الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، دون أن تملك القدرة على التأثير في تلك الأحوال.

وقد ظل هذا الهيكل على حالة دون تغير جوهري بعد حصول هذه الأقطار على استقلالها، بالرغم من عقود التنمية المزعومة وجهود التحديث والتقدم. من هنا فقد ظلت جذور التبعية النقدية للخارج قوية وراسخة(١).

آثار التبعية النقدية على اقتصاديات العالم الإسلامي :

تأثرت اقتصاديات دول العالم الإسلامي دوما بالأزمات والاضطرابات النقدية التي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي دون أن تكون لها أي قدرة على التأثير في

(١) د. رمزي زكي «التاريخ النقدي للتخلف» دراسة في أثر نظام النقدي الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث» الكويت عالم المعرفة- العدد ١١٨- أكتوبر ١٩٨٧م .ص٢٧٨.

هذا النظام أو على تعديله، ويصدق ذلك بلا استثناء على المرحلة الاستعمارية، وحتى على مرحلة ما بعد التحرر والاستقلال السياسي. وإذا كانت المالية التي انطوت عليها مسيرة النظام النقدي الدولي قد انعكست دائمًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المتخلفة ومن بينهما البلاد الإسلامية، إلا أن الأزمة المالية الراهنة وما تمخض عنها من آثار على مجموعة البلاد الإسلامية هي أزمة ذات طابع خاص، فهي تتحقق في ظل سياق تاريخي يتسم بوجود أزمة اقتصادية هيكلية طويلة المدى لمجمل النظام الرأسمالي وهي لهذا تعبر عن مرحلة انتقالية ذات خواص وسمات جديدة. ولهذا فإن إفرازاتها على البلاد المتخلفة التابعة ومن بينها البلاد الإسلامية هي إفرازات جديدة، وتعبر عن مشكلات غير مألوفة في علاقة المراكز الرأسمالية الصناعية بالأطراف المتخلفة.

وإذا شئنا الآن أن نرصد أهم المخاطر والآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية العالمية الراهنة على اقتصاديات دول العالم الإسلامي فيمكن رصد تلك المخاطر فيما يلي، مع مراعاة مدى التشابك والتداخل فيها.

١- زيادة العجز في موازين المدفوعات.

٢- استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية.

٣- استيراد التضخم.

٤- تدهور أسعار الصرف.

٥- زيادة المديونية الخارجية.

٦- تكريس التبعية التجارية والارتباط بالأسواق الرأسمالية الأجنبية.

*****

رابعًا : التبعية المالية

يقصد بالتبعية المالية تلك القيود التي فرضتها الدول الاستعمارية على رءوس أموال البلدان الإسلامية بهدف استغلالها لصالحها من خلال بنوكها ومؤسساتها المالية التي زرعتها بداخل هذه البلدان، وضمان تشغيلها داخل البلدان الإسلامية لصالح تأكيد سيطرتها الاستعمارية خلال فترة الاستعمار والاحتلال.

وبما يضمن أيضا إعادة تدوير هذه الأموال من خلال الدول المتقدمة ولصالحها أيضًا خلال فترة ما بعد الاستقلال والتحرير وقد اقترنت التبعية المالية بالتبعية المصرفية، فقد ثبت تاريخيًا أن البنوك والشركات والمؤسسات المالية الأجنبية والاستعمارية، أقيمت داخل بلدان العالم الإسلامي المستعمرة على أساس دافع الربح **أولاً**، وخدمة التجارة الخارجية بين الدول الحاكمة والدول المحكومة **ثانيًا**، وتعبئة الودائع المحلية واستثمارها في الخارج في السندات والأذون الأجنبية، كالأوراق الحكومية وسندات قروض الحرب. **ثالثًا**، لذلك تلاحظ قيام البنوك والشركات الاستعمارية على السواحل، وفي الموانى الكبيرة، دون أن تقوم داخل البلاد أو تنتشر في أرجائها.

وعلى الرغم من حصول بلدان العالم الإسلامي على استقلالها السياسي إلا أن الدول الاستعمارية حرصت على استمرار تبعية تلك البلدان ماليًا لها وذلك من خلال حرمانها من رءوس أموالها وبخاصة عقب زيادة أسعار النفط عام ١٩٧٣ وما نجم عنها من زيادة الفوائض المالية لتلك البلدان وتحت شعار الخوف على الاقتصاد العالمي أن تؤثر فيه هذه الفوائض المالية تفقه أذهان الدول الاستعمارية عن حل لها بإعادة تدويرها عن طريق البنوك الأمريكية والأوروبية وسوق الدولار الأوروبي.

أسباب التبعية المالية :

ارتبطت أسباب التبعية المالية بأسباب الرأسمالية الإمبريالية وهي: تركز الإنتاج في دول أوروبا الغربية، وزيادة الإنتاج وتراكم المدخلات ورءوس الأموال، بحيث ظهرت الحاجة إلى البحث عن مجالات في الخارج لتصريف السلع وتصدير رأس المال كشيء متميز عن تصدير البضائع، وقد اقترن ذلك بالرغبة في الحصول على المواد الأولية.

وقد قامت البنوك الأوروبية الكبرى بدور هام في تمويل الصناعة الأوروبية وتمويل الصناعات الاستخراجية في البلدان الإسلامية، مما دعا بعض الاقتصاديين إلى وصف قيامها بهذا الدور بالرأسمالية المالية وما أن انتهت الرأسمالية الإمبريالية وحصلت الدول النامية، ومن بينها الدول الإسلامية على استقلالها، حتى ظهر أستعمار جديد يستخدم وسائل اقتصادية ومالية أساسًا لضمان أستمرار إشرافه وسيطرته، وذلك بدلاً من أستخدام الوسائل العسكرية ونظام الحكم والتحكم المباشر، واعتمد الاستعمار الجديد على رءوس الأموال والقروض والمعونات المالية والعينية في ربط اقتصاد الدول الإسلامية حديثة الأستقلال باقتصاد الدول المتقدمة بحيث يظل الاقتصاد الأول تابعًا والاقتصاد الثاني مسيطرًا.

آثار التبعية المالية :

أختلفت آثار التبعية المالية لبلدان العالم الإسلامي في مرحلة الاستعمار عنها في مرحلة ما بعد التحرير والاستقلال.

في مرحلة الأستعمار

قامت التبعية المالية بدور مشبوه من خلال أستخدامها رءوس الأموال الوطنية والأجنبية في خلق تبعية الاستعمار عن طريق السيطرة على تجارة الصادرات والواردات بغية خدمة التجارة الخارجية بما يضمن مصالح الدول المستعمرة.

وقد تمثلت خطورة التبعية المالية في مرحلة ما بعد الاستقلال والتحرير في المخاطر

التي لازمت أستثمار رءوس أموال البلدان الإسلامية في الداخل والخارج حيث سارعت الدول الرأسمالية وأجهزة ومؤسسات النقد العالمية صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، سوق الدولارات الأوروبية، إلى إقناع بلدان العالم الإسلامي، وبخاصة البلدان النفطية، بإعادة تدوير رءوس أموالها إليها بحجة ضمان سرية التشغيل، ضعف المقدرة الاستيعابية لاقتصاديات البلدان الإسلامية على أستيعاب هذه الأموال وأرتفاع العائد على أستثمارها بالخارج وبالفعل أتجه الشطر الأعظم من تلك الأموال للاستثمار في السندات التي طرحها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ووكالة التنمية الدولية وفي سندات الخزينتين الأمريكية والبريطانية، وإلى البنوك التجارية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وقام صندوق النقد الدولي بابتكار تسهيل جديد لنهب رءوس أموال البلدان الإسلامية البترولية هو التسهيلات النفطية لمساعدة الدول الأعضاء التي تعرضت موازين مدفوعاتها للعجز بسبب أرتفاع أسعار النفط المستورد. وكان مصدر تمويل هذه التسهيلات الأساسي هو الأموال التي اقترضها الصندوق من دول الأوبك العربية الإسلامية.

مخاطر رءوس الأموال الإسلامية المستثمرة في الدول الغربية:

تعرضت رءوس الأموال الإسلامية المستثمرة في الدول والمؤسسات المالية الغربية، وما زالت تتعرض لكثير من المخاطر نذكر منها[1].

١- الهبوط الكبير في قيمتها نتيجة للتخفيض الرسمي لقيم عملات الدول الغربية وبسبب الارتفاع المستمر في الأسعار في الدول الغربية.

٢- إن الأموال الإسلامية تتعرض لخسائر نتيجة الانهيارات المتتالية لأسواق المال العالمية.

---

(١) د. على لطفي «رءوس الأموال العربية وإمكانية قيام تكامل أقتصادى عربي بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين (القاهرة ٢٥-٢٧مارس ١٩٧٦، ص١٦٣.

ومن المؤكد أن خسائر العرب في الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨ كبيرة خاصة إذا علمنا أن حجم رءوس الأموال العربية المستثمرة في البورصات والبنوك العالمية يزيد على الـ ٢٤٠٠ مليار دولار على الأقل وفقًا لتقديرات صندوق النقد العربي وعلى افتراض أن الخسائر الأخيرة بلغت ١٠٪ فقط وهي نسبة متواضعة جدًا نجد أن الأمة العربية خسرت أكثر من ٢٤٠ مليار دولار على الأقل.

٣- تعرض هذه الأموال الإسلامية المودعة في بنوك الدول الغربية لخطر التجميد.

٤- أن الأموال الإسلامية تتعرض لخطر حقيقي بسبب القواعد التي أصدرتها الدول الغربية منذ أواخر عام ١٩٧٤م والتي من نتيجتها وضع العراقيل أمام حرية تحرك رءوس الأموال الإسلامية من دولة لأخرى، ومن تقييد وقتى لحرية المودع الأجنبي لتحويل جزء من حسابه إلى عملة أجنبية إلى تقييد كامل يمنع إضافة أي أرصدة جديدة لحساب المودع الأجنبي كما يتبع في سويسرا وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا.

٥- أن الضرائب بأشكالها المختلفة في الدول الغربية تمثل في الوقت الحالي نسبًا عالية ومن ثم فإن العائد الصافي أقل إغراء بكثير مما يبدو عليه العائد الإجمالي للاستثمار ومن المتوقع أن تتجه معدلات الضرائب نحو التزايد في هذه الدول خلال السنوات القليلة القادمة.

ونود أن نشير هنا إلى حقيقة على جانب كبير من الخطورة، إلا وهي أن رأس المال الإسلامي الذي يستثمر في الدول الغربية أصبح رأس مال رهين، حيث لا يقابله رأس مال غربي يستثمر في الدول الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأموال الإسلامية التي يتم استثمارها في الدول الغربية وبصفة خاصة في الولايات المتحدة، تساعد بطريق غير مباشر على تقوية وتدعيم الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك عن طريق زيادة ما يتلقاه من مساعدات وإعانات من

الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وهكذا نرى أن عوائد رءوس أموال الدول الإسلامية النفطية المستثمرة في الدول الغربية تتعرض لكثير من المخاطر مما يستحيل معه القول بأن هذا الشكل من الاستثمار يمثل مصدرًا للدخل بدلاً عن البترول، ويتصف بالدوام والاستقرار هذا وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تدوير الأموال النفطية إلى أسواق النقد الدولية قد أسرعت من تحركات رءوس الأموال على النطاق الدولي، حيث أصبحت هناك وفرة، أو تخمة، في حجم الأموال السائلة القابلة للتنقل من بلد لآخر، ومن عملة لأخرى، عن طريق وسائل الاتصال الحديثة وشبكة البنوك الدولية النشطة والشركات متعددة الجنسية[١].

ونجحت الدول الغربية في إيهام البلدان المتخلفة ومن بينها بلدان العالم الإسلامي بأن مستوى المدخرات المحلية فيها متواضع ولن يكفي لتمويل برامج التنمية، وأنها مهما بذلت هذه البلدان من جهد في تعبئة مدخراتها المحلية، فإنها لن تنجح في رفع معدل الادخار المحلي بشكل محسوس يكفي لتغطية احتياجات الاستثمار، ومن هنا يجب أن ترتبط حركة التنمية بهذه البلدان بحركة انسياب رءوس الأموال الأجنبية وتحت تأثير مقولة (حلقات الفقر المفرغة) وما نجم عنها من التسليم بنقص المدخرات المحلية وعدم كفايتها في تمويل برامج التنمية، توسعت البلدان النامية ومنها البلدان الإسلامية في الاعتماد على التمويل الخارجي، مما أدى إلى إشاعة عدم ثقة هذه الدول بإمكانياتها التمويلية وإلى إفراطها، ومن ثم في الاعتماد على التمويل الخارجي، وهو أمر تمخضت عنه النتائج التالية[٢]:

١ - أن الزيادة الكبيرة التي حدثت في استيراد رءوس الأموال الأجنبية بالبلاد

(١) د. رمزي زكي «التاريخ النقدي للتخلف» مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(٢) د. رمزي زكي « الأزمة الراهنة في الفكر التنموي» بحيث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين (القاهرة ٣-٥ مايو ١٩٧٩م).

المتخلفة قد أحدثت ما يمكن أن يسمى بعملية استرخاء في نمو الادخار القومي في هذه البلاد. ذلك أن تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي مع وجود إمكانات للحصول على هذا التمويل، قد جعل الحكومات بالبلاد المتخلفة تتقاعس عن تعبئة المدخرات المحلية، ويميل إلى عدم الاهتمام برفع مدخراتها المحلية، طالما أن رأس المال الأجنبي يوفر الموارد اللازمة للتمويل، وهكذا فإنه بدلاً من النظر إلى التمويل الخارجي على أنه عنصر ثانوي مكمل للموارد المحلية، نظرت إليه البلاد المتخلفة على أنه بديل لجهد الادخار المحلي.

٢- أن تزايد انسياب التمويل الخارجي، وعلى الأخص التمويل الذي اتخذ شكل الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة، قد أحدث تشويها واضحًا في نمط الاستثمار والإنتاج والاستهلاك حيث أصبح جانب كبير من هذه الاستثمارات يتركز في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية والمعمرة، ولا يخفى ما يعنيه ذلك من إشاعة أنماط استهلاكية ترفيهية لا تتناسب مع متطلبات إشباع الحاجات الأساسية للجماهير ولا مع ضرورة ترشيد الاستهلاك.

٣- أن أعباء التمويل الخارجي قد تزايدت بشكل واضح وأصبحت تلتهم نسبا متزايدة من الموارد المحلية بالبلاد المتخلفة. وقد تمثل ذلك في ارتفاع نسبة ما تخصصه هذه البلاد من حصيلة صادراتها لدفع أعباء الديون الخارجية (الفائدة+ أقساط الديون) وفيما تحوله للخارج من أرباح وعوائد لرءوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل هذه البلاد. وقد أثرت هذه الأعباء المتزايدة للتمويل الخارجي في قدرة هذه البلاد على تكوين المدخرات، وأدت إلى أضعاف قدرتها على الاستيراد.

فضلا عما أدى إليه هذا الوضع من إحداث أزمة شديدة في السيولة النقدية الخارجية لها، وإلى تعرضها لضغوط المنظمات الدولية وهكذا يتضح أن المسلمين قد عرفوا من خلال استثمارهم لأموالهم مخاطر عدة قديمة ومستحدثة في الداخل والخارج.

خامسًا : التبعية التجارية

يقصد بالتبعية التجارية خضوع التجارة الخارجية في اقتصاديات بلدان العالم الإسلامي مجتمعة ومنفردة لسيطرة اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بحيث تتأثر بالمتغيرات التي تحدث في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة أو للقرارات التي تصدر عنها.

وقد نشأت التبعية التجارية نتيجة حرص البلدان الرأسمالية على تحقيق أهدافها ومصالحها داخل بلدان العالم الإسلامي من خلال جعلها سوقًا للحصول على المواد الخام، وتسويق فائض الإنتاج، واستثمار فوائض رءوس الأموال(١).

مخاطر التبعية التجارية :

يفرق بعض الاقتصاديين(٢) بين مخاطر التبعية التجارية عقب التحرر والاستقلال في الزمن القصير عنها في الزمن الطويل.

المخاطر في الزمن القصير :

عدم استقرار أسواق المنتجات الأولية في العالم الإسلامي ويرجع ذلك إلى تراخي الطلب على المواد الأولية التي تصدرها بلدان العالم الإسلامي للأسباب التالية(٣):

١- انخفاض الطلب على المواد الأولية من جانب الدول الصناعية بسبب إنتاج هذه الدول للمواد الأولية، والتقدم التكنولوجي الهائل الذي أدى إلى إحلال المواد الخام المصنعة محل المواد الخام الطبيعية، والذي أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في كميات المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية.

---

(١) د. رمزي زكي « الأزمة الراهنة في الفكر التنموي» مرجع سابق ص٢٧٨، ٢٨٤.

(٢) د. حمدية زهران «مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة» القاهرة مكتبة عين شمس ١٩٧٩م ص٢٧٨-٢٨٤.

(٣) د. علي لطفي «التنمية الاقتصادية- القاهرة- مكتبة عين شمس ٨٢/ ١٩٨٣ ص ٦١، ٦٢.

٢- التجاء الدول الصناعية المتقدمة إلى إنشاء الأسواق المشتركة في سبيل الحصول على المواد الأولية بأسعار رخيصة بينما تتنافس الدول الإسلامية بعضها البعض في مجال تصدير المواد الأولية مما يؤدي إلى انخفاض أثمانها.

٣- تحول بنيان الطلب والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة تحولا هيكليًا كان من نتيجته تركيز الإنتاج والاستثمار على السلع الاستهلاكية المعمرة والتجهيزات الإنتاجية، فضلاً عن المعدات الحربية، وهي السلع التي يقل فيها نصيب الوحدة المنتجة من المواد الأولية[1].

٤- فرض المزيد من القيود التجارية من جانب الدول الصناعية على صادرات البلدان الإسلامية مما أدى إلى زيادة الإنتاج المحلي للمواد الأولية في الدول الصناعية ومن ثم نقص الطلب على صادرات الدول الإسلامية.

٥- انخفاض المرونة الداخلية على بعض السلع التي تستوردها الدول المتقدمة من الدول الإسلامية، نظرًا لتشبع الأسواق نسبيًا بحيث إن أي زيادة مستقلة في استهلاك هذه السلع إنما تتوقف بصفة أساسية على معدل الزيادة في السكان في الدول المتقدمة وهو معدل ضعيف.

٦- عدم وجود سياسات اقتصادية داخل معظم دول العالم الإسلامي تهدف إلى تنويع الإنتاج بدلاً من تخصصه الشديد وإنتاج المواد الأولية والسلع الغذائية مما يؤدي إلى أضعاف الدول الإسلامية في السوق الدولية.

المخاطر في الزمن الطويل :

تتمثل هذه المخاطر في الآتي:

١- تراخي حصيلة الصادرات وتراجع الكميات المصدرة سنة وراء أخرى بحيث يتحرك معدل التبادل الدولي لغير صالح البلاد الإسلامية ويعزى ذلك إلى:

أ- ما طرأ على أسعار المواد الأولية من تدهور واضح، ومن ثم إضعاف أكثر لما

---

(١) د. رمزي زكي «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي» مرجع سابق ذكره ص ١٩٦- ١٩٧.

يئول إلى تلك البلاد من موارد بالنقد الأجنبي، بمعنى أن تلك البلاد أصبحت مجبرة على أن تصدر كميات أكبر من صادراتها لكي تحصل على نفس الكمية من وارداتها. وليس بخفي ما يؤدي إليه التدهور في القوة الشرائية للصادرات من إضعاف للطاقة الذاتية لهذه البلاد على الاستيراد.

ب- تدهور قوة العملات الأجنبية التي تحصل عليها البلاد الإسلامية من وراء تصدير منتجاتها.

٢- عدم تكافؤ تيارات التصدير والاستيراد فيما بين الدول الرأسمالية الصناعية والدول الإسلامية فعلى حين نجد أن الشطر الأعظم من التجارة الخارجية للدول الرأسمالية يتم بينها، إلا أن غالبية تجارة البلاد الإسلامية، تصديرًا واستيرادًا، لا تتم بينها، وإنما مع الدول الرأسمالية الصناعية، ودلالة هذا الاختلال في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للبلاد الإسلامية.

المطلب الثاني

مظاهر التبعية

سوف نبين في هذا المطلب مظاهر التبعية من خلال الآتي :

أ ـ اختلال هياكل الإنتاج في الدول العربية .

ب ـ اختلال التجارة الخارجية في الدول العربية .

جـ ـ اختلال التجارة البينية بين الدول العربية .

د ـ أقلمة المدخرات العربية ونزع هويتها العربية .

هـ ـ مشكلة الأمن الغذائي ودورها في التبعية .

و ـ سوق رأس المال «تمويل الاستثمار» .

ز ـ تقويض مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك .

أ ـ اختلال هياكل الإنتاج في الدول العربية :

إن بناء مجال اقتصادي إقليمي بين البلدان العربية يجب أن يقوم على أساس أهداف الإنتاج والتبادل والمالية ، عن طريق مجموعات إقليمية نوعية متجانسة من أجل إنماء التدفقات العينية والمالية الإقليمية ، إن بناء مثل هذا المجال على مراحل ، يتطلب كذلك تبني سياسات إقليمية لتنمية الموارد البشرية لتدعيم التضامن الفعال بين البلدان الأعضاء .

ولقد توفرت للاقتصاديات في البلاد العربية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي ظروف موضوعية وفرصة تاريخية نادرة لتحقيق أهداف استراتيجيتها وتعزيز أمنها وتسريع إنمائها وتلاحم اقتصادياتها وتأكيد أصالة حضارتها .

إلا أن استمرار التحديات ومكامن الضعف الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد في الدول العربية ، أدت إلى استمرار المحاولات الهادفة إلى استنزاف طاقتها وصرف اهتمامها عن تحقيق أمنها وتسريع إنمائها وجعلها تسير لا باتجاه التكامل العربي والإسلامي المتكافئ المستقل ، بل باتجاه التكامل الدولي التبعي وهكذا ضاعت فرصة السبعينيات من القرن الماضي لتحقيق الأمن الاقتصادي في الدول العربية عن طريق تحقيق أكبر قدر من الاعتماد على الذات ، وعن طريق تحسين القدرة الإنتاجية والتقنية ، وعن طريق رفع درجة التحكم بالموارد في البلاد العربية وحسن استخدامها وفق مبدأ الميزة النسبية في إطار المنهج الإنمائي التكاملي العربي .

ولقد دخل الاقتصاد في الدول العربية بحركته الشمولية وجزئياته القطرية القرن الحادي والعشرين وهو محمل بأعباء الماضي وتبعات المستقبل ، ولعل غياب الإرادة العربية لتعزيز الجهد العربي ، واتباع أنماط تنموية ذات روابط تبعية وفقدان آلية فعالة للعمل العربي المشترك هي العوامل الرئيسية وراء هذه التبعات والأعباء .

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد في الدول العربية يواجه مخططات الشمال ومراكز الرأسمالية المتقدمة من أجل تهميش وزنه في المحيط الدولي والسيطرة على مجال حركته وإبقاءه منكشفًا ، وتقليص هامش مناوراته ، وإخضاعه لبرامج تكييف ذات تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة ، وجعل الاقتصاديات في الدول العربية تعيش حالة «اقتصاد التنافر» ، ذلك الاقتصاد الذي يحاول الغرب تكريسه كنمط ومسار اقتصادي من أجل دفع كل قطر عربي للانخراط في علاقات دولية بعيدة عن الإطار العربي ولعل من أبرز ما يوجه مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك هو الوضع الذي تعاني منه ، الجامعة العربية ، منظمة المؤتمر الإسلامي ومعظم مؤسسات العمل الاقتصادي العربي والإسلامي .

أضف إلى ذلك أصبحت هناك هواجس جديدة تنتاب المسلم في الدول العربية منها

هاجس الاختراق الاقتصادي الخارجي للاقتصاد في الدول العربية والإسلامية وكذلك هاجس العولمة الجديدة للدول العربية والإسلامية ، تلك العولمة الهادفة إلى ربط المجتمعات العربية الإسلامية بمراكز الرأسمالية المعولمة في إطار أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي بحيث تتحول الأنماط الإنتاجية الوطنية ، ويظهر نظام إنتاجي معولم لم يحل محل تلك النظم الوطنية ، وضمن هذه العملية يفسح المجال واسعًا أمام رأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسية من أن تلعب دورًا رئيسيًا في إدارة الاقتصاديات المعولمة ، إن هذا الاتجاه يهدف إلى تفكيك البناء الاقتصادي في الدول العربية والإسلامية لصالح رأس المال الأجنبي .

إن أخطر ما في العولمة هو ربط الاقتصاديات في الدول العربية والإسلامية لمجتمعات طرفية بالمراكز الرأسمالية المتقدمة ، ضمن روابط عديدة من التبعية ، وهذه المخططات تهدف إلى الحيلولة دون تحقيق التنمية المستقلة [1] .

---

(١) د. سمير أمين اصطلاحات حول العولمة ، ملف العرب ونهاية القرن ، مجلة الاتحاد العربي العدد ٦٦ ، معهد الاتحاد العربي بيروت ، ١٩٩١ ، (ص٣٧) .

مظاهر اختلال الهيكل القطاعي للناتج الإجمالي في الدول العربية

اقتصاديات إنتاج المواد الأولية الزراعية والمعدنية . ينجم الجزء الأوفر من الدخل القومي في معظم البلدان العربية من الصادرات من المنتجات الأولية ، والتي على الرغم من ذلك ما يزال إنتاج المواد الأولية يشكل ركيزة أساسية في بنايتها الاقتصادية ، مما يجعل دخل هذه البلدان عرضه للتقلبات المستمرة نتيجة للدورات الاقتصادية السائدة لدى البلدان المصنعة ـ أي بلدان الشمال ـ المستوردة لهذه المنتجات ، فضلًا عن تدهور قيمتها نتيجة للتضخم النقدي العالمي المستمر ، والمنتجات الأولية هي تلك المنتجات العائدة للقطاع الزراعي بما فيه من ثروة حيوانية وسمكية ، بالإضافة إلى منتجات الصناعة الاستخراجية من جهة أولى ، قد تدخل هذه المنتجات التجارة الدولية بحالتها الطبيعية تلك ، أو قد تخضع من جهة ثانية ، لبعض مراحل التصنيع التي تجعلها أكثر ملاءمة للتعريف في الأسواق العالمية .

إن الطلب على المنتجات الأولية يتميز بالتدهور النسبي لعدة أسباب من أهمها :

إنتاج البلدان المصنعة المتطورة لمنتجات أولية مماثلة لتلك التي تنتجها البلدان العربية ، بما يؤدي إلى تحقيق منافسة غير متكافئة .

ويمكن التركيز على أن أهم أسباب زيادة البلدان المصنعة «أوروبا وأمريكا» من صادراتها من المنتجات الأولية ما يلي :

أ ـ علاقة التبعية الاقتصادية القائمة بين الدول العربية وأوروبا وأمريكا تجعل أسواق البلدان العربية مفتوحة أمام منتجات البلدان الصناعية سواء أكانت من المواد الأولية أو من المنتجات المصنعة .

ب ـ اعتماد الدول المتطورة على نسق الإنتاج الكبير الحجم ، نتيجة لتطبيقها لتكنولوجيا متطورة باستمرار ، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي الأثمان .

جـ ـ انخفاض صادرات البلاد العربية من المنتجات الغذائية نتيجة للنمو السكاني ، حيث تحولت معظم البلدان العربية من مصدرة لهذه المواد إلى مستوردة .

هذا الوضع أدى إلى زيادة صادرات الدول المتطورة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من المواد الغذائية ، فنجم عن ذلك حدة التبعية الاقتصادية والسياسية للبلدان المستوردة للمنتجات الغذائية نحو الولايات المتحدة الأمريكية .

إن هذه التبعية نحو الخارج ، تؤدي إلى إعاقة التنمية الذاتية في البلدان العربية إلا أن مسألة استمرار المعوقات الداخلية للتنمية لا بل بعقدها ، مثال انخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي ، وتوافر فوارق شاسعة ، تشير إلى أن التفاوت في العلاقات الدولية يشكل أحد أهم الأسباب المباشرة لاستمرار العقبات الداخلية المعيقة للتنمية .

وعلى هذا ، فإن الإنتاج الذي نشأ في ظل السيطرة والتبعية الاستعمارية عملت النخبة على تطويره بعد أفول الاستعمار ، كان هذا النمط الذي يؤمن لها الاستمرار في الحصول على النمط الاستهلاكي الغربي الذي رافق المرحلة التاريخية من الاستعمار .

مما تقدم فقد تم توجيه الجهود لإقامة صناعات بديلة للاستيراد ، من النوع المقلد لما هو متوافر في بلدان المركز المستعمرة سابقًا ، ومن النمط الذي يعول على كثافة رأس المال فإذا بفاعلية هذا النمط أتت متدنية على الصعيد الاجتماعي نظرًا للهدف المتوخى في إنتاج سلع استهلاكية لفئة النخبة الغنية نسبيًا ، وتدني فعاليتها الاجتماعية تعود إلى أن هذه الصناعات قد أوجدت فرصًا جديدة ولكنها قليلة للعمل ، وأدت دون شك إلى تحطيم أنماط من العمل في القطاعات التقليدية المتوافرة في البلدان العربية .

كما أن رأس المال الأجنبي لعب دورًا بارزًا في إيجاد أنماط التبعية نظرًا لكونه قد

أسهم منذ البدء في تطوير صناعات موجهة نحو التصدير ، فضلًا عن إسهامه في إقامة المشروعات المستقلة للتصنيع غير المرتبطة بقطاعات الاقتصاد المحلي .

نخلص إلى أن الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية يمر باختلالات واسعة النطاق عكست .

- زيادة الارتباط التبعي بالقوى الخارجية .
- ضعف القاعدة الإنتاجية والصناعية والزراعية .
- تزايد الاعتماد على الأسواق العالمية .
- ضعف التشابك العضوي بين الاقتصادات العربية أبرز مظاهر الاختلال الهيكلي القطاعي للناتج المحلي الإجمالي :

١ـ مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية والتي ارتفعت لتقارب ١٠٪ في بداية السبعينيات ثم انخفضت إلى ٢,٧٪ سنة ١٩٧٥ ثم انخفضت إلى ٥,٦٪ سنة ١٩٨٠ ثم بدأت بالارتفاع ووصلت إلى ١,٩٪ سنة ١٩٨٥م[(١)] .

٢ـ تزايد حصة قطاعات الخدمات التوزيعية حيث ارتفعت من ٢,٢٦٪ عام ١٩٨٠م إلى ٤٣٪ عام ١٩٩١م .

٣ـ تناقص حصة قطاعات الإنتاج السلعي حيث انخفضت من حوالي ٩,٧٠٪ عام ١٩٨٠م إلى ٥,٥٥٪ في عام ١٩٩١م[(٢)] .

٤ـ ظل نصيب قطاع الإنتاج السلعي غير النفطية «قطاع الزراعة وقطاع الصناعة

---

(١) فرهنك جلال ، التنمية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٠ ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩١م .

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٢م ، (ص٣٩) .

التحويلية وقطاع التشييد والكهرباء» ، في الناتج المحلي الإجمالي نصيبًا متواضعًا ٣٢٪ في عام ١٩٩١ مقارنة بمساهمة قطاعات الخدمات والتوزيع ٤٣٪ [١] .

٥ـ بلغ مجموع القيم المضافة للقطاعات السلعية غير النفطية ٦ , ١٣٦ مليار دولار عام ١٩٩١م حوالي ٤ , ١٩١ مليار دولار ، أما القيمة المضافة لقطاع النفط فقد بلغت ٨٨ مليار دولار [٢] .

٦ـ انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي من ٤٤٠ مليار دولار عام ١٩٩١م .

إن هذه النسب تبين ضعف مساهمة الصناعة الرأسمالية في القيمة المضافة بالنسبة للدول العربية .

لقد حقق عدد كبير من الدول العربية نجاحًا في المراحل الأولى من التنمية عن طريق تركيز بعضها على السلع المعوضة للاستيراد نظرًا للسهولة النسبية لهذا النمط التصنيعي الذي يعتمد على محددات الطلب المحلية أولًا والثقافة المستوردة إلا أنها في الأخير أدركت أن المزايا النسبية لهذه الصناعات محدودة لكونها تعتمد على التجهيزات الصناعية المستوردة والتي تتطلب تجديد وتوسعة كما تتطلب أثناء عمرها الإنتاجي قطع الغيار وفي كثير من الأحيان المدخلات من المواد الأولية والسلع الوسيطة ، وكذلك تركيز بعضها الآخر على الصناعات التكاملية لوجود موارد مالية كبيرة ناتجة من تقويم المحركات ومحددات الموارد المالية اللازمة للتعويض والتوسعة .

ب ـ اختلال التجارة الخارجية في الدول العربية :

التبعية تعني ارتباط سياسة هذه الدول بسياسة الدول المتطورة أي تبعية بناها للمراكز الخارجية وهذا يحمل خضوع نمو اقتصاديات هذه الدول لمتطلبات نمو الدول المتطورة .

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٢م ، (ص٣٤) .

(٢) المرجع السابق (ص٣٥) .

ومن المعروف أن هيكل التجارة الخارجية يعكس تكوين القاعدة الإنتاجية داخل الدول ، وينطبق ذلك على الدول العربية وفيما يتعلق بهيكل التجارة الخارجية للسلع المصنعة في الدول العربية يتضح أن ٧٥٪ من هيكل الصادرات يتكون من ناتج الصناعات الاستخراجية وأن منتجات الصناعات التحويلية تشكل ٢٥٪ فقط ، أما في جانب الواردات فإن الجزء الأكبر منها يتكون من السلع المصنعة التي لم تستطيع القاعدة الإنتاجية الضعيفة للدول العربية أن تلبي احتياجات الأسواق العربية منها ، وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فإن أهم السمات التي تتصف بها الدول العربية هو وجود عجز مستمر في تجارتها بهذه المنتجات ، هذا بالإضافة للعجز الكبير في المواد الغذائية .

وتنحصر وظيفة الدول العربية في هذا المجال بلعب دور المنتج للمواد الأولية اللازمة للبلدان الرأسمالية المتقدمة ودور السوق لتصريف السلع المنتجة في هذه البلدان .

وكلما زادت نسبة الناتج القومي المتحصلة من الصادرات فإن ذلك يعني تبعية السوق العالمية وذلك نظرًا لضعف القاعدة الإنتاجية ولموقف هذه الاقتصاديات في تقسيم العمل الدولي كمنتج للمواد الأولية ومصدر لها .

وهذا يعني أيضًا ونظرًا لعدم تنوع الإنتاج بأن اختلال الطلب العالمي يؤدي إلى عدم استقرار في توجيه الخط الإنهائي ، وهذا ما يميز عادة الدولة المتخلفة عن الدول المتطورة التي تعتمد أيضًا على قسم هام من دخلها المتولد من الصادرات ، إلا أن تنوع إنتاج الدول المتطورة يخفف كثيرًا من أثر التقلبات التي تحصل في السوق العالمية على سلعة ما ، وذلك لما للتنوع في إنتاجها ولنسبة ما يمثله من مجموع الصادرات الكلية من أهمية .

والوضع الحالي للتجارة الخارجية العربية يدفع التنمية الاقتصادية خارج الوطن العربي ويضعف معدل التنمية داخل الوطن العربي لأن قيمة السلع المستوردة تخرج إلى

منتجي السلع والخدمات المستوردة وبالتالي يدفعونها في شراء المواد الخام والآلات والتكنولوجيا والأجور في الدول التي تستورد منها .

أداء التجارة الخارجية :

انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية العربية في عدة جوانب :

١ـ أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية ، الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م وامتد إلى عام ٢٠٠٩م إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية .

٢ـ أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية والناجم عن دخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود أدى بدوره إلى انخفاض الصادرات العربية للسلع المصنعة .

٣ـ تأثيرات الأزمة المالية على تمويل التجارة الخارجية والتي تمثلت في تشدد البنوك في تقديم التمويل للتجارة الخارجية من خلال اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية .

تقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة .

وكمحصلة لهذه العوامل تراجعت الصادرات الإجمالية للدول العربية بصورة حادة في عام ٢٠٠٩م حيث بلغت قيمتها حوالي ٧٢٦مليار مقارنة مع نحو ١,٠٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م أي بانخفاض نسبته ٣٢٪ في المتوسط .

وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت ٢٢,٦٪ في عام ٢٠٠٩م ، مما أدى إلى تراجع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من ٦,٧٪ في عام ٢٠٠٨م ، إلى ٥,٩٪ في عام ٢٠٠٩م .

وفي جانب الواردات الإجمالية العربية ، فقد تراجعت أيضًا ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات الإجمالية العربية ، إذ بلغ إجمالي الواردات العربية نحو ٦٠٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م مقارنة بحوالي ٧٠٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م ، أي بانخفاض نسبته ٤ , ١٤٪ في المتوسط .

ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول الغربية من جراء تأثيرات الأزمة العالمية .

التجارة الخارجية الإجمالية العربية

(٢٠٠٥ــ ٢٠٠٩)

	القيمة «مليار دولار»					معدل التغير السنوي ٪					معدل التغير ٢٠٠٥ـ٢٠٠٩
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
الصادرات العربية	٥٦٩٠	٦٩٢٥	٨٠٧٤	١٠٦٧٨	٧٢٦١	٣٨,٢	٢١,٧	١٦,٦	٣٢,٢	٣٢	٢٣,٣
الواردات العربية	٣٥٠٢	٤٠٠٨	٥٣٥٣	٧٠٥٠	٦٠٣٣	٢٠,٢	١٤,٥	٣٣,٦	٣١,٧	١٤,٤	٢٦,٣
الصادرات العالمية	١٠٤٣٤٠	١٢١٠٠٨	٣٢٦٨١	١٥٩٦٤٨١	١٢٣٤٨٢	١٣,٥	١٦	٣٣,٨	١٥,٩	٢٢,٦	١٥,٢
الواردات العالمية	١٠٦٧٥٤	١٤٤٥٣٧	٤٠٧٢١١	٢٢٣٩١	٢٤٧١٠٣	١٣,٤١	١٤,٨	١٤,٨	١٥,٣	٢٣,١	١٥
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ٪	٥٥	٥٧	٥٩	٦٧	٥٩						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية ٪	٣٣	٣٣	٣٨	٤٣	٤٨						

المصدر الملحق (٨/ ١) بالنسبة لبيانات التجارة الإجمالية العربية وصندوق النقد الدولي .

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام ٢٠٠٩م ، انخفضت صادرات جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والصومال ، ولقد سجلت غالبية الدول المصدرة للنفط أعلى نسب تراجع في الصادرات العربية ، وجاءت صادرات الجزائر والكويت اللتين سجلتا أعلى نسبة تراجع بلغت نحو ٤٢٪ وقد تراوحت نسبة انخفاض صادرات بقية الدول المصدرة للنفط بين ٥ , ٣٩٪ بالنسبة للصادرات السعودية ٥ , ١٣٪ بالنسبة لصادرات قطر .

اتجاهات التجارة الخارجية العربية

يغلب على تجارة العرب أنها في نمو مستمر ولكن بصورة أقل من نظيراتها من الدول الصناعية أو ناهض في النمو . إلا أن التجارة العربية قد تراجعت مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسين عام ٢٠٠٩م .

بالنسبة لاتجاه الصادرات العربية :

سجلت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة أعلى نسبة تراجع بلغت ٢ , ٤٣٪ وقد تبعها تراجع الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي ٦ , ٣٧٪ ، وجاءت بعد ذلك الصين التي انخفضت الصادرات العربية إليها بنسبة ٢ , ٣٢٪ ، كما انخفضت الصادرات العربية إلى كل من اليابان وباقي دول آسيا بنسبة ٧ , ٣٠٪ ز٣ , ٢٠٪ على التوالي ، وقد سجلت الصادرات العربية البينية نسبة انخفاض أقل بلغت ٧ , ١٩ .

بالنسبة للواردات العربية :

قد تراجعت قيمتها مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين في عام ٢٠٠٩م ، وسجلت قيمة الواردات العربية من اليابان أعلى نسبة تراجع بلغت ٥ , ٢٦٪، وجاءت بعدها قيمة الواردات العربية في الاتحاد الأوروبي بانخفاض نسبته ٨ , ١٩٪ ، كما انخفضت قيمة الواردات البينية العربية والواردات من الولايات المتحدة ومن الصين ٥ , ١٩٪ ، ١٢٪ ، ٢ , ٤٪ ، على التوالي في عام ٢٠٠٩م .

أهم اتجاهات التجارة الخارجية بالدول العربية

١ـ السعودية :

قدرت صادراتها ١٩٩٨م بنحو ٣٩٧٧٢ مليون دولار مقابل ٢٧٥٣٥ مليون دولار للواردات .

شكلت الصادرات النفطية حوالي ٩٠٪ ، وتكونت الصادرات الأخرى في البتروكيماويات ومواد البناء والمنتجات الغذائية والحيوانية ، وتوجهت إلى اليابان ١٧,٥٪ والولايات المتحدة ١٥,٣٪ ، وكوريا الجنوبية ١٠,٦٪ وموزمبيق ٨٪ .

أهم الواردات : الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ومصنوعاتها ، وتشكل المواد الغذائية والسيارات أهم مكونات واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة البنوك التجارية .

واستوردت السعودية من الولايات المتحدة بنسبة ٢٢,٨٪ وبريطانيا ١٦,٨ واليابان ٨,٣٪ .

٢ـ الكويت :

بلغت صادرات الكويت عام ١٩٩٨ نحو ٩٦١٤ مليون دولار مقابل ٧٧١٤ مليون دولا للواردات .

تمثلت الصادرات في ، الصادرات النفطية بنسبة ٩٥٪ ، أما غير النفطية فهي المواد الكيماوية والأسمدة .

وقد توجهت الصادرات لليابان ٢٤٪ والهند ١٦٪ والولايات المتحدة ١٣٪ وكوريا الجنوبية ١١,٣٪

أما الواردات فهي الآلات ومعدات النقل والبضائع المصنعة والمواد الكيماوية

والأغذية والحيوانات الحية ، وقد استوردت بحسب البلدان من الولايات المتحدة ٢٢٪ ، واليابان ١٥٪ ، وبريطانيا ٨ , ١٢٪ .

٣ـ الجزائر :

بلغت صادراتها ١٠١٢٠ مليون عام ١٩٩٨ مقابل ٩٣٠٠ مليون دولار للواردات ، وتمثلت الصادرات في النفط والغاز بنحو ٩٠٪ من إجمال الصادرات .

توجهت الصادرات إلى إيطاليا ٥ , ١٩٪ ، والولايات المتحدة ٣ , ١٧٪ ، وفرنسا ٢ , ١٤٪ ، وأسبانيا ٢ , ١٠٪ .

وأهم الواردات هي السلع الرأسمالية والغذائية ، والمشروبات واستوردت الجزائر من فرنسا بنحو ٥ , ٢٨٪ وإيطاليا ٨ , ٨٪ والولايات المتحدة ٦ , ٨٪ وإسبانيا ٤ , ٧٪ .

٤ـ ليبيا :

بلغت صادرات ليبيا عام ١٩٩٨م حوالي ٧٧٠٠ مليون دولار مقابل ٦٣٠٠ مليون دولار للواردات .

وشكلت صادرات النفط الخام ٩٦٪ ، من إجمالي الصادرات وتوجهت إلى إيطاليا ٤٢٪ وألمانيا ١٧٪ فأسبانيا ١٠٪ .

أما الواردات فشملت السلع الغذائية والرأسمالية ولاسيما الآلات ومعدات النقل الخام ومنتجات الحديد والصلب .

واستوردت ليبيا من بلدان أهمها : إيطاليا ٢٠٪ ، فألمانيا ١١٪ ، وبريطانيا ٩ , ٨٪ ، وفرنسا ٨ , ٦٪ ، واليابان ٤ , ٥٪ ، وتونس ٣ , ٤٪ .

٥ـ المغرب :

بلغت الصادرات المغربية عام ١٩٩٨ نحو ٧٢٠٠ مليون دولار مقابل ٩٧٠٠ مليون دولار للواردات وتمثلت الصادرات في السلع الغذائية ولاسيما الحمضيات

ومنتجات الصيد البحري ، بجانب الفوسفات والأسمدة والمواد الكيماوية والمنتجات المعدنية .

وتوجهت الصادرات حسب الدول : فرنسا ٢٧٪ ، وأسبانيا ١١٪ ، والهند ٣ ,٨٪ ، وإيطاليا ٤ ,٦٪ .

أما الواردات فشملت الآلات ومعدات النقل ومنتجات الحديد والصلب والمواد البلاستيكية والورق والمواد الكيماوية والبترول ومشتقاته ، والمواد الغذائية ، ولاسيما الحبوب .

استوردت المغرب بحسب الترتيب من فرنسا ١٢٪ ، وأسبانيا ٩٪ ، والسعودية ٩ ,٦٪ والولايات المتحدة ٥ ,٦٪ .

٦ـ الإمارات :

وصلت صادراتها ٣٠٣٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ ، مقابل ٢٧٣٦٢٠ مليون للواردات بفائض تجاري ٣١٤٦ مليون دولار .

مثَّل النفط ٥ ,٤٦٪ من جملة الصادرات ، كما مثل قطاع إعادة التصدير ٣ ,٣١٪ .

وتصدر الإمارات لليابان وكوريا الجنوبية والهند وسنغافورة وعمان وتايلاند وبريطانيا وأخيرًا الولايات المتحدة .

وتتمثل أهم الواردات في المعدات الرأسمالية والأغذية والمشروبات وغيرها من السلع الاستهلاكية وتستورد من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والصين والهند وكوريا والسعودية وأستراليا .

٧ـ تونس :

بلغت الصادرات عام ١٩٩٨ حوالي ٨٩٨٨ مليون دولار مقابل ٩٦٥٦ مليون دولار للواردات .

أهم الصادرات النسيج والبترول ومشتقاته والآلات والأدوات الكهربائية وزيت الزيتون والأسمدة الكيماوية والجلود والأسماك والغلال المجففة والبطيخ والفوسفات وبعض المعادن الأخرى .

توجهت تلك الصادرات إلى فرنسا ٢٨٪ وإيطاليا ٥ , ٢٢٪ وألمانيا ٢ , ١٦٪ .

أما الواردات فهي النسيج والآلات والأجهزة الميكانيكية والبترول ومشتقاته والدراجات النارية والجرارات والحبوب والسكر .

٨ـ عمان :

بلغت صادراتها عام ١٩٩٨م حوالي ٥٥٠٩ مليون دولار مقابل ٥٨٢٦ مليون دولار للواردات .

شكلت الصادرات النفطية أكثر من ٧٥٪ من إجمالي الصادرات .

توجهت صادرات السلطنة لليابان ٢٦٪ ، والصين ٨ , ١٨٪ ، وكوريا الجنوبية ١٤٪ .

وتشكل الواردات من الآلات ومعدات النقل ، واستوردت حسب الترتيب من الإمارات ٥ , ٢٢٪ ، واليابان ٤ , ١٦٪ ، وبريطانيا ٥ , ١٣٪ ، والولايات المتحدة ٦ , ٧٪ .

٩ـ قطر :

صدرت عام ١٩٩٨ بنحو ٤٣٥٥ مليون دولار مقابل ٣٣٢٧ مليون دولار ، وشكلت صادرات النفط والغاز ٨٢٪ ، من إجمالي الصادرات واتجهت نصف صادرات قطر لليابان وموزمبيق ١٢٪ ، وكوريا الجنوبية ٧ , ١١٪ .

وتستورد قطر الآلات والمعدات والمصنوعات المختلفة والضرورية لمشروعاتها واعتمدت في وارداتها على بريطانيا ٢٤٪ ، وفرنسا ٤ , ١٢٪ ، واليابان ٣ , ٩٪ .

١٠ـ مصر :

وصلت صادرات مصر عام ١٩٩٨م ٤٤٤٥ مليون دولار مقابل ١٦٩٦٩ مليون دولار للواردات ، وتمثلت الصادرات في البترول والغاز والنسيج والسلع الزراعية ولاسيما القطن والأرز والصناعات المعدنية والكيماوية والصناعات الهندسية .

وتوجهات الصادرات بالترتيب للولايات المتحدة ٤ , ١١٪ ، وإيطاليا ٢ , ١١٪ ، وكل من ألمانيا وهولندا ٨ , ٦٪ .

أهم الواردات فهي السلع الرأسمالية والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل والسلع الغذائية كالقمح والسكر والزيوت النباتية واللحوم والسلع شبه الجاهزة ولاسيما صناعة الحديد والصلب والبترول ومنتجاته والمنتجات الكيماوية والخشب والورق .

وتستورد مصر بالترتيب من الولايات المتحدة ١٣٪ ، وألمانيا ٧ , ٨٪ ، وإيطاليا ٧٪ ، وفرنسا ٦٪ .

١١ـ سوريا :

بلغت صادراتها عام ١٩٩٨ حوالي ٣١٥٥ مليون دولار مقابل ٣٢٥٧ مليون دولار للواردات .

تتصدر صادرات سوريا النفطية جملة الصادرات بنحو ٥٢٪ منها ، يليها الصادرات الزراعية فالصادرات المصنعة .

وتوجهت الصادرات إلى السوق الأوروبية ٦٢٪ ، والبلدان العربية ٢٠٪ ، وأوروبا الشرقية ٥ , ٥٪ .

أما الواردات فتمثلت في الموارد نصف المصنعة والسلع المصنعة والمواد الخام .

تستورد سوريا من بلدان السوق الأوروبية المشتركة «الاتحاد الأوروبي» ٦ , ٣٠٪ ، والبلدان العربية ٧ , ٧٪ ، وأوروبا الشرقية ٧ , ١٨٪ ، وبلدان القارة الأمريكية ٩ , ١٠٪ .

١٢ـ العراق :

وصلت صادرات العراق عام ١٩٩٧ حوالي ٢٣٣١ مليون دولار مقابل ٧٦٥ مليون للواردات .

وتصدر البلاد النفط مقابل الغذاء والدواء ، وتوجهت الصادرات لأسبانيا ١٧٪ ، وفرنسا ٤ , ١٥٪ ، والولايات المتحدة ٤ , ١٢٪ .

أما الواردات دون وارداتها من الأردن والتي شكلت ٣٠٪ من إجمالي وارداتها ١٩٩٦ .

وبحسب إحصاءات عام ١٩٩٧م ، استوردت العراق من استراليا بنسبة ٦ , ٣١٪ ، والولايات المتحدة ٨ , ١١٪ ، وتايلاند ٦ , ٨٪ ، والصين ٥ , ٨٪ .

١٣ـ البحرين :

بلغت صادراتها ٣٢٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقابل ٣٥٥٤ مليون دولار للواردات .

شكلت الصادرات النفطية المكررة ٦٣٪ من جملة الصادرات .

وتصدر البحرين إلى الهند والسعودية وكوريا والإمارات وسنغافورة وسيريلانكا .

وتشكل واردات الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة بما في ذلك النفط بنسبة ٤٣٪ من إجمالي الواردات .

وتستورد البحرين من السعودية والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا .

١٤ـ الأردن :

بلغت قيمة صادراتها ١٧٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقابل ٣٨٣٣ مليار دولار للواردات ، بنسبة عجز ٢٠٣٤ مليون دولار .

وأهم الصادرات هي الفوسفات والبوتاس ، والأدوية ، والأسمدة والمواد الغذائية

والشحوم الدهنية والنباتية .

وقد وجهت غالبية الصادرات إلى السعودية ٣ , ١٤٪ ، والهند ٦ , ٩٪ ، والإمارات ٦ , ٦٪ ، وأثيوبيا ٨ , ٤٪ ، وسوريا ٤ , ٤٪ .

أهم الواردات من الآلات ومعدات النقل والمواد الغذائية والحيوانات الحية والنفط وموارد الشحوم والمواد الكيماوية .

جاءت غالبية الواردات من بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية وتركيا واستراليا واليابان .

١٥ـ السودان :

مثلت الصادرات عام ١٩٩٨م حوالي ٥٩٦ مليون دولار مقابل ١٩٢٥ مليون دولار للواردات ، وتعد أهم الصادرات القطن والحيوانات الحية والصمغ العربي والسمسم ، والسرغم والفول السوداني والسكر والخضر والفاكهة .

وجهت الصادرات إلى السعودية ٢١٪ ولإيطاليا ٣ , ١٢٪ ، وألمانيا ٦ , ٧٪ .

أما الواردات فهي السلع المصنعة والمنتجات النفطية والمواد الغذائية والآلات والمعدات الزراعية والصناعية والكيماويات ومعدات النقل ويشكل الإنفاق على منتجات النفط أكثر بنود الواردات تقلبًا ، وتستورد السودان من ليبيا ٧ , ٧٪ ، والسعودية ٢ , ١٠٪ ، والصين الشعبية ٤ , ٨٪ .

١٦ـ الصومال :

بلغت صادراتها ١٨٢ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقابل ٣٣٧ مليون دولار للواردات .

وتمثلت الصادرات في الحيوانات الحية والموز والجلود والفراء والبخور والصمغ ، ويمثل تصدير الحيوانات الحية حوالي ٦٥٪ من دخول صادرات الصومال .

وتوجهت الصادرات للسعودية ٥٧٪ ولإمارات ١٥٪ ، وإيطاليا ٣٥ , ١٢٪ واليمن .

أهم الواردات فهي السلع الغذائية والنفط واستوردت الصومال حسب الترتيب من جيبوتي ٢٠٪ وكينيا ٢, ١١٪ ، والهند ١٠٪ ، والسعودية ٩٪ ، والبرازيل ٦, ٨٪ .

١٧ــ لبنان :

صدرت لبنان ١٩٩٨ بنحو ٧١٦ مليون دولار مقابل ٧٠٦٣ مليون دولار للواردات ، وتمثلت الصادرات في المنتجات الزراعية والورق والمواد النسيجية ومصوغاتها والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة .

وتوجهت الصادرات إلى السعودية ١٤٪ والإمارات ٩, ٨٪ ، وفرنسا ٦, ٧٪ ، والولايات المتحدة ٢, ٦٪ ، وسوريا ٢, ٥٪ .

أما الواردات فشملت الآلات وأجهزة المعدات الكهربائية ومعدات وسائل النقل والمعادن والمنتجات المعدنية ، ومنتجات صناعة الأغذية ، واستوردت لبنان بحسب الترتيب من إيطاليا ٢, ١٣٪ ، وفرنسا ٥, ٩٪ ، والولايات المتحدة ٢, ٩٪ ، وألمانيا ٧, ٨٪ ، وسويسرا ٦, ٦٪ ، وبريطانيا ٤, ٤٪ ، وسوريا ٢, ٤٪ .

١٨ــ جيبوتي :

قدرت الصادرات بحوالي ١٣١ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقابل ٦٣٢ مليون دولار للواردات وتمثلت الصادرات في الحيوانات الحية والجلود والأحذية وتتجه إلى الصومال بنسبة ٤٠٪ وأثيوبيا واليمن .

أهم الواردات هي الخضر والمشروبات والدهان والآلات والمواد الكهربائية وأجهزة النقل والمواد المعدنية واحتلت فرنسا المركز الأول كمورد لجيبوتي بنسبة ١٥٪ وأثيوبيا ١١٪ وإيطاليا ثم السعودية .

١٩ــ موريتانيا :

بلغت صادراتها ٣٦٩ مليون دولار ، مقابل ٦٠١ مليون دولار للواردات ، ويأتي في مقدمة الصادرات خام الحديد والأسماك ووجهت الصادرات بشكل عام لليابان ٢٥٪ ،

وإيطاليا ١٨٪ وفرنسا ١٥٪ ، أما الواردات فشملت المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والمنتجات النفطية والسلع الرأسمالية وقد استوردت من الدول التالية أهمها : فرنسا ٥ , ٢٦٪ ، وأسبانيا ٨ , ٧٪ ، وألمانيا ٧ , ٠٪ .

٢٠ــ اليمن :

قدرت قيمة الصادرات عام ١٩٩٨ حوالي ١٥٠١ مليون دولار مقابل ٢٢٠١ مليون دولار للواردات .

وشملت الصادرات اليمنية النفط الخام والأغذية والحيوانات الحية والجلود والأسماك والتبغ والبن .

وتتصدر الصين قائمة الصادرات اليمنية بنسبة ٢٣٪ ، وكوريا الجنوبية ٧ , ١٨٪ ، ثم تايلاند والبرازيل واليابان وسنغافورة .

أما الواردات فشملت الأدوية والمواد الخام والمعدنية والمواد الغذائية والورق والزيوت والآلات والأدوات الكهربائية والالكترونية ووسائط النقل والمفروشات .

واستوردت اليمن من الإمارات ٥٢ , ٨٪ ، والولايات المتحدة ٦٢ , ٧٪ ، والسعودية ٤٥ , ٧٪ ، ثم فرنسا وبريطانيا واليابان والهند .

مدى الاندماج التجاري بالتجارة الدولية

شهدت الفترة الأخيرة المزيد من اندماج اقتصاد الدول العربية في التجارة الدولية ، وبالتالي زيادة تأثر هذه الاقتصاديات بالتطورات الاقتصادية العالمية ، كذلك إلى توسيع الإنفاق على الواردات وبسرعة أيضًا ، بحيث أصبحت الدول العربية أكثر اعتمادًا على العالم الخارجي ، فبحسب الإحصاءات المتوافرة ، فإنه نتيجة لسياسات تحرير التجارة الخارجية التي اتبعتها الدول العربية مؤخرًا ، فقد ازداد انكشاف الاقتصاديات العربية تجاه العالم الخارجي ، كما أن نسبة التجارة العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية باستثناء العراق وجيبوتي واليمن والصومال ، فقد ازدادت في المتوسط ،

وبشكل متواصل حيث بلغت ٦١٪ ، للفترة ١٩٩٣ ــ ١٩٩٦ مقابل ٥١٪ للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩م ، ووصلت إلى ٦٥٪ عام ١٩٩٦م مقابل ٤٩٪ عام ١٩٨٣م .

وتشير هذه النسبة بلا شك إلى أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي للدول العربية إلى مدى ارتباط هذا النشاط بالتطورات في الأسواق الدولية .

وفي حين ازدادت نسبة انكشاف البلدان العربية على العالم الخارجي منذ عام ١٩٨٦ ، إلا أن صادراتها تعرضت للمزيد من التهميش في ظل طغيان التكتلات الاقتصادية والتحولات الهامة على مستوى النظام الاقتصادي القائم ، وتشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة الصادرات العربية الإجمالية قد تراجعت من حوالي ٦٠٪ من إجمال الصادرات العالمية عام ١٩٨٥ إلى ٣,٣٪ عام ١٩٩٦م ، ثم حوالي ٢,٣٪ في الفترة من عام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠م .

ويعزى السبب إلى تراجع أسعار النفط التي يجرى التحكم بها عالميًا هذا من جهة ، ومن جهة ثانية التأثر بأوضاع الحصار المفروضة على بعض البلدان العربية ، يضاف إليها حالة الركود النسبية في الاقتصاد العالمي ، ومن جهة ثالثة تخلف الدول العربية عن التحولات العامة الصناعية والتكنولوجية على مستوى الإنتاج العالمي ، وفيما ازدادت الصادرات العالمية بنسبة ١٩٢٪ خلال الفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٩٦ انخفضت نسبة الصادرات العربية خلال ذات الفترة .

كما اتسع الإنفاق على الاستيراد وبنسب تفوق معدلات النمو في الصادرات ، وتعتبر هذه المعدلات العالية لنمو الواردات والتي تفوق معدلات نمو الصادرات أو ظاهرة على صعيد التبادل التجاري حيث تعني توجه شروط التبادل التجاري بين البلاد العربية والدول الصناعية لصالح الأخيرة ، مؤيدًا إلى استنزاف في الموارد الاقتصادية ، وبصفة عامة ، من المعروف أن الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات الصناعية له انعكاسات سلبية على معدلات التبادل التجاري للدول

المصدرة للمنتجات الأولية كما هو حال الدول العربية .

لأن أسعار المنتجات الأولية تنمو بمعدلات أقل من نمو الأسعار للمنتجات الصناعية على المدى الطويل ، وكذلك فإن شروط التبادل التجاري للنفط الخام والذي يشكل نحو ٧٠٪ من إجمالي الصادرات العربية في تدهور منذ الثمانينيات ، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط وتراجع استهلاك الطاقة من قبل الدول الصناعية وتطوير صناعات ذات استهلاك طاقة متدنية ، واستخدام بدائل للطاقة كالغاز والكهرباء ، وغيرها من الأسباب وقد نتج عن هذا الأمر تراجع في التبادل التجاري في النفط الخام من نسبة ١١٪ حتى إجمالي التجارة العالمية عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٪ عام ١٩٩٤ .

ويزيد من حدة التحولات التي شهدتها تجارة الدول العربية خلل أساسي يتمثل في ضيق القاعدة الصناعية وتخلفها في الدول العربية والذي يظهر بوضوح في التنوع المتواضع في السلع المصنعة في هيكل الصادرات العربية ، والنسبة المتدنية للقيمة المضافة في إنتاجها .

إلى جانب ذلك ومع تضائل قيمة التجارة العربية على المستوى العالمي ٢ ,٣٪ .

مما سبق نستنتج الآتي :

١ـ ازدياد الارتباط بالخارج والتأثر بما يحوي على صعيد السوق العالمية .

٢ـ يعكس هيكل التجارة الخارجية بصورة مباشرة كافة الآثار التي تترتب على اندماج الاقتصاديات العربية في السوق الدولية والذي تحولت بمقتضاه إلى اقتصاديات متخلفة وتابعة ليتم الاندماج فيها انطلاقًا من حاجات السوق الدولية وعلى حساب الحاجات الداخلية أيًا كان مدى إلحاحها .

٣ـ هيكل التجارة الخارجية العربية يحسم دور الاقتصاديات العربية في تقسيم العمل الدولي في شكله الراهن ونوع المنتجات التي فرض عليها إنتاجها للسوق الدولية ، وتلك التي كان عليها أن تستمر في استيرادها من الخارج .

حيث يتضح أن عنصري المواد الخام والوقود المعدني يشكلان الجزء الأكبر من الصادرات في حين أن الآلات والسلع المصنعة يشكلان الجزء الأكبر في جانب الواردات .

٤ـ يعكس اتجاهات التجارة الخارجية العربية واقع التبعية العربي ، إذ تتمثل معظم الصادرات العربية في سلع استخراجية وزراعية ولا تكاد دولة عربية واحدة تشذ عن ذلك ويتبين ذلك من الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية من عام ٢٠٠٩م أن مجموعة الوقود والمعادن الأخرى تستأثر على أعلى حصة في الصادرات الإجمالية العربية ٨ , ٧٠٪ ، والسلع الزراعية ٣١٪ ، المصنوعات ٤ , ١٦٪ ، وتتركز في المواد الكيماوية ٤ , ٤٪ ، مصنوعات أساسية ٣ , ٤٪ ، آلات ومعدات النقل ٥ , ٤٪ ، مصنوعات أخرى ٢ , ٣٪ .

٥ـ يعكس التركز الشديد في هيكل الصادرات العربية يأخذ هيكل الواردات شكلًا مختلفًا جذريًا وإن كان يعبر عن الشق الثاني من واقع التبعية ، وذلك أن هيكل الواردات يعكس بصورة واضحة مدى تخلف هياكل الإنتاج العربية ممثلًا بصورة خاصة في عجزها عن إنتاج ما يشبع الحاجات المحلية من المنتجات الغذائية والاستهلاكية والإنتاجية ، وما يترتب على ذلك من اضطرارها للجوء للسوق الدولية للحصول على هذه المنتجات التي يتضمن استيرادها هذا القدر ، أو ذلك من التبعية التكنولوجية والتبعية فيما يتعلق بنمط الاستهلاك وغير ذلك مما يؤدي في النهاية إلى اندماج الاقتصاديات العربية في السوق الدولية وعدم قدرتها على تحقيق حد أدنى من تكامل العملية الإنتاجية أو تكامل السلسلة التكنولوجية .

ويتبين ذلك من الهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية لعام ٢٠٠٩م ، حيث حصلت المنتجات الصناعية على المركز الأول في الواردات العربية بحصة بلغت ٦ , ٦٠٪ منها آلات ومعدات النقل بحصة ٢٦٪ ، ثم المنتجات الصناعية الأساسية ١٩٪ ، ثم المواد الكيماوية ١ , ٧٪ .

واحتلت الواردات العربية للسلع الزراعية المركز الثاني بحصة ١٦٪ .

لذى يرى الباحث أن تقوية الوضع الخارجي للدول العربية تطوير قاعدة إنتاجية متنوعة بها ، وإذا كان من أهم سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وجود التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي تستهدف حماية مصالح دولها الأعضاء ، من هنا تتضح أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي من شأنه أن يساهم في تخفيف آثار هذه التكتلات على الاقتصاديات العربية وحماية مصالحها ، ولعل من أهم جوانب هذا العمل الاقتصادي المشترك هو التجارة العربية البينية لما تؤدي إليه من زيادة الترابط بين الاقتصاديات العربية وتوفير قدر من الحماية من تقلبات الاقتصاد الدولي وشروط التبادل التجاري للدول العربية .

جـ- اختلال التجارة البينية بين الدول العربية :

تشير النتائج والإحصاءات إلى تدني حجم التجارة البينية العربية مقارنة مع تجارتها الخارجية ، حيث بلغ المتوسط السنوي لإجمالي الواردات العربية من دول العالم ٦٠٣٣ مليار منها واردات من الدول العربية قيمتها ٦٧,٥ مليار دولار تمثل ١١,٢٪ من إجمالي قيمة الواردات العربية وذلك سنة ٢٠٠٩م .

أداء التجارة البينية :

أدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية في عام ٢٠٠٩م بنسبة ١٩,٦٪ لتبلغ نحو ٧١,١ مليار دولار وذلك مقارنة بقيمة ٨٨,٤ مليار في عام ٢٠٠٨م .

وانخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة ١٩,٧٪ كما سجلت قيمة الواردات أيضًا انخفاضًا بنسبة ١٩,٥٪ .

ولعل من أهم العقبات التي تحد من تطور التجارة العربية البينية ما يلي :

١ ـ تشابه الهياكل الإنتاجية للاقتصاديات العربية والذي يتضح أولًا في محدودية قطاع الصناعة بصفة عامة وقطاع الصناعة التحويلية بصفة خاصة وهو القطاع الرئيسي الذي يفترض أن يقدم الأسس المادية لخلق التجارة العربية البينية ، كما يتجلى هذا التشابه ثانيًا في تطابق هياكل الصادرات والواردات العربية ، فالصادرات العربية تعتمد على عدد قليل من السلع .

٢ ـ اختلاف مستويات الحماية بين الاقتصاديات العربية فما زالت هناك دول تطبق أنظمة حماية يصل متوسط تعريفاتها في بعض الأحيان إلى ١٠٠٪ .

جدول رقم (١)

أداء التجارة البينية العربية

(٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩)

	القيمة مليار دولار					معدل التغير السنوي ٪					معدل التغير النسبي للفترة
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
متوسط التجارة البينية العربية	٤٦,٢	٥٦,١	٦٧,٦	٨٨,٨	٧١,١	٣٦,٥	٢١,٥	٢٠,٤	٣٠,٨	١٩,٦	٢٤,٤
الصادرات البينية العربية	٤٨,٣	٥٨,٦	٧١	٩٣	٧٤,٧	٣٣,٨	٢١,٥	٢١	٣١,١	١٩,٧	٢٤,٤
الواردات البينية العربية	٤٤,١	٥٣,٦	٦٤,٢	٨٣,٨	٦٧,٥	٣٧,٧	٢١,٦	١٩,٨	٣٠,٦	٨,٥	٢٣,٩

مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى ٣ , ١٠٪ في عام ٢٠٠٩م ، وذلك مقارنة مع ٨,٧ في عام ٢٠٠٨م ، في حين تراجعت حصة الواردات الإجمالية العربية لتبلغ ٢ , ١١٪ مقارنة مع ٩ , ١١٪ خلال الفترة نفسها .

جدول رقم (٢)

مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	٨,٥	٨,٨	٨,٨	٨,٧	١٠,٣
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	١٢,٦	١٣,٤	١٢	١١,٩	١١,٢

اتجاهات التجارة البينية :

تتسم اتجاهات التجارة البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة ففي جانب الصادرات البينية ، تركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في عام ٢٠٠٩م ، في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة ٤٧٪ والجزائر بنسبة ٢٦٪ ، أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب بنسبة ٣٦٪ ، ٢٩٪ ، ٢٨٪ على التوالي .

وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في دولتين هما الإمارات ٥٥٪ والسعودية ٢٣٪ وصادرات الصومال البينية في الإمارات بنسبة ٦٠٪ واليمن بنسبة ٢٢٪ .

وصادرات العراق البينية في سوريا ٨٦٪ ، وصادرات عمان البينية إلى الإمارات بنسبة ٥٢٪ ، وصادرات قطر البينية في الإمارات ٧٥٪ ، وصادرات ليبيا البينية في

تونس ٥٠٪ ، وصادرات موريتانيا البينية في مصر ٥٧٪ ، وأخير صادرات اليمن البينية في الإمارات ٣٨٪ ، والسعودية ٢٥٪ ، وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعًا في اتجاهات صادراتها البينية فقد توصلت كل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر في توسيع أسواقها التصديرية إلى حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر .

وفي جانب الواردات البينية ، تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام ٢٠٠٩م ، في دولة واحدة هي السعودية بنسبة ٥٥٪ ، وتركزت واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة ٨٤٪ ، واردات قطر البينية من الإمارات والسعودية بنسبة ٤٠٪ و٣٤٪ ، على التوالي ، وواردات الصومال البينية من جيبوتي بنسبة ٦٢٪ ، وواردات العراق البينية من سوريا بنسبة ٧٦٪ ، وواردات عمان البينية من الإمارات ٧٣٪ وواردات قطر البينية من الإمارات بنسبة ٤٠٪ ، والسعودية بنسبة ٣٤٪ ، وواردات الكويت البينية من السعودية بنسبة ٤٠٪ ، وواردات ليبيا البينية من تونس بنسبة ٥١٪ ، وواردات مصر البينية من السعودية بنسبة ٤٠٪ ، وواردات المغرب البينية من السعودية بنسبة ٣٨٪ ، وواردات موريتانيا البينية من الإمارات والمغرب بنسبة ٣٣٪ ، و٣٠٪ على التوالي .

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية

أولا : هيكل الصادرات البينية :

تشير أحدث البيانات المتوفرة والمجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية عام ٢٠٠٨ أن السلع الزراعية شكلت حصة ١٥,٢٪ من الصادرات البينية ولم يطرأ تغير يذكر على هذه المجموعة السلعية من حيث أهميتها في الهيكل السلعي للصادرات البينية العام السابق .

وتستأثر فئة الوقود على حصة ٢٧,٣٪ ، من الصادرات البينية ، مسجلة انخفاضًا عن حصتها للفترة (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧م) ، التي بلغت ٣٠,٤٪ ، وذلك في ضوء تراجع

أسعار النفط العالمية بداية من النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ .

وأصبحت المنتجات الصناعية تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية حيث ارتفعت من ٤٧٪ في عام ٢٠٠٤م إلى ٢, ٥٤٪ ٥في عام ٢٠٠٨م ، وأحرزت المصنوعات الأساسية على أعلى تقدم بين فئة المصنوعات ، فارتفعت حصتها ٦, ١٦٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٥, ٢٠٪ ، في عام ٢٠٠٨م ، كذلك ارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل التي جاءت في المرتبة الثانية من ٢, ١٤٪ إلى ٢, ١٧٪ خلال الفترة نفسها .

وشكلت المواد الكيماوية ثالث أعلى فئة سلعية ضمن المصنوعات حيث تراجعت حصتها إلى المستوى عام ٢٠٠٤ لتبلغ ٧, ١٠٪ ، في عام ٢٠٠٨م ، وأخيرًا وضمن المصنوعات ، تمثل المصنوعات المتنوعة الأخرى نسبة ٨, ٥٪ ، من إجمالي الصادرات البينية لعام ٢٠٠٨م . الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية عام ٢٠٠٨ .

ثانيا : هيكل الواردات البينية :

من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية ، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية ، إلا أنه عمليًا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف ، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين حصص الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية .

وبالرغم من هذه الاختلافات ، فقد حافظت الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية .

ثالثا : السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني :

تشير قائمة أول عشرة سلع رئيسية في التجارة البينية العربية ، والتي تم تجميع

أحدث بياناتها المتوفرة لعام ٢٠٠٨م ، حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية ومفصل على أساس ٤ أرقام ، أن النفط الخام يأتي في المرتبة الأولى حبث استأثر بحصة ٥ ,٨٪ من إجمالي الصادرات البينية العربية في عام ٢٠٠٨م ويلي ذلك الصادرات البينية للغاز الطبيعي بحصة ٣٪ ثم يأتي بعدها سلع مصنعة كالبتروكيماويات ، والمصنوعات الأساسية «مثل منشأة الحديد والصلب» ، والألومونيوم والأسلاك والكابلات المعزولة .

ومصنوعات متنوعة أخرى «كالمجوهرات» وتشكل السلع العشرة الأولى قرابة ربع الصادرات السلعية العربية وتتراوح حصة هذه السلع فرادى بين ٤ , ٢٪ و١٪ من قيمة الصادرات البنية العربية .

وبوجه عام ، تعكس أهمية السلع الرئيسية تطور هيكل الصادرات البينية العربية في إطار جهود التصنيع في الدول العربية ، والتي تمخض عنها زيادة حصة المصنوعات الأساسية إلا أن معظمها سلع نصف مصنعة لاستخدامها في صناعات تحويلية أخرى .

السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني عام ٢٠٠٨

مسلسل	السلعة	القيمة في الصادرات الرئيسية بنسبة مليون دولار	الخصم في الصادرات البينية ٪	متوسط التحول ٢٠٠٥ من ٢٠٠٠
١	النفط الخام	٤,٧٢٩	٨,٩	٣٥,١
٢	بيوتان مسيل «غاز طبيعي»	١,٤١٢	٢,٦	٤٣
٣	بولي بروبلين «الدائن»	١,١٧٥	٢,٢	٣٠
٤	أسلاك وكابلات معزولة وغيرها	٩٣١	١,٦	٦٢,٦

مسلسل	السلعة	القيمة في الصادرات الرئيسية بنسبة مليون دولار	الخصم في الصادرات البينية ٪	متوسط التحول ٢٠٠٥ من ٢٠٠٠
٥	ذهب غير نقدي «باستثناء الذهب الخام»	١,٢٥٣	٢,٥	٢٠,٦
٦	الألمونيوم وسبائك الألومونيوم	٨٤٣	١,٧	٢٩,٧
٧	منشآت من حديد أو صلب «قضبان زوايا»	٥٨٠	١	٤٦,٦
٨	مجوهرات من ذهب أو فضة أو البلاتين	٦٥٠	١,٢	٢٦,٩
٩	الأدوية	٣٣٦	٠,٦	٨٠
١٠	بوليمرات البروبيلين	٤٦٠	٠,٨	٣٦

الفجوة في التجارة البينية العربية

إن العلاقة بين التجارة والتنمية علاقة متلازمة ، فالتنمية توفر السلع والخدمات للتجارة ، والتجارة تصرف ناتج التنمية وتساعد على زيادة معدلات نموها .

ولذا فإن تحويل جزء من التجارة الخارجية العربية إلى التجارة العربية البينية سيكون له آثار إيجابية على اقتصاديات الدول العربية حيث سيزيد الناتج العربي الإجمالي بتأثير مضاعف التجارة الداخلية ، وتساعد في خلق فرص للتوسع في الاستثمار .

ويلاحظ أن هناك فجوة عربية في جميع مجموعات السلع عدا مجموعتي المنتجات

المعدنية ومنتجات الصناعات المعدنية .

وتشمل سلع الفجوة السلع التي إنتاجها العربي لا يكفي حاجة الاستهلاك العربي وهي : مجموعة السلع الغذائية والزراعية ، ومنتجات الصناعات الحذائية ، والأخشاب ومصنوعاتها ، ومواد النسيج ومصنوعاتها ، ومجموعة المعادن العادية ، والمصنوعات من الحجر والأسمنت ، منتجات الخزف ، والزجاج ، ومجموعة الآلات والمعدات الكهربائية ، ومعدات النقل .

بلغت قيمة سلع الفجوة العربية من السلع المختلفة عدا البترول ومنتجاته نحو ٩٣ مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة من ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ وبالنظر إلى السلع داخل كل مجموعة وبيانات الإنتاج والاستهلاك والطاقة الإنتاجية المتاحة لكل سلعة تبين أن هناك مجموعة من السلع يتم استيرادها من الخارج يمكن تغطية جزء منها في الدول العربية وحل المعوقات أمام انسيابها في التجارة البينية العربية ، وتشمل هذه المجموعة :

الحديد والصلب ومنتجاته ، والألومونيوم ومنتجاته والأسمنت ، والمنتجات الخشبية «الأثاث الخشبي» ، والأسمدة الكيماوية ، والمنسوجات والملابس الجاهزة ، ومنتجات الخزف الصيني ، والزجاج ومنتجاته ، والأجهزة والأدوات الكهربائية والأدوية ، والمستلزمات الطبية ، وسلع الصناعات الغذائية ، والأسماك واللحوم والبطاطس والشعير والأرز والألبان ومنتجاتها .

ضرورة تفعيل مسار التجارة العربي ــ العربي :

ضرورة تفعيل مسار التجارة العربي تحتاج التجارة العربية إلى التفعيل والجدية في تطويرها ، فرغم القناعة العربية بضرورة قيام تجارة «عربية ــ عربية» ، يستند عليها العرب في عالم التكتلات والتفاوضات والنهضات الاقتصادية إلا أنها تعد هزيلة للغاية رغم العديد من المحاولات ، فشهدت بداية الخمسينيات من القرن الماضي محاولات تستهدف تسهيل وتشجيع التعاون الاقتصادي العربي ، وخصوصًا التجارة .

ففي عام ١٩٥٣م أوصى وزراء الاقتصاد والمالية العرب في مؤتمرهم الأول في بيروت بتطوير حركة التجارة العربية ، وفي عام ١٩٥٧م أقر المجلس الاقتصادي للجماعة العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، والتي انضمت إليها ١١ دولة ، وأنشئ بعد ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذي قرر في أغسطس ١٩٦٤ إنشاء السوق المشتركة التي انضمت إليها سبع دول فقط هي : مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا واليمن وموريتانيا ، وحسب تقرير المجلس ، فقد التزمت هذه الدول بتطبيق اتفاقية السوق على مدى ١٥ سنة ، من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٠ ، وارتفع حجم التجارة بينها ٥ ,٩٧ مليون دولار في ١٩٦٥ إلى ١٣٢٥ مليون دولار في ١٩٧٥م ، والملفت هو أن معدل الزيادة في تجارتها الخارجية عمومًا ، الأمر الذي يؤكد أن تحرير التجارة يؤثر إيجابيًا على العلاقات البينية ، رغم التشابه الغالب على هياكل إنتاج هذه الدول .

لكن هذه السوق منيت بنكسة عقب تجميد عضوية مصر بالجامعة العربية ردًا على عقدها معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م وشمل هذا التجميد الاتفاقية المعقودة في إطار الجامعة ، بما فيها اتفاقية السوق المشتركة ، في الوقت الذي لم تلتزم بقية الدول «الست» باستمرار العلاقات بينهم على أساس هذه الاتفاقية حتى بعد عودة مصر إلى الجامعة وأصبحت العلاقات قائمة على اتفاقيات ثنائية .

وعاد حجم التجارة بين الدول السبع إلى الازدياد خلال النصف الأول من التسعينيات ، إلا أن معدل هذه الزيادة كان أقل من معدل الزيادة في إجمالي تجارتها الخارجية ، نظرًا لافتقاد اتفاقية ١٩٦٤ إلى آليات لإلزام الدول بتنفيذ أحكامها ، إلى جانب الشكوك المتبادلة بين دول طموحة كمصر وسوريا والعراق ، إلى جانب عدم اكتساب السوق العربية المصغرة قوة دفع بعد تأسيسها لتصبح نموذج اجتذاب دول عربية أخرى .

شهد عام ١٩٩٧م اتجاهًا قويًا يدعو لإقامة سوق مشتركة تشمل كل الدول العربية ، بعد أن ترددت في السنوات القليلة السابقة أفكار تتوافر بين إحياء وتفعيل السوق المصغرة القديمة ، وتأسيس سوق جديدة يبدأ بمنطقة تجارة حرة ، فقد طالب مجلس الوحدة الدول العربية المنضمة إلى اتفاقية ١٩٦٤ بالالتزام بأحكامها ، ودعا بقية الدول إلى الانضمام إليها ، وذلك في قراره رقم ١٠٤٤ في ديسمبر ١٩٩٦م ، كما كثر الحديث عن تأسيس تكتل اقتصادي عربي يبدأ بمنطقة تجارة حرة أو يتجاوز السوق المصغرة القديمة وبادر المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة في سبتمبر ١٩٩٥م بإعداد مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري لإقامة منطقة تجارة حرة بين كل الدول العربية بشكل تدريجي خلال عشرة سنوات تبدأ في مطلع ١٩٩٨ ووافقت ١٦ دولة على هذا المشروع ، الذي انتقد مجلس الوحدة الاقتصادية في تقرير نصف السنوي الصادر في يونيو ١٩٩٧م ، مشيرًا إلى عدم ضرورة الانتظار لمدة عشرة سنوات من أجل استكمال تحرير التجارة البينية العربية وانتظار عشرة سنوات أخرى للتواصل لاتحاد جمركي عربي .

ويعني ذلك وجود خلافات قوية حتى بينت مؤسسات الجامعة العربية بشأن تفعيل السوق العربية المشتركة القديمة وتطويرها ودعوة الدول العربية جميعها للدخول فيها أو البدء من نقطة الصفر لإقامة منطقة تجارة حرة عربية ثم اتحاد جمركي في إطار سوق عربية مشتركة على مدى عشرين عامًا على الأقل .

لجأت بعض البلدان العربية لإقامة مناطق تجارة حرة مصغرة بين عدد أقل من البلدان ، تفاديًا للتعقيدات والمعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث أنه في ظل مناطق التجارة الحرة والمصغرة يمكن أن تكون المعوقات أقل بحكم عددها الأقل ، وربما تكون هناك مصالح أوثق بين هذه البلدان .

ولا تعد هذه المناطق الحرة المصغرة بديلًا عن نظيراتها الكبرى ، بل تسير في اتجاهها

وتدعم نجاحها ، وقد شهد عام ٢٠٠١ مثالين لهذا الاتجاه من المناطق المصغرة هما إعلان أغادير ، وإعلان بغداد .

إعلان أغادير : جاء في ٨ مايو ٢٠٠١ من أغادير تحت عنوان «إعلان بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية» من قبل وزراء خارجية الأردن ومصر وتونس والمغرب .

إعلان بغداد : أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم (١٠٩٢) في دور انعقاده العادي ٦٨ بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٩٨م ، اعتمد برنامجًا تنفيذيًا لاستئناف أحكام السوق العربية المشتركة ، ينص البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة على استئناف التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء في السوق اعتبارًا من أول يناير ٢٠٠٠م .

وتعتمد آلية تحرير التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء على أسلوب التحرير المتدرج حيث يتم تقرير السلع العربية بتخفيض ٤٠٪ في أول يناير ٢٠٠٠م وذلك من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والمطبقة ١/ ١/ ١٩٩٩م ، وتخفيض ٣٠٪ أخرى في أول يناير ٢٠٠٠م ، وتخفيض ٣٠٪ الباقية في أول يناير ٢٠٠٢م ، بحيث يتحقق الإعفاء الكامل ، كما يتم إلغاء القيود الجمركية في موعد أقصاه أول يناير ٢٠٠٠م .

سد الفجوة في التجارة البينية العربية

ولتحقيق هدف سد الفجوة العربية يمكن :

١ـ تحديد سلع الفجوة العربية من السلع التي تنتج بالوطن العربي ولكن الإنتاج العربي لا يكفي حاجة الاستهلاك العربي وبالتالي يتم استيراد سلع الفجوة العربية من الخارج .

٢ـ تحديد حجم السلع التي بها فائض في بعض الدول العربية وتصدر إلى خارج

الدول العربية وفي نفس الوقت تحديد حجم العجز في الدول العربية من نفس السلع وتستورد من خارج الوطن العربي .

٣ـ تحديد سلع الفجوة العربية من السلع التي تنتج بالوطن العربي ولكن الإنتاج العربي لا يكفي حاجة الاستهلاك العربي وبالتالي يتم استيراد سلع الفجوة العربية من الخارج .

٤ـ تقدير معوقات تنمية التجارة العربية البينية سواء المعوقات الفنية أو التجارية أو المؤسسية أو التسويقية أو التشريعية .

ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب الأمر دراسة البيانات التفصيلية للتجارة العربية البينية ودراسة السياسات التجارية للدول العربية ودراسة إجراءات دخول السلع والخدمات المساعدة للتجارة الخارجية العربية .

المعوقات والتحديات التي تواجه التجارة البينية العربية

المعوقات والمشاكل التي وقفت في الماضي ولا تزال في وجه زيادة التجارة العربية البينية فإنه يمكن تلخيص هذه المشاكل والعراقيل بما يلي :

أولا : مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية :

إن فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي ، وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ورسوم إحصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة بالإضافة إلى رسوم لها مصلحة عامة كرسوم بيطرة ورسوم المرور على الطرق وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمة البضاعة وتكلفتها .

الأمر الذي يتطلب تدارك ذلك عند تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب ه الرسوم

وإلغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية أو دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثانيًا : تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية :

تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية في الدول العربية أدى إلى حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها ، وقد أدى تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية فيها إلى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم .

ثالثا : المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية :

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلب الاستثناء من التخفيضات الجمركية ، والتي يخشى أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المتواخاة من المنطقة .

رابعا : عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات :

حيث تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، إلا أنه لم يتم إقرار هذه الآلية حتى الآن .

خامسا : عدم وجود خطوط مواصلات مباشرة بين الدول العربية «النقل البري والبحري» :

إن تكلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلف وبالذات تكلفة النقل تشكل عائقًا آخر أمام التجارة العربية البينية ، حيث يعتبر المغرب العربي أقرب جغرافيًا إلى أوروبا منه إلى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي ، وبشكل عام فإن عدم توافر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي بأسعار منافسة يجعل التجارة بين

جناحي الوطن العربي متدنية جدًا ، بل وتشكل عائقًا أمام تطور التجارة العربية البينية ، كما ويعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من أكثر العقبات المعرقلة لتحرير التجارة بين الدول العربية الأمر الذي يتطلب إنشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربية إضافة إلى إنشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط الشحن مثل التأمين والتخليص الجمركي وشركات النقل البري ، أيضًا لابد من العمل على تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري «الترانزيت» بين الدول العربية .

سادسا : نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية :

عدم توافر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات ، كذلك نقص المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلفة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة ، وعادة ما يتم اللجوء إلى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية .

سابعا : صعوبة تنقل الأفراد وروؤس الأموال بين الدول العربية وصعوبة منح التأشيرات .

ثامنا: عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

حيث لا تزال هناك مجموعة من الدول العربية غير منضمة للاتفاقية مثل الجزائر ، وجيبوتي ، والصومال ، جزر القمر ، موريتانيا .

تاسعا : عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

حيث تحتل تجارة الخدمات في الدول العربية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري ، ويؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة التجارة في السلع والخدمات

وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل .

عاشرًا : قواعد المنشأ / قواعد المنشأ التفصيلية :

يتم حاليًا العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلي العربي «القيمة المضافة» وحددت أسلوب احتساب القيمة المضافة وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية .

والتأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ سوف يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطق وبالأخص قضية الاستثناءات ، الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية لكي يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة ، حيث إن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التجارية التي تمارسها الدول في إطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها في خدمة التكتل المنشود .

حادي عشر : القيود غير الجمركية والمتمثلة في الآتي :

أ ــ القيود الفنية وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية ، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ ، أنواع العبوات ، تضارب نتائج المختبرات ، فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصًا المنتجات الغذائية والزراعية وقيم بعض الدول العربية بتغيير المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق وتشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية ، والمبالغة في أساليب الكشف ، وارتفاع تكلفة التحاليل ، وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية .

ب ــ القيود الإدارية :

وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي ، وكثرة الوثائق الإضافية غير

الضرورية التي تطلب مع البضاعة ومشاكل النقل بالعبور وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه .

وتتطلب عملية إزالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال ، وتقليص عدد الجهات التي تعاين السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها ، وتحسين المنافذ الجمركية ، وعلى صعيد إجراءات العبور واعتماد الأختام الجمركية وإلغاء نظام الترفيق والقوافل .

جـ ـ القيود المالية :

هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة .

ثاني عشر : القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية :

هناك إشكاليات أخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها ، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ والبيئة وغيرها .

آليات تنمية التجارة البينية العربية

يتم ذلك من خلال الآتي :

١ ـ إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تعطي المنتج الأوروبي الأولوية والأفضلية بعد أن تقدمت الصناعات في الدول العربية .

٢ ـ إنشاء مركز معلومات للتجارة العربية ، يتولى توفير البيانات التفصيلية عن الإنتاج والاستهلاك والأسعار ، والمعلومات التسويقية في الدول العربية لكل سلع التجارة العربية .

٣ ـ إنشاء شركات تجارية عربية مشتركة يكون لها فروع في الدول العربية تتولى تجهيز

وتعبئة السلع في الدول المصدرة طبقًا لمواصفات الدول العربية المستوردة ، وتتمتع هذه الشركات بحرية التجارة العربية البينية .

٤ـ تيسير خطوط النقل والمواصلات وإزالة القيود المفروضة على حركة انتقال الأشخاص والأموال .

٥ـ تشجيع حركة الاستثمارات العربية البينية المشتركة في مجالات البنية الأساسية التجارية والتسويقية ومنها النقل والتخزين والتصنيع والتعبئة والتغليف وغيرها من الصناعات المغذية في شكل شركات عربية مشتركة ، حيث أدى ضعف حركة الاستثمارات العربية البينية المشتركة إلى ضعف التجارة العربية البينية .

٦ـ توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية لسلع التجارة العربية البينية والإسراع في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ، وتفضيل السلع ذات شهادة المنشأ العربية .

٧ـ تفعيل دور الاتحادات العربية ودور الغرف التجارية ومجلس رجال الأعمال في تنمية التجارة العربية البينية .

٨ـ العمل على دعم البنوك في الدول العربية وتوسيع نطاق أنشطتها التجارية والاستثمارية بهدف تكوين مؤسسات مالية وتجارية تمثل لبنة أساسية في مسيرة التبادل التجارب بين الدول العربية [١] .

٩ـ التوسع في إقامة المعارض الدائمة .

١١ـ دعم وتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي في المجال الاقتصادي ، وتنشيط دور البنك الإسلامي للتنمية والذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم

---

(١) د. محمد محمود المكاوي ، التكتل الاقتصادي الإسلامي وأهميته في سبيل التنمية ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية ، المنصورة ، ٢٠١٢م ، (ص٥٦) .

الاجتماعي في الدول العربية والإسلامية .

١٢ـ يتعين أن تقوم اللجنة الدائمة للتعاون التجاري «كومسيك» بمتابعة برنامج مرحلي لتنفيذ خطة العمل ، مع التعجيل بتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول الأعضاء .

١٣ـ إعادة هيكلة صادرات الدول العربية على نحو يجعلها تفي بحاجات هذه الدول وبصورة تتناسب مع معايير التنافسية الدولية من حيث الجودة .

١٤ـ ضرورة وجود سياسات صناعية تكاملية على مستوى الدول العربية على نحو يجعل قطاع التصدير في أي دولة عربية من شأنه أن ينشط القطاعات الإنتاجية المرتبطة به في أية دولة إسلامية أخرى .

١٥ـ توحيد العملة على مستوى الدول العربية انطلاقًا من حقيقة موضوعية مؤداها أن التكامل النقدي من أهم الترتيبات التي تؤدي إلى خلق فعاليات قوية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

١٦ـ أهمية الدور الاستراتيجي للتعليم الجامعي في تحسين المركز التنافسي للدول وتحسين قاعدة الإنتاج والتصدير حيث يذهب إلى الربط بين أزمة التعليم الجامعي وأزمات الإنتاج والإنتاجية .

د ـ أقلمة المدخرات العربية ونزع هويتها العربية :

إن النظرة المستقبلية لمسارات الريع النفطي في ضوء الترتيبات الإقليمية الجديدة بالغة الأهمية لمعرفة مستقبل اقتصاد الدول العربية ، إذ تستند هذه النظرة إلى افتراض أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة ستكون موجهة نحو توليد أشكال جديدة من الدخل الريعي المالي ودفع الأقطار العربية نحو مزيد من استثمار موارد النفط خارج المنطقة العربية على أساس الحفاظ على ديمومة تدفقات الدخل الخارجي .

لا شك أن هذه الترتيبات الاقتصادية ستعمل على استمرار نزع جانب مهم من موارد النفط لكي تصب في الخارج بعيدًا عن قنوات الاستثمار المحلية لأن عملية أقلمة المدخرات العربية ونزع هويتها العربية ودمجها وخلطها برأس المال المالي الإقليمي ستستمر لإفراغ المنطقة العربية من جانب مهم من مدخراتها وبالتالي تقويض الأسس الموضوعية لتمويل برامج الاستثمار وعمليات التراكم المحلية .

لابد من التأكيد بأن استخدام الأموال العربية المهاجرة أو الهاربة وإعادة تدوير ذات الأموال للإمساك بخناق الاقتصاد في الدول العربية في ظل عمليات الإقراض وإعادة الجدولة وفقًا لشروط مالية وسياسية .

هكذا يتم إقفال الدائرة وإحكام الحصار حول الاقتصاد في الدول العربية ويصبح المال العربية أداة تبعية بدلًا من أن يكون أداة تحرر .

إن استمرار هذا سيؤدي إلى تخصيص مبالغ كبيرة جدًّا للوفاء بخدمة أعباء الدين ، وسيكون ذلك على حساب التراكم الداخلي وإمكانات للنمو المستقبلية والتوسع في الطاقات الإنتاجية ، وفي إطار قلة العملة الصعبة المتأتية من الصادرات في الدول العربية من السلع والخدمات .

وسيكون أمام الأقطار العربية الخيارات التالية :

الخيار الأول : تخفيض مجهودات التراكم الداخلي من أجل الوفاء بالتزامات الديون والضغط على الواردات .

الخيار الثاني : استخدام احتياطي الدولة .

الخيار الثالث : الإفراط في تصدير السلع والثروات القومية .

الخيار الرابع : المزيد من الاقتراض .

الخيار الخامس : إعادة جدولة الديون .

فإذا لجأت البلاد العربية المدينة إلى الخيار الأول وتجاوزت الحدود الاقتصادية التي يسمح لتخفيض التراكم الداخلي والضغط على الواردات ، فإن أثارًا سلبية واسعة النطاق ستنجم عن ذلك ، وخاصة الآثار الانكماشية مثل ندرة السلع ، تعطيل الطاقات ، ارتفاع الأسعار ، زيادة البطالة ، هبوط معدلات النمو ، هبوط معدلات الاستثمار وغيرها .

أما عند اختيار الوسيلة الثانية ، فنظرًا لضآلة حجم الاحتياجات النقدية من ذهب وعملات أجنبية ، وأن استنزاف هذه الاحتياطيات واستخدامها لسداد أعباء الديون سيؤدي إلى هبوط مستوى هذه الاحتياطيات وبالتالي تعرض مركز الدولة المعنية لمخاطر كبيرة في المحيط الدولي ورفع سعر الصرف للعملة المحلية إلى التدهور وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية كبيرة .

أما عند اختيار الوسيلة الثالثة المتمثلة في الإفراط في زيادة تصدير السلع والثروة القومية ، فإن هذا الاختيار سيؤدي إلى هبوط أسعارها الخارجية من جهة ، وإلى نقص العرض المحلي للسلع من جهة أخرى ، وارتفاع الأسعار المحلية ومثل هذا الأمر قد يحصل عندما يكون معدل نمو الصادرات أكبر من معدل نحو الإنتاج المحلي .

أما عند اختيار الوسيلة الرابعة المتمثلة بالمزيد من الاقتراض ، فإن الوضع المالي والنقدي الدولي وانكماش المؤسسات المالية والنقدية الدولية عن التوسع في الإقراض الدولي ، جعل هذه الوسيلة غير ممكنة وغير متاحة للأقطار العربية ، وخاصة مع تناقص الجدارة الائتمانية وظهور العديد من الدول المنافسة ، خاصة أوروبا الشرقية والتي شكلت المزيد من رؤوس الأموال في الدول الصناعية .

أما بالنسبة للخيار الخامس والخاص بإعادة جدولة فقد تلجأ بعض الأقطار العربية إلى إعادة جدولة ديونها ضمن شروط صندوق النقد الدولي وقواعد نادي باريس .

وإن مثل هذا الخيار يفرض على الدول المعينة شروطًا قاسية ومجحفة تسلب البلد

حريته في رسم سياسته الاقتصادية بما يتناسب وظروفه وتنميته ووقف خيارته وتسمى هذه الشروط بشروط التكييف التي تشمل زيادة الأسعار ، تخفيض العملية ، تحرير التجارة ، إلغاء الدعم ، تجميد الأجور والرواتب ، زيادة أسعار الفائدة ، بيع القطاع العام ، زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، اتباع آلية السوق الحر ، زيادة أسعار الطاقة والخدمات العامة .

إن مثل هذه الشروط تؤدي إلى نتائج انكماشية ولا يمكن الركون إلى هذا الخيار لحل مشكلة التنمية ، إذ برهنت التجارب أن البلدان النامية التي استجابت لشروط صندوق النقد الدولي المشار إليه أعلاه أن الآثار السلبية لاستمرار المديونية الخارجية للدول العربية وتزايد أعباء خدمة الديون تهدد السيادة والاستقلال ، بل تهدد المصير الاقتصادي .

هـ- مشكلة الأمن الغذائي ودورها في التبعية :

تعد مشكلة الأمن الغذائي إحدى المشكلات الاقتصادية المهمة التي تواجه العالم العربي ، نظرًا لآثارها السلبية المعوقة لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية فعجزنا عن إنتاج غذائنا يفرض علينا أشكال التبعية والاستغلال .

حيث تواصل فاتورة استيراد الغذاء العربي ارتفاع تكلفتها حيث بلغت ٣٧ مليار دولار عن عام ٢٠١١م ، تستحوذ فيها مجموعة الحبوب على ٥٦٪ والزيوت النباتية ١٠٪ والألبان ٩٪ والسكر المكرر ٨٪ و١٧٪ لسلع غذائية أخرى [(١)] .

نصيب الفرد في الفجوة الغذائية بالوطن العربي :

يبلغ نصيب الفرد نحو ١٠٤ دولارات عمومًا ولكن القيمة تختلف من دولة لأخرى .

حيث جاءت ليبيا بـ٢٨٨ دولارًا ، والبحرين ٢٦٦ دولارًا ، والسعودية ٣١٢

---

(١) الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٢٥١ ، ٥ مارس ٢٠١٢م .

دولارًا ، والكويت ٤١٤ دولار ، والإمارات ٤٨٩ دولارًا ، وتتراوح القيمة بين ٢١٦ ـ ٦٢ دولارًا في كل من لبنان ، الأردن ، الجزائر ، العراق، اليمن ، موريتانيا ، تونس ، فلسطين ، سلطنة عمان .

في حين تقل في بقية الدول العربية عن الـ٦٢ دولار ومن بينها مصر ، السودان ، المغرب إلى آخر بقية الدول العربية .

إن ضمان تحقيق مستوى الضرورات الأساسية من الغذاء لأفراد المجتمع يحقق شعور الفقراء بضمان حصولهم على الضرورات الغذائية ، وعدم تعرضهم للأمراض بسبب الجوع ، وهو ما يساعد على حدوث استقرار اجتماعي داخل المجتمع ، وتحسين في مستويات الصحة العامة ، وبالتالي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي يزيد مستوى الدخل القومي الحقيقي في المجتمع ، بالإضافة إلى تزايد مقدرة المجتمع على استغلال موارده ، ومن ثم تتحول الدول الفقيرة مع مرور الزمن إلى دول متوسطة الدخل وتنطلق في مسار التنمية الاقتصادية ، ويترتب على نمو المجتمع العربي وتقدمه وأن تصبح الضرورات الغذائية مسألة نسبية وليست مطلقة لذا نؤكد على ضرورة وضع الزراعة على خريطة اهتمامات الحكومات العربية فقد أكدت التجارب التي مر بها دول العالم العربي أن عجز الإنتاج الزراعي عن الوفاء بالاحتياجات المحلية في كثير من الأحيان يؤدي إلى تبعية الدول وتعرضها لكثير من الضغوط الخارجية فضلًا عن إهدار جزء كبير من ثرواتنا في استيراد مواد غذائية يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي منها في كثير من أقطارنا العربية .

والواقع أن الأمة العربية لديها مقومات الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية فهناك إمكانيات هائلة للتنمية الزراعية حيث أن المساحة الزراعية بالوطن العربي حوالي ٧١,٤ مليون هكتار من إجمالي ١٤٠٦ مليون هكتار تشكل ٤,٤٪ من إجمالي مساحته الكلية وحوالي ١,٥٪ من إجمالي المساحة الزراعية في العالم .

لذا فإنه يلزم وضع خطة شاملة على مستوى الأمة العربية تغطي كافة الدول ذات الإمكانيات الزراعية ، وتحدد المزايا التنافسية لها ، وتوفر كافة المرافق المطلوبة لتعزيز إنتاج الأغذية الرئيسية ، وخاصة القمح والأرز والذرة والحبوب وبذور الزيوت .

إن الأمن الغذائي أصبح سلاحًا أشد فتكًا من السلع التقليدي في يد البلدان التي تقود العالم اليوم أو الرائدة للاقتصاد العالمي وهي الولايات المتحدة وكندا والبلدان التي تدور في فلكها ، ويجعل العديد من الدول العربية في حكم من يستجدي المنتجات الزراعية الأمريكية والكندية .

و ـ سوق رأس المال «تمويل الاستثمار» :

إن المشروع الوطني العربي يواجه صعوبات على التمويل اللازم ، فبالرغم من توافر أرصدة هائلة من الأموال لبعض البلدان العربية إلا أن تحركات هذه الأموال كانت تتجه أساسًا إلى البلدان الصناعية الغربية .

فالأموال العربية الهاربة خارج البلاد العربية تعادل ٤٠ ضعفًا مما يستثمر داخله .

وهكذا يعمل الشمال «الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية» ، على إقفال الدائرة التي يتحرك في رحابها المال العربي لإحكام حصاره واستخدامه أداة تبعية بدلًا من أن يكون أداة تنمية ، وسيؤدي ذلك إلى ارتباط الاقتصاد في الدول العربية بالاقتصاد العالمي من خلال عملية تدويله من أجل «التكاثر المالي» في الخارج وليس من أجل التراكم الإنتاجي في الداخل .

ومن النظرة الفاحصة لحجم الأموال العربية الموظفة في الخارج يلاحظ أن الهدف يكمن في نزع الهوية العربية عن هذه الأموال ودمجها وخلطها برأس المال العالمي .

فعملية التدويل هذه لم تكن عفوية بل كانت وما زالت تهدف إلى إفراغ المنطقة العربية من جانب مهم من مدخراتها وبالتالي تعويض الأسس الموضوعية لتمويل

برامج الاستثمار وعمليات التراكم المحلية .

وعلى الرغم من أهمية الاستثمارات العربية في تحقيق المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي العربي ، فإنها لا تزال ضئيلة ومحدودة نسبيًا ، مقارنة بالاستثمارات العربية خارج العالم العربي ، إذ بلغت التدفقات الاستثمارية المباشرة العربية البينية ٢٠,٧ بليون دولار عام ٢٠٠٨م ، وانخفضت عام ٢٠٠٩م إلى ١٩,٢ بليون دولار «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ٢٠٠٩م» .

وبلغت التدفقات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ٨٠,٧ بليون دولار عام ٢٠٠٩م ، بينما بلغت ٩٥ بليون دولار عام ٢٠٠٨م ، مقارنة بأكثر من ١,٥ تريليون دولار هي حجم الاستثمارات العربية خارج العالم العربي .

وتواجه الاستثمارات العربية معوقات كثيرة تعترض تنفيذها وتشغيلها ما يؤدي إلى تعثر بعضها وتوقفه .

ومن أهم هذه المعوقات ، عدم استقرار التشريعات التنظيمية للاستثمار في بعض الدول العربية ، وتدهور قيمة العملة المحلية فيها ، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار ، وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالترخيص للاستثمار ، إضافة إلى معوقات تتمثل بعدم الاستقرار السياسي ، والاضطرابات الأمنية في بعض الدول العربية .

ز ـ تقويض مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك :

يتم تقويض وتعطيل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية جديدة تتعامل مع الأقطار العربية فرادى كوحدات منفصلة ، وفي إطار المؤسسات الإقليمية الجديدة تذوب المصالح الاقتصادية العربية المشتركة لتحل محلها مصالح قطرية ضيقة ، تفضي في نهاية المطاف إلى مزيد من التنافر والتفكك والتجزئة الاقتصادية وانطلاقًا من هذا التوجه فإن المؤسسات الإقليمية الجديدة ستتمكن «إسرائيل» ودول الجوار من إعادة صياغة الهوية الاقتصادية العربية بكل

مؤسساتها وآلياتها ، بما فيها الجامعة العربية والتي يراد لها أن تكون تحت الوصاية «الإسرائيلية» في مشروع الأقلمة الجديدة .

وهذا في مجال انعكاسات الأقلمة الجديدة على العمل الاقتصادي العربي المشترك :

١ــ تقويض الجامعة العربية ومؤسساتها وآلياتها وأهدافها بما يؤدي إلى دفع الاقتصادات العربية لتبني سياسات اقتصادية مؤقلمة ومعولمة ومخصصة ، وبذلك يتم تحويل الجامعة العربية ومؤسساتها إلى منتديات ثقافية «رغم أن الجامعة العربية ليس لها دور فاعل في تطوير الاقتصاديات العربية» ، وليس لها تعبير سياسي أو اقتصادي متماسك .

وهكذا تنكمش وظائف هذه المؤسسات وتتحول طبيعتها من جماعة سياسية واقتصادية إلى جماعة ثقافية يساعد على ذلك التحول تنافر المصالح الاقتصادية الإقليمية الجديدة ، وبصورة أدق فإن هذا التقويض سيؤدي إلى مزيد من التشتت لمرتكزات المحتوى الاقتصادي للنظام العربي [١] .

لذا فإن إفراغ الجامعة العربية والمؤسسات التابعة من محتواها القومي وإدخال عناصر أجنبية في عضويتها وبرامجها وصياغة أهدافها يعتبر تمهيدًا لتعطيل هذه المؤسسات أولًا ، ثم الشروع بإنشاء مؤسسات شرق أوسطية جديدة تتعامل مع الأقطار العربية ، كوحدات منفصلة حيث تذوب المصالح العربية المشتركة لتحل محلها مصالح ذات أبعاد إقليمية جديدة وبهذا تنتهي مؤسسات الجامعة بل والجامعة ذاتها كمنظمات قومية بإطارها السياسي والاقتصادي القومي القائم حاليًا .

إذا الجامعة العربية بحاجة إلى إعادة نظر عميقة ، الجامعة العربية منذ إنشائها في عام ١٩٤٥م إلى الآن جامعة صوتية لا تملك إمكانات الثواب والعقاب لأعضائها ، وفي

---

(١) د. محمد عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، مرجع سابق (ص١٠٧) .

الوقت نفسه لا تملك أدوات تنفيذ قراراتها التي تصدر بالإجماع ولكنها لا تنفذ نتيجة غياب الإدارة العربية للتغيير للأفضل لدى غالية الدول الأعضاء ، وهو ما انعكس على أداء الجامعة العربية المفترض أن تكون حققت الوحدة الشاملة بين شعوب دولها الـ٢٢ ولكنها لم تنجح في تحقيق الحد الأدنى المطلوب من التعاون العربي المشترك بل ساعدت على ازدياد الفرقة بين المشرق والمغرب وبين الشمال والجنوب .

وإذا كان بيت العرب بعد أكثر من ٦٥ عامًا على إنشائه بسبع دول مؤسسة ويضم ٢٢ دولة لم يحقق آمال وطموحات دوله وشعوبه لماذا يستمر ؟ هل من أجل أن نحتفظ به كرمز للهوية العربية ؟ أم أن المطلوب هو العمل على إعادة النظر في ميثاقه ليكون بيتًا وجامعة للدول والشعوب العربية خاصة مع انطلاق ثورات الربيع العربي ، وأن تتساوى فيه نسب المشاركة الشعبية مع الحكومة وأن يكون لديه برلمان شعبي منتخب وليس برلمانًا عربيًا صوريًا معينًا .

وإذا كنا نريد استمرار الجامعة العربية فلابد من توافر الإرادة الصادقة لتغييرها جذريًا من أجل أن تكون لنا جامعة للشعوب والحكومات تعمل لمصلحة الجميع .

٢ـ تكريس الاتجاه التنافري بين الاقتصادات العربية وبين الأصوات القطرية داخل المؤسسات العربية من أجل التمهيد لتعطيل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك بعد شل فاعليتها وحيويتها ، وهذا يعني إعادة صياغة للهوية الاقتصادية العربية وللمحتوى الاقتصادي العربي .

فالقطاعات المستوردة لا تترابط مع الاقتصاد التقليدي بل تشكل مراكز قوى منفصلة عن بقية القطاعات التقليدية القائمة ، ورؤوس الأموال الأجنبية المستخدمة في استثمارات بترولية مثلًا لم تؤدي إلا إلى تطوير نشاطات الخدمات التي ترافق الصادرات وبنوع خاص السكك الحديدية والمرافئ .

وحتى في أغلب الأحيان نرى أن الطرق المحدثة تصل مناجم المعادن بالمرافئ أما في

البلدان التي لم يشعر فيها رأس المال الأجنبي بإمكانية الاستفادة في مجال القطاع المعدني فإن هدفه كان يتوجه إلى تمويل الزراعة نحو التصدير فكانت الأموال تتحول لإقامة وكالة تجارية أجنبية وخدمات نقل ضرورية .

المطلب الثالث
التفكك الاقتصادي

ويعني ذلك عدم وجود تنسيق بين القطاعات المنتجة «خصوصًا الصناعة والزراعة» ، وهذا الواقع يمكن أن يشار إليه بها يسمى بالثنائية الاقتصادية التي تعني وجود قطاعات تقليدية وأخرى متطورة دون أن يكون بينهما أي تكامل .

أولا : دور القطاع الزراعي :

منذ بداية الستينيات من القرن الماضي بدأت الزراعة تلعب دورًا محدودًا في اقتصاديات الدول العربية ، ومما هو ملاحظ أن مساحة الرقعة الزراعية في العالم العربي تبلغ حوالي ٦٠,٤ مليون هكتار من إجمالي ١٤٠٦ ملايين هكتار تشكل ٤,٤٪ من إجمالي مساحته الكلية ، وحوالي ٥,١٪ من إجمالي المساحة الزراعية في العالم ، ولذا فإن نصيب المواطن العربي من الأراضي الزراعية بين ٢٠٠٩ـ ٢٠١٠م ، استقر عند ٠,٢٠ هكتار وتبلغ مساحة الزراعات المروية ١٣,٨ مليون هكتار تشكل ما نسبته ٢٤,٣٪ من إجمالي المزروعة [(١)] .

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على الزراعة المروية كليًّا ، بينما تتفاوت نسب الزراعة المروية في الدول العربية الأخرى لتتراوح بين ٩٤,١٪ و٥٪ وتتوزع المساحة المحصولية في البلدان العربية على محاصيل عديدة تشكل الحبوب ٥٠,٥٪ منها تليها البذور الزيتية بحولي ١١,٥٪ .

إن مجموعة الحبوب تساهم بالنصيب الأكبر في الفجوة الغذائية العربية دعم إنتاجها لـ٥٢ مليون طن كمتوسط سنوي خلال الفترة من ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠م وذلك يعادل

(١) تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١١ .

٣ ,٢٪ من الإنتاج العالمي المقدر بـ٢٢٦٣ مليون طن في ٢٠٠٩م ، ومساحة هذه الحبوب تصل إلى ٢٨,٥ مليون هكتار في ٢٠١٠م ، بنسبة ٤١٪ من المساحة المحصولية المنزرعة في الوطن العربي بزيادة نسبتها ١٪ عن ٢٠٠٩م ، وتتباين هذه المساحة فيما بين الدول العربية .

ويعتبر القمح المحصول الرئيسي في الحبوب حيث يتراوح حجم إنتاجه بين ٤٥ ــ ٥٠٪ من الحبوب حيث يبلغ ٢٤,٧٧ مليون طن تشكل نحو ٣,٥٪ من إنتاجه عالميًا الذي يبلغ ٦٨٢,٦ مليون طن في ٢٠٠٩م ، ويصل متوسط إنتاجية الهكتار في الوطن العربي نحو ٢,٩٧ طن في الفترة بين ٢٠٠٨ ــ ٢٠١٠ ، فيما متوسط إنتاجيته في العالم ٣,٥ طن .

على المستوى القطري :

حققت مصر إنتاجية عالية في القمح تعادل أكثر من ضعفي متوسطة الإنتاجية على المستوى العربي الأمر الذي انعكس إيجابيًا على الإنتاج المصري من القمح بحيث بلغ ثلث الإنتاج العربي رغم أن مساحته المحصولية في مصر لا تزيد على ١٢,٤٪ من المساحة الكلية المنزرعة بالقمح في الوطن العربي .

كما أن متوسط الإنتاج العربي من الذرة الشامية للفترة من ٢٠٠٨ ــ ٢٠١٠م بلغ ٧,٨مليون طن بنسبة ٠,٩٦٪ من الإنتاج العالمي المقدر بـ٨١٨,٨ مليون طن وتصدرت مصر العرب في إنتاج الذرة في ٢٠١٠بنسبة ٨٦,١٪ .

إن الإنتاج العربي للأرز عن ذات الفترة السابقة بلغ ٦,٤مليون طن تعادل ٠,٩٣٪ من الإنتاج العالمي المقدر بـ٦٨٥,٢مليون طن ، وتشكلت زراعته بشكل رئيسي في مصر التي ينتج وحدها ٩٤٪ وتتميز بارتفاع الإنتاجية التي تصل ٩,٢طن للهكتار وتنخفض إلى ما بين ٥ لأكثر من ٦ أطنان للهكتار في موريتانيا ، المغرب ، الصومال ، وتخفض إلى ٣,٦ طن بالسودان ، وفي العراق ٣,١طن للهكتار .

أما إنتاج السكر فإن الإنتاج العربي ٨ , ٢ مليون طن استخرجت من ٩ , ٢٤ مليون طن قصب السكر و٨٣ , ٨ مليون طن من الشمندر السكري «بنجر السكر» وتصل إنتاجية الهكتار من قصب السكر نحو ٦ , ١٠٧ طن وذلك بصفة رئيسية في مصر والسودان حيث تنتج الأولى نسبة ٦٧٪ والثانية ٣ , ٢٤٪ من إنتاج الوطن العربي .

أما الشمندر السكري فهو بصفة رئيسية ينتج في مصر بنسبة ٢ , ٥٤٪ والمغرب بـ٥ , ٣٢٪ ، وسوريا بـ٧ , ١٢٪ من الإنتاج العربي .

أما الزيوت النباتية فمتوسط إنتاجها عن الفترة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠ فهو ٧ , ١ مليون طن تتركز في سوريا وتونس ، مصر ، المغرب ، السودان ، بنسب ٨ , ٢٠٪ ، ٧٥ , ١٥ ، ٩ , ١٤٪ ، ٨ , ١٣٪ ، ٥ , ١٣٪ ، على التوالي وتساهم هذه المجموعة بنحو ٧ , ٧٨٪ من الإنتاج العربي وتصل إلى ٩٣٪ بإضافة مساهمة ليبيا بنحو ٤ , ٨٪ ، الجزائر ٩ , ٥٪ ، وتقل إنتاجية محاصيل البذور الزيتية بالوطن العربي عن نظيراتها على مستوى العالم ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أن معظم الإنتاج يتم في الزراعات الدولية التقليدية .

تواصل فاتورة استيراد الغذاء العربي ارتفاع تكلفتها حيث بلغت ٣٧مليار دولار تستحوذ فيها مجموعة الحبوب على ٥٦٪ فيما الزيوت النباتية ١٠٪ والألبان ٩٪ والسكر المكرر ٨٪ وذلك بإجمالي هذه السلع مجتمعة و٨٣٪ والـ١٧٪ الباقية للسلع الغذائية الأخرى .

إن هذا الوضع يظهر كم هو صعبًا بل مخيفًا وضع الدول العربية ويكفي أن نشير إلى أن بعض الدول العربية يبلغ عجز إنتاجها ٩٥٪ بالنسبة لبعض مصادر الغذاء .

إن النقص لا يقتصر فقط على الاستغلال الكامل للإمكانات المتوفرة بل إن ذلك يتعداه إلى الأساليب المستغلة الزراعية بحيث تستعمل في أغلب الأحيان أكثر الأساليب بدائية مما ينعكس ذلك سلبًا على إنتاجية الأرض ، فأساليب الري أكثرها بدائي مما ينعكس ذلك سلبًا على إنتاجية الأرض ، بأساليب الري أكثرها بدائي والآلة لم

تلعب الدور المطلوب وبالتالي فإن محاصيل الأرض تظهر تفاوتًا إذا ما قارنا ذلك مع إنتاجية الدول التي تستخدم الأساليب العصرية .

معوقات الإنتاج الزراعي :

إن تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية بالبلدان العربية يواجه العديد من المعوقات أهمها :

١ـ نقص البذور والتقاوي المحسنة .

٢ـ ضعف استخدام الأسمدة والمبيدات .

٣ـ ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج .

٤ـ ضعف الاستثمارات في الدول ذات الإمكانات الصورية .

٥ـ ضعف موازنات البحث العلمي الزراعي .

إن النقص الكبير والمتزايد في المواد الغذائية في العالم ، وما سيكون عليه من أثر على الدول العربية باعتبارها تستورد لسد احتياجاتها من المواد الغذائية ، يوجب الاهتمام والعمل الجاد لدراسة وتنفيذ خطة تؤمن اكتفاء ذاتيًا .

إن قضية الأمن الغذائي تعتبر من أهم الموضوعات ، ألا يعتبر تأمين الاكتفاء الذاتي من أهم القضايا الوطنية ؟ نظرًا لن سلاح الغذاء أصبح أمضى وأهم من السلاح النووي ، ألم تهدد الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٧٣ باستعمال سلاح الغذاء ضد الدول العربية إذا ما لجأت إلى استعمال سلاح النفط في أي معركة ؟ ألا يموت الملايين من السكان سنويًا في العالم نتيجة عدم توفر الغذاء أو نتيجة النقص في الغذاء ؟

إذا كانت الدول العربية قادرة في عصر الطفرة النفطية من تأمين كل ما تحتاج إليه من المواد الغذائية عن طريق الاستيراد ، إلا أن الأرقام تؤكد بأن النفط وثروات فوائض

عائدات النفط تتناقص بسبب التضخم النقدي العالمي وتقلص الطلب العالمي على النفط .

لو كانت الدول العربية غير قادرة على تطوير وزيادة إنتاجها لهان الأمر ، إلا أن أهم العناصر متوفرة لتأمين ذلك ، فلا تنقص الأرض الصالحة للزراعة ولا رؤوس الأموال الضرورية ، وهذان العنصران الأساسيان يشكلان أرضية جيدة للبدء بالتفكير الجدي للتخلص من النقص المتزايد في الإنتاج ، علمًا بأننا ندرك أن العملية ليست آلية وبالتالي لا نغفل معها أبدًا أهمية وضرورة توفر اليد العاملة الواعية أي توفير كفاءة أرفع لليد العاملة ؛ أضف إلى ذلك ، ضرورة استعمال الوسائل التقنية العصرية وإلى ما هنالك من عوامل أخرى داعمة لعملية تأمين كل العناصر لرفع إنتاجية الأراضي الزراعية المتوفرة في كل مكان .

إن الإمكانات المتوفرة كبيرّة جدًا ويمكن إذا ما استغلت الاستغلال الصحيح عن طريق استعمال وسائل التقنية الحديثة ، أن تؤمن الحاجات الغذائية ، بل إنه يمكن أن يفيض عن ذلك ، فتحل من ناحية مشكلة استيراد جزء كبير من المواد الغذائية ومن ناحية ثانية فإن تصدير الفائض سيساهم في تأمين العملات الأجنبية لشراء الآلات الضرورية لتحديث وسائل الإنتاج المادية .

إذنّ لابد من تعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي وتقليص فجوته برفع الزراعة والاستثمار فيها ومواجهة تحديات إنتاج العرب لغذائهم حتى لا ترتفع فاتورة استيراده من الخارج أو تواجه أزمة المعروض وعندها لا قيمة للأموال أمام عدم وجود السلعة لأن بعض الدول المنتجة للغذاء لن تصدره ما دامت في حاجة إليه .

ثانيا : دور القطاع الصناعي :

لعبت الصناعة دورًا مهمًا في زيادة وتيرة نمو إنتاج الدول المتطورة ، فما هو وضع الصناعة في الدول العربية ؟

لا تعتبر الدول العربية صناعية في المرتبة الأولى ، ولكن بدأ يظهر في بعضها نظام

الصناعة الحديثة ، إلا أنها لا زال أمامها مشوار طويل على درب التنمية والتصنيع .

توزيع الدخل الصناعي والعاملين
بقطاع الصناعة في الوطن العربي ١٩٩٨م

م	الدولة	الدخل الصناعي من الدخل الكلي ٪	العاملين بالصناعة من جملة العمالة ٪
١	السعودية	٥٥,٤	١٠,٩
٢	قطر	٥٣,٧	٧,٥
٣	الجزائر	٤٩	٢٢,١
٤	عمان	٤٧,٣	١٢,٧
٥	اليمن	٤٦,٣	١٠,٣
٦	الكويت	٤٦	٣٠,٥
٧	ليبيا	٤٣,١	٢٠
٨	الإمارات	٣٣,٨	٣٣,٨
٩	البحرين	٣٣,٨	٣١,٥
١٠	المغرب	٣٢	٢١
١١	مصر	٢٩,٨	٢٣,٥
١٢	تونس	٢٩,٦	٢٩,٦
١٣	الأردن	٢٥,٩	٢٥,٩
١٤	موريتانيا	٢٥,٧	٥,١

م	الدولة	الدخل الصناعي من الدخل الكلي ٪	العاملين بالصناعة من جملة العمالة ٪
١٥	لبنان	١٩,٢	٣٦
١٦	سوريا	١٩	٢١
١٧	جيبوتي	١٧	١٧
١٨	السودان	١٦,٩	١٠,٩
١٩	العراق	١٣,٩	٢٤,٢
٢٠	الصومال	٧,٩	٧,٢٩

التقرير السنوي لاتحاد العالم لغرف التجارة .

الوضع الصناعي بالدول العربية

١ـ السعودية :

يتميز قطاع الصناعة بسيطرة النفط والغاز وهذا أمر طبيعي بدولة تنتج ثلث ما تنتجه منظمة الأوبك وأولى دول الوطن العربي إنتاجًا .

ويلعب قطاع النفط دورًا محوريًا في الاقتصاد السعودي مشكلًا ٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٩٠٪ من عوائد الصادرات و٧٥٪ من إيرادات الدول كما تضع السعودية الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأسمدة والصناعات الخفيفة كمواد البناء والمنتجات الغذائية والحيوانات وتشكل الصناعة التحويلية نسبة ٥ , ٩٪ من الناتج المحلي والإجمالي مقابل ٢ , ٣٧٪ للصناعات الاستراتيجية .

٢ـ مصر :

تشهد مصر حركة اقتصادية نشطة في قطاع الصناعة ، وتعد أهم صناعاتها هي المنتجات النفطية التي تمثل أولى صادرات مصر ، إلى جانب صناعة الغزل والنسيج والمنتجات الغذائية وصناعة الحديد والصلب والألومونيوم والمنتجات المعدنية والهندسية ومنتجات الأسمدة والمنتجات الكيماوية والدوائية ومنتجات مواد البناء والأسمنت والفوسفات ، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١٧٪ من الناتج الإجمالي ، مقابل ٢ , ٦٪ ، للصناعات الاستخراجية .

٣ـ قطر :

سيطر قطاع النفط على الاقتصاد القطري مشكلًا ٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ٨٠٪ من عوائد الصادرات و٦٥٪ من إيرادات الحكومة ومن أسباب ذلك ونتائجه معًا قامت قطر بتطوير عدد من المشروعات الصناعية مثل البتروكماويات والأسمدة إلى جانب مشروعات الحديد والصلب .

ويشمل القطاع الصناعي البتروكيماويات والأسمدة وتسييل الغاز وتكرير النفط وصناعة الحديد والصلب والأسمنت ، ومطاحن الدقيق ، إلى جانب المنظفات والصباغ والجبس ومستحضرات التجميل .

وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٥ , ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١ , ٣٨٪ للصناعات الاستخراجية .

وتجدر الإشارة إلى أن البلاد تحتل مركز الصدارة في حجم النشاط الصناعي للغاز الطبيعي في المنطقة حيث تقوم بل قامت بتنفيذ مشروعين كبيرين لتصدير الغاز السائل بُمشاركة شركات عالمية .

٤ـ الجزائر :

تمتلك الجزائر قاعدة صناعية متينة تؤهلها للتطور ، وتعتمد البلاد أساسًا على صناعة الغاز الطبيعي والنفط ، التي تشكل حوالي ٥٧٪ من الإيرادات الحكومية و٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي ، وأكثر من ٩٥٪ من الصادرات .

ويذكر أن المؤسسات العامة الصناعية في الجزائر تساهم بأكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج الجزائري وإلى جانب صناعة النفط والغاز ، بها صناعة الحديد والصلب والصناعات الخفيفة والبتروكيماويات والصناعات الغذائية ، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٣٠٪ للصناعات الاستخراجية .

٥ـ الكويت :

تسيطر صناعة النفط وتكريره على معظم الصناعة الكويتية ، ذلك أن قطاع النفط يعتبر عماد البناء الاقتصادي مشكلًا نسبة ٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي و ٩٥٪ من عوائد الصادرات و ٨٥٪ من دخل الدولة .

وقد أدى نمو الصناعة والقطاع المالي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للبلاد خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ ، في أعقاب حرب الخليج الثانية ، وإلى جانب صناعة تكرير

النفط هناك صناعة البتروكيماويات والمنتجات المعدنية والصلب والأسمنت وصناعة مواد البناء والمواد الغذائية ، بالإضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة .

وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٤٠٪ للصناعات الاستخراجية .

٦ـ ليبيا :

تمتلك ليبيا قطاعًا صناعيًا يضم العديد من النشاطات ، ومن أهم الصناعات في ليبيا : صناعة النفط والغاز ويشكل النفط عماد الاقتصاد الليبي ، إذ يشكل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي ومجمل الصادرات .

وإلى جانب صناعة النفط والغاز هناك صناعة البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب والأسمنت ، إلى جانب صناعات خفيفة أخرى ، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل ٢٤,٨٪ للصناعات الاستخراجية .

٧ـ عمان :

تسيطر على الصناعة العمانية تكرير النفط والغاز ، فرغم المحاولات في تنويع مصادر الدخل ، وإقامة بيئة اقتصادية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والعالمية ، فلا يزال النفط يلعب دورًا مركزيًا في الاقتصاد العماني وتؤثر إيراداته على مستوى أداء النشاطات الاقتصادية الأخرى .

وبالإجمالي يشكل ٨٠٪ من عوائد الصادرات و ٧٨٪ من إيرادات الحكومة وحوالي ٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي .

وإلى جانب صناعة النفط وتكريره والغاز الذي يحظى باستثمارات تزيد على أربعة مليارات دولار ، هناك صناعة النحاس إلى جانب صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم ، ولدى البلاد مشاريع في صناعة البتروكيماويات والألمنيوم والأسمدة .

٨ـ اليمن :

تعد صناعة اليمن خفيفة فيما عدا صناعة تكرير البترول ، تضم اليمن صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والأسماك المعلبة والنسيج وصناعة منتجات المعادن وصناعة الأسمنت وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١١٪ من الناتج الإجمالي المحلي ، مقابل ٣٠٪ للصناعات الاستخراجية .

وقد أفاد مسح صناعي بأن المنشآت الصغيرة تمثل ٩٥٪ من إجمالي منشآت الصناعات التحويلية وتستخدم ٤٨٪ من العاملين في القطاع الصناعي وتحقيق ٢٦٪ من القيمة الإجمالية للإنتاج ، ويستحوذ القطاع الخاص على ملكية معظم المنشآت الصناعية ، فيما لا يتجاوز حصة القطاع الخاص الأجنبي سوى ١٢ ٪ .

٩ـ الإمارات :

تضم الإمارات العديد من الصناعات أهمها النفط والغاز ، إذ يلعب النفط دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية ، وعلى الرغم من سياسة تنوع مصادر الدخل ، بلغت مساهمت هذا القطاع ٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٤٧٪ من عوائد الصادرات و٦٩٪ من الإيرادات الحكومية ، كما تضم البلاد صناعة الحديد والصلب والألمنيوم والكيماويات والبتروكيماويات ومواد البناء والزجاج والأصباغ وصناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود .

وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١ , ١١٪ ، مقابل ٦ , ٣٠٪ للصناعات الاستخراجية .

١٠ـ البحرين :

وقد سيطرت على الصناعات البحرينية صناعة النفط والتي شكلت هذه الصناعة حوالي ٦٧٪ من إجمالي الصادرات و ٥٧٪ من إجمالي إيرادات الدولة وتتكون من نفط خام أساسًا من السعودية ، والتي قامت بتحويل نفط حقل أبو سعفة على حدود

البلدين إلى البحرين في عام ١٩٩٦ ، مما زاد من عائدات البحرين النفطية ، وتجدر الإشارة إلى أن البحرين هي الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تصدر منتجات نفطية ولا تصدر نفط خام .

وتشهد البلاد عددًا من المشاريع الصناعية ومشاريع التوسعة ، ولاسيما في قطاع النفط والغاز والألمنيوم ، إلى جانب عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ويساعد في ذلك تمتع البلاد بأنظمة نقل واتصالات متطورة ، مما جعلها مركزًا لعدد من الشركات العالمية ، ومركزًا للأنشطة المالية والاستثمارية .

كما تضم البلاد صناعة صهر الألمنيوم والحديد والصلب والصناعات الخفيفة والمتوسطة وإصلاح السفن ، وتشكل الصناعات التحويلية حوالي ١٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل ١٨,٧٪ للصناعات الاستخراجية .

١١ـ المغرب :

تضم المغرب صناعة الفوسفات ومنتجات النسيج والألبسة والصناعات الغذائية والجلود والأحذية والورق ومصنوعاته والصلب والحديد ومنتجات منجمية مصنعة ومنتجات معدنية وكيماويات ومعدات كهربائية وإلكترونية ومنتجات مطاط وبلاستيك ، وتشكل الصناعات التحويلية حوالي ١٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، والصناعات الإستخراجية ١,٨ ٪ .

١٢ـ تونس :

تهتم تونس بقطاع الصناعة لحاجتها لتنويع القطاعات الاقتصادية ، وتعد أهم الصناعات التونسية هي المنسوجات والألبسة والصناعات الغذائية والجلود والأحذية ومواد البناء والمعدات الكهربائية والإلكترونية ، إلى جانب الفوسفات وتكرير البترول والأسمنت ، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل ١,٨٪ للصناعات الاستخراجية .

١٣ـ الأردن :

يسيطر قطاع الخدمات الأردنية على حوالي ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي أثر ذلك على القطاع الصناعي الذي تحاول الدولة النهوض به .

وتتشكل أهم الصناعات الأردنية من الفوسفات والبوتاس والمنتجات البترولية والأسمنت والصناعات الغذائية والنسيجية والكيماوية والأدوية وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٤ , ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل ٦ , ٣٠٪ للصناعات الاستخراجية .

١٤ـ موريتانيا :

تعاني البلاد من نقص في اليد العاملة الماهرة ، وتخلف في البنية التحتية ، أثر ذلك على القطاع الصناعي ، الذي يتمحور حول صناعة الأسماك ، حيث يعتبر قطاع صيد الأسماك وتصنيعه مصدرًا حيويًا لمعيشة السكان لدخول البلاد التصديرية .

إلى جانب تعدين خامات الحديد والنحاس والذهب ، وليس لموريتانيا مصادر هيدروكربونية ، لكن صناعة النفط تعتبر قطاعًا هامًا لاقتصادها وتعد موريتانيا واحدة من أصل أربع بلدان في غرب أفريقيا تمتلك مصفاة تكرير عاملة ، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٦ , ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل ٩ , ١٠٪ للصناعات الاستخراجية .

١٥ـ لبنان :

يسهم القطاع الصناعي اللبناني بنحو ٢ , ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي تعد أغلبها صناعات تحويلية ، وتعد أهم الصناعات في لبنان ، صناعة المنسوجات والألبسة والورق ومصنوعاته والمصنوعات الغذائية ومصنوعات الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ، والصناعات المعدنية والأجهزة الكهربائية ومنتجات الصناعات الكيماوية والأسمنت وصناعة الجلود والأحذية .

١٦ــ موريتانيا :

تقوم سياسة الحكومة في المجال الصناعي ، في الحفاظ على القطاع العام الصناعي وتنميته وتوسعته والسماح بدخول القطاعين الخاص والمشترك كافة الأنشطة الصناعية .

ويشتمل الإنتاج الصناعي على الجرارات الزراعية والأسمدة والأسمنت والكهرباء والصناعات الأساسية ومنتجات النفط والغاز ، والمنتجات القطنية وتعليب الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان ومصافي السكر وطواحين الدقيق ومعاصر الزيوت والزيتون ، هذا فضلًا عن الأدوية والزجاج وأجهزة التليفزيون والغسالات وغيرها .

١٧ــ جيبوتي :

يتصف القطاع الصناعي في جيبوتي بالحجم الصغير والتي تقوم على صناعة المأكولات والمشروبات والأساس والألبان والورق ومواد البناء وتعبئة المياه والمصنوعات الحرفية ، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٦ , ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل ٤ , ١٢٪ للصناعات الإستخراجية .

١٨ــ السودان :

تضم السودان عدة صناعات تتمثل في الصناعات النسيجية ولا سيما تكرير السكر وشحن الدقيق وإنتاج الزيوت النباتية والصناعات الجلدية والأسمنت والصناعات الصغيرة ويعمل القطاع الصناعي بطاقة استخدام متدنية ، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٨ , ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١ , ٨٪ من الصناعات الإستخراجية .

١٩ــ الصومال :

تأثرت الصناعة الصومالية للظرف الاقتصادية بها ، إذ تعتبر الصومال من الدول الأقل نموًا في العالم ، ويتركز القطاع الصناعي حول تصنيع المنتجات الزراعية وخصوصًا تكرير السكر وتعليب اللحوم وتصنيع الأسماك والدباغة ، إلى جانب تكرير النفط .

وبلغ إجمالي الطاقة التصميمية القائمة في الصومال لتكرير النفط ١٠ آلاف برميل يوميًا عام ١٩٩٦، ويوجد في الصومال مصفاة واحدة في مقديشيو تقوم بتكرير النفط الخام المستورد من السعودية .

٢٠ـ العراق :

تتركز العراق من عدم توفر مستلزمات الإنتاج والتي دمرت أثناء الحرب .

وكان لديها صناعات هامة في مجال النفط والفوسفات والصلب والحديد والألومنيوم والبتروكيماويات ، وتتركز الصناعة أساسًا على قطاع النفط .

كما كان لديها مشروعات صناعية مهمة على صعيد إنتاج الفوسفات والحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم والصناعات التقنية والهندسية .

نستنتج من العرض السابق الآتي :

١ـ لا تحتل الصناعة ذات الدور الأساسي في تطوير الاقتصاد الوطني المكانة اللازمة في اقتصاديات الدول العربية .

٢ـ هيكل الصناعة في الدول العربية يسيطر على الصناعة التحويلية طابع الصناعة الاستهلاكية ولا تمثل الصناعة الثقيلة أو المعدنية سوى قدر ضئيل للغاية من حجم الإنتاج الصناعي .

كما يغلب على الصناعة التحويلية طابع الصناعات التي تعتمد على النفط ومشتقاته البترولية كما في الكويت .

ومن الملاحظ أن قيمة الإنتاج في الصناعة الكيماوية ومنتجات النقط في الازدياد وتمثل هذه الصناعة المرتبة الثانية بعد المواد الغذائية من حيث قيمة الإنتاج .

وفي بعض الدول كمصر ، وسوريا ، ولبنان ، والأردن ، فإن صناعة المواد الغذائية والمشروبات تمثل متوسط حوالي ٤٠٪ من الناتج الصناعي .

٣ـ تعاني الدول العربية من الآتي :

أ ـ الاقتصاديات العربية تعاني من هدر الموارد نتيجة الاختناقات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية .

ب ـ الاقتصاديات العربية تمتلك المورد الخام وتمتلك بعض المصانع الكبيرة وغير المستغلة بسبب الاستخدام الجزئي الناتج من قيد الأسواق الصغيرة «مثل مصانع الحديد والصلب» .

جـ ـ الاقتصاديات العربية مقسمة إلى صنفين صنف يمتلك الفائض من رأس المال ويفتقد القدرة على التصنيع وصنف ثاني يعاني العجز في رأس المال وقد يمتلك القدرة على التصنيع .

د ـ الاقتصاديات العربية تعاني من ضيق الأسواق بسبب النظرة التجزيئية في إطار التصنيع الثقيل ، حيث يعتمد التصنيع الثقيل على شرط وجود موارد مالية ومادية كبيرة .

هـ ـ وجود ثروة مائية مع توزيع جيد يساهم في التطوير الصناعي ، إلا أنه برغم أن الاقتصاديات العربية تملك ثروة مائية هائلة جوفية وسطحية ولكن تعاني من مشاكل الهدر .

و ـ يعتمد التطوير الصناعي على مصادر الطاقة ، وبوفرتها وتعدد مصادرها تزيد مساهمتها في التطوير الصناعي ، إلا أن الاقتصاديات العربية تمتلك أهم مصادر الطاقة من بترول وغاز وطاقة شمسية إلا أنها تعاني كذلك من الهدر الناتج عن الاستغلال السيء أو عدم الاستغلال .

ذ ـ الاقتصاديات العربية تابعة تكنولوجيًا للاقتصاديات المصنعة من حيث المستوى التكنولوجي ومن حيث المدخل والمخرج ، فمدخلاتها مستوردة ومخرجاتها موجهة لتغذية الاقتصاديات المصنعة .

ح ـ توافر البنية التحتية وتحسن مستواها تزيد مساهمتها في التطوير الصناعي وعدم توافر البنية التحتية بالشكل الكافي لحركة التنمية سيؤدي إلى إعاقتها ، فالاقتصاديات العربية تعاني من بنية تحتية لا تساير الاقتصاد باستثناء الدول الخليجية .

ط ـ تعاني الدول العربية من النقص في الخبرات ، لكن بعض الدول تعاني من الفائض في قوة العمل ، هذا الفائض مهدر أو في حالة تسرب جزء منه إلى الدول المصنعة حيث يجد المحيط المناسب لاستغلال مواهبه ، في حين دول أخرى تعاني من العجز وتستقبل عمالة من دول غير عربية .

ك ـ أغلب الدول العربية ما زالت متخلفة في مجال المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وما يهمنا في هذا الموضوع هو السبب الخفي والمؤدي لهذه الأسباب ، هذا السبب متمثل في التبعية ، هذه التبعية متمثلة في التبادل الاقتصادي غير المكافئ والناتج عن تبعية الجهاز الإنتاجي في الدول العربية سواء من حيث المدخل أو المخرج ، فالجهاز الإنتاجي بالدول العربية يعتمد على التكنولوجية الصناعية والمواد الأولية وقطع الغيار في الدول الصناعية ، في حين ترتبط مخرجاته بالجهاز الإنتاجي بالدول الصناعية .

إذن يوجد ارتباط أمامي وخلفي خارجيًا بدلًا من الارتباط بالتكامل الاقتصادي العربي .

ومن جملة ما تقدم يمكن القول بأن الصناعات المحلية تخدم بشكل أو بآخر المنتجات الزراعية والمواد الأولية المستخرجة أصلًا محليًا .

حيث لا تقوم المصانع المحلية بتصنيع الخضار والفواكه والزيوت النباتية ، والمنتجات الفوسفاتية ، والأسماك المجففة ؟ ولا تقوم بغزل القطن محليًا ويضع الملابس القطنية والصوفية من المواد الأولية المحلية ، إذا كانت الصناعات التحويلية القائمة تخدم بالدرجة الأولى المنتجات الزراعية والمواد الأولية ، والعكس صحيح ، فكيف يتمثل التفكك في اقتصاديات الدول العربية ؟

إن ما يبرزه التركيب العام لهيكل الاقتصاد العربي هو استمرار هيمنة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والسيطرة الأساسية التي تفرضها في هذا الهيكل هي القطاعات السلفية الأولية المتمثلة بالزراعة والصناعة الاستخراجية .

والاقتصاد العربي يعتبر من خلال هذا الهيكل اقتصادًا ناميًا يرجع في مصدر التراكم الأساسي إلى القطاعات الأولية، ولا تختلف هذه الصورة كثيرًا سواء على مستوى إجمالي الدول العربية أم على مستوى كل دولة عربية على حدة .

إن القطاع الأولي الذي يرفد عملية التراكم يتمثل في الوطن العربي بالصناعة الاستخراجية التي هي أساسًا مصدر ينضب تدريجيًا، لا يمكن الاعتماد عليه إلى ما لا نهاية مما يقضي استغلاله بالوجهة التي يتحقق فيها بناء هيكل اقتصادي دينامي متطور يحمل أسس نموه الذاتي ولا يعتمد على مورد واحد بل تتشابك وتتداخل قطاعاته التكنولوجيا «الإنتاجية»، سواء داخل كل بلد عربي أم بين مجموع البلدان العربية أو في إطار الوحدة الاقتصادية العربية .

إلا أن الموقف من قطاع الزراعة يجب أن يختلف تمامًا إذ أنها تمثل حاجة مباشرة، إضافة لكونها مصدرًا للتراكم، وهي فوق هذا وذلك مصدر متجدد .

لذا فالحاجة إلى تنميتها وتوسيعها وتحويلها من مستوى الإنتاج البدائي إلى عملية شبه صناعية من حيث أسلوب الإنتاج وتنظيم علاقاته تصبح ملحة للغاية بل وحاسمة في إجمالي عملية التنمية واستراتيجيتها المفيدة، استراتيجية الاعتماد على الذات والتوجه الداخلي لتوفير الأمن الغذائي اللازم لحماية استقلال الأمة العربية .

وإذا كان الواقع السائد في القطاع الأولي يخالف ما ذكرناه أعلاه، فإن استمراره سيؤدي إلى تسريع نضوب مواردنا الطبيعية دون أن يقابلها بناء موارد متجددة وصولًا إلى هدف تحقيق بناء هيكل اقتصادي متكامل داخلي له المقدرة الذاتية على تحقيق عملية إعادة الإنتاج الموسع .

إن زيادة الواردات بمعدل سنوي يزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف على معدل زيادة الإنتاج الصناعي قد أدى بالنتيجة إلى تدهور نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في سد الطلب المحلي من السلع المصنعة .

إن السبب الرئيسي الذي يكمن وراء هذه الظاهرة هو الخلل في هيكل الصناعة التحويلية المحلية المبني على أساس تلبية طلبات استهلاكية داخلية معينة أو لتصدير سلعة أو سلع وسيطة معينة كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول النفطية .

وبالتالي فإن هيكل الصناعة القائم حاليًا عاجز عن تلبية الاحتياجات التنموية للدول العربية .

ولما كانت زيادة الدخول تؤدي إلى تحول في الأنماط الاستهلاكية باتجاه السلع المعمرة والمعقدة تكنولوجيًا التي لم تتهيأ الفرص لإنتاجها محليًا فتضيف عبئًا جديدًا على الواردات الخارجية من جهة وتؤدي إلى تعطيل الطاقات العاملة في مجال الصناعة الاستهلاكية من جهة أخرى .

إن تخلف الدول العربية في الدخول لإنتاج سلع رأسمالية والاقتصار بصورة رئيسية على إنتاج السلع الاستهلاكية المعوضة عن الاستيراد من جهة وعلى السلع الوسطية من جهة أخرى ، يزيد من اعتمادها على الدول المتقدمة صناعيًا ويؤدي إلى تكامل اقتصادياتها مع اقتصاديات تلك الدول استيرادًا منها وتصديرًا إليها في الوقت الذي يضعف من إمكانيات تكامل اقتصادياتها داخليًا بفعل الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على الجزء الأعظم من إنتاج السلع الرأسمالية المتطورة اللازمة لتنمية الصناعات العربية ، وهي التي تمتص الجزء الأعظم من واردات السلع الوسيطة المنتجة في العالم العربي .

ونظرًا لانعدام الترابط وتكامل الحلقات الداخلية في الهيكل الصناعي العربي لذلك فهو يعتمد بصورة رئيسية على استيراد نسبة مرتفعة في احتياجات الإنتاجية من السلع

الوسيطة والمصنعة والمواد الأولية .

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا : إن الصناعة التحويلية العربية في وضعها الحالي عاجزة عن اختراق أسواق العالم الثالث والذي يعتبر السوق الطبيعية للعديد من منتجاته ، بل إن بعض الصادرات الصناعية العربية فقدت أسواقها التقليدية ضمن العالم العربي نفسه وذلك تحت وطأة المنافسة الآتية من دول جنوب شرقي آسيا تحت العلامات التجارية للشركات المتعددة الجنسيات .

إن هيكل الاستيراد والتصدير في منتجات الصناعة التحويلية العربية هو تزايد اعتماد الدول العربية على الخارج لتوفير احتياجاتها من المنتجات الصناعية ، ويرجع هذا الاعتماد المتزايد على البنيان الصناعي الحالي والذي يتميز بالتوجه المتزايد نحو إنتاج السلع الوسيطة بغرض التصدير .

وهذا النمط الإنتاجي وإن حقق في البداية قفزات في نمو الإنتاج المحلي إلا أنه لا يمكن أن يستمر على الوتيرة نفسها نظرًا لكونه محدد بقدرته على النفاذ إلى الأسواق العالمية وهذا أمر لا يتم تحديده داخليًا .

لذا نتتهي بأن التفكك يعني عدم وجود علاقة بين نمطين من التكوينات في دول ما ، فالنشاطات الحديثة المستوردة «صناعة تكرير النفط في بعض الدول العربية ، أو القطاع المصرفي المتطور في بعض الدول العربية» ، لا تتواصل مع النشاطات التقليدية بل إن المستحدثة ترتبط بالاقتصاد الخارجي ، وآثار عملها يعود إلى الخارج وليس إلى البلد الذي حصل فيه الإنتاج «أي أن الربح بأغلبيته الكبرى لا يعود إلى البلد المنتج» .

من هنا تبرز إحدى صعوبات المرور من التخلف إلى التطور الاقتصادي .

المبحث الثالث
استراتيجية التنمية الحقيقية

مقدمة :

من جملة ما طرحنا حول الخصائص البنيوية للدول العربية من خصائص أدت بهم إلى التخلف حيث يتمثل في ظاهرتين أساسيتين هما : التبعية والتفكك ، التبعية للسوق العالمية من حيث ارتكاز الاقتصاد على إنتاج صنف واحد رئيسي ولتصريف الجزء الأكبر منه نظرًا لعدم تنوعه وهذا يعني ارتهان تطور هذه الدولة للسياسة التي يفرضها المهيمنون على السوق العالمية .

أما التفكك فهو بمعنى عدم التفاعل الحقيقي بين القطاعات المنتجة في الدولة والأخص قطاعي الزراعة والصناعة ، فالصناعة تعمل بالدرجة الأولى لتأمين حاجات السوق العالمية وليس لرفع إنتاجية القطاع الزراعي وهذا ما أسميناه بعد التكامل بين القطاعات .

وكل ما نراه من ظواهر أخرى كانخفاض مستوى دخل الفرد ، والوضع الصحي المتدني ، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في الدول العربية من الأيدي العاملة القادرة على الإنتاج ، إلى جانب البطالة المقنعة ، كذلك انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي وإلى الاختلال في تركيب البناء الإنتاجي ، كما تعتبر الأمية من الآفات الأساسية التي تنخر في جسم المجتمعات العربية ، وهي إحدى المؤشرات الأساسية لتخلفها ، أضف إلى ذلك تدني مستوى التغذية ، كل ما سبق ما هي إلا مؤشرات لهذا الواقع الذي ألمحنا إليه وبالتالي فإن أي محاولة لتعديل هذه الظواهر الخطيرة لا يمكن أن تعطي النتائج المرجوة والمطلوبة إلا عن طريق المعالجة الجذرية للأسباب العميقة ، لذا لابد من

التوجه وبإصرار نحو الأسباب التاريخية التي تمثلت بعاملي التبعية والتفكك الناتجة عن انحراف المسلمين عن العقيدة كسبب أساسي للتخلف .

وسوف نعالج هذا الموضوع من خلال ثلاث مطالب :

المطلب الأول : نتائج إتباع الأنماط الغربية على اقتصاديات الدول العربية .

المطلب الثاني : الجذور التاريخية لتخلف الدول العربية .

المطلب الثالث : استراتيجية التنمية .

المطلب الأول

نتائج اتباع الأنماط الغربية في التنمية على اقتصاديات الدول العربية

تمت عملية التنمية في الدول العربية في محيط دولي منقسم من حيث الأنظمة السياسية والاقتصادية إلى نظام اقتصادي رأسمالي ونظام اقتصادي اشتراكي .

إن هذا المحيط الاقتصادي والسياسي الدول قسم الدول العربية إلى توجهين اقتصاديين :

التوجه الأول : تبني الاتجاه الرأسمالي .

التوجه الثاني : تبني الاتجاه الاشتراكي .

إلا أن تبني هذه الاتجاهات جاء كرد فعل سياسي أكثر منه ترجيح اقتصادي ، فالتوجه الاقتصادي متبنى وبشكل متأثر بالطابع الاقتصادي الذي مورس داخل البلد المعني ، والملاحظ تم تغيب البناء في التوجه الاقتصادي أثناء عملية التنمية كبديل للتبني الاقتصادي ، فانفصلت عملية التنمية عن ثقافة المجتمع أولًا وقسم التبني الدول العربية إلى شكلين من حيث المذاهب الاقتصادية الرئيسية واختلفت التطبيقات داخل المذهب الواحد مما جعل التباين واضح ويفرق أكثر مما يجمع من حيث التصورات والمناهج بين اقتصاديات الدول العربية .

أنماط التصنيع في اقتصاديات الدول العربية :

كان لعملية التبني الاقتصادي أثر في نظريات وأنماط التصنيع المطبقة في كل بلد وحسب إمكانيات البلد في بعض الأحيان واعتمادًا على الغير في أحيان أخرى .

حيث ظهرت ثلاثة أنماط صناعية في الدول العربية انتهجت كل دولة نمط معين وفي بعض الدول ظهر نمطان متتاليان وفي البعض الآخر ظهرت الأنماط الثلاثة على التتابع حسب الظروف وحسب التوجه الاقتصادي المتبع .

هذه الأنماط هي :

١ـ الصناعات الإحلالية .

٢ـ الصناعات التصديرية .

٣ـ الصناعات التكاملية .

الصناعات الإحلالية أو التصنيع الاستهلاكي أو صناعة إحلال الواردات كلها تؤدي نفس المعنى ويقصد بها تلك الصناعات التي تنتج سلعًا استهلاكية نهائية «صناعة تحويلية» كالصناعة الغذائية ، صناعة المنسوجات ، صناعة التجميع .... إلخ ، أي سياسة تأمين الحاجات الضرورية الاستهلاكية محليًا .

مبررات قيام مثل تلك الصناعة :

١ـ مساهمتها في تصنيع المنتجات الزراعية المحلية .

٢ـ إحلالها محل الواردات الأجنبية .

٣ـ تساهم في إحلال المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجة محليًا مكان نفس المنتجات المستوردة .

٤ـ سيخفض ذلك من العجز الحاصل في ميزان المدفوعات .

٥ـ يوفر كمية العملة الأجنبية المطلوبة لشراء المنتجات الأجنبية واستغلالها في الاستثمار .

٦ـ تساهم في امتصاص فائض العمالة لكون هذه الصناعات أغلبها يعتمد على الكثافة العمالية .

٢ـ الصناعات التصديرية :

هي صناعات تعتمد فيها الدولة سياسة تصدير ما ينتج لديها وهي موجهة لإشباع السوق العالمية وبالتالي هي مرتبطة بالطلب العالمي من حيث الكم والنوع .

ويعني هذا أن حوافز الطلب تتولد خارجيًا وبالتالي قرارات الاستثمار تتأثر بالطلب الخارجي ، هذه الصناعة تعتمد عادة على تكنولوجيا عالية ويد عاملة فنية أجنبية ومواد أولية جزء منها مستورد ، وقد اتخذت الصناعات التصديرية أشكالًا مختلفة أهمها المناطق الحرة ، التصنيع بالتعاقد من الباطن [(١)] .

ومن ميزات هذه الصناعة أنها لا تساعد على تطوير الاقتصاد الوطني ، وإن كانت تستلزم تشغيل يد عاملة وطنية لأنها غير متكاملة مع باقي القطاعات الأخرى ، ولا تعمل على تطوير القطاع الزراعي [(٢)] .

٣ـ الصناعة المتكاملة «التكاملية» :

وهي استراتيجية التصنيع الذاتي الداخلي ، والتي تحدد مسبقًا احتياجات السكان وتقوم بتعديل هيكل الإنتاج الصناعي وفق هذه الاحتياجات حيث يجب أن يساهم التصنيع في بناء اقتصادي متكامل باستعمال الآلات ، وبزيادة التراكم ، وبإنقاص التكلفة ، بحيث يتحقق رفع مستوى الإنسان بشكل أفضل ، وهذا يعني أن دور التصنيع يجب أن يكون فعالًا في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد بحيث يساهم في تطوير إنتاجية القطاع الأولي وذلك باستخدام الآلة في الزراعة ، ويؤدي إلى تطوير قطاع الخدمات .

---

(١) عبد الهادي يموت ، أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية ، الدراسات الاقتصادية ، ط١ ، ١٩٨٤م ، (ص٢٢) .

(٢) الشاذلي العيادي ، اقتصاديات التنمية تحليل حقيقي ونقدي ، تونس ، التعاضدية العالمية للطباعة والنشر ، (ص٢٤٤، ٢٦٤) .

نتائج اتباع الأنماط الصناعية
على الاقتصاديات العربية

لقد ظهرت مجموعة نتائج مرتبطة بالأنماط المتبعة يمكن إجمالها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي :

١ـ ترتب على تطبيق الاستراتيجيات التنموية والأنماط الصناعية خلال هذه الفترة عدة اختلالات اقتصادية داخلية وخارجية ، حيث تعود هذه الاختلالات إلى طبيعة هذه الاستراتيجيات والأنماط التي جعلت من التنمية وخاصة في جانبها الصناعي متكاملة مع الاقتصاد العالمي بصورة عامة وبالصناعات في الدول الصناعية بصورة خاصة ، أي محددات الطلب خارجية بالرغم من فرضية داخلية محددات الطلب باستثناء نمط الصناعات التصديرية ، فالصناعات بالدول الصناعية ظلت وما زالت محددًا للصناعات في الدول النامية من حيث المنبع والمصب من جهة ، ومن حيث نقل التضخم إلى الدول النامية بصورة عامة ومن بينها الدول العربية عن طريق أسعار السلع الإنتاجية والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وقطع الغيار .

٢ـ إن النمط المتبع وخاصة الصناعات التكاملية يتطلب محيطًا جيدًا ، ذا موارد عينية ومالية وبشرية كمًا وكيفًا ، وهي ضعيفة في كثير من البلاد العربية .

٣ـ عززت هذه الاستراتيجيات جميعها من التبعية الغذائية في ميزان العتاد والمواد الأولية الصناعية وجعلت من اقتصاد البلاد أحادي التصدير .

٤ـ استعمال الصادرات الخام من بينها البترول على الأرجح كوسيلة مطلقة للتمويل .

٥ـ صناعات خفيفة قليلة جدًا وظهور ندرة في المنتجات الصناعية ذات

الاستهلاك الواسع .

٦ـ لم تحظ السلع الرأسمالية وخاصة إنتاج الآلات والأجهزة والمعدات بأي اهتمام وبالتالي أدى استيراد السلع الرأسمالية إلى استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة .

٧ـ إن التركيز على تقويم الصادرات من الصناعات الاستخراجية بصورة عامة والمصروفات بصورة خاصة أو اللجوء إلى المديونية المفرطة ، أي الاعتماد على الإمكانيات المالية البحتة دون الإمكانيات الاجتماعية ، كونت هوة مالية أدت بهذه البلاد إلى المديونية الخارجية والسقوط في أزمة المديونية ، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة محددًا جديد على عملية التنمية .

٨ـ تبين أن إتباع أي نمط يتطلب ادخارًا محليًا مرتفعًا وهو غير محقق في هذه البلاد .

٩ـ أدى اتباع هذه الأنماط الثلاثة دون منهجية ترتيبية تكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص وجود عوامل تحفظ الاستمرارية إلى مضاعفة التبعية للخارج .

١٠ـ تعاني الدول العربية بالنتيجة من قلة الموارد والخبرات وجمود الجهاز الإنتاجي وكذلك زراعة منكمشة وندرة في الموارد الغذائية .

المطلب الثاني

الجذور التاريخية لتخلف الدول العربية

قلنا سابقًا أن الدمار الاقتصادي ناشئ عن انحراف العقيدة وفسادها ، وكذلك التقدم الاقتصادي إذا تحقق في غياب عقيدة التوحيد ومقتضياتها ـ الإيمانية والتعبدية والتعاملية والأخلاقية ـ يؤول في النهاية إلى الطغيان والظلم والاستغلال ، ولا يلبث أن تنهار مظاهر التقدم ويقع المجتمع في براثن التخلف والخراب والضياع .

ولقد شهد التاريخ الإنساني وثبة العرب فكان الإسلام له آثاره في وثبة العرب قوية بارزة ، طلع الدين الجديد على قبائل مشردة مشتتة متنافرة متناحرة ، تعبث بعقليتها التقاليد الوثنية ، وتمزقها الحروب الأهلية ، فألف بينها ، وأمدها بنظم روحية واجتماعية وأخلاقية متينة .

وكانت خواص العصر الذي ظهر فيه النبي العربي ، مما يمهد إلى الدعوة الجديدة ويقوي ذيوعها وتقدمها .

كان عصر انحطاط عقلي واجتماعي ، هوت فيه الطبقات الحاكمة والممتازة في المجتمعات المتمدنة ، إلى أشد ضروب الفساد والانحلال ، وكانت الشعوب تموج سأمًا وسخطًا من أحوال العصر ونظمه ، وتضطرم أملًا ورغبة في استبدالها بنظم أمثل وأرفع ، وكانت بوادر من هذه الريح العامة تهب في بلاد العرب ، يقول جيبون : «كان مولد محمد لحسن الطالع في أشد العصور انحطاطًا بالنسبة للفرس والرومان وبربر أوروبا» [1] .

جاء الإسلام دستورًا جامعًا لحياة جديدة تمتاز بنقائها ومتانة أسسها الأخلاقية والاجتماعية ، وكان للإسلام من ناحيته التشريعية في تنظيم هذا المجتمع المشتت المتنافر ،

---

(1) Gibbon : Decline and Fall of the Roman Empire ch . L .

أعظم الأثر ، فقد خلقت الشريعة الجديدة ، من القبائل العربية ، مجتمعًا متماسكًا واستبدلت حكم العرف والأهواء ، بقوانين حكيمة تعبر أقوى تعبير عن أمثل الخواص والمشاعر البشرية .

بينما كانت الجزيرة العربية تضطرم بهذه الحياة الجديدة القوية ، كانت الدولتان اللتان تسيطران على العالم القديم ، وتشرفان بحدودهما وأملاكهما على أطراف الجزيرة ، وهما الدولتان الفارسية والرومانية ، تجوزان مرحلة الانحلال الاجتماعي والسياسي .

ففي فارس كان حكم الطغيان يعصف بجميع طبقات المجتمع ، ويخنق جميع الحريات ، وكان هذا الحكم ذاته يضطرب فوق بركان من الدسائس والمؤامرات والمطامع ، وكانت حماسة الفرس الحربية التي دفعت جيوشهم من قبل إلى قاصية الأناضول ، فقد خبت منذ بعيد ، وغاضت في حياة الترف والدعة ، واضمحلت سلطة العرش القوية وعجزت عن ضبط الأطراف البعيدة ، وسادت الفوضى في أنحاء الدولة ، وبث حكم العسف والهوى ، السخط إلى جميع طبقات المجتمع .

وكانت الدولة الرومانية قد شاخت وتقاسمت القبائل البربرية نصفها الغربي ، ولم يطل بالدولة الشرقية عصر الأحياء ، الذي افتتحه الإمبراطور يوستنيان بإصلاحاته وفتوحاته في أوائل القرن السادس ، ولم تلبث أن سرت إليها عوامل الانحلال والتفكك ، وكانت النظم والقوانين الرومانية أقوى عامل في هذا الانحلال ، ذلك أنها كانت تمعن في التفريق بين الطبقات والأفراد ، وتؤثر الرومانيين بجميع الحقوق والمناصب والامتيازات ، وتحرم منها غير الرومانيين من رعايا الدولة .

وكان من أثر ذلك أن قسم المجتمع الروماني إلى طبقتين : السادة الحاكمون وهم الرومان «الروم» والرعايا المحكومون وهم أكثرية السكان ، يحرمون من جميع الحقوق والامتيازات ويسامون الخسف ، ولا سيما في الولايات النائية ، البعيدة عن رقابة

السلطة المركزية ، ويرهقون بالضرائب والمغارم الفادحة ، فكانوا لذلك يمقتون النير الروماني ، ويتوقون إلى الخلاص منه .

إذن كان خروج العرب من القفر ، ومن غمرة البداوة ، إلى حياة الظفر الباهر ، وإقدامهم في قلة العدد ونقص في الموارد والأهبة ، على غزو دولتين من أعظم دول العالم القديم ، وأشدها منعة ، وأوفرها أهبة وموارد ، هما الدولتان الفارسية والرومانية ، وإقامتهم في أقل من قرن دولة عظيمة شامخة فوق أنقاض ما هدموا من صروح العالم القديم وغنموا من أقطاره .

من هنالك انتشل الإسلام العرب ، لا ليكونوا تجمعًا قوميًا ، ولا ليكونوا تجمعًا وطنيًا تحت قيادة زعيم منهم ، ليكونوا منهم دولة موحدة ذات كيان وحدود ، ولكن ينشئ منهم أمة العقيدة التي استحقت من الله وصفها بهذا الوصف العظيم : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠] .

المد الإسلامي :

إن المد الإسلامي يمتد من القرن السادس حتى القرن الخامس عشر الميلادي لقد امتدت الإمبراطورية الإسلامية الكبرى ، منذ أواخر القرن الأول للهجرة ، من السند شرقًا حتى المغرب وشواطئ المحيط الأطلنطي غربًا ، ومن جبال البرنية وأواسط آسيا شمالًا ، حتى الصحراء الأفريقية الكبرى ، وبحر العرب جنوبًا ، ولبثت زهاء أربعة قرون تحتفظ بهذه الحدود المترامية ، وذلك بالرغم مما كان يمزقها في الداخل أحيانًا من تطورات وانقلابات مختلفة .

ويقصد بالمد الإسلامي تلك الفترة التي تميزت بانتشار مستمر للإسلام واتساع مضطرد في حدود الدولة الإسلامية ، وهي بذلك تمتد من العهد المكي «القرن السادس الميلادي» **حتى تراجع الدولة الإسلامية من أوروبا وآسيا ، وهي تحدد** تاريخيًا ، بسقوط

الأندلس من أيدي المسلمين سنة ١٤٥٩م .

وتتميز فترة المد الإسلامي بانتشار مستمر للإسلام ، وتوسع مضطرد في حدود الدولة الإسلامية .

أهم ملامح المد الإسلامي :

نحدد أهم ملامح المد الإسلامي فيما يلي [1] :

١ـ يتميز المد الإسلامي بأنه كان معمرًا ، حيث امتد لفترة تقارب العشرة قرون ، تميزت بالعطاء والفاعلية باستمرار ، وتعتبر هذه الفترة ـ بحق ـ أطول فترة يعمرها نظام في تاريخ الإنسان .

٢ـ يتميز المد الإسلامي بالانتشار في كل الاتجاهات الجغرافية ، فبعد أن عم الجزيرة العربية كلها ، امتد إلى الصين شرقًا ، وإلى إفريقيا غربًا ، ثم إلى أوروبا شمالًا ، وهذه الخاصية تعكس مقدرة الإسلام على استيعاب هذه كل الظروف الجغرافية والثقافية ، على تفاوتها الشديد ، وتنظيم حياة الإنسان في ظلها التنظيم الصحيح .

٣ـ وأخيرًا ، تميز المد الإسلامي بالشمول فلم يقتصر على الجانب المادي «الجغرافي» وحسب ، ولكن شمل كافة الجوانب في حياة الإنسان وبخاصة الجانب العقدي العلمي ، الثقافي .... إلخ .

والمد الإسلامي له طبيعة متميزة ، فهو لم يتم لاستذلال أمة أخرى ، ولا لتحقيق مصلحة ذاتية للأمة الإسلامية على حساب غيرها ـ كما تفعل الإمبراطوريات المختلفة .

بل على النقيض من ذلك نجده جرى بقصد نشر التعاليم الإسلامية النبيلة والقيم الإنسانية الصحيحة مثل : توحيد الله ﷻ بالعبادة ، والعدل ، والإخاء ، والحرية .... إلخ

(١) د. عبد الله عابد ، واقع الاقتصاد الإسلامي ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، تفهنا الأشراف ، ٢٠٦٦م ، بدون ناشر ، (ص٣٤، ٣٥) .

وهذه كلها قيم تصون للإنسان حريته ، وتحفظ عليه كرامته ، وتحقق له الخير والسعادة .

لقد استطاع المسلمون تحقيق إنجازات هائلة في البلاد التي دخلت الإسلام في جميع النواحي الاقتصادية حيث ساد الرخاء ، والاجتماعية إذ عم العدل ، والعلمية والفكرية حيث ازدهر الفكر والعلم وانتشرت المؤسسات العلمية والتعليمية وخلفت تراثًا علميًا هائلًا .

عوامل وقف المد الإسلامي :

في الحقيقة تضافرت مجموعتين من العوامل في وقف المد الإسلامي ثم انحساره ، هما :

أولا : عوامل ذاتية :

وتعني أنها عوامل ظهرت من داخل الدولة الإسلامية منها : «الانحراف العقدي» :

١ـ فتور الدعوة إلى الإسلام .

٢ـ انبهار المسلمين بالجانب المادي «الجغرافي» للمد للإسلامي أكثر منه بالجانب العقيدي .

٣ـ انشغال المسلمين بما جره عليهم من مواد ترف وأساليب لهو .

٤ـ أن بعض حكام المسلمين رأى في الروح الإسلامية اليقظة قيدًا عليهم ، فسعوا إلى صرف الأمة عن جوهر الإسلام إلى بعض مظاهره والأفكار الغربية عليه من ذلك نرى أن المسلمين في العصور المتأخرة تمسكوا ببعض مظاهر الإسلام وتركوا الروح الإسلامية وهم بذلك قد فقدوا أشياء كثيرة في الحياة وخسروا الدنيا والآخرة وتكالبت عليهم الأمم بعلومهم وأسلحتهم وثقافاتهم مما سبب أزمة سياسية واقتصادية وفوضى اجتماعية صحبها تخلف في العلوم التطبيقية وأصبح هناك فتنة وفساد كبير .

لذلك فإن سبب التأخر للأمة هو انصراف المسلمين عن إسلامهم .

فعندما انحرفوا عن منهج الله استلب الله منهم أمانة العمارة والتمكين في الأرض واستودعها لدى غيرهم ، ليس لأنهم أفضل أو أهل لذلك ، ولكنه تسليط من الله تعالى على الذين خانوا الأمانة ونبذوا العهد ، من أجل أن ينبههم ويعيدهم إلى الاستقامة والرشد .

إن أعداء الإسلام ـ قد عجزوا عن هزيمته في ساحات القتال ـ لم تعيهم الحيل بسحقه في عقر داره ، فدسوا على المسلمين من يصور لهم الإسلام كلمة لا تكاليف لها ، وأماني لا عمل معها ، وفي ظل هذا الفهم المعوج ترى المسلم واليهودي والقبطي يتعاشرون سنين عددًا ، فلا تستطيع أن تميز أحدهم عن الآخر في شيء ، الكل لا يذهب إلى مسجدًا ، ولا يقيم فريضة ولا يحترم لله شعيرة والكل يشرب الخمر ، ويأكل الربا ، ويفجر بالأعراض ، وغاية ما بينهم من فوارق ، أن اليهودي يقدس يوم السبت ، وقد يذهب النصراني إلى كنيسته خلسة ، أما ذلك المسلم المذعوم فليس يربطه بالإسلام إلا اسم سجل في شهادة الميلاد .

والحق أن الجهل بالسنين الربانية يجعل الناس في غفلة عن حقيقة مذكورة في كتاب الله في أكثر من سورة ، وهي أن الله تعالى لم يجعل التمكين في الحياة الدنيا خاصًا بفريق من الناس دون فريق ، بل قال سبحانه : ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنۡ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا ﴾ [الإسراء:٢٠] .

فالدنيا كما قال رسول الله ﷺ : «لا تساوي عند الله جناح بعوضة» ، كذلك يعطي الكافر منها بقدر ما يجتهد في الحصول عليها .

﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ ﴾ [هود:١٥] .

لقد كفل الله الرزق لكل العباد ، المؤمنين منهم والكافرين ، لأن الإيمان به سبحانه

ليس قسرًا ولا يكره المرء على أن يكون مؤمنًا : ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف:٢٩] ، فإذا ارتبط الرزق بالإيمان كان الإيمان قهرًا وكرهًا ، وليس الإيمان كذلك فيقول المولى ﷻ : ﴿وَلَوۡلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفٗا مِّن فِضَّةٖ وَمَعَارِجَ عَلَيۡهَا يَظۡهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِبُيُوتِهِمۡ أَبۡوَٰبٗا وَسُرُرًا عَلَيۡهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخۡرُفٗاۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف:٣٣ـ٣٥] ، والدنيا ـ من ناحية أخرى ـ هي محل الابتلاء الذي خلق الإنسان من أجل أن يخوضه : ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢٠] .

﴿إِنَّا جَعَلۡنَا مَا عَلَى ٱلۡأَرۡضِ زِينَةٗ لَّهَا لِنَبۡلُوَهُمۡ أَيُّهُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا﴾ [الكهف:٧] .

فلو أعطاها الله لفريق من البشر دون فريق لم يعد للابتلاء معنى ، إنما يكون له معنى حين تتسع للبشر جميعًا ثم يختبر الناس : أيهم تفتنه الحياة الدنيا فتشغله عن ربه ، وعن اليوم الآخر ، وأيهم يأخذ قسطه من متاع الأرض وهو عابد لربه ، ملتزم بأوامره ومن ثم فإن التمكين في ذاته يمكن أن يتم للمؤمنين وللكافرين سواء إذا اتخذوا الأسباب ـ دون أن يتعلق ذلك بالإيمان أو الكفر ، إن واقع المسلمين لا يزال مستمرًا ، لذا فالرد الصحيح يكون عن طريق اقتلاع جذور الأسباب التي أدت إلى ذلك ، حيث ترجع أسباب الضعف والتأخر وتسليط الأعداء إلى سبب نشأت عنه عوامل كثيرة وهذا السبب الواحد والعامل الواحد هو الانحراف عن العقيدة .

وعن هذا الانحراف نشأت أسباب وعوامل التخلف .

مظاهر انحراف العقيدة :

يصف بعض المؤرخين حالة انحراف البلاد العربية الإسلامية فيقول :

«أما الدين فقد غشيته غاشية سوداء فألبست الوحدانية التي علمها صاحب

الرسالة الناس سفحًا من الخرافات ، وقشور الصوفية ، وخلت المساجد من أرباب الصلوات ، وكثر عدد الأدعياء الجهلاء وطوائف الفقراء المساكين يخرجون من مكان إلى مكان يحملون في أعناقهم التمائم والتعاويذ والسبحات ، ويوهمون الناس بالباطل والشبهات ، ويرغبونهم في الحج إلى قبور الأولياء ، ويزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور ، وغابت عن الناس فضائل القرآن ، فصار شرب الخمر والأفيون في كل مكان ، وانتشرت الرذائل وهتكت ستر الحرمات على غير خشية ولا استحياء ، وعلى الجملة فقد بدل المسلمون غير المسلمين ، وهبطوا مهبطًا بعيد القرار ، فلو عاد صاحب الرسالة إلى الأرض في ذلك العصر ورأى ما كان عليه المسلمين لغضب واستنكر ما فعلوه»(١) .

وكانت تلك الأمور منتشرة في سائر البلاد العربية الإسلامية .

وذلك لأن حقيقة الإسلام قد غابت عن الناس وأصبح الإسلام عندهم مجموعة من العادات والتقاليد التي ورثها الأبناء عن الآباء فيها من الوهم والخرافات والمفاهيم المغلوطة التي تطغى على ما فيه من حق وخير وهدى .

هذه الحالة السيئة التي وصل إليها المسلمين في أرض العرب وغيرها من الفهم الخاطئ للإسلام والبعد عن جوهره وحقيقته وضعف التمسك والعمل بشريعته وأحكامه ، كانت السبب الرئيسي فيما وصل إليه حال العرب والمسلمين من ضعف وتأخر وجمود .

ثانيا : عوامل خارجية :

أي من خارج الدولة الإسلامية ، وتحديدًا من جانب أولئك الذين أضاع الإسلام

---

(١) حاضر العالم الإسلامي لوثروب ، ج١ ، (ص٢٥٩، ٢٦٠) ، تعليق : شكيب أرسلان ، ترجمة : عجاج نويهض ، ط الرابعة ١٩٧٣م ، دار الفكر ، بيروت .

سلطانهم مثل الصليبيين والفرس .... إلخ .

وقد تفنن أولئك للكيد للإسلام وصرف المسلمين عنه ، من ذلك :

١ـ محاولة إغراء المسلمين بمختلف فنون اللهو والترف .

٢ـ الترويج لبعض الأفكار المخالفة لروح الإسلام .

٣ـ محاولة فتنة الحكام المسلمين عن دينهم ، تهيئة لإلحاق الهزيمة الحزبية بالدولة الإسلامية .

وتفاعلت هاتان المجموعتان من العوامل وجعلت المد الإسلامي يتحول إلى انحسار ، وأخذت حدود الدولة الإسلامية في التراجع بعد اتساع مستمر ، ويتحدد ذلك تاريخيًا بسقوط الأندلس ١٤٩٢ ميلادية .

ومع أن الانحسار الإسلامي أتى نتيجة تفاعل المجموعتين السابقتين من العوامل فمن المؤكد أن مجموعة العوامل الخارجية مهما كانت قوتها وخطورتها ـ ما كان لها أن تسبب في الانحسار الإسلامي بمفردها لولا وجود مجموعة العوامل الذاتية وتفاقمها ، فمجموعة العوامل الخارجية كانت موجودة في بدايات المد الإسلامي وأثنائه ، ولم تغب عنه يومًا ما ، ومع هذا لم تتمكن من صده أو ـ حتى ـ الحد منه ، وتفسير هذا هو أن مجموعة العوامل الذاتية وخاصة الانحراف عن العقيدة ـ آنذاك ـ كانت من القوة ، بما أفقد مجموعة العوامل الخارجية تأثيرها ، وهذا يعني أن مجموعة العوامل الذاتية تتحمل العبء الأكبر في هذا التحول الخطير ، وذلك إن لم تتحمل العبء كله .

وبينما كان الانحسار الإسلامي يتجسد كانت أوروبا أخذت تستيقظ من سباتها الذي طال ، وتدخل في ـ ما أسموه ـ عصر النهضة ، وعندما استيقظت أوروبا بالفعل ، أعرضت عن الدين عامة ، وربما كان السبب في هذا هو ممارسة الكنيسة في أوروبا ـ

آنذاك ـ تسببت في عزل الدين عن الحياة ، لكنه من المؤكد أن الخوف من مد إسلامي جديد كان سببًا مباشرًا في هذا الصدد .

وراح الفكر الأوروبي يشغل نفسه ـ طويلًا ـ بوضع نظام حياة لنفسه بنفسه ، فاتجهت بلدان أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر ، نحو النظام الفردي «المطلق» ، وفي أوائل القرن العشرين ـ ظهر الاتحاد السوفيتي ليجسد الاشتراكية في الوجود ، ثم فرضها ـ بالقوة العسكرية على بلدان أوروبا الشرقية وبعض بلدان آسيا ، وبذلك أصبح هناك نظامان وضعيان ، هما : النظام الفردي «الرأسمالي والنظام الجماعي الاشتراكي» .

انحراف الفكر الغربي

النظم الوضعية ، بما فيها النظم الاقتصادية ، تعجز عن تنظيم حياة البشر بالشكل الصحيح ، وتلحق أضرارًا شديدة بكثير من فئات المجتمع .

والنظم الحديثة التي ظهرت في أوروبا في العصر الحديث هي بلا شك نتاج الفكر الغربي الذي سيطر على أوروبا على مدار مراحلها التاريخية هذا الفكر تكون نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات مرت بها المجتمعات الأوروبية أو استقت من عدة روافد وكونته أهمها :

١ـ الفكر الإغريقي القديم :

لقد ورثت أوروبا من الإغريق عبادة العقل ، وعبادة الجسد في صورة جمال حسي ، والروح الوثنية في النظر إلى الكون ، والحياة والإنسان ، وبصفة خاصة علاقة الصراع بين البشر والآلهة ، حيث إن الآلهة ـ في زعمهم ـ تريد تدمير الإنسان ، والإنسان يريد أن يثبت ذاته بالتمرد على الآلة .

فقد كانت عقيدة الإغريق وثنية ، لا تفرد الله الواحد بالعبودية ، وكان الكهنة

يساندون هذا الاتجاه الوثني ـ تحقيقًا لمصالح دنيوية زائلة .

جعلوا للناس آلهة متعددة تتصارع وتتقاتل ، وتعبث وتتلهى وتخطف النساء وتأكل الطعام وتشرب الخمر وتعشق الموسيقى !!

كما ورثت من الإغريق نزعة الاستعمار ، واستعباد الآخرين ، من أجل شهوة السيطرة من ناحية ، ومن أجل زيادة الرفاهية الحسية من ناحية أخرى حيث صاغ أرسطو نظريته في الرق الطبيعي والرق غير الطبيعي لهذا الغرض ، فادعى أن شعب اليونان خلق ليكون سيدًا بينما خلقت الشعوب الأخرى لتكون عبيدًا .

٢ـ الفكر الروماني :

ورثت عن الرومان عبادة الجسد في صورة شهوات حسية وتزيين الحياة الدنيا والاستمتاع بها إلى أقصى الغاية ومن ثم الاهتمام البالغ بالعمارة المادية للأرض ، كما ورثت عن الفكر الروماني استعمار شعوب العالم واستنزاف مواردها وتخريب اقتصادياتها حيث رفعت الإمبراطورية الرومانية شعارها «روما سادة وما حولها عبيد» .

٣ـ التأثير اليهودي :

ورثت عن اليهودية العنصرية ، حيث يزعم اليهود أنهم «شعب الله المختار» ورفع الألمان شعارهم «ألمانيا فوق الجميع» ويشهد العالم المعاصر هذا الاتجاه العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية وفي جنوب أفريقيا وفي الفترة الأخيرة جاء إلى العالم الغربي التأثير اليهودي الذي نفذ إلى الثغرات التي أوجدها نفور أوروبا من الدين فيصبغ الحياة الأوروبية بالصبغة النفعية ، وعمق الاتجاهات المادية ، وزاد من الجفوة الروحية ، ونشر التفسخ الأخلاقي في المجتمع الأوروبي ، وأصبح اليهود الذين يتحكمون في دول الغرب عن طريق اقتصادها وإعلامها وكبار الساسة والمفكرين يوجهون سياسات تلك الدول حسب أهوائهم ومصالحهم .

٤ـ الفكر النصراني الرهباني :

تأثرت أوروبا بالنصرانية ، ولكن بعد أن شوهت معالمها ، وحزمت أصولها ، ومسخت مسخًا ، فدخلت الوثنية والشرك بتأثير المنافقين الذين تقلدوا وظائف خطيرة ، ومناصب عالية في الدولة الرومية بتظاهرهم بالنصرانية ، ولم يكونوا يحتفلون بأمر الدين ، ولم يخلصوا له يومًا من الأيام ، فاختلطت مبادئها بالوثنية ونشأ من ذلك دين جديد تتجلى فيه النصرانية والوثنية سواء بسواء (١) .

فالرسالة التي جاء بها عيسى عليه السلام لم تصل إلى أوروبا صحيحة كما نزلت ، إنما حرفت وشوهت ولم يصل إلى الأوروبيين إلا ما نقله بولس من خرافات وأكاذيب ألصقها بدين عيسى عليه السلام ، وكذلك ما انتصر له قسطنطين وأيده ، واضطهد من مخالفة حتى ولو كان على الحق .

٥ـ العلوم الطبيعية الإسلامية :

من المقررات والثوابت أن الغرب أقبل بنهم على امتلاك رصيد الحضارة الإسلامية من العلوم الطبيعية ، وعلوم التمدن المدني ، وعلوم المادة ، كما أخذوا عن علمائنا وحضارتنا المنهج التجريبي «أما فيما هو خصوصية حضارية عربية إسلامية ، مما يتصل بالإنسانيات الإسلامية سياسة واجتماعًا واقتصادًا وفلسفة وأنماطًا قيمية وسلوكية وذوقية ....إلخ .

فكل ذلك تحفظ عليه الغرب الناهض ، وذلك حتى يكون انفتاحه على حضارتنا كافلًا إضافة مصادر القوة ، محافظًا على خصوصيته وبصمته وهويته» .

حيث رفضوا أبرز خصائص الحضارة الإسلامية في التوحيد والتدين والوسطية .... إلخ ، ورفضوا الطابع الديني للدولة ، وحاكمية الله ، وأخلاق الغايات ، وفي

---

(١) ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ؟ الندوي (ص١٦٦) .

مقابل كل ما تقدم كانت بدائلهم التي ميزت حضارتهم بالثنائية والنفعية والليبرالية ، والاهتمام باللذة والشهوة ، وجعل السيادة للعلمانية واللادينية .

ترتبت على ذلك عجز النظم الغربية عن تحقيق آمال البشرية ، كما أنها لا تلائم المجتمعات العربية حيث إن الإسلام فيه ما يكفي :

أ ـ عجز النظم الغربية عن تحقيق آمال البشرية :

فالنظم الغربية هي نتاج الفكر الغربي المنحرف عاجزة تمامًا عن أن تلبي ما تحتاجه فطرة الإنسان وطبيعته ، وإنما أدت إلى انتشار بعض الظواهر التي تدل على فسادها وعجزها .

الإدمان ـ الإنحلال الخلقي ـ انهيار الأسرة ـ القلق النفسي والاضطراب العقلي ـ كثرة الجرائم ـ جرائم المجتمعات الغربية في حق الإنسانية .

أضف إلى ذلك أن العالم اليوم تسوده حالة من عدم اليقين في أي شيء ، ففي ظل الرأسمالية لم تنعم البشرية بالرفاهية بل زاد معدل الفقراء فقرًا ، حتى داخل البلد الواحدة .

وكل هذا يدل على أن النظم والمناهج الغربية لم تقدم لمجتمعاتها صلاحًا أو إصلاحًا ، فكيف تقدم لغيرها من المجتمعات ؟

ب ـ النظم الغربية لا تلائم المجتمعات العربية :

إننا نرى على الساحة العربية أن الدول العربية وقد انقطعت أنفاسها من الجري وراء النظام الاقتصادي الرأسمالي ، معتقده أنه لا صلاح لاقتصادها ولا حل لمشاكلها إلا في هذا النظام واليوم وقد تجلى لنا خطر هذا النظام حيث أنه :

١ ـ أن هذا النظام لا يتفق مع الإسلام دين المجتمعات العربية .

٢ ـ هذا النظام لا يتناسب مع طبيعة المجتمعات العربية .

٣ـ هذا النظام لا يتفق مع تاريخ المجتمعات العربية .

٤ـ فساد القائمين على تطبيق هذا النظام .

٥ـ هذا النظام قد سقط في بلاده .

فإذا كان هذا النظام لا يتفق مع دين المجتمعات العربية ومع طبيعتها ومع تاريخها ، وأعلن إفلاسه في بلاده ، فهو بذلك لا يصلح منهجًا للتنمية والإصلاح والتغير في العالم العربي المعاصر .

وبعد تجلي لنا ذلك ، فما الذي يمنعنا من الأخذ بالنظام الاقتصادي في الإسلام ؟ ذلك النظام لم يضعه بشر ، ولم يفرضه حزب ، أو يقرر قواعده ، مغرض متحيز ينشد لنفسه المصلحة ، وإنما شرعه فاطر السموات والأرض ، وخالق عقول العلماء والمفكرين ، فجاء مبرءًا من كل عيب ، وخاليًا من كل نقص ، لم تشبه شائبة خلل أو انحراف أو قصور .

وأعتقد أن العالم العربي بحكم انتمائه الاجتماعي والإنساني ، لهذا العالم المعاصر ، عليه أن يسهم بشكل جدي وفعال في إثراء الفكر الاقتصادي المعاصر عن طريق اقتراحاته البناءة المستمدة من روح الإسلام لحل مشكلة التنمية المعاصرة التي لم تستطيع النظم الاقتصادية أن تضع الحلول المقنعة لها ، فالنظم الوضعية تحكم انتمائها لمصدر إنساني يتأثر بعواطف الحب والكره ، وتتحكم به الأهواء والنزعات لم تستطيع أن تتخلى عن الروح الأنانية المستقلة ولم تستطيع أن تتجرد من المصالح الفردية للطبقات الحاكمة .

والإسلام بحكم مصدره الإلهي المجرد عن الأهوّاء والمصالح ، وبحكم ربطه المحكم بين القواعد التشريعية والمبادئ الأخلاقية مدعو للإسهام الجاد في حل مشكلة التنمية المعاصرة ، وهو بلا شك قادر على وضع الحلول المناسبة والمحققة للمصالح

الفردية ، وهو بصفته الدينية قادر على إيجاد التوازن بين الفرد والمجتمع والتشريع والأخلاق والسلطة والمجتمع .

لقد آن الأوان لأن يعود العرب إلى أصالتهم الإسلامية ، وإلى أفكارهم ونظمهم التي يستمدونها من شريعتهم الخالدة وتراثهم المجيد .

جـ ـ الإسلام فيه ما يكفي :

إذا كان دعاة النظم الغربية يقولون بأن فيها من التشريعات والمبادئ ما يعمل على رقي وتقدم المجتمعات الإنسانية ، فإن الإسلام فيه كل خير للإنسانية من : الحرية المتزنة ـ المساواة الحقيقية ـ احترام حقوق الإنسان ـ الاهتمام بالنظام السياسي ـ العناية بالنظام الاقتصادي ـ الاهتمام بالعلم ـ حماية الأقليات ، وكل ذلك أتى به الإسلام فيه ما يكفل للأمة العربية والإسلامية أفضل منهج للتنمية ، وأن أي تغيير للأفضل داخل المجتمعات العربية المعاصرة ، سواء قام بهذه المحاولات أصحاب الاتجاه الغربي من أبناء العرب والمسلمين ، أو فرضت هذه المحاولات من قوى خارجية فكل ذلك لا يقود المجتمع العربي بأي حال من الأحوال إلى إصلاح أو تغيير حقيقي إنما هو تبديد للوقت والجهد وإهدار للطاقات والمقدرات ودوران في دائرة الفشل والضياع .

ولما كانت المجتمعات العربية إذ تنهض اليوم من كبوتها في محاولة طيبة للعودة بنظام حياتها إلى أصالة المنهج الإسلامي ونقائه في التنمية بعد أن قام المخلصون من أبنائها ينادون بالعودة إلى منهج الله ﷻ ، ويطالبون بشريعته الخالدة مصدرًا وحيدًا لكل نظم الحياة وشئونها ، كان لابد من بيان كيفية وفاء الشريعة بكل مطالب الحياة ، ومعالجتها الحكيمة الرشيدة لكل ما تستهدفه المجتمعات الإنسانية من غايات مشروعة وأهداف كريمة سامية ، وكيف أن أحكام الإسلام في كل ميدان جاءت لتقدم للبشرية كلها بشير الخلاص وتغريدة الأمان ، وأنشودة السعادة وحياة الأمن والرخاء .

المطلب الثالث

استراتيجية التنمية

مقدمة :

ربما ظنت الدول الأوروبية أنه قد تحقق لها ما أرادت من الدول العربية خاصة فيما يتعلق بأمر الصحوة الإسلامية ، لكن والحمد لله ، هناك مجموعة من العوامل خيبت رجاءها ، وحافظت على الإسلام في دوله ، وأوقدت جذوة الروح الإسلامية في نفوس نفر غير قليل من المسلمين .

نذكر من هذه العوامل ما يلي :

١ـ أهم هذه العوامل على الإطلاق هو بقاء القرآن محفوظًا في صدور المسلمين ، إذ تعهد بحفظه ، حيث قال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] ، وبقاء القرآن الكريم هو الذي حفظ الإسلام بكل تعاليمه ، وحفظ الروح الإسلامية معه ، كما أنه هو الذي حفظ اللغة العربية .

٢ـ المعالم الإسلامية الراسخة في بقاع الأرض المختلفة ، من هذه المعالم : الكعبة المشرفة ، في أرض الحجاز قبلة كل مسلم ومكان طوافه ، وفيها الحجر الأسود يمين الله تعالى في الأرض ، جبل عرفة الركن الأساسي في الحج ، قبر الرسول ﷺ ومسجده في المدينة المنورة ، المسجد الأقصى في فلسطين المحتلة .

٣ـ المؤسسات الإسلامية العلمية والتعليمية العريقة ، بخاصة الأزهر الشريف في مصر ، بجامعة وجامعته ومعاهده ومؤسساته ، جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية ، بنك التنمية الإسلامي ، وجامعة القرويين في المغرب ، والهيئات المشرفة على الأوقاف الإسلامية هنا وهناك ، أضف إلى ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي ولجانها وفروعها المعينة

بالتعاون الاقتصادي ، منها اللجنة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري «كومسيك» واللجنة المالية الدائمة .

وفروع منظمة المؤتمر الإسلامي «صندوق التضامن الإسلامي ، مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب ، المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية» .

ولقد كان لهذه المؤسسات فضل ظاهر في حفظ الإسلام ونشر علومه وتبليغها إلى المسلمين في كل بقاع الأرض .

٤ـ وأخيرًا ـ بعض الشخصيات الإسلامية وعلماء المسلمين من الذين وفقهم الله تعالى لتجديد أمر دينهم في كل جيل ، راعهم أن يلهث المسلمين وراء نظم وضعية فاسدة وبين أيديهم الدين القيم الذي لا عوج فيه ، فانبروا إلى بيان فساد النظم الوضعية وإبراز مظاهر الحكمة في التشريع الإسلامي .

ولقد تمثل فكر النهضة في هذا العديد من الإبداعات الفكرية العربية والإسلامية ، التي أبدعها أعلام العرب والمسلمين على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين .

٥ـ قيام ثورات الربيع العربي التي تفجرت خلال عام ٢٠١١م ، وهي الثورات التي فتحت باب النهضة الحضارية أمام الشرق الإسلامي ليتجاوز المأزق الحضاري الذي عاشته الأمة لعدة قرون ، حتى لكأن نشر هذا «التراث النهضوي» الذي مثل ويمثل معالم طريق النهضة قد كان الإرهاص لتوارث الربيع النهضوي وجدول الأعمال الذي يمثل دليل العمل لأمتنا على طريق التقدم والنهوض والانعتاق .

لقد وصف السيناتور الأمريكي «جون ماكين» إبان زيارته القاهرة في ٢٠ فبراير ٢٠١٢ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م في مصر بأن الحدث الأهم في الشرق منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية ، وأن التغييرات التي ستشهدها مصر في المرحلة القادمة هي التي

سترسم مستقبل المنطقة كلها ، وأن ثورات الربيع العربي التي أذهلت العالم بأكمله قد تحولت إلى مصدر إلهام للعالم كله ، وأن هذا الحدث سيؤثر على العالم بأسره» ، فماذا تعني هذه الكلمات المدروسة بعمق ، والمختارة بدقة وعناية ؟

إنها تعني أن ثورات الربيع العربي وخاصة في مصر قد فتحت أبواب النهضة الإسلامية التي أوصدها الغرب الاستعماري عندما أسقط الخلافة العثمانية ، وكسر الوعاء الجامع والرمز المعبر عن الهوية الإسلامية لأول مدة منذ أربعة عشر قرنًا ، وأن استبعاد المرجعية الإسلامية كخيار شرقي للنهضة الذي نجح فيه الغرب الاستعماري في عشرينيات القرن العشرين قد بدأت موجته في التراجع والانحسار وأن خيار النهضة الإسلامية قد فتحت أمامه الأبواب من جديد .

وعلى غرار رؤية السيناريو الأمريكي «جون ماكين» جاءت تصريحات رموز الكيان الصهيوني التي قالت : إن نجاح ثورات الربيع العربي في الامتداد إلى دول المشرق العربي إنما يعني «قيام بحيرة إسلامية تغرق فيها إسرائيل» .

إذن نحن نعيش لحظات تاريخية ، تمثل بدايات نهضة عربية إسلامية ، وليس مجرد ثورة لتغيير نظام فاسد في نطاق قطري وجغرافي محدود .

إن مشروع معالم «النهضة الإسلامية» لثورات الربيع العربي التي فتحت نافذة النهضة الحضارية الإسلامية في مناخ عالمي سقطت فيه الشيوعية سنة ١٩٩١م ودخلت فيه الليبرالية والرأسمالية المتوحشة التي حسبوها نهاية التاريخ نفقًا مظلمًا لن تخرج منه سالمة أبدًا ، الأمر الذي جعل ويجعل خيار الإسلام في النهضة ونموذجه في التقدم منفردًا بالصلاحية للتألق ولإعادة الشرق الإسلامي إلى مكان الريادة بالقيادة .

نخلص مما نقدم أن الوقت يتميز بظاهرتين خطيرتين على خريطة العالم السياسية

والاقتصادية تساعد على نجاح الاستراتيجية الإسلامية هما :

على الجانب الإسلامي : صحوة ناشئة ، إمكانيات كثيرة ، ومعقود عليها آمال كثيرة ، أيضًا .

وعلى الجانب الأوروبي : تراجع واضح على الخريطة السياسية للعالم ، يعيد الأمور إلى نصابها .

وثم تطور خطير ومفاجئ في نهاية القرن الماضي ، ألا وهو الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي وبقية الدول الاشتراكية في أوروبا .

إن انهيار الشيوعية وتفكك الإمبراطورية السوفيتية وفشل الرأسمالية في إيجاد نظام عالمي عادل ، قد ركزت الأضواء على الأزمة الحقيقية للبشرية ، فانتشر الفقر رغم الوفرة ، وكثر الجوع والمجاعات رغم النمو في الإنتاج وتقدم التكنولوجيا وتفشت الأمراض الجديدة وعادت أمراض قديمة رغم المنجزات العظيمة في العلوم والتقنيات الطبية ، وانتشرت الجريمة والانحراف والتعصب والإرهاب رغم التوسع الملحوظ في التعليم والثقافة وتفكك الأسرة وانحطت القيم بالرغم الثورة المشهورة في عالم المعرفة .

وتزامن الصحوة الإسلامية مع التراجع الغربي أمر له دلالته ، فهو يعني أن النظم الوضعية ، بالضرورة إلى زوال ، إن عاجلًا أو آجلًا .

وحتى تكون الصحوة الإسلامية قادرة على تخطي الأخطار التي تواجهها والاضطلاع بالآمال المعقودة عليها ، نرى أنه يجب أن تتوافر فيها بعض المطالب نوجزها فيما يلي :

١ ــ أن الصحوة الإسلامية نفسها وقبل أي شيء آخر مطالبة بالفهم الصحيح الشامل المعتدي للإسلام .

٢ـ أن الصحوة الإسلامية مطالبة بتقديم الإسلام في شكل نموذج نظري متكامل يستند إلى فهم صحيح ومعتدل للإسلام، يكون بديلًا نظريًا يعرض على الآخرين وبخاصة الفكر الأوروبي المعتدل، الذي أعياه فساد النظم الوضعية وأرهقته انحرافها ويبحث عن بديل ملائم.

٣ـ تصحيح العقيدة الإسلامية فالعقيدة هي الأساس للإسلام والدافع الأول لإصلاح الفرد والمجتمع والأمة، فإذا خلت العقيدة من الشوائب والانحرافات فهم الإسلام على المعنى الصحيح، وبالتالي تنصلح حياة الناس، حيث أنه مهما يفيد كثيرًا في هذا الصدد تقديم بعض السلوكيات العملية، بخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تكون بمثابة سلوك قدوة يوضح كيف أن التنظيم الإسلامي للأمور هو التنظيم الصحيح الذي يضمن أفضل أداء لها.

المنظور العربي المطلوب للتنمية

ونقصد بهذا الإطار تلك التنمية من خلال إشباع الحاجات الأساسية للمواطن العربي وتوسيع الفرصة أمامه على قواعد من العدل والمساواة والمشاركة في صنع قراراتها وتنفيذها .

إن تقدم مسارات التنمية الشاملة في الموطن العربي من خلال إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية للأمة العربية إنما يفرض على صانع القرار العربي ضرورة النظر إلى متغيرات الواقع وآفاق المستقبل والتركيز على إدامة التناغم والانسجام بين الإنسان العربي والموارد في ظل توطين حقوقه ، وبالتالي لابد وأن يكون الإنسان الهدف والغاية والوسيلة في عمليات التنمية .

التحرر من فلسفة ومضمون النظريات الكلاسيكية للتنمية سواء مضمونها الاقتصادي أو الاجتماعي أو مضمون «المتصلات الثقافية» أو الاعتماد على نماذج التنمية الغربية ، فالابتعاد عن هذه المضامين للتنمية يظل مطلبًا عربيًا ، إذ أنها تطرح المجتمع الصناعي الغربي أنه النموذج الذي ينبغي الاحتذاء به وهو القادر على نقل الدول المتخلفة إلى التنمية بدون تضحيات ، إن الواقع العربي الحالي يفرض على صانع القرار فيه وكذلك مؤسسات أبحاثه التفكير الجدي بإعادة تحليل واقع المجتمعات العربية وإعادة تقديم المتغيرات الداخلية والخارجية له نحو تحقيق التكامل والاندماج كأساس للتنمية العربية .

فالنظرة إلى التنمية يجب أن تكون ذات منظور عربي تكاملي اندماجي قاعدته الوحدة والديمقراطية إذا أريد إدامة التنمية ، بصفة عامة يمكن القول : أن القهر والاستغلال كان يمثلان الأسباب الجوهرية ، أو التربة الخصبة التي نبتت منها الأسباب التفصيلية المسؤولة عن مشكلة تخلف الدول العربية وأن استمرارها ــ من

الداخل والخارج ـ أدى إلى فشل مناهج واستراتيجيات التنمية والتي ركزت فقط على معالجة غيرها من الأسباب من خلال توجهات وآليات «مادية» واضحة .

ومن ثم استمرت المشكلة وزادت حدتها خلال الزمن ، فكانت وما زالت في واقع الأمر تنمية للتخلف ، وتفرخ عن هذا الوضع كنتيجة طبيعية له ، وكتفصيل لمجمله ، العديد من المشكلات التي تطحن الآن الإنسان وتهدد كرامته ، وتبدد قدراته وجهوده الإبداعية ، فيعجز بالتالي عن القيام بمسؤولية «إعمار الأرض» ، أي أحداث التنمية .

وفي هذا الصدد ، يمكننا أن نقطع بثقة واطمئنان بأن مسببات التخلف تعد ـ جملة وتفصيلًا غريبة عن الاقتصاد الإسلامي فكرًا ونظامًا ، أي كما هو مفهوم وكما طبق فعلًا ، وأن التوجه الإنمائي سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه .

ويتطلب حل مشكلة تخلف الدول العربية ، أولًا وقبل أي شيء تطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال «الظلم» وبالتالي تهيئة المناخ «المناسب» لكي يتعامل الناس تعامل إعماريًا فاعلًا مع الأشياء ، فبديهيًا الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ، وهو بالقطع الكائن الحي المسؤول عن مستوى الأداء ، والإنسان المظلوم أي المقهور والمستغل كلاهما لا يقدر على شيء .

ومهما كانت طبيعة الموارد من حيث الوفرة والتنوع والجودة ، لا يمكن لأية قوة دافعة أو استراتيجية أن تعمل بكفاءة مناسبة ، سواء أكانت هذه القوة هي «اليد الخفية للحافز المادي» أم «اليد المرئية الباطشة» وعليه يأتي الإسلام ، تدين ونظام حياة لإخراج البشرية مرة أخرى كما أخرجها من قبل من ظلمات جاهلية تعيشها ومن تخبط حياة ضنك تحياها ، فجاء المنهج الإسلامي للتنمية ليعيد تشرغة الأشياء في المجتمع الإنساني وإلى فطريتها وليرد كمنهاج قضية التنمية إلى عمارها ، وهو الإنسان ، فالإنسان ووفقًا لهذا المنهج وهو أهم وأسمى ما في الوجود ، ومن ثم فهو بحق الوسيلة الرئيسية والغاية

النهاية لعملية التنمية .

ولكي يحقق الإنسان فريضة التنمية «اشترط المنهج الإسلامي أن يعمل في إطار من الأخلاقيات الإسلامية» وأن يكون في الحقيقة محررًا من القهر والاستغلال ، أي من الظلم بشتى صوره .

فهو الإنسان المحترم لذاتيته والمكرم لآدميته ، الذي ينعم عملًا بالحرية والعدل ، وبدون تحقيق ذلك ، بسبب البعد عن شرع الله لن يتحقق المشروع الإنساني الممكن في إعمار الأرض ، ولن يتمكن الإنسان من القيام بتبعية تنفيذ هذا المشروع ، ومن ثم يظل التخلف قائمًا وتظل المعيشة الضنك جائمة على عقول وحقول البشر .

ويبين القرآن الكريم أن العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والعقيدة ، أي بين وفرة الإنتاج والرخاء ، وبين عقيدة التوحيد وإتباع منهج الله ، فيقول جل شأنه : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:٩٦] .

ومن ناحية أخرى ، يوضح القرآن الكريم العلاقة بين الكفر والإعراض عن منهج الله ، وبين التخلف والخراب والفقر فيقول الله تعالى : ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل:١١٢] .

ولما تولى قوم موسى وأدبروا معرضين ، تولت عنهم نعم الله كلها وانهارت الحضارة المادية التي صنعها فرعون وقومه ، يقول ﷻ : ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٢٦﴾ وَنَعْمَةٍ كَانُوا۟ فِيهَا فَٰكِهِينَ ﴿٢٧﴾ كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾

[الدخان:٢٥-٢٨]

﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف:١٣٧] .

فالعقيدة تقوم من المجتمع مقام الروح من الجسد ، ولسعادة المجتمع لابد له من العقيدة الصحيحة ، التي تنير الطريق ، وتحدد أسلوب معاملة الفرد للجماعة ، والجماعة للفرد .

ولكي يحقق هذا المنهج مطلب الحرية فإن مدخله الفكري هو المدخل العقيدي الإيماني ، وهو التوحيد ، توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية أو توحيد الشعائر وتوحيد الشرائع .

ومقتضى التوحيد «العبادة» وهي بدورها غاية الخلق وإقرار العبودية الخالصة لله سبحانه وتعالى هي أشرف تكريم للإنسان ، لأنه إخراج له «من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده» .

ومن ثم بالتوحيد يرفع الإنسان إلى شرف العبودية لله ، ويحرر تماماً من كل عبودية لغيره تبارك وتعالى .

ولكي تكون الحرية حقيقية على أرض الواقع ، تتعمق فى وجدان الإنسان ، وتتجسد فى سلوكه ، ولكى يتحقق « إعمار» الإنسان كشرط مسبق «لإعمار الأرض» وتأسيساً على توحيد الذات والأسماء والصفات، خص الخالق تبارك وتعالى لذاته العليا أهم ما يشغلان الجنس البشرى وهما :الرزق والعمر . فأطعم سبحانه وتعالى الإنسان من جوع وأمنه من خوف ، ضامناً رزقه ومحدداً أجله . ومن ثم تحقق للإنسان عملاً وواقعاً مطلب الحرية.

ويتأسس مطلب العدل على حقيقة مفادها :أن المال مال الله ، ونحن مستخلفون فيه وتعنى تبعة الاستخلاف التمكين من المال ،سواء أكان تمكين استعمال أو ملكية انتفاع ،والعمل الصالح على تثميره خلال الزمن حتى قيام الساعة وكذلك أداء حقوقه لمالكه الأصلى وللمجتمع فى صورة الصدقات المفروضة والتطوعية والكفارات

وغيرها من أوجه النفقات الأخرى ، تحقيقاً لعدالة التصرف فيه وإقامة للتكافل الأجتماعى ، وضماناً لأكفأ استخدام ممكن له خلال الزمن .

وهنا يؤكد المنهج على أن الطريق السوى « العادل» لنماء المال هو طريق الاشتراك الفعلى فى النشاط الأقتصادى .فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة.

ومن ثم جاء الإسلام ومنهجه فى التنمية حرباً جادة ومستمرة وناجحة على كل صور الظلم الإقتصادى أى الاستغلال من خلال تحريم مريح وقاطع : للربا والغرر ، والاحتكار والاكتناز والإسراف والتقتير والتطفيف والبخس والغش والتدليس والنجش والرشوة والمحسوبية ....وكل صور أكل أموال الناس بالباطل ، وكل صور الممارسات الخاطئة فى النشاط الإقتصادى – إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً.

فمستقبلنا ومستقبل أجيالنا القادمة سيتأثر إلى حد بعيد بالوقت الذي نشرع فيه جديًا بتطبيق الاستراتيجية الإسلامية ، والمواجهة مع النفس لتغيير الأوضاع التي نشتكي منها ، وأي تأخير في ذلك الوقت له انعكاسات وتأثيرات لا مراء فيها على مستقبل أمتنا الإسلامية .

فالإصلاح الذي يمكن أن يتم في الوقت الحالي أيسر وأجدى من ذلك الذي سيتم في وقت لاحق ، فتأخير الإصلاحات الآن يجبرنا على القيام بها غدًا أو بعد غدًا في ظروف أكثر صعوبة وأقل تحملاً وفي ظل متغيرات غير مؤكدة قد تعصف بفرص نجاحها .

الاستراتيجية الإسلامية

لقد رأينا في الفصول السابقة كيف أن النظام الاقتصادي التقليدي عاجز عن إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة التخلف .

ومن البديهي أن أهداف الإسلام ، خلافًا لكل من الرأسمالية والاشتراكية هي أهداف مطلقة ونتيجة منطقية للفلسفة التي تكمن وراءه ، فهي لا تشكل خليطًا من العناصر غير المتجانسة ، الناجمة عن الصراع من أجل البقاء والسيطرة بين جماعات متعددة أو طبقات اجتماعية .

بل هي جزء أساسي من النظام الإسلامي بحيث أن تحقيقها هو المعيار لقياس المستوى الإسلامي الذي يبلغه مجتمع ما . وبالطبع أن انسجام الأهداف مع النظرة العالمية لا يكفي ، بل لا بد من وجود استراتيجية تكون هي أيضًا نتيجة منطقية للفلسفة الكامنة ، وإذا ما طبقت على نحو جاد فإن بوسعها تمكين المجتمع الإسلامي من تحقيق أهدافه . والإسلام يملك هذه الاستراتيجية بالفعل .

وقبل التطرق إلى الاستراتيجية ، بقصد تمكين البلدان من حل مشكلة التخلف والتغلب على البؤس والتخلف ، يجب أن نشير إلى أنه لو احترم مبدأ العدالة الاجتماعية عند وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها ، وخاصة في مجال توزيع الدخل ، لم تعرف البلدان الرأسمالية الأزمات التي تهز أركانها بصفة مستمرة ومنها الركود والبطالة .

فالإستراتيجية الإسلامية تتألف من إصلاح هيكل النظام الاقتصادي برمته من خلال مجموعة من العناصر الأساسية التي يدعم بعضها البعض .

وسوف نتناول هذه الاستراتيجية من خلال : عناصر الاستراتيجة من أجل حل

المشكلة الاقتصادية والقضاء على التخلف .

نحن اليوم بأمس الحاجة – مهما طال بنا التخبط إلى منهج يجمعنا من حوله فلا يمزقنا ولا يفرقنا مذهبيًا ولا يضعنا تحت السلطان الفكري ، أو الاقتصادي أو السياسي لغيرنا، منهج يستطيع أن يجعل منا منتجي حضارة نشارك بها في عالم اليوم لا مستهلكي حضارة، نعيش على هامش حضارة العالم المعاصر .

إن المناهج المستوردة تجعل النمط الغربي للاستهلاك هدفًا تتطلع إليه الجماهير ، وهي إذ تخلق فيهم هذا التطلع تعجز عن تجنيدهم في حلبة الإنتاج لتحقيق ما يتطلعون إليه ، ومن ثم فهي توقعهم في الإحباط النفسي ، وليس بهذا النمط من السلوك تعالج مشكلة التخلف . أننا بحاجة إلى منهج يغير هذا الترتيب ، بحاجة إلى منهج يحقق مشاركة الجماهير في البذل والعطاء ، والتعالي على الاستهلاك المظهري ، وقد عجزت المناهج المستوردة من رأسمالية واشتراكية عن تحقيق أي من الأمرين .

والشريعة الإسلامية بما تملك من سيطرة على قلوب الناس تستطيع أن تجعلهم يعطون بغير حدود عبادة لله تعالى ، كما تستطيع أن تضبط استهلاكهم عند الحدود المعقولة التي تتجنب التقتير والإسراف ، والمنهج المشتق منها سيكون فعالاً ممتلكا لمقومات النجاح التي حددناها .

فهو منهج مشتق من بيئة وتراث الشعب الإسلامي وهو يحمل الأفكار التي يستجيبون لها ، فهو قادر على استنفار جموعهم وتجنيد طاقاتهم ، وهو من المرونة بحيث يستجيب للمتغيرات ، فلقد نجح هذا المنهج من قبل ونجاحه كان ثمرة توافقه مع النفس البشرية ، ولا سيما في خلق الصورة المتحركة للمجتمع الذى يقوم على البر بين أفراده [1] إنه ليس إلا الطريق الذي يحدده الإسلام للنهوض بالمجتمع ، بإخراجه من

---

(١) Watt W.M. Social Integ٤ation in Islam . London : oxfocd . University prpress ١٩٦١ D ٦٢

ضنك الحياة إلى طيب الحياة، التي هي هدف التنمية الاقتصادية في الإسلام ، يقول الله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ﴾ [النحل:٩٧] ويقول أيضًا : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه : ١٢٤] .... فالتخلص من ضنك الحياة وتحقيق الحياة الطيبة يتطلب منا :

١ – الإقبال على الله تعالى والإيمان به .

٢ – العمل الصالح في كل مجالات حياتنا والضمير الملتزم بالتقوى .

٣ـ التنمية الاقتصادية تتطلب سياسات بناءة لأن الغرب حينما اهتم بالعلم حقق ذاته اقتصاديًا بعلوم الكيمياء والفيزياء والأحياء .

والعلم الحديث شيء حاسم في التنمية الاقتصادية وليس هناك مجتمع متقدم دون امتلاكه ثمار العلم .

هنا يطرح التساؤل : هل التعليم في بلدان الأمة يضع نهضة حضارية وهل حققت الأمة نوعًا من التكافل الاجتماعي بقيمة العمل الصالح والضمير الملتزم بالتقوى ؟

ومن هنا فإن الاستراتيجية الإسلامية تتطلب قبل كل شيء إيجاد المجتمع المؤمن ، وهو يستلزم صياغة إسلامية وإقامة نظام الإسلام في شتى جنبات الحياة ، في أنفسنا أولاً ، وفي بناء مجتمعنا ثانيًا ، وفي علاقة شعوبنا ببعضها ثالثًا . وفي تحديد أهدافنا الاقتصادية ووسائلنا إلى هذه الأهداف في مرحلة أخيرة .

ونستطيع أن نفرغ هذه العناصر من استراتيجيا من أجل التنمية وحل المشكلة الاقتصادية والقضاء على التخلف في خطوات محددة يتكون منها المنهج الإسلامي وهي :

أ – آلية اصطفاء متفق عليها على الصعيد الاجتماعي وشجب الأيديولوجات المناهضة.

ب – بناء الإنسان على قيم الإسلام مع وجود نظام قوي للحوافز يدفع الفرد لأن يقدم أفضل ما عنده لمصلحته الخاصة ولمصلحة المجتمع .

جـ – إصلاح هيكل الاقتصاد برمته يهدف تحقيق مقاصد الشريعة ، وأحياء تنظيم الإسلام في ملكية الموارد ، وتوجيه الإنتاج للوفاء « بحد الكفاية » لكل إنسان .

د – إسناد دور قوي وهادف للدولة .

هـ – تحقيق التكامل الاقتصادي بين شعوبنا .

من الأهمية بمكان أن نتبين الآن كيف يمكن للنظرة الإسلامية للعالم ، إلى جانب تلك العناصر المحددة لاستراتيجيتها ، أن تساعد النظام الاقتصادي الإسلامي على التأثير على تخصيص الموارد (بين الاستعمالات المختلفة) وتوزيعها (بين الناس) باتجاه تحقيق الأهداف.

(أ) آلية الاصطفاء :

إن التأثير على تخصيص الموارد (بين الاستعمالات المختلفة) وتوزيعها (بين الناس) باتجاه تحقيق الأهداف تستوجب وسيلة اصطفاء . يتعين على جميع الطلبات على الموارد أن تجتاز آلية الأصطفاء تلك ، وذلك لخدمة الغرض المزدوج الرامي إلى جعلها تتساوي مع الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف الاجتماعية – الاقتصادية الموجودة .

إن قيام آلية الاصطفاء أو عدم قيامها بهذه الوظيفة المزدوجة على نحو فعال هو ما يحدد نجاح النظام .

– الرأسمالية تستخدم نظام الأسعار كآلية اصطفاء لتقليص حالات عدم التوازن وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد :

١ – فالرأسمالية ترخص للمستهلكين استهلاك ما يرغبون وفق أذواقهم الفردية

بغية تحقيق الحد الأقصى لمنافعهم .

٢ – الرأسمالية ترخص للمنتجين إنتاج ما يرغبون استجابة لأذواق المستهلكين ، وذلك من خلال تجميع ما يشاءون من عناصر الانتاج التي يرون أنها ملائمة لتقليص تكاليفهم إلى الحد الأدنى وزيادة أرباحهم إلى الحد الأقصى .

٣ – الأسعار التي تحددها السوق هي آلية الاصطفاء ، فهذه الأسعار تحقق توازنًا بين العرض والطلب من خلال الآتي :

– تحديدها ليس فقط ماذا سيستهلكه المستهلكون (الذين يسعون إلى الحد الأقصى من المنفعة) بل تحديدها أيضًا كمية هذا الاستهلاك .

– تحديدها ما يقدمه المنتجون (الذين يسعون إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح) .

عدم فعالية نظام الأسعار المطبق في بيئة علمانية :

إن نظام الأسعار المطبق في بيئة علمانية لا يوفر آلية فعالة للاستغناء عن الطلبات غير الضرورية ، فإن استخدام مجرد نظام الأسعار كآلية اصطفاء يؤدي إلى إحباط الأهداف الاجتماعية – الاقتصادية .

فآلية نظام الأسعار أدى إلى :

١ – أدى إلى إطلاق العنان لأذواق الأفراد المقترنة بالأعلان التجارى المجرد من القيم، وسهولة الاقتراض ، إلى إيجاد رغبات غير محدودة .

٢ – في حين أن توزيع الدخل وهو بالغ الانحراف يُمكن الأغنياء من تحويل موارد لتلبية رغباتهم غير الضرورية .

٣ – فالاعتماد على الأسعار فقط يمكن الأغنياء على شراء ما يرغبون من الكماليات

ومن رموز الجاه ، بصرف النظر عن مدى رفع أسعارها (من خلال الضرائب والرسوم الجمركية وتناقص قيمة العملة) .

٤ – هذا يؤدي إلى التضييق على الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات ، وتعميق الفجوات التي تفصل بين المدخرات والاستثمار وبين الصادرات والواردات .

– يؤدي إلى تفاقم حالات عدم التوازن الاقتصادي الكلي والخارجي .

٥ – أن الاعتماد على مجرد آلية الأسعار كوسيلة اصطفاء يساعد على إعادة التوازن بين العرض والطلب ، ولكن على حساب الفقراء الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم بالأسعار الأعلى الناتجة عن ذلك التوازن ، وهكذا تتعرض رفاهيتهم للأذى .

وهكذا فإن الاستراتيجية المثلى لإدخال العدل في تخصيص الموارد لا تتمثل في نظام الأسعار الذي يتسم به نظام السوق . بل أنه من الأفضل للاستراتيجية المثلى تكملة آلية الأسعار بإحدى الوسائل الأخرى التي من شأنها أن تزيل أو الأقل تقلص إلى الحد الأدنى ، الطلبات غير الضرورية على الموارد – تلك الطلبات التي تؤدي إلى حالات اختلال التوازن وتشكل عقبة في طريق تلبية الاحتياجات (المشكلة الاقتصادية) .

النظام الاقتصادي الإسلامي يستخدم آلية اصطفاء مزدوجة – (الاصطفاء الأخلاق – أسعار السوق) لتقليص حالات عدم التوازن وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد .

آلية الاصطفاء الأخلاقي : فالإسلام يحقق ذلك من خلال الاصطفاء الأخلاقي :

فالاصطفاء الأخلاق يتصدى لمشكلة الرغبات غير المحدودة في مصدرها ذاته ، أي الوعي الداخلي لدى الأفراد ، وذلك بتغير معيار أذواق الفرد بما ينسجم مع متطلبات كل من الخلافة والعدالة .

– فالإسلام يوجب على المسلمين تمحيص طلباتهم المحتملة على الموارد من خلال القيم الإسلامية (وهي آلية الاصطفاء الأولى) بحيث يحذف الكثير من هذه الطلبات قبل التعرض للاصطفاء الثاني المتمثل بأسعار السوق .

هذا لا يعني أنه يجب عدم اعتماد النظام الذي تفرضه آلية الأسعار ، إلا أنه يعني أن الجهد الذي يبذل لكبح الاستهلاك غير الضروري بمجرد آلية الأسعار لا يمكن أن يكون فعالاً .

لذا يتعين أن يكون هناك إجراء مهم لتقييد المصالح الشخصية للأفراد بقيود أخلاقية لمنع الفرد من استغلال المجتمع أو التجاوز في مصلحته الخاصة ، أي يعزز نظام الأسعار بآلية اصطفاء أخلاقي من خلال تغيير أذواق المستهلكين بآلية اصطفاء أخرى تستند إلى القيم الأخلاقية وإلى نظام من الحوافز يدفع الأغنياء أيضًا إلى الالتزام بها .

– فالاصطفاء الأخلاقي يجعل الطلبات على الموارد تابعة للمصلحة البشرية ولا يسمح باستخدامها لأغراض أخرى ؟ فهو على سبيل المثال لا يسمح باستخدام الموارد في أنشطة محظورة أخلاقيا – أنشطة من شأنها أن تقتل أو تؤذي البشر أو الحيوانات أو النباتات على نحو طائش إما آنيًا أو مستقبلاً مما يؤدي إلى تقليص الرفاهية .

– فالاصطفاء الأخلاقي يتطلب :

– طراز حياة متواضع ولا تسمح بالإسراف أو باستخدام الموارد في المظاهر أو في المنافسة التي تنطوي على الغرور ، وهي استخدامات لها تأثير فعلي على الرفاهية .

٢ – أنها لا تسمح بتدمير الموارد أو تبديدها (على سبيل المثال حرق الأغذية بغية رفع الأسعار) .

٣ – إصلاح هيكل النظام المصرفي بحيث يقوم بدور متمم في عملية الاصطفاء فإنه يمكن العمل على إبقاء الطلبات على الموارد ضمن حدود معقولة .

٤ – وهكذا فإن العامل الأخلاقي يعمل على تلطيف وتهذيب النفوذ الذي يمكن للثروة والسلطة والوساطة المالية أن تمارسه في تخصيص الموارد وتوزيعها (١) .

٥ – فإذا ما تم ذلك يمكن عندئذ الاستغناء عن سلسلة واسعة من الطلبات حتى قبل أن تجد تعبيرًا عنها في السوق .

وعندئذ يمكن إنشاء توازن جديد بين إجمالي العرض وإجمالي الطلب على الموارد عند مستوى أدنى من الأسعار .

من شأن هذا أن يساعد على تلبية الاحتياجات وتحسين شروط معيشة الفقراء .

الجهة القادرة على توفير الاصطفاء الأخلاقي :

هل يتعين أن يكون للقانون الأخلاقي مصدر إلهي وهل يجب أن يدعمه الاعتقاد بالحساب أمام الله ؟ أن وجهة نظر الإسلام ، شأنها في ذلك شأن وجهة نظر الأديان السماوية الأخرى ، هي الوازع الإلهي والاعتقاد بالحياة بعد الموت ضروريان على حد سواء .

– إن الوازع الإلهي تجعل السلوك مطلقة لا يطالها النزاع ، فبدون الوازع الإلهي تصبح تلك القواعد خاضعة للأحكام والمنازعات الشخصية كما حدث في الغرب بعد علمنته إلى أن أصبحت قيمة تلك القواعد موضع تشكيك أساسي . حيث لا يوجد مثال يعتد به في التاريخ السابق لعصرنا ، لمجتمع نجح في المحافظة على الحياة الأخلاقية بدون مساعدة الدين.

---

(١) مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، ١٩٧٨م ص١٠٣ – ١٠٨ .

– لا يوجد من البشر ما يكون غير منحاز على الإطلاق وملتزمًا التزامًا كليا برفاهية الجميع ؟ فإذا حاول البشر استحداث هذه المعايير بأنفسهم فسيميلون بالطبع لوضع معايير تنحاز لمصلحة الأقوياء والمصالح المتأصلة ، ولا تستطيع خدمة رفاهية الجميع . إن أدنى شك في عدالة من يضع المعايير من شأنه أن يلغي فرص إجماع الرأي .

– لا يوجد لدى البشر المعرفة اللازمة لتقييم آثار أعمالهم على الآخرين ، ولا سيما أولئك الذين يتأثرون بها عن بعد . لذلك فإنهم بحاجة إلى جهة خارجية تتصف بحسن النية والعلم وتستطيع معرفة تلك الآثار لكي تقدم لهم قواعد للسلوك يمكنها أن تنقذ الآخرين من الآثار السلبية لأعمالهم [1] .

– إن الإله العلي الكبير الذي خلق البشر هو وحده القادر على معرفة طبيعتهم وقوتهم وحاجاتهم وضعفهم ، وعلى أن يكون الموجه الوحيد والمصدر الوحيد لجميع القيم . فهو برحمته ولطفه غير المتناهين لم يترك البشر يتلمسون طريقهم في الظلام ، بل زودهم بما يحتاجون إليه من هداية من خلال سلسلة من الأنبياء ابتداء من آدم نفسه – تلك الهداية التي يمكن أن تضمن رفاهية الجميع .

فالأحكام القيمية الجماعية لا مفر منها ، فهي التي تحدد مرجعية كل الخلفاء أي البشر ، فعليهم جميعًا أن يتصرفوا وفق هذه القيم بغية تحقيق مقاصد الشريعة .

وأن أية محاولة للامتناع عن إطلاق هذه الأحكام القيمية لا بد أن توجد الالتباس والفوضى وتؤدي إلى إفشال تحقيق رفاهية الجميع .

فبعد تمحيص « الطلبات على الموارد » من خلال آلية اصطفاء متمثلة في القيم المتفق عليها اجتماعيًا ، وبعد أن يتم بذلك إلغاء الطلبات غير الضرورية أو تقليصها إلى الحد الأدنى ، فإن من شأن آلية الاصطفاء المتمثلة بأسعار السوق أن يكون أكثر كفاءة

---

(١) د. محمد باقر الصدر ، الإنسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية (١٣٨٨هـ) ص ٦-٣٠ .

في تحقيق تخصيص للموارد يكون كفؤًا وعادلاً على حد سواء .

الاقتصاد في الإسلام خادم للعقيدة :

الاقتصاد في الإسلام ليس هدفًا في ذاته ، ولكنه ضرورة للإنسان ووسيلة لازمة له ليحيا ويعمل لغاياته العليا ، فهو معين له وخادم لعقيدته ورسالته .

فالإسلام نظام كامل للحياة ، حياة الفرد وحياة الأمة ، الحياة بجوانبها الفكرية والروحية والخلقية ، وبجوانبها الاقتصادية والاجتماعية السياسية ، فالناحية الاقتصادية جزء منه ، وجانب من جوانبه ، وهي جزء حي ، وجانب مهم ، ولكنها ليست أساس بنائه ، ولا محور تعاليمه ، ولا هدف رسالته ، ولا عنوان حضارته ولا مهمة أمته .

وسر ذلك أن هذا النظام للحياة الإنسانية منبثق من عقيدة شاملة في الكون والحياة والإنسان ، وفي مصدر هذا الكون ، وواهب الحياة وخالق الإنسان ، عقيدة تخاطب العقل، وتطابق الفطرة ، في تفسيرها لمعنى الوجود وإجابتها عن الأسئلة الحائرة للإنسان منذ فكر وتأمل : من أين ؟ وإلى أين ؟ ولم ؟ ومن جئت وجاء هذا الكون الفسيح ؟ ومن أبدعه ومن نظمه ؟ وما صلة الإنسان بهذا الخالق المبدع ؟ وإلى أين المسير بعد رحلة الحياة؟ ولماذا نحيا ؟ ولماذا نموت ؟

هذه العقيدة تقوم على العناصر التالية : ١ - على الإيمان بالرب الأعلى ، الذي خلق فسوى ، والذي قدّر فهدى «الله » رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، له الخلق وله الأمر وحده ، وله الحمد في الأولى والآخرة ، وله الحكم - وإليه يرجع الأمر كله ، لا يعبد إلا هو ولا يستعان إلا به ، ولا تطلب الهداية من غيره « إياك نعبد وإياك نستعين ، اهدنا الصراط المستقيم » .

لا يجوز لمخلوق أن يتخذ غيره تعالى وليا ، ولا يبتغي غيره حكما ، ولا يبغي غيره

ربًا «قل أغير الله اتخذ وليا فاطر السموات والأرض » « أفغير الله ابتغي حكما » .

٢ – أن الإنسان ليس هو هذا الغلاف الجسدي ، ولا هذا الهيكل من العظم واللحم والدم والأعصاب ، وإنما هو روح علوي يسكن هذا الهيكل السفلي ، وقبس من نور السماء في غلاف من طين الأرض، وبهذا السر الكامن في خفاياه كان أهلاً لخلافة الله وتكريمه ، وعمارة أرضه بالحق والعدل : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٣٠] .

٣ – أن الناس جميعًا عباد لله وحده ، أحرار من التبعية لغيره ، متساوون في المبدأ والمصير ، أخوة في الانسانية ، سوى بينهم بنوتهم لأب واحد هو آدم ، وعبوديتهم لرب واحد ، هو الله الذي خلقهم من ذكر وأنثى ، وجعلهم شعوبًا وقبائل ليتعارفوا ، لا فضل لجنس على جنس ، ولا لون على لون ، ولا فرد على فرد ، إلا بالتقوى .

٤ – أن الله تعالى لم يترك الناس سدى ، ولم يدعهم هملاً تائهين ، بل بعث إليهم من يدلهم على الغاية ويرشدهم إلى الطريق ، فأرسل رسله بالبينات والهدى : ﴿ مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء:٦٥] .

﴿ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ ﴾ [الحديد :٢٥] .

٥ – أن رسالات الله تعالى ختمت بالرسالة العامة الخالدة .. رسالة محمد – صلى الله عليه وسلم – التي أكمل الله بها الشرائع ، وتمم بها مكارم الأخلاق وأودع فيها من معالم الحق ، وقواعد العدل ، ومعاني الخير ، ودلائل الهدى ، ما لا تصلح الحياة إلا به ، ولا تسعد البشرية بغيره ، إلى أن تقوم الساعة ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [الصف : ٩] .

٦ – أن مهمة الإنسان في الحياة ليست أن يأكل ويتمتع كما تأكل الأنعام ، بل عبادة الله وحده ، وفعل الخير ابتغاء مرضاته ، ومقاومة الفحشاء والمنكر والبغي والاستمساك بعروة الحق ، والصبر على ما يلقي من الأذى في سبيله .

﴿ وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ .

٧ – أن الموت ليس نهاية المطاف ، ولا ختام الوجود الإنساني ، بل هو انتقال إلى مرحلة جديدة ، وحياة أخرى ، تجزى فيها كل نفس بما كسبت ، وتخلد فيها ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ ، ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ۝١١٥ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ﴾ .

هذه العقيدة الشاملة هي أساس النظام الإسلامي كله ، وأن شئت قلت النظم الإسلامية جميعًا بما في ذلك النظام الاقتصادي .

لهذا كان النظام الإسلامي للحياة نظامًا فذا متميزًا ، فهو شامل : العبادات التي تسمو بالروح وتربط الإنسان بالله .. والأخلاق التي تضبط الغرائز وتزكي الأنفس ... والآداب التي ترقى بالسلوك وتجمل الحياة ... التشريعات التي تبين الحلال من الحرام ، وتقيم العدل، وتمنع التظالم والبغي ، وتنظم علاقة الفرد بالفرد ، والفرد بالأسرة ، والفرد بالأمة، والأمة بغيرها من الأمم على قواعد الأخوة والمساواة والعدالة وتبادل الحقوق والواجبات ، كما تقرر العقوبات التي تؤدب المنحرف ، وتودع المتهاون وتحفظ بها حدود الله وحقوق الناس .

إن الاقتصاد الإسلامي يعمل بكل قوة على تحقيق الحياة الطيبة لأهله ، بحيث تتوافر لهم كل حاجات الحياة ومطالبها المشروعة ، ولكنه لا يرضى أن تكون هذه الحياة هي غاية الغايات ، بل يريدها أن تكون سلمًا لحياة أرقى وأزكى وأخلد ، وهي حياة

الخلود ، التي وعد الله بها المؤمنين والمؤمنات من عباده .

ب – بناء الإنسان على قيم الإسلام والحوافز الصحيحة :

لا يمكن تحقيق الكفاءة والعدالة بمجرد بناء الإنسان على قيم الإسلام لتفعيل آلية الاصطفاء الأخلاقي الملائمة ، بل لا بد أيضًا من حفز الأفراد على التصرف بموجبها :

فجوهر المشكلة الاقتصادية يكمن في كيفية تميز ما هو «ضروري» مما هو «غير ضروري» من الطلبات على الموارد . يلي ذلك كيفية إغراء الجميع بالامتناع عن الطلبات «غير الضرورية » ولا بد لتحقيق هذا الغرض بعد إيجاد آلية اصطفاء من نظام حافز يدفع الأغنياء إلى الالتزام بذلك .

الحوافز في النظام الرأسمالي :

الرأسمالية تفترض أن المصلحة الخاصة ستدفع الفرد لزيادة كفاءته إلى الحد الأقصى؟ في حين أن المنافسة ستكون كابحًا لمصلحته الخاصة وتساعد على حماية المصلحة الاجتماعية .

وهكذا فقد افترض آدم سميث أن من شأن نظام السوق أن يتمكن من تحقيق الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة الاجتماعية .

الاشتراكية :

لم تثق بالفرد وافترضت أن سعيه وراء مصلحته الخاصة من شأنه أن يلحق الضرر، بالمصلحة الاجتماعية . لذلك فقد اقترحت إلغاء الملكية الخاصة والربح وأرست قواعد السيطرة الصارمة للدولة على تخصيص وتوزيع الموارد لحماية المصلحة الاجتماعية .

المصلحة الخاصة :

لكن سعي الأفراد وراء مصلحتهم الخاصة ليس أمرًا سيئًا بالضرورة ، بل أنه لازم

لتحقيق التطور البشري ، ولا يمكن لنظام اقتصادي أن ينجح في تحقيق الكفاءة إلا إذا سمح بذلك .

ولا يصبح السعي وراء المصلحة الخاصة مدمرًا على الصعيد الاجتماعي إلا إذا تجاوز بعض الحدود ، وإلا إذا رفض الأفراد القيام بما يجب القيام به لإيجاد مجتمع تكون الأخوة والعدالة الاجتماعية - الاقتصادية هدفيه المركزيين .

على أنه في حين أن الفرد العاقل في أي مجتمع يكون عادة مستعدًا لإعطاء أفضل ما عنده من أجل مصلحته الخاصة إذا تمكن من الحصول على مكافأة كافية لمساهمته . فإن السؤال هو : ما الذي سيحفزه على العمل من أجل مصلحة المجتمع ؟ فلم يكبحُ المستهلك من طلباته على الموارد «ضمن الحدود الإنسانية » ويضحي من أجل الآخرين؟ ولم لا يحاول رجلُ الأعمال خنق المنافسة أو استخدام وسائل مشتبهة للإثراء؟ فهنا يصبح الإيمان بالحساب أمام الله وبالحياة الآخرة أمرًا لا مندوحة عنه .

- إن المصلحة الخاصة التي تقتصر رؤيتها على هذا العالم المحدود لا بد أن تولد شرور الطمع والتحلل من وازع الضمير وتجاهل مصلحة الآخرين .

- فالمجال الاقتصادي لا يتعامل إلا مع المادة ، ولا يفهم إلا لغة الأرقام ، ولا يتحدث إلا عن الربح والخسارة ، ولا هم لأهل هذا المجال إلا ابتلاع السوق ، وهزيمة المنافسين ، واقتناص المال بأي وسيلة ، وتحقيق أكبر عائد من الربح أو الريع أو الفائدة ، بغض النظر عن الأساليب التي تتبع ، والطرق التي تسلك ؟؟

لذا فثمة العديد من الحالات تتولد فيها آثار جانبية بحيث أن القوة ذاتها التي تجعل عجلة الأسواق تدور تؤدي إلى إفشال الحال المتمثل في السوق . وفي مجتمع علماني دنيوي لا يمكن للمصلحة الخاصة أن تحفز الأفراد على الوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية وفق ما تمليه عليهم ضمائرهم إلا حين يؤدي ذلك إلى تحقيق مصلحتهم الدنيوية .

- لا تملك الرأسمالية آلية فعالة لحفز الفرد على العمل لمصلحة المجتمع إلا إذا كانت تلك المصلحة تتحقق تلقائيًا من خلال سعيه وراء مصلحته الخاصة . وبما أن المصلحتين ليستا بالضرورة منسجمتين ، فإن الاعتماد على نظام الأسعار وحده يمكن الأغنياء من تحويل الموارد لتلبية رغبتهم غير الضرورية على حساب السلع التي تلبي احتياجات الفقراء . وهكذا تصبح الرأسمالية غير عادلة . أما الاشتراكية فهي أسوأ حالاً ، لأنها بمنعها الفرد من السعي وراء مصلحته الخاصة فإنها تجرد نفسها من آلية لحفز الفرد على العمل بكفاءه . كما أن منظورها الدنيوي لا يوفر حافزًا للعمل للمصلحة الاجتماعية . وهكذا تفشل الاشتراكية في تحقيق الكفاءة والعدالة .

الحوافز في النظام الاقتصادي الإسلامي :

- أما إذا أدخلنا بعدي الحساب أمام الله العلي القدير الذي لا يخفى عليه شيء والحياة بعد الموت ، فعند ذلك تتولد عقلانية أرقى . فهذان الاعتقادان يوفران حافزًا قويًا للقيام بأعمال تخدم المجتمع وذلك من خلال إعطاء منظور أطول بل أبدى للمصلحة الخاصة .

فهما يلمحان إلى أن مصلحة الفرد الخاصة لا تحقق من خلال تحسين ظروفه في هذا العالم فحسب بل أيضًا في العالم الآخر . لذلك فإنه إذا كان ذا عقل راشد ويسعى لما فيه مصلحته فإنه لن يعمل لمجرد رفاهية الدنيوية قصيرة الأجل ، بل سيحاول ضمان رفاهيته طويلة الأجل من خلال العمل من أجل رفاهية الآخرين ، من خلال تقليص استهلاكه المبذر وغير الضروري رغم قدرته المالية على الاسراف . وهكذا يمكن تحويل الموارد التي يتم توفيرها إلى إنتاج وتوزيع المزيد من السلع التي تلبي الاحتياجات مما يخدم مصلحة الفقراء .

لذلك فإن عدم إشباع الحاجات الكمالية لا يعرقل سير الحياة ، بل قد تصل

الإمكانيات بالمجتمع الإسلامي إلى الحد الذي يمكنه من إشباع هذا المستوى ومع ذلك قد يزهد المجتمع في مثل هذا الإشباع ويستعيض عنه بإشباع من نوع آخر ، وهو الإشباع الروحاني أو الإشباع الأخروي الأبقى والأعظم .

فهذا سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ وبعد أن فتحت الفتوحات وملأت الأموال خزائن بيت المال وعرف المسلمين حياة الرخاء بعد شظف العيش وأكل أوراق الشجر وربط الأحجار على البطون من شدة الجوع نجده يعزف من رغائب الدنيا والتمتع بطيباتها زاهد فيها ولكنه زاهد القادر الواجد وليس زهد العاجز المعدم ، فلقد قدم وفد من العراق على سيدنا عمر فقدم إليهم طعامًا فوجدهم يأكلون على مضض لغلظته فقال عمر ﷺ : «هذا يا أهل العراق أن يدهمق [1] لي لما يدهمق لكم ولكنا نستبقي من دنيانا ما نجد في آخرتنا ، أما سمعتم الله ﷻ قال لقوم : ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]

وهذا عثمان بن عفان ﷺ يفد الناس عليه فيطعمهم طعام الإمارة ـ طعامًا لينًا طيبًا ـ ثم يدخل إلى أهله فيأمل الخل والزيت .

– كما أن الاعتقاد بأن هذه الحياة متناهية في الصغر بالمقارنة مع الحياة الآخرة يمكن أن يمنع رجل الأعمال من الإثراء بوسيلة مشتبهة ، وبذلك يساعد الآخرين من خلال عدم تقليص حدود فرصهم وحرمانهم من معيشتهم المستقلة . هذه المعتقدات إذًا تنطوي على القدرة على أن تكون آلية طواعية تحفز الفرد على الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الأساسية وهي : ماذا ننتج وكيف ولمن ؟ الطريقة من شأنها أن تقود إلى التخصيص والتوزيع وفقًا لمقتضيات المصلحة العامة .

المصلحة الخاصة في الإسلام :

إن الإسلام يطرح منظورًا أطول أجلاً للافعال البشرية ، لكنه لا يقتضي حرمان

---

(١) يلين ويجود .

الأفراد من مصلحتهم الخاصة في هذه الحياة الدنيا . فهذا شيء غير عملي . وأي نظام للقيم يذكر على الأفراد مصلحتهم الخاصة لا يمكن أن ينجح ، بل أن الإسلام يوجب على الفرد تلبية جميع احتياجاته الأساسية كي يبقى صحيح الجسم والعقل وفعالاً وكي يتمكن من الوفاء بمسئولياته نحو نفسه ومجتمعه ، وبذلك فإنه يعمل على تطوير كامل إمكاناته .

فالإنسان المسلم ينتج استجابة لأمر الله ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك : ١٥] . ولهذا يشعر حين يزرع أو يغرس أو يضع ، أو يحترف أو يتاجر يتعبد بعمله لله ، وكلما زاد من إحسان عمله كان أتقى لله ، وأقرب إليه ، وهو حين يستهلك ويأكل من طيبات الحياة ، يستجيب لأمر الله في مثل قوله سبحانه : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا ﴾ [البقرة : ١٦٨] وهو يتمتع بها في توسط واعتدال طوعًا لأمر الله تعالى : ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ۝٣١ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ ﴾ [الأعراف : ٣١ ، ٣٢] . وهو حين يستهلك ويستمتع بالطيبات يستحضر أنها من رزق الله تعالى ، ونعمته عليه ، وأن عليه الشكر لواهبها سبحانه كما قال تعالى عن سبأ ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾ [سبأ : ١٥] .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾

[البقرة : ١٧٢]

بل تدل الآيات أنه رزقهم من الطيبات ليكونوا على رجاء الشكر ﴿ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الأنفال : ٢٦] .

﴿ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾ [إبراهيم : ٣٧] .

وهو حين يبيع ويشتري ، ويؤجر ويستأجر ، ويتبادل مع غيره الأموال والمنافع ، يقف عند حدود الله تعالى في معاملته ، لا يسكب من حرام ، أو لا ينمي ما كسبه بطريق حرام، لا يرابي ولا يحتكر ، ولا يظلم ولا يغش ، ولا يقامر ، ولا يسرق ، ولا يرشو ، ولا يرتشي . يعمل في دائرة الحلال البين ، ويتجنب دائرة الحرام البين ، ويتقي الشبهات ما استطاع ، استبراء لدينه وعرضه وبعدًا عن حمي الحرام .

إذن يتبين لنا في الإسلام لا مجال للامتناع عن الطيبات من الرزق التي يسرها الله ، لكن بما أن الموارد للجميع ، فإنه لا يليق به بوصفه خليفة الله أن يذهب إلى حد أن يصبح إنسانًا اقتصاديًا ويتجاهل رفاهية الآخرين .

وقد لاحظ جوزيف شومبتر أنه « ما من نظام اجتماعي يمكن أن ينجح ... إذا كان يفترض أن كل فرد لا يحدوه إلا مصلحته النفعية قصيرة الأجل ، فالتوازن ، وهو الميزان ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ﴾ [الرحمن : ٧ـ ٩] لا بد منه لضمان الرفاهية الاجتماعية والتطور المتواصل للإمكانيات البشرية .

إن ما فعله الإسلام لإيجاد هذا الميزان هو أنه جاء ببعد روحي وطويل الأجل للمصلحة الخاصة . فعلى الفرد أن يراعى مصلحته في هذا العالم المتناهي في الصغر ، وفي الآخرة الأبدية . في حين أنه يمكن ، وإن لم يكن بالضرورة تحقيق المصلحة في هذه الدنيا بأن يكون المرء أنانيًا ومجردًا من وازع الضمير ، فإن المصلحة في الآخرة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الوفاء بالالتزامات نحو الآخرين ، وإن كان ذلك لا يقتضي بالضرورة إنكار الذات . إن الإيمان بالحساب أمام الله العلي القدير العليم يمكن أن يقوم بدور قوي في احتواء المصلحة الخاصة وتشجيع العمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

ولا يمكن بسلطة الدولة وحدها تأدية هذه الوظيفة ، لأن احتمالات اكتشاف الدولة للمخالفين ليست مضمونة .

هكذا فإن الإسلام يتغلب على شرور الجشع وانعدام وازع الضمير وتجاهل حقوق الآخرين واحتياجاتهم وذلك من خلال الآلية الداخلية المنضبطة ذاتيًا ، والمغروسة في أعماق النفس ، وذلك بتأكيدها المتواصل على الحساب أمام الله والأخوة البشرية والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية إن إيمان المسلم برقابة ربه عليه اليوم ، وحسابه له في الغد ، يوم تنشر الدواوين وتنصب الموازين واستحضار هذا في وجدانه ، هو الرقيب الأول ، الذي يغني عن كل رقيب ، ولا يغني عنه أي رقيب ، فهو يرقبه في تحري الحلال الطيب من المكاسب وتجنب الحرام الخبيث منها ، فالوازع الداخلي أو «الضمير» الذي ينشئه الإيمان في قلب المسلم ، ويجعل من نفسه رقيبا على نفسه ... فلا يسمح لها أن تأخذ ما ليس لها بحق ، أو تأكل مال الغير الباطل ، أو تستغل ضعف الضعيف ، أو غفلة المسترسل ، أو حاجة المضطر ، أو أزمة الغذاء ، أو الدواء أو الكساء في المجتمع ، فتحاول أن تنتهز الفرصة لتربح الملايين من وراء جوع الجائعين وبؤس البائسين .

إن الإسلام يزودنا بالقيم التي تساعدنا على تحقيق حلم طالما كان عزيزًا علينا ، حلم مجتمع مسؤول ، يسأل فيه كل فرد أمام الله : كيف عاش ، وكيف سلك في هذا العالم ؟ ويمكن لهذا الصرح من المعتقدات أن يوفر قوة حافزة قوية لمنع تجاوز المصلحة الخاصة حدود الصحة والرفاهية الاجتماعية .

وهكذا فإن الإسلام يعترف بما تسعى الماركسية لإنكاره ، أي مساهمة المصلحة الخاصة للفرد من خلال الربح والملكية الخاصة في تحقيق المبادرة الفردية والاندفاع والكفاءة وروح المغامرة في مجال المشروعات .

لكن الإسلام يتغلب على شرور الجشع وانعدام وازع الضمير وتجاهل حقوق الآخرين واحتياجاتهم ، وهي أمور لا بد أن يعززها المنظور الدنيوي قصير الأجل لكل

من الرأسمالية والاشتراكية .

ويحقق الإسلام هذا من خلال الآلية الداخلية المنضبطة ذاتيًا ، والمغروسة في أعماق النفس ، وذلك بتأكيدها المتواصل على الحساب أمام الله والأخوة البشرية والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية .

ومما لا شك فيه أن للمنافسة وقوى السوق دورًا أساسيًا في المساهمة في تحقيق الكفاءة لآلية التخصيص ، ولكن يجب أن تعملا من خلال ضوابط آلية الاصطفاء الأخلاقية ، إذا أريد ضمان الأهداف الاجتماعية ، ولا تكون المنافسة «صحية» وقوى السوق «إنسانية» إلا من خلال هذه الضوابط .

ولا يوجد للمنافسة وقوى السوق ولا للتخطيط المركزي وفرض الأنظمة الصارمة القدرة على أن تزرع في البشر القوة الحافزة القوية لاستخدام الموارد استخدامًا عادلاً مثل ما لقوة الإيمان بالحساب أمام الله . وفي حين لا يوجد في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي آلية داخلية تمنع المصالح القوية المتأصلة من التصرف بالسياسات العامة والموارد لمنفعتها الأنانية ، أو أن تشجعها على الانفاق وفقًا لمقتضيات الرفاهية الاجتماعية، فإنها في النظام الإسلامي ، شأنها في ذلك شأن أي نظام ديني فعال، مدفوعة بحافز قوي لأن تفعل ذلك ، وإن لم تفعل فإنها تكون تعمل ضد مصلحتها الخاصة طويلة الأجل .

ج ـ إصلاح هيكل الاقتصاد برمته من خلال تجديد الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والمالي :

هناك مقومات يجب توافرها في الاستراتيجية الإسلامية لحل المشكلة الاقتصادية في مجتمع ما ، وأولها أن تتوافق مع البيئة التي يطبق فيها ، وثانيها : أن يقدر على استنفار الجماهير لتحقيق مقاصد الشريعة في ملكية الموارد ، وتوجيه الإنتاج للوفاء « بحد الكفاية » لكل إنسان .

فقد يفقد كل من آلية الاصطفاء ونظام الحفز فعاليتها أن لم يقترنا ببيئة اقتصادية ، اجتماعية وسياسية مواتية لتحقيق الأهداف .

فيجب أن تؤدي تلك البيئة إلى التقييد بقواعد الأمانة فلا تسمح بأن تصبح الممتلكات المادية والاستهلاك التفاخري مصادر للفخار ، فالمنهج الإسلامي عندما طبق في العصور الوسطى نجح في تحقيق التقدم بسبب التوافق مع البيئة والقدرة على تجنيد الطاقات والتقييد بقواعد الأمانة .

ويجب أن تكون البيئة الاقتصادية والمالية على نحو لا ينبثق عنها « الإنسان الاقتصادي » الإنسان الذي لا يتعامل إلا مع المادة ، ولا يفهم إلا لغة الأرقام ولا يتحدث إلا عن الربح والخسارة ، ولا هم لأهل هذا المجال إلا ابتلاع السوق وهزيمة المنافسين ، واقتناص المال بأي وسيلة وتحقيق أكبر عائد من الربح أو الريع أو الفائدة ، بغض النظر عن الأساليب التي تتبع ، والطرق التي تسلك ؟؟

وإذا ما ولد هذا الإنسان الاقتصادي فإنه لا يبقى في الوجود .

فإذا كان النظام القيمي للمجتمع يضر بمقام وهيبة « الإنسان الاقتصادي » وإذا تعزز ذلك أيضًا من جراء تجديد الهيكل الاقتصادي والمالي ، بحيث لا تدعم آليات الاقتصاد التخصصية والتوزيعية استخدام الموارد لأغراض تؤدي إلى إفشال عملية تحقيق الأهداف ، فإنه يمكن الارتقاء بسلوك الأفراد في مجال الاستهلاك والكسب والاستثمار بحيث يصبح أفضل جودة ومعنى .

إن الإنسان هو العنصر الفاعل في حل المشكلة الاقتصادية ، لذلك فإن للحوافز والدوافع والقيم التي تحرك الأفراد دورًا أساسيًا في نجاح هذه الاستراتيجية ، فالقيم التي يربي الإسلام عليها ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث يتضمن الإسلام قيمًا كثيرة تساعد على حل المشكلة الاقتصادية مثل : المحافظة على الوقت والمال ، وقيمة

العمل ولزوم الجماعة ، وزيادة الإنتاج ، وضبط الاستهلاك ، وموقف الإسلام من العلم .

ويمكن زيادة تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الهيكلة من خلال الإصلاح السياسي بحيث يتم إضعاف مراكز القوى في المجتمع ، وبحيث يصبح من الصعب على أي فرد الحصول على أية ميزة مفرطة باستغلال مركزه الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي .

إن من شأن غياب التجديد الهيكلي المذكور أن يديم عدم الكفاءة وعدم العدالة في استخدام الموارد وأن يؤدي إلى تفاقم حالات عدم التوازن في المدى الطويل .

منهجية إعادة الهيكلة والتجديد الاجتماعي :

لا يمكن تحقيق إعادة الهيكلة المذكورة من خلال تدابير عشوائية يتم ارتجالها ، بل يجب أن تكون منهجية ومترابطة وأن تنفذ على نحو ثابت مضطرد بناء على برنامج إصلاحي حسن التصميم لتحقيق الهدف طويل الأجل .

ويجب أن يتصدى التجديد الهيكلي إلى ما يلي :

١ـ تقوية العنصر البشري :

تقوية العنصر البشري من خلال حفز الفرد على أداء مهامه وتمكينه منها بهدف تحقيق الكفاءة والعدالة على حد سواء .

حيث تمثل الكائنات البشرية العناصر الحية التي لا غنى عنها للنظام الاقتصادي ، وهذه الكائنات البشرية تمثل « اللاعبين الأساسيين » فإذا لم يتم إصلاح هذه الكائنات فلا يمكن لشيء أن يؤدي عمله ، سواء كان ذلك هو « اليد الخفية » أو « اليد المرئية » ، في المقابل يتلقى الأفراد من النظام الاقتصادي ومؤسساته ، ولا يمكن لأي إصلاح

روحي أن يكون ذا معنى إلا إذا نفذ هذا الإصلاح إلى النظام الاقتصادي أيضًا ، وأزال منه كل مصادر الظلم والاستغلال وعدم الاستقرار .

٢ـ تقليص الوضع الراهن لتركيز الثروة ، والتوزيع العادل للدخل والثروة :

إن الإسلام يحرص على تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، وتتمثل عدالة التوزيع في ضمان حد أدنى من الدخل الحقيقي هو حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع .

فالعدالة الاقتصادية ـ الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة ، ينظر إليها على أنها أجزاء من الفلسفة الأخلاقية للإسلام لا يمكن تجاوزها وأنها تقوم على التزام ثابت تجاه الأخوة الإسلامية ، والحقيقة أن هناك تركيز على العدالة والأخوة في القرآن والسنة، بحيث لا يمكن أن نتصور التفكير في مجتمع مسلم مثالي ليس لهذين المبدأين فيه وجود ، ولا يمكن تحقيقهما دون توزيع عادل للدخل والثروة ، وبذلك اندمجت هذه الأهداف في جميع التعاليم الإسلامية حتى صار تحقيقها التزامًا روحيًا من التزامات المجتمع المسلم .

٣ـ إصلاح جميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما في ذلك الموارد المالية للدولة والوساطة المالية ، في ضوء التعاليم الإسلامية ، وذلك للمساعدة على تقليص الاستهلاك المبذر وغير الضروري ولتعزيز الاستثمار من أجل تلبية الاحتياجات والصادرات وزيادة التشغيل والعمل الحر .

في ظل الموارد المتاحة حاليًا ، ليس من الممكن إشباع طلب على السلع والخدمات ، تدعمه بشكل مصطنع نزعة استهلاكية ، تموله عجز كبير في الموازنات والسياسات النقدية التوسيعية مما يكون نتيجته الواضحة حرارة تضخمية يتبعها ركود اقتصادي ، فإذا لم تتغير الأخلاق ولم يتغير الفكر الاقتصادي فإن أي جهد تقوم به الحكومات إنما يعزز في الواقع الركود والبطالة والتواترات والاضطرابات .

فالشهوات البرجوازية ، تعزز الميل للتملك ، وتخلق طلبًا نهمًا مستمرًا على السلع والخدمات ، لا يمكن إشباعه بالموارد المتاحة لا في الدول المتقدمة ولا في الدول النامية، هذا الطلب لا يمكن الحد منه إلا بمساعدة القيم الأخلاقية والإصلاح المصرفي ، وذلك بإشباع ما يوصف بأنه « ضروري » ، و« فعال » ، واستبعاد أو تقليل ما هو غير ضروري أو غير فعال .

لذا فإن ما تدعو الحاجة إليه هو إصلاح البشر وإعادة هيكلة شاملة لأنماط الاستهلاك والاستثمار وملكية وسائل الإنتاج والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فكلما ازدادت حالات اختلال التوازن وكلما اتسعت الهوة الفاصلة بين الواقع ومقاصد الشريعة ، كلما ازدادت الحاجة إلى إعادة الهيكلة المطلوبة .

إن بعض العناصر الأساسية لإعادة الهيكلة هي جزء أساسي من معتقدات الإنسان المسلم ، فبما أن مصيره في الآخرة يتوقف على التزامه المخلص بها فإن الحوافز التي تدفعه إلى ذلك من شأنها أن تكون قوية .

إذن فمن المحتمل أن تنجح إعادة الهيكلة في بيئة إسلامية بأكثر مما ينجح نظيرها في بيئة علمانية لأن ما نحتاج إليه هو السمو الأخلاقي للفرد ، من خلال عقيدة تغير نظرته الكلية إلى الحياة وتحثه على التصرف الصحيح طبقًا لقيم خالدة معينة ، ويتعين أن تعزز هذه العقيدة الأخوة الإنسانية ، بتحقيق المساواة الاجتماعية بين كافة الأفراد ، وإزالة الظلم الاقتصادي الاجتماعي ، والتوزيع غير العادل للدخل والثروة ، ولابد لهذه العقيدة أيضًا من أن تكفل نظامًا عادلاً يعيد للإنسان كرامته ، ويؤمن له عملاً ومستوى معيشيًا طيبًا ، كما يتعين على هذه العقيدة تهيئة مناخ اجتماعي ، يقلل من الحث على زيادة الاستهلاك ، ويتعين عليها كذلك أن تحد من الفساد ما أمكن ، ومن الهدر ، وأن تعزز التوازن بين الطلب على الموارد وعرضها ، كما ينبغي لها أن توجه كافة الموارد الوطنية

المتاحة إلى إنتاج السلع والخدمات المطلوبة لتحقيق الإشباع « المتوازن » لكافة الحاجات الفردية والوطنية ، دون تشجيع الإسراف ، أو توليد حرارة تضخمية .

ويجب على هذه العقيدة أن تشجع على تحقيق معدل نمو اقتصادي معتدل ومستمر على المدى البعيد دون حدوث تقلبات حادة ، ومع ذلك فإن معدلاً واقعيًا للنمو الاقتصادي قد لا يساعد على الحد من البطالة ، إلا إذا كان هناك تحرك في الوقت نفسه نحو تقنية تغري بالعمالة الكاملة .

وقد يتطلب ذلك تحويل الاهتمام من طرق الإنتاج ذي الحجم الواسع إلى طرق الإنتاج ذي الحجم الصغير أو المتوسط .

ولا يمكن لأي نظام اقتصادي الحفاظ على سلامته وحيويته ، ولا أن يسهم إيجابيًا في تحقيق أهدافه الاقتصادية الاجتماعية دون دعم نظام نقدي ومصرفي عادل .

لذلك فإنه يتعين إصلاح هذا النظام لتجنب حالات الإفراد والاختلال التي تعزز اللامساواة والاستهلاك المفرط والتوسع النقدي غير السليم ، مما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالجميع .

وعلى هذا النظام ألا يشجع الأعمال كبيرة الحجم إلا إذا كانت هناك ضرورة ملحة لها، بل عليه أن يدعم على وجه العموم الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم .

المكونات الأساسية لإعادة الهيكلة في الإسلام :

هناك أربعة مكونات أساسية لإعادة الهيكلية ، أولاها الإسلام أهمية خاصة لكنها أهملت أو أسيء فهمها وهي :

١ـ استخدام الموارد المؤتمن عليها بما يمليه وازع الضمير .

٢ـ المساعدة الذاتية الاجتماعية التي تتحقق من خلال الآتي : الزكاة ، الصدقة ، الكفارات ، النذور .

٣- الإرث .

٤- إصلاح هيكل النظام المالي .

التفصيل :

١- استخدام الموارد المؤتمن عليها بما يمليه وازع الضمير :

إن الله هو الذي وضع جميع الموارد تحت تصرف البشر ، فالإنسان بوصفه خليفة ، ليس هو المالك الأساسي لهذه الموارد ، بل مجرد أمين عليها .

وفي حين أن هذه الأمانة لا تعني إنكار الملكية الخاصة ، فإنها تنطوي على عدد من الآثار الهامة التي توجد فرقًا بين مفهوم الملكية الخاصة للموارد في النظام الإسلامي وفي النظم الاقتصادية الأخرى :

أ - الموارد لمنفعة الجميع وليس لمنفعة القلة فقط ، فيجب استخدامها استخدامًا عادلاً لرفاهية الجميع .

ب - يتعين على كل إنسان الحصول على الموارد بطريقة مشروعة بالطريقة المحددة في القرآن والسنة ، والتصرف بخلاف ذلك ، يشكل مخالفة لشروط الخلافة .

ج - وحتى الموارد التي يتم الحصول عليها بطريقة مشروعة ، يجب التصرف فيها وفقًا لشروط الأمانة ، وهي ليست رفاهية الفرد نفسه وأسرته فحسب ، بل رفاهية الآخرين أيضًا .

فلا يليق بالإنسان بوصفه أمينًا ، أن يكون أنانيًا متسلطًا وبلا وازع من ضمير ، وأن يعمل من أجل رفاهيته هو فقط .

د - لا يسمح لأحد بتدمير أو بهدر أو المغالاة ، الذي ينجم عنها ضغط لا لزوم له على الموارد ، مما يقلص قدرة المجتمع على تلبية احتياجات الجميع .

إن النظام الأخلاقي من خلال تأثيره على الوعي الداخلي للفرد يشعره بأنه مؤتمن على ما عنده من موارد ، ويوفر المعايير اللازمة لتخصيصها وتوزيعها على نحو كفء وعادل ، كما أنه يجعل الفرد واعيًا لمسئوليته التي لا مفر منها أمام الله العليم ، فيكون ذلك حافزًا قويًا على عدم السعي وراء أذواقه الشخصية ومصلحته الخاصة بطريقة تلحق الضرر بتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

إن النموذج الاقتصادي الأمثل الذي يبثه المنهج الإسلامي هو النموذج الجاد المجاهد المنتج ، ولما كانت حياة الترف والبذخ تؤدي في كل الأحوال إلى الكسل والخمول وعدم الإنتاج .

حيث الترف هو التنعم باستهلاك وفير من الكماليات على اختلاف أصنافها أو اقتنائها، أو هدفه في إشباع رغبات النفس فوق ضروراتها وحاجياتها العادية ، ومن ثم فالترف قرين الثراء .

وقد يبين القرآن الكريم أن المترفين في الغالب الأعم أثرياء بلا عقيدة ، والمترفون على طول التاريخ هم أول من وقف في طريق أصحاب الدعوات : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ [سبأ : ٣٤] .

وأن كثرتهم أو تحكمهم في مجتمع مدعاة لهلاكه فالمترفون هم سبب الهلاك ليس لهم فحسب وإنما للأمة كلها ، يقول الحق سبحانه : ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء : ١٦] .

ونهى رسول الله ﷺ عن الأكل في صحاف الذهب والفضة والشبع من الطعام ، ولباس الشهرة والفخر والمباهاة ولبس الحرير للرجال ، والتحلي بالذهب والبناء فوق الحاجة تفاخرًا وكلها مظاهر للترف .

إن الإسلام لم يحرم تكوين الثروة طالما كانت من كسب حلال ، ولكنه نظم إنفاق

المسلمين بحيث لا يدخل الترف حياته فحث على الاعتدال في الإنفاق فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء : ٢٩] .

ونهى عن التبذير فقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان : ٦٧] .

والإسراف في اللغة : تجاوز الحد في كل فعل يفعله الإنسان ، ويطلق في الاصطلاح الشرعي : على مجاوز الحد في إنفاق المال .

وللإسراف حالتان : الأولى : أن يكون الإنفاق في حرام .

والثانية : أن يكون في مباح لكنه فوق الاعتدال ومقدار الحاجة .

﴿ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [يونس : ١٢] .

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ [غافر : ٣٤] .

وكان من هديه ﷺ قوله في الاعتدال في المطعم والمشرب والتحذير المبالغة فيهما : **«ما ملأ ابن آدم وعاءً شرًا من بطنه بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه ، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه»** .

إذن يعبد المسلم ربه في جميع أفعاله وأقواله ويلتزم جميع أوامره ونواهيه طاعة له سبحانه وتقربًا إليه في علاه .

يقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

[الأعراف:٣٢]

بل الله يأمر بالزينة والمتعة الطيبة والأكل والشراب والتوسعة على النفس والأهل ،

قال تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف : ٣١] .

فالإسلام يطلب الاستمتاع بمباهج الحياة للناس جميعًا كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم ، لذلك وجه الخطاب في الآية السابقة إلى « بني آدم » فإذا دعا في بعض الأحيان إلى الصبر والرضى فلا ينبغي أن يفهم من وراء ذلك أنها دعوة إلى التزهد والشح والحرمان إنما هي دعوة لكي تحتفظ النفس بشيء من الطمأنينة والقناعة أمام ما يستجد عليها من مصاعب الحياة وأهوالها ، أما بعد ذلك فكل فرد مطالب بأن يستمتع المتاع الحلال والمجتمع الإسلامي مطالب بأن يوفر لأفراده أسباب المتعة ويحترم رغبتهم في التمتع بلطائف الحياة فالله تعالى يحب أن يظهر أثر نعمته على عبده ، ومعلوم أن إبداء الشظف والخشونة مع المقدرة إنكار لنعمة الله ، وهذا ما يكرهه الله وينهى عنه .

واليد المغلولة كاليد المسرفة كلتاهما يرفضها الإسلام لما فيهما من ضرر بالغ على الفرد والمجتمع ، فغل اليد حرمان للنفس من المتاع المشروع ، وبسطها تبديد للمال في غير موضعه لذلك نهى الله تعالى عن غلها أو بسطها ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومٗا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء:٢٩] .

إن غل اليد بالإضافة إلى أنه يحرم صاحبه ومن يعولهم من متع الحياة فإنه يحبس المال عن التداول وبذلك يعطل الغال يده المال عن أداء وظيفته والمجتمع في حاجة إلى تداول هذا المال لتنمية الحياة في شتى مظاهرها وتزيد الإنتاج وتهيئ للعاملين فرص العمل ، وحبس المال يعطل هذا كله .

أما بسط اليد بغير ضابط فهو الطرف الآخر للمفاسد الناجمة عند فقد التوازن بين الإنفاق وعدمه وبه يصبح الإنسان مبذرًا وليس أدل على كراهة التبذير من وصف الله سبحانه وتعالى المبذرين بأنهم « إخوان الشياطين » وهو وصف شنيع مقزز يجعل

الإنسان يكره التبذير والمبذرين .

والآيات القرآنية والأحاديث النبوية في كراهة التبذير والترف كثيرة توحي بأن الترف من أبغض الحرام إلى الله سبحانه وتعالى . والمسلم العاقل هو الذي يتوسط ويعتدل فيما يتعلق بالإنفاق على معيشته وهو ما نسميه بالإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل مجموع ما ينفقه الفرد على نفسه ومن يعول من طعام وشراب وملبس ومسكن وزينة مما لا تقوم معايش الناس إلا به .

إن الهدف الرامي إلى تقليص الاستهلاك هو زيادة المدخرات وتكوين رأس المال .

تعبئة المدخرات :

إن البلدان الإسلامية ، بما فيها الفقيرة ، في حاجة إلى جهود كبيرة في تعبئة المدخرات المتوافرة وتوجيهها لاستعمال أكثر إنتاجًا .

فالاكتناز على سبيل المثال يشكل ميدان تستطيع الدولة أن تتدخل فيه بواسطة إجراءات تحفيزية وتوعية مواطنيها ، ومن خلال استعادة الثقة والمصداقية للمؤسسات والرجال القائمين عليها .

لا شك أن الاكتناز قد بلغ حدًا لا يصدق ، وذلك في بلدان إسلامية عدة ويمكن تقديره بنسبة ٥٠٪ من النقود الورقية المتداولة ، وهذا ضخم جدًا ، فبهذه الطريقة يسحب جزء مهم من النقود من الدائرة الاقتصادية ، ويبقى دون استثمار ، بينما يحول جزء إلى الصفقات في شراء الأراضي والمضاربة في العملة .

ولقد أصبحت المضاربة في شراء الأراضي والعملة ، مصدرًا لأرباح تضاربية مهمة تحقق في آجال قصيرة جدًا .

والإسلام يمقت الاكتناز والمضاربة على حد سواء ، لأنهما يضران بالاقتصاد

ويسيئان إلى الفقراء ، ويساهمان في إثراء غير مشروع للأغنياء .

الإنفاق الاستثماري :

فالمهارة لا تكمن في القدرة على الاحتفاظ بالمال فقط فإن الصدقة ستأكله ولكن المهارة في القدرة على استثمار المال وتنميته وإن من لا يجيد هذا الفن فإنه يدخل في دائرة السفهاء الذين لا يحسنون تنمية أموالهم ، لقد حث الإسلام على ضرورة الانتفاع بالمال الفائض عن الحاجة بدلاً من تخزينه أو كنزه ، قال ﷺ : « **من ولي يتيمًا فليتجر له في ماله حتى لا تأكله الصدقة** » .

ويتضح من هذا الحديث فائدتان :

الأولى : المبادرة إلى الانتفاع بكل الموارد المالية المتاحة والاستفادة بها وتدويرها في السوق للزيادة والنماء حتى في مال القصر من اليتامى أو الأرامل .

الثانية : دور الزكاة في الحث على استثمار الأموال ، فالإسلام لا يقر الكسب من أجل الاكتناز أو الحفظ ، لأن الاكتناز عادة غير اقتصادية ، وقد حذر الله المكتنزين أموالهم تحذيرًا شديدًا ، قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾

[التوبة : ٣٤، ٣٥]

وهي دعوة صريحة لاستغلال الموارد واستثمار الأموال وعدم تعطيلها عن القيام بالدور المنوط بها .

حيث يتبين ذلك من قول النبي ﷺ : « **رحم الله امرءً اكتسب طيبًا ، وأنفق قصدًا، وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته** » .

والأحاديث النبوية تبين أن استثمار الفائض من المال لتنميته وزيادته عبادة وقربة ، لأنها تفيد المسلم الفرد وتعود على المجتمع بالخير وتتفق هذه الأحاديث مع قول النبي ﷺ : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » ، منها صدقة جارية لأنها تحفظ حق الأجيال القادمة في أموال الأجيال المعاصرة أو فيما لديها من أموال وهو نفس ما يرمي قول النبي • : « إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكففون الناس » .

إن المحصلة النهائية لذلك دوران رأس المال الموجود لدى الأفراد في مشروعات إنتاجية واستثمارات نافعة منها الصغيرة ، ومنها المتوسطة ، ومنها العملاق مما يترتب عليه جريان الخير والرزق وتأمين الفرد ضد مخاطر الأيام .

٢ـ المساعدة الذاتية الاجتماعية :

إن غاية الإنسان من الإنفاق هي طاعة الله ﷻ وابتغاء مرضاته ، فالإنفاق من حيث المبدأ فإنما هو قربة إلى الله ﷻ بقدر النية التي يقصدها المنفق من وراء إنفاقه .

وينقسم الإنفاق الاجتماعي لأحد غرضين :

الأول : إما تحصيل أمر ديني ويقصد به الإنفاق في وجوه الخير والبر كالصدقة المستحبة على الفقراء والمساكين بإطعامهم أو كسوتهم أو علاجهم أو تعليمهم وكبناء المساجد والمستشفيات والمدارس ومساكن الإيواء والجهاد في سبيل الله ، ونشر الكتب وإعانة المنكوبين واللاجئين من جراء الزلازل ، أو الحروب ، وبذل المال في نشر الدعوة والدعاء في سبيل الله .

الثاني : أو لتحصيل منفعة دنيوية تقوم بها مصالح العباد كبناء المساكن وإصلاح الطرق وتحقيق الخدمات العامة من قبل الأفراد أو الجماعات وكلها يقصد بها ثواب الآخرة ورضوان الله ﷻ ، وقيام الأفراد بهذا النوع من الإنفاق إنما يخفف كثيرًا من

العبء الواقع على كاهل الدولة إذ هي المسؤولة عن القيام بالإنفاق على كثير من هذه المجالات .

إن إنفاق المال في وجوه البر والخير بإخراج الزكاة والصدقات عن طيب خاطر كل ذلك يساعد على تقوية روابط الأخوة بين أفراد المجتمع ويقوي العاطفة بين الأغنياء والفقراء فضلاً عن أنه يكسب المنفق رضا الله والفوز بالثواب ، ويتم الإنفاق في هذا المجال من عدة وجوه أهمها :

أ ـ الزكاة :

هي ركن من أركان الإسلام التي لا يقوم إلا بها ، ولم يكل الله سبحانه قسمتها إلى عباده ، بل أنزل على رسوله آيات قرآنية محكمة فيها توزيع الزكاة على أهلها المستحقين لها ، حتى لا يحصل شحناء : ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [التوبة : ٦٠] .

فالزكاة ركن اجتماعي بارز ، تجمع بين العبادة والواجب المالي والاجتماعي ، وهي حق للجماعة لدى الفرد الذي يملك نصابًا أو مقدارًا معينًا من المال .

وهي أموال تذهب إلى المحتاجين والمعوذين داخل المجتمع بغرض الإسهام في توفير الكفاف لهذه الفئات الهشة وتقليل الفوارق المالية بين الأغنياء والفقراء كما أراد الله جل شأنه أن يمتحن القادرين من عباده على كسب المال ، امتحانًا عمليًا ، شعورهم ليعرف مقدار شكر الشاكر وعصيان الكافر المنكر لنعم الله ، وفوق هذا ، في ذلك عطف الله جل شأنه على هؤلاء المحرومين والمساكين واهتمامه بهم حيث فرض لهم نصيبًا معلومًا على الأغنياء الذين يملكون النصاب المشروع من أي مال زكاة له وطهرة للأغنياء .

ثم إن في حثهم على ذلك تعاونًا على البر والإحسان ، فمن الزكاة ينطلق الإنسان

من حيز البخل إلى ساحة الجود ، ومن الزكاة يتربى الفرد على حب الخير ، ومن الزكاة يحس الإنسان بعد دفعه لها أن حاجة الفقير لا تقتصر على الزكاة فحسب ، بل هي بداية مشعة ليتبعها نهاية في عمل ، وبذل المال السخي للمحتاجين ، فتخفف آلامهم ويذهب شجى في غصصهم ، وينتشلون من تيار الفقر إلى شاطئ الغنى ، هكذا يدعو الإسلام أبناءه وهكذا يربيهم .

فيتبين من هذا أن مشروعية الزكاة تدور حول ثلاثة أهداف [١] :

١ـ فهي إعانة للضعيف والعاجز على تأدية ما أوجب الله عليه من الفروض .

٢ـ وهي تطهير نفس المزكى من الذنوب ، وتربية صحيحة لتأدية الأمانات والبر والإحسان .

٣ـ شكر لله سبحانه حيث أنعم على الإنسان وأفاض بالنعمة ، وأصبح عنده فضل من المال ، فليؤد حقه وليشكر نعمة الله عليه .

٤ـ وقد حددت مصادر تحصيلها وأوجه صرفها ، أما الجهات التي تستفيد منها حصرًا فهي :

الفقراء : هم فئة معدمة لا تتوفر لها احتياجاتها الأساسية .

المساكين : المسكين هو من يجد ، ولكن لا يجد ما يكفيه .

العاملين فيه : نفقة الموظفين في جمع الزكاة .

الغارمين : وهم من استغرق الدين ثرواتهم ، يعطون لسداد هذه الديون .

في سبيل الله : هو مصرف عام تحدده الظروف وحاجات المجتمع ومصالحه العامة.

---

(١) د. حمد العبد الرحمن الجنيدل ، نظرية التملك في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م ، ص٨٦ .

ابن السبيل : وهو المنقطع عن ماله ولا يجد ما ينفق .

إذن فرضت الزكاة في الإسلام كأداة اقتصادية تحقق هدف هام من أهداف الاقتصاد الإسلامي وهو إحداث التوازن الاجتماعي بين أفراد الأمة الذي يكفل في النهاية تماسك الجماعة المسلمة وحسن تعاونها بعضها مع بعض بحيث يتدرج هذا التكافل من الأسرة إلى المحيط المحلي إلى المحيط العام ، والزكاة ليست إحسانًا من الأغنياء وإنما هي فريضة واجبة الأداء يقاتل من يمنعها ويخرج من الملة من ينكرها .

إن مساعدة الفقراء والمحتاجين تمثل أولوية مطلقة في الإسلام فيجب إذن تخصيص قسط كبير من موارد الزكاة وصرفها في إنشاء برنامج التشغيل الكامل ، فلو طبقت الشريعة تطبيقًا صحيحًا ، أي مراعاة روح القرآن والسنة لأمكن أن تصل الزكاة إلى ٨٪ من إجمالي الدخل الوطني في الدولة الإسلامية ، وهناك إجراءات تستحق أن تعتمد قصد تحسين مردود الزكاة ، وبالتالي رفع قدرة تمويل البلدان الإسلامية في مكافحتها للبطالة .

نخلص مما سبق أنه لو تم تحصيل الزكاة من قبل الحكومات الإسلامية فإنها سوف تشكل موردًا هامًا من موارد هذه الدول ، ويمكن أن يقال : إن الدولة لا تملك حرية التصرف في حصيلة الزكاة كيفما شاءت ، إذ إن مصارف الزكاة محددة شرعًا ، إلا أنه بلا شك إن تحصيل مبالغ الزكاة هذه سوف يحدد جزءًا هامًا من الموارد العامة من مصادر أخرى كانت تستخدم في نفس مصادر الزكاة مثل كثير من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها معظم الحكومات المعاصرة .

وبالتالي فإن تحصيل الزكاة في الوقت الحاضر يعتبر أمْرًا هامًا يجب النظر فيه لما يوفر للدولة من مبالغ طائلة يمكن أن يكون لها أثر بالغ في تمويل التنمية وإخراج مجتمعات المسلمين من دائرة التخلف الاقتصادي .

ويؤدي مبدأ محلية توزيع الزكاة إذا ما طبق بدقة إلى أن تستحق القرى والأرياف في البلد الواحد أولوية في إعطاء الزكاة ، بالمعنى الذي يحقق درجة الإغناء ، وتوفير أدوات الإنتاج مما يوفر مستلزمات العيش والاستقرار ، وتنفي الحاجة إلى الهجرة إلى المدن ويتحقق بذلك واحد من المتطلبات الأساسية لعملية التنمية المتوازنة التي يطالب بها كتاب التنمية الاقتصادية .

فإذا ما انتقلنا إلى المصارف يستبين لنا وبعمق حكم الزكاة ، فسهم الفقراء موجه إلى فئة معدمة ذات ميل كبير للاستهلاك لا تتوفر لها احتياجاتها الأساسية فتوجه حصيلة الزكاة للاستهلاك مما يعني إيجاد طلب فعال ، فيزيد تبعًا لذلك العرض ، وتستدعي عمالة إضافية فيتولد طلب آخر ، وهكذا تزدهر حركة النشاط الاقتصادي وتدور عجلة الاقتصاد بيسر وسهولة ، وتخرج العالم من التضخم والكساد والبطالة .

وسهم المساكين إذا كان المسكين هو من يجد ، ولكن لا يجد ما يكفيه فالزكاة تساعده للوصل إلى حد الكفاية ، وذلك بمساعدته في إيجاد عمل بتملك آلة أو تدريبه على حرفة ، فذلك سهم موجه بكامله إلى تنمية فئة في المجتمع لتنقلها من طبقة الآخذين إلى طبقة المزكين ، بالإضافة إلى الطلب المكون من هذا الإنفاق متجه إلى نوعية أخرى من السلع هي ليست سلعًا استهلاكية ، وإنما سلعًا إنتاجية ، وذلك بالإضافة إلى أثر هذه السلع في الإنتاج فإنه يخلق طلبًا عليها يؤدي إلى ثبات أسعارها أو رواجها مما يشجع على التوسع في إنتاجها .

وسهم العاملين فيه حكمة عظيمة سواء في الترتيب أو النسبة ، ففي الترتيب يرينا أن نفقة الموظفين ليست مقدمة على نفقة المستفيدين أنفسهم ، فقدم أصحاب الحاجة من فقراء ومساكين على العاملين .

أما سهم الغارمين وابن السبيل وهم فقراء ، ففي اللحظة التي سينطبق عليهم وصف الغارم أو ابن السبيل حتى وإن كانوا أغنياء في أوطانهم أو للحظات أخرى ، وهذا يساعد على إدارة العجلة الاقتصادية .

ب ـ الكفارات : المقصود بها الأعمال التي تكفر بعض الذنوب وتسترها حتى لا يكون لها أثر يؤاخذ به المسلم في الدنيا ولا في الآخرة وهو باب من أبواب رحمة الله تعالى بالمؤمنين إذا اقترفوا بعض الخطايا أو ترخصوا في بعض العبادات من صيام أو ظهار أو يمين أو غيره .

والكفارات التي خوطب بها المكلف في الشريعة ست كفارات ، وهي تختلف في النوع والمقدار حسب اختلاف المنهي عنه ، ثم قد يصحب الكفارة عقوبة أخرى كما هو الشأن في القتل ففيه دية وفيه كفارة وكلتهما عقوبة مقدرة ، وهي كما يلي :

كفارة الجماع في نهار رمضان ـ كفارة الظهار ـ كفارة الحنث في اليمين ـ إفساد الإحرام ـ كفارة القتل ـ كفارة الحيض .

مثال كفارة اليمين :

قال الله تعالى : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيْمَـٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَـٰنَكُمْ﴾ [المائدة : ٨٩] .

وقول الرسول ﷺ : « **إذا حلفت يمين ورأيت غيرها خيرًا منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك** »(١) .

فالذي يكفر اليمين المنعقدة إذا حنث فيها الحالف واحد من ثلاث : الإطعام ـ الكسوة ـ العتق .

وهي مرتبة ترتيبًا تصاعديًا أدناها الإطعام وأعلاها العتق فمن لم يجد فعليه صيام ثلاثة أيام .

(١) أخرجه البخاري : انظر الأوطار ، ج٨ ، (ص٢٤٦) .

ج ـ النذور :

النذر هو التزام قربة غير لازمة في أصل الشرع بلفظ يشعر بذلك مثل أن يقول المرء : لله عليَّ أن أتصدق بمبلغ كذا أو إن شفى الله مريضي فعليَّ صيام ثلاثة أيام ونحو ذلك (١) ، والنذر مشروع بالكتاب والسنة .

قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٧٠]، ويقول تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٢٩] .

ومن صفات الأبرار ذكر الله تعالى أنهم :

﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان : ٧] .

وما سبق بيانه من الزكاة والكفارات تدخل في الواجب الذي لا يجوز للمسلم أن يتخلف عن إنفاقه .

وهي من الأدوات الشرعية التي يمكن أن تكون لها أهمية اقتصادية أو اجتماعية في رفع شأن المجتمع الإسلامي وأفراده ـ وذلك على اعتبار أن الزكاة فرض يتحتم على المسلم دفعها وفقًا للأطر الشرعية المحددة لها ، بشكل دوري يضمن إلى حد بعيد ثباتها كمورد مالي وتمويلي على الأقل على المستوى الكلي ، فعلى أقل تقدير ، لو قام كل فرد مسلم في المجتمع بدفع ما يستحق عليه من زكاة وقت وجوبها إلى الفئات الاجتماعية التي حددها ، فما من شك في أن ذلك يضمن توفير مبالغ إجمالية ضخمة « تأتي من جميع دافعي الزكاة على مستوى المجتمع الإسلامي » ، وتذهب إلى جميع محدودي الدخل وغيرهم من المستحقين في ذلك المجتمع مما يساهم بشكل جذري في حل المشاكل

---

(٢) فقه السنة ، ج٢ ، الشيخ سيد سابق .

التمويلية الاجتماعية والاقتصادية للفئة الأخيرة ، دون الإضرار بالمركز المالي لكل فرد في المجموعة الأولى المانحة للزكاة ، بل ودون المساس بمعنويات أو بكرامة كل من أفراد الفئتين ، حيث أنها تمثل « حقًا شرعيًا » لأفراد الفئة الثانية يلتزم بدفعه أفراد الفئة الأولى كشرط ضروري لانتمائهم إلى الدين الإسلامي الحنيف .

الصدقات التطوعية :

الصدقة في اللغة : هي العطية التي يبغي بها وجه الله ، أما الشرع : فهي تمليك في الحياة بغير عوض على وجه القربة إلى الله سبحانه ، والصدقة النافلة هي ما تجود به نفس المنفق ابتغاء مرضاة الله من غير الفريضة وهي بذلك غير الزكاة والكفارات والنذور فإذا لم تكن حصيلة الزكاة كافية لسد حاجة المصارف فإن الأنظار لابد أن تتجه إلى أغنياء المسلمين والقادرين منهم على التطوع ليسدوا هذه الحاجة ومع أنها قد لا تصل إلى مرتبة الفريضة إلا أنه من تمام تربية المسلم أن ينظر إلى هذه الحقوق ويؤديها .

وتصنف الصدقات المعنية من خلال ثلاث مجموعات :

صدقات مادية ، وصدقات معنوية ، وصدقات تعبدية ، والجمع بين الأصناف المذكورة في نص شرعي واحد كما يمكن أن نتبين بالرجوع إلى ما رواه أبو ذر الغفاري ﷺ حين قال : إن رسول الله قال : « **على كل نفس في كل يوم طلعت فيه الشمس صدقة منه على نفسه** » ، قلت : يا رسول الله ، من أين أتصدق ، وليس لنا أموال ؟ قال : « **لأن من أبواب الصدقة** : التكبير ، وسبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، وأستغفر الله ، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتعزل في الشوك عن طريق الناس ، والعظم ، والحجر ، وتهدي الأعمى ، وتسمع الأصم والأبكم ، حتى يفقه ، وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها ، وتسعى بشدة ساقيك إلى اللهفان المستغيث ، وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف ، كل ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك ، ولك في جماع

زوجتك أجر »[1] .

ففي الحديث ذكرت الصفات الثلاث للصدقات بدءًا بالتساؤل الأول الذي يدل على أن الأموال هي الشكل المألوف الذي يتم التعامل به كصدقة ، استطرادًا إلى الصدقات التعبدية مثل ذكر الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وانتهاء بالصدقات المعنوية التي يستهدف بها مساعدة كل ذي حاجة وإسعاد الزوجة .

الصدقات المادية : دعا الله سبحانه وتعالى عباده إلى إنفاق أموالهم في سبيله حيث إن ذلك يحدث في أشكال متنوعة ومتداخلة كالمساهمة في بناء المساجد والمؤسسات الصحية والتعليمية ، وذلك إلى جانب الشكل المألوف لكل مسلم وغيره وهو الإنفاق على الفقراء والمحتاجين ، وفي ذلك الحث العام على الإنفاق في الخير يقول تعالى : ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٦١] .

والصدقة يمكن أن تكون في شكل سلعة غذائية ، حيث يقول الرسول ﷺ : «اتقوا النار ولو بشق تمرة فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة »[2] .

والقروض تعتبر من الوجهة الشرعية من الصدقات المادية وهو أحد موارد المال يلجأ إليها المسلم لمواجهة ظرف طارئ في حياته وقد يكون القرض للاستهلاك لينفق المقترض على حاجته وحاجات أولاده أو قد يكون قرض للإنتاج يستغله المقترض في استثمار أو غيره ، وسواء كان للاستهلاك أو الإنتاج فلا يجوز للمقرض أن يطلب من المقترض رد أكثر من قيمة الدين إلا أن يكون باتفاق مشاركة بينهما في حالة الاقتراض للإنتاج على أن تكون المشاركة في تحمل الخسارة إذا حدثت ؛ لأن أي زيادة على القرض

---

(١) رواه أحمد ، فقه السنة ، المجلد الأول ، ص٤٩٢ .

(١) مسند أحمد بن حنبل ، البخاري ومسلم ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ١١٥، ص١١٥، ص١٤ .

غير متفق عليها كالمشاركة تعتبر ربا والربا محرم في جميع الأحوال حيث جاء في حديث شريف أن : « كل قرض صدقة » [(١)] .

صدقات معنوية :

والصدقات في تلك الحالة لا تقوم بالمال أو بشيء مادي ، وقد لا تكلف مانحها شيئًا البتة ، ومع ذلك تترك آثارًا معنوية بل وقد تكون مادية أيضًا ذات أبعاد إيجابية وبناءة على متلقيها .

ومن أهم الأنواع المألوفة لمثل هذه الصدقات ، الكلمة الطيبة ، وكذلك إماطة الأذى عن الطريق فعن أبي هريرة ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « كل سلامى من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين الاثنين صدقة ، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وبكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة وتميط الأذى عن الطريق صدقة » [(٢)] .

كما أن بشاشة الوجه في وجه غيره تعتبر من قبيل الصدقات المعنوية ، فقد قالﷺ : «كل معروف صدقة ومن المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق ، وأن تفرغ من دلوك في إنائه » [(٣)] .

صدقات تعبدية : وهي صدقات تتعلق بعبادات مباشرة توجه إلى الله سبحانه وتعالى ولا علاقة لها بالآخرين من البشر كالصلاة والسعي نحو مكان إقامتها .

فعن أبي ذر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ،

---

(٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ٤٥٤٢ ، ص٨٣٥ .
(١) رياض الصالحين ٦/ ١٢٢، ص٥٨ .
(٢) رواه أحمد والترمذي ، فقه السنة ص٤٩٣ .

وأمر بالمعروف صدقة ، ونهي عن المنكر صدقة ، ويجزي من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى »[١] .

الفئات المستفيدة من الصدقات :

إن الفئات المستفيدة من الصدقة يمكن أن تتسع لتشمل كل من يحصل على أي شكل من أشكال الصدقات التطوعية بعد أن تتحقق لها ضوابطها الشرعية .

فالأولويات تبدأ بالأقارب « وفي مقدمتهم الوالدان » ودائمًا ما يليهم اليتامى ثم المساكين ، وبعد هذا نجد بعض الفئات المختلفة مثل ابن السبيل والجار والقريب والخادم ، ويتضح ذلك من قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢١٥] .

ويقول الله تعالى : ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النساء : ٣٦] .

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للصدقات التطوعية الشرعية :

إن الصدقات التطوعية تنطوي حتمًا على منفعة مشتركة تبادلية بين الأطراف المتعاملة بها :

أولاً : إذا كانت في شكل منحة مالية لمحتاج .

فهي تشكل مصدرًا إضافيًا للدخل لدى هذا المحتاج ، وتمكنه من زيادة الطلب الكلي الفعال .

إن ذلك سوف يؤدي بدوره إلى تنشيط الاستثمار والتوسع في استغلال الموارد المتاحة .

---

(٣) رواه مسلم ، رياض الصالحين ، ٢/ ١١٨ ، ص٥٧ .

هذا سوف يؤدي بدوره إلى خلق فرص جديدة للعمالة والتوظيف والإنتاج الذي يمكن أن يعود بالنفع المزدوج على المتصدق ـ كمنتج أو كعامل ـ والمتصدق عليه الذي قد يساعده ما يحصل عليه من صدقات مادية أيضًا على تنفيذ مشروع تجاري أو إنتاجي أو حرفي صغير في حدود ما قد يتجمع لديه من موارد مالية محدودة .

ثانيًا : الصدقات المعنوية والتعبدية :

حتى يصبح كل فرد في البشرية إيجابيًا وعضوًا نافعًا في المجتمع ، فقد منح فرصته لكي يصبح متصدقًا في حدود ما يمتلك من موارد أو قدرات .

فقد تكون في شكل إماطة الأذى عن الطرق « والتي تتضمن أبعادًا اقتصادية خطيرة تتعلق بالمساهمة في علاج التلوث البيئي الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية خطيرة».

قد تتم في شكل كلمة طيبة والتبسم في وجه الآخرين « والتي ثبت أثرهما الاقتصادي الإيجابي » فالتبسم في وجه الآخرين مثل الكلمة الطيبة يمكن أن يساعد على التخلص من أية مشاعر إحباط أو اكتئاب ، فيساعد ذلك بدوره على الانتعاش والعطاء الإنتاجي البناء في دائرة نشاطه ، وذلك بدوره ينعكس على المتصدق خاصة حين يرى الأثر الطيب لما فعله ، فيجتاحه شعور بالسلام وبالرضا مما يساعده هو الآخر على الإقبال على عمله بحيوية ونشاط .

والعدالة بين العاملين في العمل صدقة ، فإذا ما طبقت في مجال الإنتاج والنشاط الاقتصادي لحفزت الهمم وأدت حتمًا إلى دفع معدلات الإنتاجية ، حيث يضمن الجاد في عمله أن هناك من يقدر ذلك ـ ولو بالكلمة الطيبة ـ فيعطي المزيد والمزيد حتى يستغل كل طاقاته ، بينما يدرك المقصر في عمله أن تكاسله أو تواكله أو عدم جديته في أداء عمله ستنتهي به إلى الصفوف الخلفية بين قرنائه .

الصدقات التعبدية : وحتى الصدقات التعبدية قد يظن البعض خلوها من الأبعاد الاقتصادية نجدها غير ذلك ، فإن « ذكر الله » صدقة تعبدية ، على سبيل المثال : فإن قيام الشخص بذلك حتى أثناء العمل أو ممارسة النشاط الاقتصادي يذكره دائمًا بربه وبثوابه وبعقابه فيحرص على إتقان عمله « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، وهو في تلك الحالة لا يتطلب الرقابة والإشراف الإداريين لأنه يفترض أن ذكره لله بلسانه أو في قلبه يذكره بالرقابة الإلهية فيجعله دائمًا في الموضع السلوكي والأدائي الصحيح للعمل والإنتاج .

كذلك فإن الإمساك عن الشر الذي يعتبر نوعًا آخر من الصدقات المعنوية ينطوي على بعد اقتصادي لأن الضرر الذي كان يمكنه أن يحدث في حالة القيام بذلك الشر والذي كان يمكن أن يناله وحده أو ينال الآخرين وحدهم أو غالبًا أنه كان سينال الجميع بالأذى الذي يمكن أن يؤثر سلبيًا على مستوى الأداء والإنتاج لولا أن المتصدق أمسك عنه .

كيفية المساعدة المباشرة للفقراء :

إن المساعدة المباشرة للفقراء هي بمثابة تجسيد للتضامن الإنساني في بلد مسلم ما ، فقد نصت الشريعة الإسلامية عليها ، صحيح أن هذه المساعدة يمكن تأديتها فرديًا أو عائليًا أو من خلال جمعيات خيرية إلا أن دور الدولة في هذا المجال يبقى حاسمًا .

إن طبيعة تزايد الحاجات الاجتماعية والجماعية وتنوعها ، يمكن تصور أنماط وكيفيات متعددة لمساعدة الفقراء على سد حاجياتهم الضرورية ، حيث إن طبيعة هذه الحاجيات وحجمها يختلفان من بلد مسلم إلى آخر ، بحسب مستوى تنمية كل بلد .

إن المساعدة المباشرة للفقراء والمعوزين يمكن تنظيمها من طرف أفراد وجمعيات أو من طرف الدولة .

المساعدة الفردية : إن القرآن والسنة يدعوان المسلمين إلى الصدقة على الفقراء والمساكين والتخفيف عليهم ماديًا وماليًا .

فالصدقة والإنفاق والأوقاف والمنحة كلها أشكال للنفقات الطوعية الموجهة لمساعدة الفقراء ، إن الشريعة تلزم الميسور بمساعدة الأقرباء بدءًا بأولي القربى الذين لا يستطيعون لا بدنيًا ولا ماليًا سد حاجياتهم الأساسية ، ثم يأتي من بعدهم الجيران .

الجمعيات الخيرية : إن المساعدة الفردية والعائلية ضرورية ، ولكن لا يمكنها أن تأتي على الفقر في مجتمع معاصر ، إذ أنه من الصعب في أيامنا هذه أن يتحقق ذلك بواسطة أعمال فردية محضة للفقراء المحتشدين داخل المجتمعات السكنية الكبيرة التي تتميز بقلة العلاقات المباشرة بين الأفراد ، كما يصعب كذلك بواسطة العمل الفردي الوصول إلى فقراء الفلاحين القاطنين في الأرياف ، فالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني والتي تنشأ لهذا الغرض هي أكثر تأهيلاً من غيرها لإيصال المساعدة إلى الفقراء والمساكين بصورة أكثر فعالية ، فيمكنها أن تنظم أعمالها الخيرية بالتخصص في مساعدة فئة معينة من السكان المحرومين .

كما أنه من الأسهل بالنسبة إلى المحرومين من السكان أن يتصلوا بالجمعيات الخيرية بدلاً من أن يتوجهوا فرادى إلى الأغنياء .

الدور الاجتماعي للدولة : مهما بلغت أهمية المساعدات عن طريق الأفراد والجمعيات يبقى عمل الدولة في المجال الاجتماعي ولمصلحة المحرومين من السكان عملاً ضروريًا ودورها دورًا حاسمًا .

إن مهام العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة والرقي الاجتماعي كلها مهام تقع على عاتق الدولة في نظام إسلامي .

حيث بلغ الفقر في العديد من البلدان الإسلامية من الحدة ما يجعل استئصاله من طرف السلطات العمومية يستلزم إجراءات جبائه واقتصادية واجتماعية حاسمة لدفع حجم الموارد المالية التي تضاف إلى الزكاة .

٣ـ الميراث:ومعناه انتقال الثروة إلى الوارث بعد وفاة مورثه وفق حكم شرعي، وهو تملك جبري فقد قسم الله الميراث في القرآن الكريم يقول الله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء : ٧] .

ويقول الله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ ۞ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾

[النساء : ١١ ـ ١٣]

ويقول الله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾

[النساء : ١٧٦]

ويعتبر الأرث من النظم الحكيمة التي شرعها الله للمسلمين وبه تتوزع الثروة الكبيرة أو الصغيرة - بعد موت صاحبها - على الأبناء والبنات والآباء والأمهات والأخوة والأخوات والأزواج والزوجات كل بحسب حصته التي قسمها الله فيحصل الإنسان من خلاله على مال حلال طيب بطريقة مشروعة وتتوسع دائرة الانتفاع بثروة المتوفى .

حكمة تشريع الإرث :

إن الإرث من العوامل التي تنشط الإنسان في العمل وتدفعه إلى الكسب كما تدفعه إلى الإبلاغ فيه وعلى حسن الإنتاج في الحياة فإنه يستخدمها في طاعات الله تعالى وتوفير راحته وأن جهده الذي بذل في سبيل ذلك سوف لا يذهب سدى وإنما سيحصل عليه أولاده ومن له علاقة من محارمه ، وفي ذلك الخير له ولهم حيث لم يترك ورثته ضياعًا عالة يتكففون الناس ، وهذا معنى ما ورد عن النبي ﷺ حينما عاد سعد ابن أبي وقاص في مرضه فقال سعد : يا رسول الله ، قد بلغ الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي ، أفأتصدق بثلثي مالي ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا » ، فقال له سعد : فالشطر ؟ فقال : « لا » ، فقال رسول الله ﷺ : « الثلث والثلث كثير ، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس » .

وقد أخذ الشارع في تقسيم الميراث عدة اعتبارات منها :

أنه يعطي الأقرب الأولوية في الميراث فجعل للأبناء أولاً ثم الذين يلونهم .

مقدار الحاجة ، فكلما كانت الحاجة أكبر كان العطاء أكبر فحاجة الأبناء الذكور أكبر من حاجة البنات لذا كان للذكر مثل حظ الأنثيين .

تقسيم التركة إلى عدة أجزاء بدلاً من منحها لوارث واحد .

٤ـ إصلاح هيكل النظام المالي :

إن النظام المالي يقوم على أساس الفائدة الربوية والذي أخذته البلدان الإسلامية عن البلدان الرأسمالية هو أحد الأسباب الأساسية لتركيز الثروة والسلطة ، كما تعاني معظم البلدان الإسلامية اختلالاً في التوازنات المالية الداخلية والخارجية يمكن تقليصها في إطار استراتيجية تنسجم مع القيم الإسلامية .

ويجب أن تكون إعادة الهيكلة شاملة إلى درجة كافية بحيث تمكن المؤسسات المالية من المساهمة في إزالة حالات اختلال التوازن وفي أداء دور الوسيط العادل والكفؤ في مجال الموارد المالية .

وبما أن موارد البنوك تأتي من الودائع التي يضعها المواطنين ، فمن المنطقي اعتبارها موردًا وطنيًا ، فيجب استخدامها لما فيه رفاهية جميع المواطنين لا لزيادة إثراء الأغنياء والأقوياء ، كما يجب استعمال الموارد المالية بأمثل قدر من العدالة والكفاءة .

إن التحدي الذي تواجهه الأقطار الإسلامية هو كيفية تصميم وتشغيل نظام نقدي ومصرفي يتفق مع الشريعة الإسلامية ، ويمحق الله الربا ، ويساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية الاجتماعية .

إن نظام التمويل التقليدي القائم على الفائدة والذي طبقته البلدان الإسلامية تدريجيًا خلال القرنين الماضيين ، تحت تأثير الاستعمار وأثناء فترة تدهورها ، وانحطاطها ، غير قادر ، لا على التوزيع العادل للدخل والكفاءة فحسب بل أيضًا يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ، فهو يؤدي إلى عدم العدل وعدم الكفاءة على حد سواء في استخدام الموارد .

إذن الاعتماد على النظام المالي الإسلامي يمكن أن يكون هو السبيل لتحقيق الإصلاح اللازم ، حيث يتم التعامل وفقًا لصيغ تعامل أو تصرفات محددة تشمل

المعاوضات المالية « البيع والإجارة والاستصناع » ، والمشاركات « العنان والمفاوضة والأعمال أو الصنائع والوجوه والمضاربة والمزارعة والمساقاة » .

وتقدم هذه الصيغ نماذجًا عملية عادلة للاستثمار الإسلامي ، تتميز بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع ، وتقوم صيغ المشاركات جميعًا على أساس تحمل المخاطرة والمشاركة بالتالي في الربح والخسارة .

فالمال ، وفقًا لهذه الصيغ لا يكون غانمًا إلا إذا كان غارمًا ، أي أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل المخاطرة ، ومن ثم لا توجد طبقة ، وإنما « الكل » يشترك في النشاط الاقتصادي ، بجهده أو بماله ، بقدر الاستطاعة ، وينعم بالتالي بنتائج هذه المشاركة حلالاً طيبًا .

والبنك الإسلامي لا يقوم بالوساطة المالية على أساس القرض أو الدين أو الائتمان، بين المقرضين أو المودعين والمقترضين أي المستهلكين والمنتجين وإنما كشركة استثمار حقيقي يحكم علاقته بعملائه عقود المشاركة .

د ـ دور الدولة :

قد يتعذر على الدولة القيام بإعادة الهيكلة الشاملة المذكورة إلا إذا كان لها دور فعال في مجال الاقتصاد .

ويتعين عليها أن تترجم أهداف الإسلام وقيمه إلى واقع عملي ، وهذا يعود إلى :

١ ـ أنه من المحتمل ، حتى في بيئة تسودها المفاهيم الأخلاقية أن يكون الأفراد بكل بساطة :

غير مطلعين على احتياجات الآخرين الملحة غير الملباة .

غير مطلعين على الأولويات الاجتماعية في استخدام الموارد .

٢ ـ هناك عدد من الوظائف التي يتعين أداؤها لمصلحة الرفاهية العامة ، ولكن قد

لا يكون الأفراد راغبين أو قادرين على أدائها فرديًا أو جماعيًا بسبب فشل السوق أو عدم قدرتها على حشد الموارد الكافية .

٣ـ في مثل هذه الظروف يكون السمو الأخلاقي ونظام الأسعار غير كافيين لتحقيق ذلك النوع من إعادة الهيكلة اللازمة لتحقيق العدل فضلاً عن الكفاءة في تخصيص الموارد وتوزيعها .

٤ـ لذا فقد كان دور الدولة في الاقتصاد دائمًا يحتل مكانًا هامًا في الفكر السياسي الإسلامي منذ العصور الأولى حتى اليوم ، وكانت « ولاية الحسبة » هي السلطة الرقابية التي اعتمدت عليها الدولة الإسلامية للقيام بدور المراقبة والتفتيش على جميع ما يحتاج إليه الناس كالأسواق والأسعار والسلع والموازين والمعاملات الفاسدة والطرقات والأبنية والأطعمة والأدوية وغير ذلك مما يؤدي التلاعب به إلى إلحاق الضرر بالمجتمع .

٥ـ إن دور الدولة هو دور إيجابي ـ هو التزم أخلاقي بالمساعدة على تحقيق رفاهية الجميع من خلال ضمان التوازن بين المصلحتين الخاصة والاجتماعية ، وحفظ القطار الاقتصادي على السكة المتفق عليها ومنع تحويله من جانب المصالح المتأصلة القوية .

٦ـ وإذا كان الإسلام يبيح مبدأ التدخل الحكومي في المسائل الاقتصادية ، فإنما يعتبر ذلك هو الاستثناء ، وليس الأصل ، ويشترط أن يقتصر هذا التدخل على المقدار الذي تدعو إليه الضرورة والحاجة ، وذلك في المواطن التي يصبح التدخل فيها محققًا لمصلحة عامة .

٧ـ إن الدولة التي يسمح لها الإسلام بالتدخل في النشاط الاقتصادي هي الدولة التي قامت على أساس شرعي صحيح ، واستطاعت من خلال جهازها السياسي والإداري أن تؤكد الثقة بتصرفاتها وقراراتها من حيث عدالة ونزاهة الحاكمين أو من

حيث ابتغاء المصلحة العامة .

٨ ـ كلما ازداد الحافز عند الناس لتطبيق القيم الإسلامية وكانت المؤسسات الاجتماعية ـ الاقتصادية أكثر كفاءة في إيجاد توازن عادل بين الموارد والطلبات وفي تحقيق مقاصد الشريعة كلما تضاءل الدور الذي يتعين على الدولة القيام به في الاقتصاد.

٩ ـ هذا التدخل يجب أن يكون محصورًا ضمن قيود الشريعة ومن خلال القنوات الديمقراطية للشورى .

أعباء الدولة الإسلامية المعاصرة ومجالات تدخلها :

ومسؤولية الدولة الإسلامية المعاصرة اليوم تتسع باتساع التطلعات المستقبلية ، وتتزايد بتزايد حجم الآمال والطموحات ، ومن الطبيعي ألا تكون المسؤولية واحدة في جميع الدول بحجم واحد ومقدار واحد ، وإنما تختلف المسؤولية من حيث الشكل والنوع والحجم باختلاف الواقع الذي تعيشه الدولة والمجتمع ، فمسؤولية الدولة النفطية تختلف من حيث الكيفية عن مسؤولية الدولة الزراعية ، ومسؤولية الدولة الغنية ذات التدخل الكبير تختلف عن مسؤولية الدولة ذات الدخل المحدود ، وتتنوع مجالات تدخل الدولة حيث يمكنها القيام بالآتي :

١ـ الاعتماد على الدولة في وضع مخطط مدروس يقود الإنتاج من حالة التخلف إلى حالة متقدمة ، عن طريق الاستفادة من جميع الطاقات البشرية والمادية والموارد الطبيعية، توجيه القطاع الفردي الخاص نحو استعمال أفضل الطرق العلمية في الإنتاج ، وتوفير الأسباب لهذا القطاع أن ينطلق في خدمة المجتمع عن طريق تشجيع المؤسسات الإنتاجية الخاصة ، ودفعها نحو النجاح ، عن طريق توفير الحماية والرعاية لها .

٢ـ الإشراف على الثروات الطبيعية ، واكتشافها ، واستخراجها ، وتصنيعها ، وتسويقها ، ثم استثمار قيمتها في المجالات المفيدة .

٣- الإشراف على المؤسسات النقدية والمصرفية .

ولما كانت البنوك هي دعامة من دعائم الاقتصاد المعاصر ، لذا يجب تدخل الدولة في تنظيم العملية المصرفية لكي تكفل عدم انحراف هذه المؤسسات المالية الكبيرة عن أهدافها الأساسية وهي خدمة المجتمع وتوفير الأسباب لتقدمه وازدهاره .

ويجب أن تهدف الدولة في تدخلها في سياسة البنوك ما يلي :

إبعاد هذه البنوك عن أية معاملة ربوية محرمة في نظر الإسلام .

إيجاد نوع من التنظيم المصرفي يحقق أهداف التنمية الاقتصادية من حيث امتصاص المدخرات من الأفراد عن طريق اعتماد سياسة استثمارية تقوم على أساس المشاركة بين المدخر والمستثمر في الأرباح والخسائر .

٤- الإشراف على العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تربطها بالعالم الخارجي ، سواء من حيث نمو الصادرات أو من حيث إيجاد مشروعات إنمائية .

والدولة الإسلامية بحكم مسؤولياتها أمام الأمة مكلفة بالقيام بكل ما من شأنه أن يحقق مصلحة أو يدفع مفسدة ، أو يقود الأمة إلى ما فيه الخير والسداد ، وهي من هذا المنطلق تستطيع أن تضع من النظم المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية كل ما يحقق هذه الأهداف الاجتماعية التي رعاها الإسلام لارتباطها بمصالح الأمة .

٥- وضع قوانين للعمل والعمال .

٦- الإشراف على أموال الزكاة .

وهكذا ففي حين أن الإسلام يعترف بالحرية الفردية وبدور آلية الأسعار في تعزيز الكفاءة فإنه لا يعتبر قوي السوق أشياء مقدسة .

فحركة قوى السوق العمياء لا تقوم تلقائيًا بمكافأة الجهد المنتج اجتماعيًا ، ولا

بالحد من الاستغلال ، أو بمساعدة الضعفاء والمحتاجين ، لذا فإن المسؤولية تقع على الدولة لضمان الآتي :

- الالتزام بالمقاصد الشرعية .

- استهداف المصلحة العامة .

- حصر التدخل بمقدار الحاجة .

- عدم التعسف في التدخل ، والتعسف يعني استعمال الحق الممنوح بطريقة خاطئة .

هناك ضمانات يجب توافرها في حالة التدخل المشروع ما يلي : شرعية الحكم ، عدالة الحاكم ، خضوع الدولة لأحكام الشريعة .

إذن فالمسؤولية تقع على الدولة الإسلامية لضمان تحقيق مقاصد الشريعة ، وهذا لا يعني أنه يتعين على الدولة الإسلامية أن تعمل كدولة بوليسية ، فهي لا تحتاج إلى استخدام القوم لتحقيق أهدافها ، ولا تعتمد على امتلاك وتشغيل جزء كبير من الاقتصاد ، فشرط استعمال الحكمة والموعظة الحسنة والرفق في تطبيق الشريعة وفي إلغاء الفائدة الربوية لا يسمحان بذلك .

بل إن الدولة تحاول أن تحفز وتساعد القطاع الخاص على القيام بدوره بكفاءة ضمن قيود المصلحة الاجتماعية .

ولهذا الغرض فإنه يتعين عليها أن تعتمد على الارتقاء بالوعي الأخلاقي للناس ودفع عجلة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتوفير الحوافز والتسهيلات.

والدولة مسئولة عن إيجاد الإطار الصحيح للتفاعل المناسب بين البشر والقيم والمؤسسات لتحقيق أهدافها .

هـ - تحقيق التكامل الاقتصادي بين الشعوب الإسلامية والحد من التبعية الخارجية :

ويعني أول ما يعني الكف عن تقليد النظريات الاقتصادية التقليدية وتفادي استيراد نماذج وخطط تنموية غربية ، وهذا يستدعي كذلك من البلدان الإسلامية إرادة أكبر في إعادة تنظيم اقتصادها على المستوى الإقليمي ، بإنشاء تجمعات ، أو تجمعات فرعية إقليمية قابلة للاستمرار تفلت من مراقبة القوى الغربية ، وينبغي ألا يقتصر هذا التكامل على إنشاء « أسواق مشتركة » مستوحاة من النماذج الموجودة بل عليه أن يهدف إلى إعادة هيكلة حقيقية .

إن إحدى مسلمات هذا العصر وحقائقه ، أن الشظيات الدولية لا تستطيع العيش في عالم الدولة العملاقة بنفسها ، أو العملاقة بتكتلاتها ، ما لم تتجمع في كيانات مماثلة ، فهناك حد أدنى من الحجم كي تتوافر الشروط الموضوعية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومعظم البلاد الإسلامية لا تبلغ هذا الحجم ومن ثم فالتكامل فيما بينها لا غنى عنه ، وهي إن لم تتكامل فيما بينها ، في ظل الاستقلال اضطرت إلى التكامل مع الدولة الرأسمالية في ظل التبعية لها .

ولقد فرض الله على أمتنا أن تبني وحدتها في صورة من الصور وأدنى درجات الوحدة هو « التكامل الاقتصادي » الذي يحقق لها الكثير من الشروط الموضوعية لبدء التنمية وانطلاقها ، ثم وصولها إلى أهدافها .

فلا غرابة أن جعل من خطوات المنهج الإسلامي في التنمية تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية ، وأن يكون ذلك نتيجة منطقية لبناء الإنسان على قيم إسلامية ، فقد علمنا أن الاعتصام بحبل الله وعدم التفرقة قيمة إسلامية يحرص عليها كل مسلم .

إن الإسلام هو الفكرة الوحيدة القادرة على جمع المسلمين عليها ، أما غيرها من

الأفكار مثل القومية أو الإقليمية ، أو الثورية فهي أفكار لا تمثل إلا قبض الريح ، وقد حاولت الدول العربية التجمع على بعض هذه الأفكار فما أجداها ذلك شيئًا ، فهي قد كانت تعاند واقعها الذي يؤكد أن الإسلام هو القادر على جمع كلمتها .

وهكذا نرى أن الإسلام لا يطرح أية صيغة أو آلية أو استراتيجية « سحرية » لجعل تخصيص وتوزيع الموارد كفيئًا وعادلاً .

إن الادعاءات المتعلقة لأية آلية تدل على عدم إدراك تعقيدات المجتمع البشري والصعوبات التي ينطوي عليها تحقيق الانسجام بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية وتحقيق الأهداف الاجتماعية .

وهناك ستة أبعاد للسياسة العامة حيث تصنف تدابير السياسة العامة المقترحة لحل مشاكل البلدان الإسلامية وتناقش ضمن ستة أبعاد مختلفة كل واحد منها في مطلب مستقل .

الفصل الثالث

مفهوم التكامل الاقتصادي ودوره

الفصل الثالث

مفهوم التكامل الاقتصادي ودوره

مقدمة:

التكامل الاقتصادي ظاهرة عامة ، يختلف منشؤه ودوره من منطقة إلى أخرى ، ومن نظام اقتصادي وسياسي إلى آخر .

ولقد انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن ثم بدأت أدبيات الفكر الاقتصادي في التعامل معها ، في محاولة لتوصيفها وتحري الأسباب والدوافع التي تقف وراءها ، وكذلك لمعرفة آثارها ونتائجها .

وقد أثبت الواقع وكذلك التحليل النظري أن الأسلوب التكاملي الذي اتبعته أوروبا الغربية يؤدي ـ حال الاقتصار عليه ـ إلى العديد من الآثار السلبية ، وذلك إذا ما طبق في بيئة أو ظروف مختلفة عن تلك التي صمم من أجلها ـ وفي ضوء ذلك يمكننا أن نفهم لماذا لم تحقق الدول العربية التي تبنت مفهوم ونمط التكامل الاقتصادي الرأسمالي الحر القائم على تحرير الأسواق أي نتائج ذات قيمة خلال أكثر من خمسين سنة من تجربتها ، ذلك أن هذا المفهوم لم يكن وليد البيئة العربية الإسلامية ، ولم يكن مناسبًا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة ، وبناء عليه فقد عجزت تلك الدول عن تحقيق تنميتها المنشودة ، وعن تغيير الهياكل السياسية والاقتصادية الموروثة من حقبة الاستعمار الأجنبي ، حيث تعتبر عقيدة التوحيد الصافية الغالية من أهم مقومات الوحدة بين المسلمين ، حيث كان العرب قبائل متناثرة لا تجتمع على شيء على الرغم من وجود كل مقومات التجمع : من وحدة الأرض ، ووحدة اللغة ، ووحدة الثقافة ، ووحدة التاريخ ، ووحدة التصورات ، ووحدة التطلعات .

من هنالك انتشلهم الإسلام ، لا ليكونوا تجمعًا قوميًا ، ولا ليكونوا تجمعًا وطنيًا تحت قيادة زعيم منهم ، ليكونوا منهم دولة موحدة ذات كيان وحدود . ولكن لينشئ منهم أمة العقيدة التي استحقت من الله وصفها بهذا الوصف العظيم : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران:١١٠] .

والذي يلحظ النقلة الهائلة التي انتقلها العرب من شتاتهم ليكونوا خير أمة أخرجت للناس ، لابد أن يأخذه العجب من هذا التحول الهائل في فترة من عمر الزمن كأنها لحظات .

إن العقيدة الإسلامية هي أغلى ما يمكن أن تقوم عليه وحدة المسلمين ، فهي الوشيجة الحقيقية التي تقوم عليها الأمة الحقيقية ، الأمة الخيرة ، ثم تنضوى تحتها كل العلاقات الأخرى ، علاقات الأرض ، واللغة ، والجنس ، وقرابة الدم ، فتكون هذه روافد إضافية إذا وجدت ولكنها لا تكون هي التي تكون الأمة ، ولو اجتمعت كلها ، في غياب العقيدة ، بينما تكون العقيدة وحدها ـ ولو غابت الروابط الأخرى كلها ـ هي الرباط الذي تتكون حوله أمة تتآخى بأخوة العقيدة ، وتترابط برباط الإيمان ، فتكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا .

المبحث الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي وأشكاله .

المبحث الثاني : التجربة العربية للتكامل الاقتصادي .

المبحث الأول

مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي وأشكاله

ارتبط مفهوم التكامل الاقتصادي في بداية ظهوره بفكرة أن التكامل يمثل وسيلة أكثر عقلانية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ويرجع ذلك إلى أن التصنيع يتطلب اقتصاديات ذات أحجام كبيرة وأنه يصعب الوصول إلى هذه الأحجام بدون التكامل وحيث أن مبررات التكامل هو توسيع أسواق البلدان ، حيث تشكل مسألة الحجم الاقتصادي الأمثل ، القاعدة الأساسية التي تركز عليها مبررات توسيع الأسواق .

فانطلاقًا من الفرضية التي تقول : أن حجم البلد الاقتصادي أو حجم سوقه يشكل أحد المعطيات الأساسية لعملية النمو الاقتصادي ، تنبع من ضرورة قيام تجمعات وتكتلات اقتصادية فالبلدان النامية لا تؤمن الطلب الضروري لإقامة الصناعات الضرورية في عملية التنمية ، كصناعة الآلات الكبيرة ، والسيارات ، وصناعة وسائل المواصلات وصناعة التجهيزات الكهربائية الثقيلة .... إلخ .

كما أن الأسواق الواسعة تعود على البلدان من جراء توسيع أسواقها ، تصب في تكثيف عملية التصنيع وتسريعها ويمكن حصر أهم الفوائد بوفرات الحجم ، والوفرات الخارجية وتزايد إمكانية اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز المركز التفاوضي للبلدان المتجمعة أو المتكتلة ، وأخيرًا تخفيف حرجة التبعية الخارجية للاقتصاديات النامية ، وقد تعددت بعد ذلك تعريفات التكامل الاقتصادي وصوره وأهدافه .

وعلى الرغم من أن مصطلح التكامل الاقتصادي يعتبر من المصطلحات الشائعة شديدة الانتشار في الوقت الحالي فهو من أكثرها إثارة للجدل ، وذلك على المستويين الإقليمي والعالمي .

ولقد قدم الفكر الاقتصادي والسياسي في الواقع جهودًا كثيرة لتوضيح ذلك المصطلح ؛ إلا أنه لم يتم الاتفاق على مفهوم واحد محدد له ، ولذلك تعد كثرة المفاهيم التي وضعت للتكامل الاقتصادي من أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا الموضوع .

فمن الناحية اللغوية يقصد بكلمة التكامل (Integration) في اللغة الإنجليزية ، تجميع الأجزاء في كيان واحد ، وهي مشتقة من الكلمة (Integer) التي تعني الواحد الصحيح في لغة العلوم الرياضية .

وبناء على ذلك فإن الترجمة العربية الدقيقة لهذا المصطلح ينبغي أن تكون الاندماج وليس التكامل .

ومع هذا فقد غلب على الأدبيات الاقتصادية الغربية استخدام هذا المصطلح ليعبر عن أي شكل من أشكال التعاون والتنسيق الإقليمي مثل منطقة التجارة الحرة أو السوق المشتركة أو غيرها .

ولقد أدى الاستخدام المطاط للمصطلح إلى ظهور تعريفات عديدة للتكامل الاقتصادي .

وسوف يتعرض الباحث خلال هذا المبحث للعديد من تعريفات التكامل الاقتصادي ومفاهيمه ، مع التميز بين مفهوم التكامل في الفكر الرأسمالي من ناحية ، ومفهومه في الفكر الاشتراكي من ناحية ثانية .

المطلب الأول

التكامل الاقتصادي في الفكر الرأسمالي

هناك فريق من المؤلفين يقدمون بمثابة حجة لصالح التكامل ، التفضيل الذي يؤمنه التبادل الدولي الحر بالنسبة للحمائية .

ويعتبر التبادل الحر بمثابة شرط للحصول على دخول مرتفعة ، إن تشييد اتحادات اقتصادية هو وحده الذي يتيح توسيع الأسواق الوطنية وتقديم مواد أولية رخيصة الثمن .

ويؤكد ايربيس بأن التقدم العلمي والتقني هو السبب الرئيسي المؤدي إلى اشتراك وحدات اقتصادية في مجموعات أكثر اتساعًا وصولًا نحو تكامل اقتصادي .

وهناك كتاب آخرون ، وخاصة جان ويلر يضيفون إلى هذه الحجج ضرورة تنسيق السياسة الاقتصادية للدول .

لقد حاول جميع هؤلاء الكتاب إعطاء تفسير لظاهرة التكامل الاقتصادي ، والواقع أن هذه الظاهرة قد نشأت بعد أن بلغ تطور القوى المنتجة مرحلة معينة .

لقد وجدت الاحتكارات الدولية نفسها ، نتيجة للمنافسات الدولية ، مجبرة على تنسيق جهودها لزيادة نطاق علمها ، لذلك فقد توطدت العلاقات الدولية وتقاسمت الاحتكارات السوق العالمية وكان يدفعها إلى ذلك :

١ـ من جهة أولى تطور القوى المنتجة الذي يبرز بوضوح الضيق النسبي لأسواقها الداخلية .

٢ـ ومن جهة أخرى ، فإن الازدياد أو حتى فقط الاحتفاظ بمعدل الربح يستتبع

تعزيزًا للاتجاه إلى تصدير رؤوس الأموال .

ومفهوم التكامل الاقتصادي في الفكر الرأسمالي يتقاسمه اتجاهين، يحاول كل منهما ـ ولكن بطريقة مختلفة ـ تحديد آليات التكامل مشروطة ، هما الاتجاه الكلاسيكي الحر ، والاتجاه الكينزي المؤيد للتدخل الحكومي .

أولا : الاتجاه الكلاسيكي الحر :

ويعرف الاتجاه الحر التكامل الاقتصادي على أنه «إلغاء القيود «مثل الجمارك» المفروضة على الوحدات الاقتصادية في بلدان مختلفة» ، أو بأنه : «إقامة علاقات اقتصادية أوثق بين عدد من البلدان أو الأقاليم المختلفة تقوم على أساس الاتجاه نحو توحيد أسعار المنتجات والخدمات وعوامل الإنتاج فيها» .

أصحاب هذا الاتجاه :

إن أصحاب هذا الاتجاه من الاقتصاديين قد أجمعوا على :

١ـ إعطاء أهمية كبرى لجهاز السوق ، ولقاعدته الأساسية المتمثلة في المنافسة الكاملة ، كركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي .

٢ـ يرى هؤلاء الاقتصاديون أن الدولة لا ينبغي أن يكون لها أي دور في النشاط الاقتصادي .

٣ـ الدول لا ينبغي لها أن تتدخل إلا إذا تطلبت آلية المنافسة هذا التدخل .

٤ـ السوق بقوانينها هي الجهاز المحرك لعوامل الإنتاج طبقًا لأسلوب أكثر رشادة وعقلانية ، وبطريقة تضمن أن تتحدد الأسعار بشكل يكفل تحقيق التوازن ، وإرضاء جميع الأطراف .

٥ـ وبناء على ذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن إزالة الحواجز الجمركية في إطار المنافسة الكاملة سيؤدي إلى الرخاء المطلق [1] .

---

(١) مختار المطيع «محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي» ، مجلة الوحدة ، العدد (٨٩) ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، ١٩٩٢م ، (ص٧٩) .

تركيز هذا الاتجاه «الكلاسيكي الحر»

لقد كان تركيز هذا الاتجاه على دور السوق كأداة لتوجيه وتخصيص الموارد في إطار التكامل الاقتصادي .

نقد هذا الاتجاه :

تركيز الاتجاه على دور السوق كأداة لتوجيه وتخصيص الموارد في إطار التكامل الاقتصادي ، هو الأساس الذي اعتمد عليه الكينزيون الجدد في نقدهم له ، متهمين السوق بالقصور وعدم الفاعلية .

فالسوق وإن كانت توجه الاستثمارات فإن ذلك لا يكون دائمًا في الاتجاه الصحيح ، وهي رغم تشجيعها للمنافسة تتسبب في الكثير من الأحوال في خلق الاحتكار ... إلخ ، لذلك نادى الكينيزون بضرورة تدخل السلطة لتصحيح هذه الاختلالات .

ثانيا : الاتجاه الكينزي «التدخل الحكومي» :

هذا الاتجاه يسمى الاتجاه التدخلي ـ المؤيد للتدخل الحكومي بعكس الاتجاه السابق ـ ليعرض الكينزيون الجدد من خلال أطروحاتهم القائمة على قوانين السوق أيضًا ، لكن مع اعترافهم بأنها غير كافية .

١ ـ فهم يرون : «أن التكامل لا يهدف إلى مجرد دمج الأسواق ، بل إلى دمج الاقتصاد وتشكيل مجموعة واسعة ومتوازنة من الدول لكيان اقتصادي واجتماعي معقد يحل تدريجيًا محل الوحدات الأعضاء المنفردة .

٢ ـ كما يرون أن الفاعلين الأساسيين في عملية التكامل هم السوق والدولة الوطنية والأجهزة المشتركة .

٣ـ يعتقدون بضرورة إنشاء أجهزة حكومية مشتركة تقوم بوظيفة تنسيق مختلف المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول أعضاء التكامل [1] .

(١) المرجع السابق (ص ٨٠، ٨١) .

المطلب الثاني
التكامل الاقتصادي في الفكر الاشتراكي

١ـ ينظر الفكر الاشتراكي للتكامل الاقتصادي على أنه عملية موضوعية ذات اتجاه طويل الأمد يتقرر من خلاله القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج .

وفضلًا عن ذلك يراه المؤيدون لهذا الفكر عملية سياسية واقتصادية في آن واحد .

٢ـ اعتمد المفكرون الاشتراكيون المهتمون بموضوع التكامل الاقتصادي على النظرية المادية للتاريخ .

٣ـ التكامل الاقتصادي عندهم ، هو مرحلة أساسية في تنمية قوى الإنتاج وتحديد نمطه ، وتحديد طبيعة العلاقات البشرية التي تتم أثناء العملية الإنتاجية .

٤ـ التكامل عندهم ليس وسيلة لتحقيق الوحدة السياسية كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الرأسمالي .

٥ـ يعتبرون الإجماع السياسي «الوحدة السياسية» هي الوسيلة التي تمكن من تحقيق التكامل الاقتصادي .

٦ـ أن التكامل الاقتصادي من الوجهة الاشتراكية يرتكز ـ أكثر من غيره ـ على مبدأ تقسيم العمل ، الذي يعده الاشتراكيون قانونًا من قوانين التطور الاجتماعي يقود إلى التخصص ويؤدي تطبيقه إلى رفع إنتاجية العمل ورفع التقدم التكنولوجي .

تعريف التكامل الاقتصاذي في
الفكر الاشتراكي

لعل أبرز تعريف للتكامل الاقتصادي في الفكر الاشتراكي هو ذلك الذي قدمه

برنامج بوخارست ، وصدقت عليه دول مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل «الكوميكون» وتم تعريفه عندئذٍ على أنه : «عملية تدويل إنتاج السلع المصنعة ونصف المصنعة والموارد والخدمات ، وبشكل أكثر تحديدًا فالتكامل عندهم هو تلك العملية الهادفة إلى التغلب على الاختلافات في الندرة النسبية للسلع والخدمات والموارد بين الدول ، من خلال الإزالة المدروسة للحوافز والقيود المعوقة للتجارة وأشكال التعاون الأخرى .

مفهوم التكامل الاقتصادي وفق برنامج بوخارست :

قدم برنامج بوخارست في الواقع مفهومًا جديدًا للعلاقات بين الدول الأعضاء هو التكامل الاقتصادي الاشتراكي الذي يعتمد على :

١ـ يعتمد على عملية تقسيم دولي بين الدول الاشتراكية .

٢ـ يهدف إلى التقريب بين اقتصادات الدول الأعضاء .

٣ـ تكوين هياكل اقتصادية دولية حديثة أكثر فاعلية .

وقد امتاز البرنامج بنظرته الشمولية لما يجب أن يحققه في الأجل البعيد ، ولذلك امتد فترة زمنية طويلة نسبيًا تراوحت بين (١٥ـ ٢٠سنة) ، وتضمن مراحل وتواريخ محددة لتنفيذ الخطط المرسومة وإنجاز البرنامج بالكامل وقد ركز البرنامج على مسألة محورية تواجه عادة برامج التكامل المختلفة ، وهي أهمية وضرورة تحقيق مصالح كل دولة عضو ، وفي نفس الوقت تحقيق مصالح مجموعة الدول الأعضاء ككل .

تطوير التعاون بين الدول الاشتراكية :

قدم برنامج بوخارست في سعيه لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء بتبني منهج التخطيط المشترك على أساس قطاعي ، وذلك من خلال أجهزة مشتركة تقوم بالتنسيق بين أنشطة الدول الأعضاء في القطاعات المعنية .

ويرجع تركيز البرنامج على مسألة التنسيق بين خطط التنمية والإنتاج في دول الكوميكون إلى اعتبار أن هذا التنسيق هو الوسيلة الأساسية لتنظيم وتوسيع التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل ، وقد ركز البرنامج أيضًا على مسألة تنسيق الاستثمارات بين البلدان الاشتراكية ، وعلى إنشاء مشروعات مشتركة ، خاصة تلك المشروعات متعددة الجوانب الهادفة لتطوير الأقاليم الجديدة واستغلال مواردها ، وذلك بحيث يتم تخطيط وتمويل وإدارة هذه المشروعات بشكل مشترك [(١)] .

(١) مختار المطيع ، محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي ، مرجع سابق ، (ص٨٣) .

المطلب الثالث

مفاهيم نوعية للتكامل الاقتصادي

هناك بعض المفاهيم التي نظرت للتكامل الاقتصادي من زوايا مغايرة لما سبق التعرض له ، فأفرزت تعريفات مختلفة ، وتتمثل أهم تلك التعريفات فيما يلي :

أ ـ التكامل القطاعي والتكامل الشامل :

التكامل القطاعي : هو طريقة غير مباشرة وأسلوب متدرج لتحقيق التكامل الاقتصادي الشامل ، ويحدث التكامل القطاعي بين قطاعات إنتاجية معينة في اقتصادات الدول الأعضاء ، بحيث يشجع نجاحه فيها على توسيع نطاقه إلى قطاعات أخرى ، وهكذا حتى يتحقق التكامل الاقتصادي الشامل [١] .

ب ـ التكامل الرأسي والتكامل الأفقي :

التكامل الرأسي : يقصد بالتكامل الرأسي تقسيم العملية الإنتاجية إلى مرحلتين أو أكثر ، تتم المرحلة الأولى في دولة ما ، والثانية في دولة أخرى .

وهكذا تتوزع جميع المراحل بين الدول الأعضاء ، وقد ارتبط هذا النمط من التكامل بحقبة الاستعمار التي سادت العالم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث تخصصت الدول المتخلفة في إنتاج المواد الأولية ، بينما تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في تصنيع هذه المواد .

وكما هو معروف فقد اقترنت هذه النوعية من العلاقات التكاملية بظهور التبعية الاقتصادية .

(١) مختار المطيع ، محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي ، مرجع سابق (ص٧٥) .

التكامل الأفقي : فيعتمد على أسس للتخصيص وتقسيم العمل تتسم بخلق علاقات متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة بين دول متقاربة في طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وفي مستويات تطورها [(١)] .

التطور الذي حدث على التكامل الرأسي :

إن التكامل الرأسي ـ وإن ارتبطت نشأته بمرحلة الاستعمار وظروفها ـ إلا أن تطور تطبيقاته قد تجاوزت صورته التقليدية إلى حد بعيد .

فقد شهد القرن الماضي ـ ويشهد القرن الحالي ـ حالات كثيرة لهذا النوع من التكامل بين دول مستقلة ، وبل ومتطورة أيضًا ، وربما يرجع الجزء الأكبر من هذا الشكل التكاملي حاليًا إلى دور الشركات دولية النشاط ، والذي قد يقال عنه أنه ليس إلا امتدادًا لنمط تقسيم العمل الدولي الذي أنشأه الاستعمار ، وعمل على ترسيخه ، وعمومًا فإن التكامل الرأسي يمثل صورة تكاملية جديرة بالاعتبار ، يمكن تبنيها كأساس للتخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في أي برنامج تكاملي .

جـ ـ التكامل السلبي والتكامل الإيجابي :

«تكامل الأسواق وتكامل الإنتاج والتنمية» :

التكامل السلبي : ويقصد بالتكامل السلبي ، ذلك الشكل الذي يقتصر على مجرد دمج الأسواق في سوق حرة واحدة تمتاز بالتقسيم الدولي للعمل .

ويقتصر ذلك التكامل على عملية إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على انتقالات السلع والأفراد وعوامل الإنتاج بين الدول أطراف التكامل .

التكامل الإيجابي : هو عملية خلق لمؤسسات جديدة ووسائل جديدة ، تقوم

---

(١) عبد الوهاب حميد رشيد ، دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ٧٩/ ١٤٨٠ ، (ص١٥) .

على التخطيط ، وإعادة توزيع الموارد بين الدول الأعضاء ، وتنظيم الأسواق غير المستقرة .

وبناء على ذلك فالتكامل الإيجابي هو الشكل التكاملي الذي تحتاجه الدول السائرة في طريق النمو ؛ لأنه ليس مجرد دمج للأسواق وإنما هو تكامل من أجل الإنتاج والتطوير .

تعريف التكامل الاقتصادي :

بعد استعراض المفاهيم والتقسيمات المختلفة للتكامل الاقتصادي فإنه يصعب تحديد تعريف واحد لمصطلح التكامل ، حيث توجد في الحقيقة تعريفات متعددة له منها :

بندر فيوري : إن التكامل يشمل إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة في الجانب السلبي ، وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة منسقة على نطاق كافي لتحقيق الأهداف الاقتصادية [١] .

أما ميروال : فقد عرف التكامل بأنه عبارة عن عملية اقتصادية واجتماعية بناء عليها تزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي أو الدولي أمام عناصر الإنتاج [٢] .

أما تنبرجن : عرف التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين أحدهما سلبي والآخر إيجابي ، ويحتوي الجانب السلبي على إلغاء واستبعاد أدوات معينة في

---

(١) J . Finder problems of European Integration Damton G ? R? Economic Integration in Europe Weidenn feld & Nicolson London ١٩٦٩ ..

(٢) Myrdal : An International Economy Reuthledge an Kegan Paul London ١٩٥٦.

السياسة الاقتصادية الدولية ويحتوي الجانب الإيجابي على الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إزالة عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين البلاد الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل النمو والانتقال، وأن أفضل صورة ممكنة للعلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة تكون بإزالة العقبات أمام التعاون الاقتصادي بين هذه البلاد (١).

أما فاينر : يرى أنه ينتج عن التكامل الاقتصادي ظاهرتان الأولى خلق التجارة والثانية تحويل التجارة، وتظهر مزايا التكامل الاقتصادي إذا ترتب عليه حدوث نمو للتجارة في الدول ذات النفقة الإنتاجية المنخفضة «الدول الأكثر كفاية» وهذا ما يسمى بالأثر الإنشائي، بينما تقل فائدته إذا حدث تحويل للتجارة للدول ذات النفقة الإنتاجية المرتفعة «أي الدول الأقل كفاية»، وهذا ما يسمى بالأثر التحويلي، لتنمية ثروات الأطراف المتعاقدة، ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل (٢).

إذن يعبر التكامل الاقتصادي عن برنامج إرادي تقوم به عدة دول بهدف زيادة درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين اقتصاداتها، في ظل نمط أكثر كفاءة للتخصيص وتقسيم العمل، وتتدرج خطوات التكامل من مجرد إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات، ثم على حركة عوامل الإنتاج مرورًا بخلق سوق موحدة، وانتهاءً بالاندماج الاقتصادي التام، أما وسائل التكامل فتتدرج من الاعتماد على قوى السوق فقط، إلى الالتزام بمستويات مختلفة من التنسيق، وصولًا إلى التخطيط الإنتاجي القطاعي والشامل.

---

(١) J. Tinbergen, International Economic Integration . Elsevier, Amsterdam anp Brusseis ١٩٥٤ p - ١٩٩ .

(٢) د. عبد الحكيم الرفاعي: السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية، القاهرة، ١٩٧٦، (ص١٦).

فالتكامل الاقتصادي يعد نوعًا من التعاون الاقتصادي ، إلا أنه يتميز بأنه أعمق في أساليبه ودرجته ، حيث أن التعاون الاقتصادي يشتمل على درجات متعددة من الإجراءات البسيطة «كتقرير مميزات تجارية مثل إجراء تخفيضات أو إعفاءات أو دفع «القيود الكمية» ، إلى درجات كبيرة من التقارب الاقتصادي ، وذلك لتحقيق الوحدة أو الاندماج .

أما التكامل الاقتصادي : فهو عبارة عن عملية توحيد للأقطار والدول للوصول بها إلى وحدة واحدة وكلمة تكامل من الناحية اللفظية تعبر عن ربط أجزاء بعضها إلى بعض كي تكون شيئًا واحدًا .

وعلى ذلك فالتكامل الاقتصادي يحمل معنى ترابط أو ربط أجزاء معينة بعضها ببعض ، هذا الربط يتم نتيجة تنظيمات أو ترتيبات معينة تتخذها حكومات الدول المتكاملة ، باتفاق يتم بينها .

كما يتم التكامل بين بلدين أو أكثر تجمع بينها أمورًا معينة ، وهي التي تحفزها على أن تتكامل فيما بينها ، كأن تكون تلك البلاد متجاورة بحيث تنتمي جميعها إلى منطقة جغرافية واحدة ، أو أنها تنتمي جميعها إلى جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو أنها جميعًا بلادًا في طريقها إلى النمو وتشعر بضرورة تكاتفها فيما بينها حتى تتغلب على الصعوبات التي تجدها في طريقها من أجل تنمية مواردها ، والرقي بأحوالها الاقتصادية ، أو تهدف تلك البلاد بتكاملها إلى تحقيق أغراض سياسية معينة كأن تتخذ من التكامل الاقتصادي سبيلًا إلى تحقيق نوع من الوحدة السياسية بينها .

المطلب الرابع

أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول بأشكال ومراحل عديدة [1] :

المرحلة الأولى : التفضيل الجزئي :

ويقصد به الإجراءات التي تتخذها بعض الدول بمنح بعض ميزات لدول أخرى في مجال الرسوم الجمركية أو التخفيف من القيود المعرقلة لانسياب السلع فيما بينها ، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها ، مع إبقاء الرسوم الجمركية ، أو أن تتفق دول معينة على أن يعطي بعضها بعضًا امتيازات جمركية متبادلة .

إذن يتم التفضيل عادة بإلغاء أو خفض الحواجز الجمركية كلها أو بعضها ، المفروضة على السلع المستوردة من البلاد التي يتقرر لها التفضيل .

وقد يقوم نظام التفضيل على أساس التبادل ، وقد يمنح التفضيل من جانب واحد ، ومثال ذلك ما منح من تفضيلات من البلاد المتقدمة إلى مجموعة الـ(٧٧) خلال السنوات الأخيرة في نطاق مؤتمر التجارة والتنمية .

٢ـ المرحلة الثانية : منطقة التجارة الحرة :

بمقتضى هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي ، يتم الاتفاق على تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية ، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقتها التجارية مع

---

(١) د. محمد محمود المكاوي ، التكتل الاقتصادي الإسلامي ، مرجع سابق ، (ص١١٢، ١١٣) .

بقية دول العالم «غير الأعضاء في اتفاق منطقة التجارة الحرة» .

وتعد منطقة التجارة الحرة أحد صور التكامل الاقتصادي ومن الأمثلة البارزة لمنطقة التجارة الحرة ، منطقة التجارة الحرة الأوروبية والتي تمت في ديسمبر ١٩٥٩م ، وبدئ في تنفيذها اعتبارًا من يوليه ١٩٦٠ ، وكانت بين إنجلترا والسويد والنرويج والدانمارك والبرتغال والنمسا وسويسرة .

٣ـ المرحلة الثالثة : الاتحاد الجمركي :

يتضمن الاتحاد الجمركي ـ بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء ـ التزام هذه الدول بتوحيد النظام الجمركي الخاص بها بالنسبة للدول الأخرى خارج الاتفاق ، حيث تحل هذه التعريفة الموحدة محل التعريفات الوطنية المتعددة السابقة على قيام الاتحاد .

٤ـ المرحلة الرابعة : السوق المشتركة :

وهي صورة أعلى درجة من درجات التكامل الاقتصادي ، وهو عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول يتم من خلالها إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج ، كالعمل ورأس المال ، وانتقال المنتجات والبضائع فيما بين دول السوق ، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاق سوق موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة ، وهي تعد أحد صور التكامل الاقتصادي .

٥ـ المرحلة الخامسة : الوحدة الاقتصادية :

من الملاحظ أن الأشكال السابقة للتكامل الاقتصادي تتميز كل منها بإزالة قدر معين من العوائق التي تقف في وجه نمو العلاقات الاقتصادية بين دول الاتفاق .

إلا أن الوحدة الاقتصادية تتميز بالإضافة إلى ما سبق بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب

وغيرها من السياسات الاقتصادية .

٦ـ المرحلة السادسة : الاتحاد النقدي :

وهذا ما وصلت إليه السوق الأوروبية المشتركة ، وفيها توحد العملة والبنك المركزي ، والغطاء النقدي ، والسياسات المالية والنقدية ، في ظل موازنة مشتركة تبدأ بموازنة الدول الأعضاء ، وتنتهي بموازنة موحدة في المستقبل .

وفي هذه الصورة لا يكتفي بتنسيق السياسات الاقتصادية على نحو ما سبق بيانه ، بل تصبح الدول المندمجة وكأنها اقتصاد واحد تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا تعلو هذه الدول ويكون لقراراتها سلطة إلزام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء .

مدى الالتزام بالمراحل السابقة :

هذا وقد يثار سؤال هنا عما إذا كان من الضروري أن يمر كل تكامل بجميع هذه المراحل من أدناها إلى أعلاها أم لا ؟ نجد أن البعض يعتقد هذا ، لكن هذا الاعتقاد غير صحيح ، إذ قد توجد ظروف قوية تؤدي إلى تطوير الروابط الاقتصادية بين الدول إلى ما هو أوثق .

وبذلك تقوم دول التكامل باختيار مرحلة ثانية أو ثالثة من مراحل التكامل متجاوزين مرحلة أو مرحلتين ، وقد يقع العكس إذ قد ترى بعض الدول أن من مصلحتها الرجوع بالتكامل القائم بينها إلى درجة أدنى من الدرجة التي عليها التكامل الحالي .

فالأمر إذن يتوقف على طبيعة الروابط والظروف الخاصة بمجموعة الدول الداخلية في التكامل ، ولكن الرأي الغالب يتجه إلى استحسان تطبيق مبدأ التدرج في تطوير علاقات الدول الساعية إلى التكامل الاقتصادي ، إذ ينصح أصحاب هذا الرأي بوجوب السير بخطى ثابتة نحو الأنواع الراقية من التكامل ، أو الوحدة الاقتصادية ،

خشية أن يحدث أضرارًا لمصالح الدول المتكاملة نتيجة التسرع وينتهي بهم الأمر إلى عدم إحداث التكامل [١] .

ولكننا لا نعتقد أن معنى التدرج ، هو وجوب المرور بالدرجات ، أو الأشكال السابقة ذكرها الواحد تلو الآخر ، ونؤيد الاتجاه الذي يرى أن مبدأ التدرج هذا يجب أن يفهم على أنه السير حسب مقتضيات الظروف في كل حالة وأن التدرج المشار إليه في كل معاهدة مثل روما والوحدة الاقتصادية العربية ، إنما المقصود منه أساسًا تنفيذ كل منها على مراحل زمنية .

(١) د . حسين خلاف ، التكامل الاقتصادي ، محاضرات الطلبة ، دبلوم القانون والتشريع الضريبي ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ٧٦/ ١٩٧٧ ، (ص١٧) .

المطلب الخامس

دوافع وأهداف التكتل الاقتصادي

إن نشوء فكرة التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيًا ، كان الدافع إليه ما لهذا التكامل من آثار إيجابية كبرى منطوية على عديد من المكاسب الاقتصادية تتمثل في[(١)] :

أ ـ الإفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة مع بعضها البعض ، وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها .

ب ـ الزيادة الكبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصاديات هذه الأطراف المتعاقدة في أعقاب قيام كيان اقتصادي كبير يضمها جميعًا .

جـ ـ زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان كأطراف متعاقدة على العملية التكاملية .

د ـ رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها ، وتقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى .

حيث يمر العالم الآن بتغيرات اقتصادية جوهرية مما جعل البعض يطلق على هذا العصر «عصر التكتلات الاقتصادية» ، والبعض الآخر يرى أنه عصر الاتصالات وعصر العولمة ، وغيرها من الأوصاف التي توحي باتجاه العالم إلى الاندماج في شكل مجموعات مع دول ذات مصالح اقتصادية مشتركة[(٢)] .

---

(١) محمد محمود المكاوي ، مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠٣٣م ، (ص٣٠، ٣١) .

(٢) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عولمة الاقتصاد والإدارة العربية ، وثائق ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية ، القاهرة ٢٨ـ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م ، (ص٥٥) .

الدول الصناعية :

الدول الصناعية تسعى في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة [1] ، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسة لهيكل الاقتصاد ، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام .

أما بالنسبة للدول النامية : فهي عادة لا تحقق المكاسب بنفس القدرة من الفاعلية ، وإنما يمكن القول : إن أهداف الدول النامية من التكامل هي : تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود ، وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير ؛ نظرًا لاتساع السوق ، وتنوع الإمكانات ، وهي الاقتصاديات التي يحققها التكامل الاقتصادي بشكل واضح .

ولكي تتضح الصورة بشكل أكثر تفصيلًا سنلقي الضوء على أهم الترتيبات التكاملية التي ظهرت على الصعيد العالمي للوقوف على ما حققته من تقدم وما تمخضت عنه من آثار :

أ ـ الاتحاد الأوروبي :

تطورت السوق الأوروبية المشتركة التي تكونت من (١٢) دولة أوروبية غربية عام ١٩٥٩م ، إلى كيان أكثر تماسكًا هو الاتحاد الأوروبي الذي أعلن قيامه في ١/ ١/ ١٩٩٣م ، ليضم ١٥ دولة أوروبية غربية .

الدول الأعضاء هي : البرتغال ، إسبانيا ، أيرلندا ، بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ،

---

(١) أسامة المجدوب ، العولمة الإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، (ص٥٠) .

هولندا ، لوكسمبورج ، الدانمارك ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليونان ، السويد ، فنلندا ، النمسا ، بالإضافة إلى موافقة الاتحاد الأوروبي على ضم عشرة أعضاء جدد اعتبارًا من عام ٢٠٠٤م تتمثل في : بولندا ، المجر ، جمهورية التشيك ، سلوفاكيا ، ليتوانيا ، لاتفيا ، أستونيا ، سلوفينيا ، قبرص ، مالطا ، وهناك دولتان انضمت عام ٢٠٠٧م ، هما : رومانيا وبلغاريا .

ولقد أصبح بذلك عدد سكان الاتحاد الأوروبي حوالي ٣٧٤ مليون نسمة ، على مساحة ٣,٢مليون كم مربع ، ويبلغ نصيب الاتحاد ٣٨٪ من التجارة العالمية [(١)] ، وذلك قبل انضمام الأعضاء الجدد .

لقد أسقط الاتحاد الأوروبي معظم قيود التجارة بين دوله ، مما فتح آفاقًا واسعة لتقدم اقتصادي كبير خلال العقدين القادمين .

وبدأت شركات متعدية الجنسية تنشئ فروعًا لمصانعها ومكاتبها هناك لتعامل معاملة الشركات الأوروبية ضمن الاتحاد من حيث القدرة على أن تتعامل تجاريًا وبحريّة مع أسواق دول الاتحاد ، وتتجنب ما يُفرض عليها من قيود كمية أو جمركية على صادراتها لهذه الأسواق .

ويهدف الاتحاد في الجانب الاقتصادي إلى إنشاء سوق موحدة على مراحل تزال خلالها جميع معوقات التبادل التجاري ، كذلك كافة المعوقات التي تحول دون قيام الشركات والأفراد بممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول الجماعة وتهدف أيضًا إلى إلغاء الحواجز التي تمنع انتقال الأفراد ورؤوس الأموال وتقديم الخدمات ، وتوحيد العملة [(٢)] .

---

(١) السياسة الدولية ، العدد ١٤٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠م ، (ص٨٣) .

(٢) د. محمود الطنطاوي الباز ، التكتلات الاقتصادية والدور الذي تلعبه في توزيع موازين القوى ، ندوة انظام العالمي الجديد ، ندوة مركز الدراسات الحضارية ، القاهرة ٦/ ٦/ ١٩٩٤م ، (ص٤) .

ومن منطلق حرص الدول الأوروبية على إجراء تقدم مضطرد في فاعليات الاندماج الاقتصادي ، قررت هذه الدول أن تخرج من فرص نجاح مشروعها الوحدوي إنشاء اتحاد نقدي يرتكز على عنصرين هما : ميكانزم سعر الصرف ، ووحدة النقد الأوروبية .

وبدأت المرحلة الأولى منذ مطلع عام ١٩٩٩م واستمرت ثلاث سنوات ، وبدأ التعامل بوحدة نقدية موحدة بواسطة اليورو في ١/ ١/ ٢٠٠٢م .

وبذلك فإن العملة الأوروبية الموحدة ، وبالتالي السلطة النقدية المركزية للبنوك المركزية سوف تحقق عدة مزايا هي [١] :

كفالة الحد الأقصى من المصداقية لاستقرار سعر الصرف عن طريق إلغاء أسعار الصرف داخل الاتحاد .

إن العملة الموحدة تتيح للمشاركين في الاتحاد النقدي الحصول على مكاسب الكفاءة المقترنة بالتحرك اقترابًا من عملة واحدة أكثر مما تتيحه لهم أسعار الصرف الثابتة .

سهولة انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد الأوروبي في ظل عملة أوروبية موحدة ، مما يساهم في تقدم أوروبا على مثيلاتها من دول العالم من حيث القدرة على المنافسة وزيادة التصدير .

إيجاد سوق مالية أوروبية أكثر جذبًا للمستثمرين ، مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي .

---

(١) philype Jaffer., monmaie Et- politique montaire, Economica , ٤ edition . Paris ١٩٩٦, p.p٢١٢-٢١٣

خفض تكاليف التحويل من عملات دول الاتحاد الأوروبي لغيرها ، مما يساهم في زيادة حركة التجارة الدولية وانخفاض تكاليفها وزيادة أرباحها المتوقعة .

خلق تكامل اقتصادي بين دول منطقة اليورو ، مما يقوي من مكانتها الدولية سياسيًا واقتصاديًا .

أثر الوحدة النقدية على النظام المصرفي الأوروبي :

أ ـ سيخلق السوق الأوروبية الموحدة فرصًا أكبر للعمل المصرفي في تقابلها زيادة في المنافسة وضغوط ملحوظة على هوامش الربحية .

ب ـ يترتب على مفهوم المعاملة بالمثل لجوء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تعمل بنوكها ضمن إطار السوق الموحدة إلى فتح أسواقها المحلية أمام البنوك الأوروبية ، الأمر الذي سوف يزيد من الأعمال البنكية بكافة أنواعها .

جـ ـ سيتمتع البنك المركزي الأوروبي بالاستقلال الكامل عن أية حكومات أو مؤسسات داخل الاتحاد الأوروبي ، حيث يحظر على أي من صانعي القرار داخل البنك طلب المشورة أو تلقي تعليمات من أية جهة أخرى [(١)] .

د ـ زيادة عمليات التوسع والاندماج البنكي بما في ذلك تأسيس فروع جديدة أو الاندماج مع بنوك أخرى ، لكي تتمكن البنوك من المنافسة على مستوى السوق الموحدة ، وبالذات البنوك الصغيرة التي ستسعى إلى الاندماج مع بنوك أخرى بهدف دعم موقفها التنافسي في السوق الموحدة مثلما تفعل البنوك الأسبانية [(٢)] .

---

(١) أ. محمود عبد السلام عمر ، العملة الأوروبية الموحدة ، الآفاق والانعكاسات ، ندوة مديري التدريب بالمصارف ، المعهد المصرفي ، ديسمبر ١٩٩٨م ، (ص٤) .

(٢) توفيق رمضان ، السوق الأوروبية تتخذ إجراءات مالية مصرفية جديدة لتوفير الانسجام بين قوانين الصناعة المصرفية ، مجلة البنوك ، العدد ٢٧٦ ، مايو ١٩٩٩م ، (ص٢٤) .

هـ ـ وفقًا لأهداف السوق الأوروبية الموحدة فإن التكامل المالي سيسعى إلى دعم سوق الأسهم في الدول الأعضاء ، من أجل تحقيق وزن أكبر في السوق العالمية ، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة تخصيصات الدول في المحفظة الدولية ، حيث ستحصل دول السوق الموحدة على نحو ١٥٪ من قيمة الأسهم العالمية البالغ مقدارها ٤,٧ مليار دولار ، علمًا بأن اليابان تستحوذ على ٤٠٪ ، في حين تستحوذ الولايات المتحدة على ٣٦٪ [١] .

ب ـ اتحاد جنوب شرق آسيا :

تم إنشاؤه في أغسطس ١٩٦٧م حيث تشكلت رابطة دول جنوب شرق آسيا ، والتي تتكون من سبع دول تضم نمورًا آسيوية هي : سنغافورة ، وماليزيا ، وإندونيسيا ، وتايلاند مع كل من الفلبين ، وبروناي ، وفيتنام [٢] .

وتتمثل أهمية رابطة الآسيان في أنها تشكل إطارًا جامعًا لعدد من أكثر الدول ديناميكية في العالم ، فهذه الدول ـ ومنها ماليزيا وسنغافورة ـ حققت خلال السنوات الماضية نسبة استثنائية من النمو الاقتصادي تراوحت بين ٤ ، ٩٪ مما جعلها في مصاف الدول الأكثر نموًا .

والهدف من هذا الاتحاد هو إقامة سوق مشتركة وتحقيق مزايا تنسيقية متكاملة تعزز القدرات التنافسية لشركات هذه الدول بالأسواق العالمية .

حيث توجه هذا التكتل لإقامة سوق مشتركة تضم أسواق الدول الأعضاء ، وكذا تجمع اقتصادي سياسي أمني ، وإنشاء نظام إقليمي لتسجيل وحماية براءات الاختراع لتنشيط حركة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء .

---

(١) صندوق النقد العربي ، أثر السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢م ، على القطاع المصرفي والمصارف العربية ، أبو ظبي ، أبريل ١٩٨٩م ، (ص١٥) .

(٢) أ. محمود عبد السلام عمر ، التطورات الاقتصادية العالمية ، مرجع سابق ذكره ، (ص١٥) .

إلا أنه أصابت دول شرق وجنوب شرق آسيا أزمة مالية طاحنة مفاجئة في أواخر ١٩٩٧م ، نتيجة لوجود نقاط ضعف خطيرة وأوجه خلل عديدة في كل من هياكل وممارسات اقتصاديات هذه الدول [١] .

وترجع أسباب الأزمة المالية لهذه الدول إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وخفض الصين لسعر صرف عملتها بنسبة ٣٠٪ مما جعلها قوة تصديرية تنافسية ، وانخفاض الطلب العالمي على صناعة الإلكترونيات ، وضعف القطاع المصرفي ، وتوسع البنوك الأجنبية في منح القروض لهذه الدول .

جـ ـ تكتل الإبيك :

تم إنشاء هذا التجمع في عام ١٩٨٩م ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام ٢٠٢٠م .

ويضم الإبيك أكبر ثلاث قوى اقتصادية في العالم وهي : الولايات المتحدة ، واليابان ، والصين ، بالإضافة إلى ثمانية عشر دولة تنتمي إلى أربع قارات ويجمع بين أعضائه أكبر تكتلين اقتصاديين هما : النافتا والأسيان [٢] .

ويتكون هذا التكتل من ٢١ دولة مطلة على حوض المحيط الهادي أو الباسيفيكي ، وموزعة على أربع قارات هي : أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية ، وآسيا ، وأستراليا ، والدول هي :

الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المكسيك ، سنغافورة ، ماليزيا ، إندونيسيا ، تايلاند ، الفلبين ، برناوي ، اليابان ، الصين ، هونج كونج ، تايوان ، كوريا الجنوبية ،

---

(١) د. نبيل حشّاد ، الدروس المستفادة من الأزمة المالية في آسيا ، اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٠٨ ، أبريل ١٩٩٨م ، (ص٩٨) .

(٢) أ. محمود عبد السلام عمر ، التطورات الاقتصادية العالمية ، مرجع سابق ذكره ، (ص١٢) .

نيوزلندا ، أستراليا ، بابواغيانا الجديدة ، شيلي ، بيرو ، روسيا ، فيتنام [١] .

ويهدف هذا التجمع لتحرير التجارة بين دوله بحلول عام ٢٠٠٠م ، على أن تبدأ الدول الصناعية المتقدمة الأعضاء «الولايات المتحدة ، وكندا ، واليابان ، واستراليا» ، بإزالة الحواجز عام ٢٠١٠م ثم يلحقها باقي الأعضاء بعد ١٠ سنوات مراعاة لظروفها الاقتصادية الخاصة .

وعلى ذلك ، فإن هذا التجمع الجديد يعني سوق ضخم ليس له نظير في العالم من حيث أدائه الاقتصادي وعدد سكانه ، فالدول الواقعة على المحيط الهادي بما فيها الولايات المتحدة تنتج أكثر من ٥٠٪ من الإنتاج العالمي ، و٤٠٪ من التجارة العالمية [٢] .

د ـ تكتل أمريكا الشمالية :

في ١٢ أغسطس ١٩٩٣م ، أعلنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك عن عزمها الدخول في ترتيبات منطقة للتجارة الحرة ، وبدأت التفاوض فيما بينها حول منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» التي بدأ سريانها في أول يناير ١٩٩٤م [٣] .

ولقد تناولت الاتفاقية بالإضافة إلى التحرير التصاعدي لتجارة السلع العديد من المجالات المهمة من بينها إزالة القيود على التجارة في العديد من الخدمات المالية ، وتحرير سياسات الاستثمار في السلع والخدمات ، حيث تمثلت توجهات «النافتا» في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي ٩٠٠٠ سلعة من التعريفية الجمركية بشكل متدرج على امتداد ثلاث مداخل تمتد حتى ١٥ عامًا ، وذلك بالنسبة للملابس والمنسوجات

---

(١) د. أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة ، مرجع سابق ذكره ، (ص٢٠) .

(٢) عبد الله الشيخ ، اتفاقية النافاتا وآثارها ، قضايا دولية ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام أباد ، العدد ٢٠٦ ، السنة الرابعة ، ديسمبر ١٩٩٣م ، (ص٢٢) .

(٣) النشرة الاقتصادية ، المصرف العربي الدولي ، السنة ١٣ ، العدد (٤) ، ديسمبر ١٩٩٥م .

والسيارات والسلع الزراعية [١] .

وتمثل نافاتا سوقًا تجاريًا هائلًا يصل عدد سكانه ٣٧٠ مليون نسمة ، كما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٦,٢ تريليون دولار أمريكي ، وعمومًا يستهدف هذا التكتل زيادة التجارة البينية بين أعضائه على حساب الاستيراد من خارجه [٢] .

وفي دراسة أعدها معهد الاقتصاد الدولي بواشنطن حول مكاسب نافتا تبين أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول سوف يضيف ٧٠ ألف فرصة عمل جديدة في سوق العمالة في الولايات المتحدة ، وسينعم المكسيك بزيادة ضخمة في تدفق رؤوس الأموال الأمريكية والكندية إليها ، كما أن الاتفاقية سوف توفر فرصًا لزيادة الصادرات الكندية في قطاعات رئيسة ، مثل : الخدمات المالية ، وصناعة السيارات ، والاتصالات ، ومشتريات الحكومة [٣] .

هـ ـ الاتحاد التجاري لأمريكا اللاتينية :

هناك تجمعات لاتينية عديدة مثل ميركوسور ، ومجموعة الأنديز ، والسوق المشترك لأمريكا الوسطى ، والسوق الكاريبي «كاريكوم» .

١ ـ سوق ميركوسور : تضم عضوية هذا التكتل كل من :

١ ـ البرازيل .

٢ ـ الأرجنتين .

٣ ـ باراجواي .

---

(١) أ. محمود عبد السلام عمر ، التطورات الاقتصادية العالمية ، مرجع سابق ذكره ، (ص١٠) .

(٢) أسامة المجدوب ، العولمة ، مرجع سابق ذكره ، (ص٧٥) .

(٣) صندوق النقد العربي ، التكتلات الاقتصادية الدولية ، معالمها ـ دورها ـ مستقبلها ، أبو ظبي ، ١٩٩٣م ، (ص١٣) .

٤ـ أورجواي .

ومن المتوقع انضمام كل من بوليفيا وشيلي .

وتنص الاتفاقية على تخفيض التعريفات الجمركية إلى نسبة ١٤٪ بحلول عام ٢٠٠١م ، للبرازيل والأرجنتين ، وعام ٢٠٠٦م لباراجوي وأورجواي بالنسبة للسلع الرأسمالية ، وإلى ١٦٪ بحلول عام ٢٠٠٦م للجميع ، وبالنسبة لجميع السلع ، ويضم هذا السوق ٢٠٠ مليون نسمة بإجمالي ناتج محلي قيمته ٧٠٠ بليون دولار [١] .

٢ـ السوق الكاريبي «كاريكوم» : وقعت باربادوس وجويانا وجاميكا وترينداد معاهدة في ٤ يوليو ١٩٧٣م ، لإنشاء السوق [٢] ، ويهدف هذا السوق إلى تنشيط وتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي .

٣ـ السوق المشتركة لأمريكا الوسطى [٣] : ويضم كلًا من : كوستاريكا ، والسلفادور ، وجواتيمالا ، وهندوراس ، بهدف إنشاء اتحاد اقتصادي ، ثم قام السوق بالمشاركة مع بنما بإنشاء منظمة جديدة بدأت عملها في فبراير ١٩٩٣م ، ومثلت نظامًا تكامليًا لأمريكا الوسطى .

٤ـ مجموعة الأنديز : تم إنشاء منظمة تجارة حرة في أول يناير ١٩٩٢م بين كل من كولومبيا وفنزويلا وإكوادور وبوليفيا محدودة التعريفة المشتركة من خلال أربع مستويات ٥٪ إلى ٢٠٪ .

٥ـ السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) ، في عام ١٩٩٣م تم

---

(١) د. أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة ، مرجع سابق ذكره ، (ص٢٢)

(٢) أسامة المجدوب ، العولمة الإقليمية ، مرجع سابق ذكره ، (ص١٨) .

(٣) المرجع السابق (ص٨٣) .

التوقيع على اتفاقية المنطقة التفضيلية لدول جنوب وشرق أفريقيا .

ويضم هذا السوق ٢٠ دولة هي : أنجولا ، رواندا ، بوروندي ، أثيوبيا ، السودان ، كينيا ، ليسوتو ، ملاوي ، ناميبيا ، مدغشقر ، سيسل ، سوازيلاند ، تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا ، زيمبابوي ، موريشيوس ، جزر القمر ، الكونغو الديمقراطية ، مصر ، وهي سوق تضم حوالي ٣٠٠ مليون نسمة (١) .

أهداف السوق :

التعاون بين دول السوق والتنسيق بينها لخلق بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي والمحلي .

تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي .

المساهمة في إنشاء وتقدم الجماعة الاقتصادية لإفريقيا .

التنسيق التجاري بين دول السوق لمواجهة الآثار المختلفة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية .

اتخاذ مواقف مشتركة في المحافل الدولية .

تشكيل منطقة تجارة حرة كاملة تتضمن تحرير التجارة بين الأعضاء ، وتكفل حرية انتقال السلع والخدمات المنتجة في السوق المشتركة ، وإزالة كافة القيود .

ز ـ التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية :

إن المستقبل الذي ينتظر الدول العربية والإسلامية يعتمد في المقام الأول على مدى فاعلية الاستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها هذه الدول بحيث تستطيع من خلالها

---

(١) د. أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة ، مرجع سابق ذكره ، (ص٢٣) .

مواجهة سياسات التكتلات الاقتصادية الأخرى ، حيث إن أسباب الأزمة الاقتصادية والحضارية التي تعيشها مجتمعاتنا العربية والإسلامية ليست أزمة موارد وثروات طبيعية ، ولا أزمة عقول قادرة على التعلم والتعليم والفكر والابتكار والإبداع في مختلف المجالات ، وليست أيدي عاملة قادرة على العمل والكفاح تحت كل الظروف ، إن الأزمة الحقيقة هي : عدم القدرة على توظيف كل هذه الموارد والثروات والإمكانات لتحقيق النهضة المنشودة ، إلى جانب ذلك فإن ثروات وإمكانات الدول العربية والإسلامية متعددة ومتنوعة من حيث :

١ـ هذه الدول تمتد في ثلاث قارات هي ، أفريقيا وآسيا ، وأوروبا ، ولذلك نجد اختلاف الموارد الطبيعية لدى هذه الدول ، فما هو موجود في دولة لا يوجد في دولة أخرى فهناك دول لديها الأرض الخصبة ، ودول أخرى لديها الأيدي العاملة القادرة على الزراعة ، وإذا لم تتعاون وتتكامل هذه الدول فلن يكون هناك زراعة جيدة تكفي حاجتنا المستمرة من الغذاء .

٢ـ تضم هذه الدول ٥ , ٢١٪ من تعداد سكان العالم (عام ١٩٩٧م) ، حيث يبلغ حوالي ٩ , ١١٤٧ مليون نسمة (٥٣ دولة» ، كما تبلغ مساحة هذه الدول حوالي ٣٠٧٥١ كيلو متر مربع ، أي بنسبة حوالي ٢٥٪ من مساحة العالم [١] .

٣ـ لدى الدول الإسلامية فوائض مالية تقدر بحوالي ٣ , ١ تريليون دولار مودعة حاليًا لدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية [٢] ، وتتعرض هذه الفوائض لتقلبات مالية في أسعار الصرف ، وتقلبات في أسواق المال العالمية ، ويوم الاثنين الأسود ليس ببعيد ، ومشكلة بنك الاعتماد والتجارة ، و١١ سبتمبر ٢٠١١م ، وأزمة

---

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية ١٩٩٥م ، جدول ١ ، (ص٢١٤، ٢١٥) .

(٢) مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد (١٧٢٧) ، ١١ فبراير ٢٠٢٢م ، (ص٥٧) .

الرهن العقاري ٢٠٠٨ ، وما حدث لبعض الدول الإسلامية من خسائر من جراء ذلك .

٤ـ لدى الدول الإسلامية ١ , ٧٣٪ من الاحتياطي العالمي من خام البترول ، وتنتج حوالي ٥ , ٣٨٪ من الإنتاج العالمي ، كما أن لديها ٧ , ٣٩٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ، ٨ , ١٩٪ من الإنتاج العالمي [١] .

٥ـ تمتلك الدول الإسلامية حوالي ٨٠ مليون هكتار أرض صالحة للزراعة ، ولم يتم استغلاله بالكامل حتى الآن ، في الوقت الذي تستورد فيه هذه الدول مواد غذائية بحوالي ٣٣ مليار دولار أمريكي [٢] .

٦ـ تبلغ التجارة البينية للدول الإسلامية حوالي ١٠٪ من تجارتها الخارجية ، وذلك دون تنسيق أو اتفاق ما بين بعضها البعض [٣] ، ارتفعت الآن إلى ١٦٪ .

من هنا يبرز التحدي أمام الدول الإسلامية ، وهو كيف يمكن استثمار هذه الموارد المالية الهائلة التي تمتلكها في نشر وترسيخ قيمها المعنوية الإنسانية السامية عالميًا .

إن الدول الإسلامية مطالبة بمواجهة هذا التحدي بالتخلص من ظاهرة التبعية من خلال التخطيط الاستراتيجي واستباق الأحداث ، وبرؤية مستقبلية لتشكل مستقبلًا أفضل ، وذلك من خلال ما تمتلكه من نقاط قوة متميزة والمتمثلة في تراثها المعنوي والروحي ، ووجودها الملحوظ في كافة أنحاء العالم .

ولتفعيل ذلك يجب الاعتماد على النفس والتخلص من الاعتماد على العالم الخارجي اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وتكنولوجيًا ، كما يجب أن تحول المفاهيم السائدة عن التنمية

---

(١) المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، التقرير السنوي ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧م .

(٢) المرجع السابق (ص٨٦) .

(٣) المرجع السابق (ص٨٨) .

من التركيز على النمو في الناتج الإجمالي المحلي والمشروعات العملاقة ، إلى التركيز على البشر .

فنحن في أشد وأمس الحاجة لمواجهة الأمية كأساس للكثير من المعوقات أمام بناء الإنسان ؛ لأن الإنسان الأمي غائب عن المجتمع ، وهو في معظم الحالات قدرة استهلاكية لا أكثر ولا أقل ، فهو يعرف كيف يأخذ ولا يعرف كيف يعطي .

والواقع أن الدول الإسلامية تستطيع تحقيق التكامل الاقتصادي بنجاح ودون أن يؤدي إلى أي تصادم مع الدول الغربية ، كما لا ينبغي أن يكون المنهاج المتبع لذلك مختلفًا عن أشكال التكامل التي تحققت في أوروبا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية .

إن التكامل والعولمة الاقتصادية التي حققتها أوروبا ، إن هي إلا نتاج لعوامل مشتركة وممارسات سلوكية معينة أتبعتها دولها ، ممثلة في مرونة التفكير ، والعمل ، والثقة المتبادلة ، وتبني الأفكار والسياسات الجديدة والالتزام .

والدول العربية والإسلامية يقينًا بينها أيضًا عوامل مشتركة أقوى وأرسخ ، اللغة والدين والعادات والتقاليد ، ولكنها عاجزة عن توظيفها ، أو بالأحرى استثمارها لتحقيق التكامل والعولمة الإسلامية المنشودة .

إن الدول الإسلامية تستطيع أن تتفادى سلبيات العولمة الاقتصادية إذا استطاعت أن تحقق حلم السوق الإسلامية أو العربية المشتركة ، حيث إن تضاعف التكامل الاقتصادي في كل أشكاله بين هذه البلدان ؛ لأن التعامل مع العولمة الاقتصادية كتكتل سيقلل من الآثار السلبية المتوقعة ، ويجعل العديد من البلدان الإسلامية توظف هذا المناخ الاقتصادي الجديد لتحسين أوضاعها الاقتصادية .

إن التصدي لهذا الواقع يتطلب التحرك على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية .

١ـ على الصعيد العربي : ينبغي العمل الحثيث لاستكمال إجراءات إقامة السوق العربية المشتركة وتتمثل المتطلبات الأساسية الآتية :

سن التشريعات الوطنية المناسبة لتأمين حرية انتقال رؤوس الأموال العربية وأصحاب المشاريع العرب ، وإزالة العوائق الإدارية أمام الاستثمار العربي .

تغيير فكري في عالمنا العربي إزاء المستثمر وما نوفره له من حوافز وضمانات وفرص في ظل روح تتفهم طبيعة الاستثمار ولغة الأموال فتبسط الإجراءات في ظل قوانين ميسرة ومشجعة .

زيادة الوعي الذاتي بالصيرفة الإسلامية التي يجب أن تثبت قدراتها على الاستفادة من فرص عودة الأموال المهاجرة ، وتدفق التمويل بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، حيث عاد ١٣٠ مليار دولار من أصل ١,٣ تريليون دولار [١] .

تشجيع الاستثمارات البينية بين البلدان العربية وتوفير الامتيازات والضمانات المغرية ، مع إيجاد أسواق عربية تستوعب جانبًا أكبر من التدفقات النقدية .

دراسة الأوضاع الاقتصادية والتجارية والمالية لكافة الدول العربية لتحديد الفرص الاستثمارية المناسبة ، وعمل خريطة بأهم المشروعات ، ووضع برامج زمنية لتنفيذها بالتنسيق مع رجال الأعمال من خلال اللقاءات والندوات والمعارض والأسواق التجارية لتنمية سبل التفاهم والتعاون وتبادل المعلومات والخبرات .

٢ـ على الصعيد الإسلامي : مجموعة الثماني (G٨) وإعلان اسطنبول .

بادرت تركيا بالدعوة إلى تكوين تكتل اقتصادي إسلامي واستندت المبادرة إلى مبادئ ومثل نبيلة تسعى إلى تحقيق أهداف السلام ، والحوار ، والتعاون ، والعدالة ،

---

(١) مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد (١٧٢٧) ، ١١ فبراير ٢٠٠٢م ، (ص٥٧) .

والمساواة ، والديمقراطية ، مما يساعد في خلق نواة قوية متماسكة ، تنشط في مجالي التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، يتم ذلك من خلال التشاور والتنسيق وتحديد مجالات التكامل بين دول المجموعة وتعبئة الموارد البشرية [1] .

لقد وقع رؤساء دول وحكومات الدول الإسلامية الثماني على البيان المشترك الذي أطلق عليه «إعلان اسطنبول» من أجل إنشاء منظمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول التالية : مصر ، تركيا ، إيران ، إندونيسيا ، ماليزيا ، باكستان ، بنجلاديش ، نيجيريا .

والدول الثماني شركاء في مصير واحد يجمعهم في سياقه إرث إنساني ، وروابط تاريخية وتشابه في المشاكل والآمال ، حيث يسمح هذا التنظيم بالتغلب على الحواجز التجارية وإقامة مجالس أعمال مشتركة ، كما أكد الإعلان أن الانضمام سيكون متاحًا أمام الدول النامية الإسلامية الأخرى في المستقبل .

ولقد اعتمدت القمة ستة مشروعات كبرى للبدء في تنفيذها في مجالات : التسويق ، وصناعة الطائرات الزراعية ، والتكافل الإسلامي ، والثروة السمكية ، وبنك المعلومات والموارد البشرية لمكافحة الفقر .

٣ـ على الصعيد العالمي : لابد أن نعي جيدًا المواجهة المفروضة علينا من الخارج ، إذ أنه صراع دائر لن ينتهي ولابد من تصحيح مسارنا بالاستفادة من نقاط قوتنا ومعالجة نقاط ضعفنا ، ومن ثم يحين الوقت لرؤية عالمية جديدة تأخذ الاعتبارات التالية :

تحسين صورة الإسلام في الإعلام العربي والدولي ، ونبذ الإرهاب ومقاومته بكل صوره وتهدئة المناخ العام للاستثمار وتشجيع الأمن والسلام في المنطقة .

---

(١) د. السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، التحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، ٢٠٠٠م ، (ص٥٤٤) .

أن نتجاوز هذا اليأس إلى الفعل ، الفعل الحضاري ، والتاريخي في هذا العصر بمنطق العصر وبكل أدوات العصر ذات الفعالية الدائمة التي تمكننا من الانتصار بدل الاستشهاد وتجعلنا شركاء حضارة في واقع العالم .

علينا أن نحول القدرة على الاستشهاد إلى قدرة على إعادة البناء ، وقدرة على الحياة المنتجة الفاعلة المؤثرة في عالمنا ، كما تعامل المسلمون الأوائل في صدر الإسلام مع عالمهم فكانوا شركاء في صنعة ، بل كانوا سادته بالإبداع العلمي ، والتفكير العقلي ، والتسامح الديني ، والانفتاح الحضاري .

المبحث الثاني
التجربة العربية للتكامل الاقتصادي

مقدمة:

ترجع بداية التكامل الاقتصادي العربي إلى ما يقرب الستون عامًا مضت ، فقد بدأت أولى الخطوات في هذا الاتجاه مع نهايات الحرب العالمية الثانية ، حيث شعر العديد من القادة العرب بأهمية وجود رابطة تجمع بين الدول العربية ، يتحقق من خلالها تعاون فعال في المجالات المختلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وقد تعددت الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية ، بهدف تحقيق قدر كبير من التعاون في المجال الاقتصادي ، إلا أن نتائج هذه الاتفاقيات كانت محدودة للغاية وخيبة للآمال ، بالرغم من أن دواعي التكامل يحظى بالكثير من الظروف الموضوعية ، التي تكفل نجاحه عن أي تكامل يمكن أن يقوم بين بلاد أخرى في سبيلها إلى النمو .

ومن الأسباب التي ساهمت في تلك الحالة عدم شمول ميثاق الدول العربية على نصوص صريحة ومحددة وقاطعة في مضمونها لأجل سرعة العمل واتخاذ القرارات من أجل الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي العربي ، بل كانت هذه النصوص من العوامل المؤدية إلى تراخي الإجراءات والقرارات وذلك على الوجه التالي :

١ـ تنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ، على أن تتعاون الدول العربية المشتركة فيها تعاونًا وثيقًا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشئون الاقتصادية والمالية ، كما تنص المادة السابعة من الميثاق على أن ما يقرره مجلس الجامعة بالإجماع يكون ملزمًا لجميع الدول المشتركة في الجامعة ما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزمًا لمن يقبله .

وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقًا لنظمها الأساسية .

٢ــ لم ينص الميثاق على تحديد مدة قصوى للرد على مشروعات وطلبات واستعلامات الجامعة ، وإبداء الملاحظات عليها ، وكذا تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ، مع افتقار الجامعة إلى وجود جهاز لمتابعة تنفيذ القرارات وتوقيع عقوبات على المخالف لمثل هذه الحالات مع عدم توفر هيئة للفصل في المنازعات .

٣ـ حرية كل دولة من الدول العربية في عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى واتخاذ ما تراه من قرارات ، حتى لو تعارضت مع صالح أي من الدول العربية أو ميثاق الجامعة أو قرارات مجلس الجامعة .

وقد قدمت عدة مقترحات لإجراء بعض التعديلات على الميثاق وذلك منذ عام ١٩٦٦م ، بمعرفة لجنة شكلت عام ١٩٦٥م بقرار من مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في المغرب تسمى لجنة دراسة ميثاق الجامعة ولم تظهر هذه المقترحات إلى حيز التنفيذ [١] .

كما أن من أسباب ضعف نتائج التعاون والتكامل الاقتصادي ، الظروف التي أحاطت بالأجهزة العاملة في مجال التكامل الاقتصادي بالجامعة العربية .

إذ يلاحظ تعدد هذه الأجهزة وتفككها وتضارب اختصاصاتها ، واختلاف أنظمتها ، وضعف السلطات المخولة لها أو عدم وضوح أهدافها ، وتباين سياساتها ، ووهن إمكانياتها ، وخاصة المجلس الاقتصادي والذي يعتبر أهم تلك الأجهزة .

فإن من أسباب ضعفه :

أ ـ أن دوره يقتصر على تقديم المقترحات لحكومات الدول الأعضاء بما يراه كفيلًا بتحقيق أغراضه [٢] والتي تتلخص في تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات

(١) انظر : تفصيلات تلك المقترحات في محمد عزت دروزه ، الوحدة العربية ، دمشق ، ١٩٧٥ .

(٢) نص المادة (٨) من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي .

بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة لتحقيق هذه الأغراض ، وعلى ذلك فنشاط المجلس ينحصر في إطار التعاون المذكور وهو إطار ضيق إذا ما قورنت بنطاق التكامل الاقتصادي بالمعنى الصحيح .

فضلًا عن نطاق الوحدة الاقتصادية الشاملة فليس للمجلس دور تنفيذي أو تخطيطي ما ، بل إن كل اختصاصه ينحصر في أن يحاول تحقيق التعاون عن طريق تقديم المقترحات إلى الدول الأعضاء .

ب ـ توضح المادة الأولى من النظام الداخلي للمجلس أن يتم انعقاده في دورة واحدة كل سنة ، وهذا مدعاة إلى عدم قيامه بنشاط جدي بالإضافة إلى عدم وجود أجهزة مالية وفنية قوية تقوم بإعداد وتحضير ومتابعة مشروعاته ، ويقتصر العمل حاليًا على قيام الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بأعمال السكرتارية الفنية للمجلس في حدود إمكانياتها الضيقة .

جـ ـ عدم وجود أية رابطة أو تنسيق ما بين المجلس الاقتصادي والمنظمات أو المجالس أو الاتحادات العربية العاملة في الحقول الإنتاجية والخدمية المتعلقة بالمجلس ، رغم أن المجلس هو الذي قام بالتحضير والموافقة على المعاهدات والاتفاقيات المنشئة لتلك الهيئات والمنظمات ، مما أدى إلى أن هذه الجهات تعمل في استقلال كل منها على الأخرى وكذا عن المجلس .

هذا ويتجه البعض إلى إدخال بعض الإصلاحات العاجلة على الوضع الراهن للمجلس ، تستهدف بأن تجعل قراراته ملزمة للأعضاء ، وكذا بالسماح للمجلس بالاشتغال بمسائل التخطيط والتنسيق والتنفيذ مع تقوية أمانته العامة وذلك بإجراء

تعديل في أحكام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي .

كما أنه يلزم عقد دورتين عاديتين للمجلس في السنة على الأقل على مستوى وزراء الاقتصاد ، مع جواز عقد دورات استثنائية ، وتشكيل هيئة دائمة تتبع المجلس تتكون من خبراء اقتصاديين وفنيين من مختلف التخصصات في التخطيط الاقتصادي .

هذا وما ينطبق على قرارات المجلس الاقتصادي من عدم التزام الأعضاء بها ينطبق أيضًا على قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ، حيث تنص المادة الثالثة عشر من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن يمارس المجلس هذه السلطات والسلطات الأخرى الموكولة إليه بموجب هذه الاتفاقية وملاحقتها بقرارات تصدرها وتنفذها الدول الأعضاء وفقًا للأصول الدستورية المرعية لديها «وعلى ذلك فالدول الأعضاء يمكن أن تتحلل من تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية ، بحجة أنها لا تتفق مع الأصول الدستورية المرعية لديها .

مما سبق يتبين أن نظام الجامعة العربية وكذا الأجهزة المتخصصة التابعة لها ، وخاصة أجهزة التعاون الاقتصادي العربي ، تتطلب إحداث تغييرات فيها حتى تؤتي الثمرة المرجوة من إنشائها .

وهذه الأوضاع معروفة منذ عدة سنوات لدى المسؤولين بهذه الأجهزة ، ولا تزال الحالة كما هي عليه ، وإن كان البحث جاريًا لإجراء هذا الإصلاح ، ويرجع طول العهد بهذا البحث لوجود بعض المصاعب والمعوقات وهناك من يرى أن يؤخذ ـ في مجال هذا الإصلاح ـ بأحد الأسلوبين الآتيين [1] :

أ ـ التنظيم المطبق بالنسبة للأمم المتحدة .

---

(١) د. حسين خلاف ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق ، (ص١١٣) .

ب ـ التنظيم المأخوذ به في السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من الأسواق التي تأثرت بها إلى حد بعيد .

وما سبق إشارة سريعة إلى أوجه القصور التي لازمت إنشاء الجامعة العربية ، وكذا الأجهزة الأخرى الخاصة بمجال التعاون الاقتصادي العربي وما تعرضنا له من مقترحات لأجل إصلاح وتعديل المواثيق والقوانين الخاصة بهذه الأجهزة وكذا المعاهدات المنشأ لها .

وسوف نوضح فيما يلي مجالات التعاون العربي التي تمت والتجارب التكاملية العربية من خلال ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الاتفاقيات الجماعية للتكامل الاقتصادي العربي .
المطلب الثاني : التجارب الثنائية الإقليمية .
المطلب الثالث : أسباب تعثر التجارب العربية .

المطلب الأول

الاتفاقيات الجماعية للتكامل الاقتصادي العربي

رأينا فيما سبق أن الدول العربية قد قامت بالعديد من المحاولات الجماعية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها .

وتتمثل تلك المحاولات في الاتفاقيات التي أبرمت تحت مظلة جامعة الدول العربية ، وهي خمس اتفاقيات تم توقيعها على مدى الستون سنة الماضية وهي :

١ـ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت عام ١٩٥٣م .

٢ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧م .

٣ـ السوق العربية المشتركة ١٩٦٤م .

٤ـ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، عام ١٩٨١م .

٥ـ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٧م .

وسوف نقوم فيما يلي باستعراض تلك المحاولات، بحسب الترتيب التاريخي السابق لها .

أولا : اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ١٩٥٣م :

بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٥٣م ، وافق مجلس الجامعة العربية على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية ، وتم التوقيع عليها من قبل مندوبي كل من الأردن ، وسوريا ، العراق ، لبنان ، مصر ، كما وقعت عليها السعودية بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٥٣م ، واليمن في ٨/ ١٢/ ١٩٥٣م .

أهداف الاتفاقية :

استهدفت هذه الاتفاقية تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول العربية ، وإعفاء جانب كبير من السلع الأولية من التعريفة الجمركية ، وكذلك تخفيض هذه التعريفة علىٰ عدد من السلع الصناعية ، إضافة إلى تسهيل حركة الترانزت عبرها ، بجميع وسائل النقل تبين ذلك من الآتي :

١ـ تسهيل التبادل التجاري بين البلاد العربية ، عن طريق تخفيض رسوم الاستيراد الجمركية المفروضة على السلع ، التي يكون منشأها إحدى الدول العربية الأعضاء بنسب متفاوتة تصل إلى حد الإعفاء الكامل بالنسبة لبعض السلع ، مع إتباع مبدأ المعاملة التفضيلية بالنسبة لمنح أجازات الاستيراد والتصدير .

٢ـ تسهيل تجارة الترانزت وتنظيمها بين الدول العربية المتجاورة وذلك نظرًا لما تمثله التجارة العابرة من أهمية خاصة في حركة التبادل التجاري بين الدول العربية ، وأخذ في الاعتبار أن تحرير تجارة الترانزت بين الدول العربية يعتبر خطوة هامة في طريق تحرير التجارة الشامل فيما بينها وتنميتها .

٣ـ من أجل تحقيق الأهداف السابقة ، فقد أخذت الاتفاقية ــ وما تم عليها من تعديلات بعض المبادئ التي يمكن تلخيصها في الآتي :

أ ـ إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول رقم (أ) الملحق بالاتفاقية من الرسوم الجمركية بشرط أن يكون منشأها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة .

ب ـ تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥٪ من عدد المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول رقم (ب) الملحق بالاتفاقية .

جـ ـ تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠٪ عن عدد المنتجات الوسيطة بين الزراعة والصناعة والمدرجة في الجدول رقم (جـ) الملحق بالاتفاقية ، وتطبيق الأفضلية

الممنوحة للسلع المدرجة في الجدولين ب ، ج ، بحق السلع التي تكون نسبة المادة الأولية العربية واليد العاملة المحلية فيها ٥٠٪ على الأقل من تكاليف إنتاجها .

د ـ عدم إخضاع المنتجات المستوردة من بلد إلى آخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية في البلد المستورد .

هـ ـ قيام الدول الأعضاء بتسهيل حركة الترانزت عبر بلادها بجميع وسائل النقل .

و ـ تتعامل البلاد العربية فيما بينها معاملة تفضيلية ، من حيث تراخيص الاستيراد والتصدير .

الآثار الإيجابية للاتفاقية :

كان للاتفاقية وما حدث عليها من تعديلات بعض الآثار الإيجابية والتي تتضمن الآتي :

١ ـ زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة عليها إلى حد ما .

٢ ـ أوجدت ركيزة تمثل الحد الأدنى من التعامل الاقتصادي العربي شبه الثابت .

٣ ـ توسيع أفق التعاون الاقتصادي العربي وتوسيع نطاق نظام الأفضلية في التعامل التجاري .

٤ ـ سارت التعديلات التي أدخلت عليها في الطريق الطبيعي وهو التوسع في الإعفاءات .

محدودية آثار الاتفاقية :

ترجع محدودية آثار الاتفاقية إلى اقتصارها على ثماني دول فقط ، وعدم الاتفاق على جدول زمني لسريان التخفيضات المقترحة ، واختلاف نظم التعريفة الجمركية المعمول بها في الدول الأطراف ، وكذلك عدم الالتزام بالبند الخاص بتراخيص الاستيراد

والتصدير بالإضافة إلى محدودية أحكام الاتفاقية وطبيعتها وآلياتها [١] .

بعض الملاحظات على الاتفاقية :

من الملاحظ على هذه الاتفاقية ما يلي :

١ـ لم يوقع على الاتفاقية سوى الأردن ، سوريا ، لبنان ، العراق ، مصر ، السعودية ، اليمن ، وتم التصديق عليها من هذه الدول عدا اليمن وانضمت إليها الكويت فيما بعد .

وعلى ذلك نجد أن جميع الدول العربية لم تنضم إلى هذه الاتفاقية .

٢ـ لا تؤدي الاتفاقية إلى تنشيط التبادل التجاري بين البلاد العربية في الأجل الطويل ، لعدم وجود تنسيق وتكامل بين اقتصادياتها .

بالإضافة إلى عدم تضمنها لأية نصوص لتنسيق التعريفات الجمركية للبلاد العربية والعالم الخارجي .

٣ـ الاتفاقيات العربية التي عقدت قبل وبعد هذه الاتفاقية ، تعطي إعفاءات وتخفيضات جمركية أكثر من تلك التي تقررها هذه الاتفاقية .

٤ـ عدم الاتفاق بين الدول المشتركة على الجدول الزمني لسريان التخفيضات المقترحة ، بالإضافة إلى تغير نظم إجازات الاستيراد بسبب خضوعها للسلطات السياسة دون اعتبار للمصلحة العربية .

ثانيا : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧م :

تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التكاملية التي أبرمت في نطاق الجامعة العربية ، فقد نصت في ديباجيتها صراحة على تحقيق «الوحدة الكاملة بين الأقطار العربية ، كما أكدت في مبادئها «المادة الأولى» على حرية انتقال الأشخاص وعوامل

---

(١) محمد بهجت أبو النصر «تجارب التكامل الاقتصادي العربي» ، مرجع سابق ، (ص١٥٩) .

الإنتاج وتبادل المنتجات ... إلخ ، بينما تدرجت في وسائلها «المادة الثانية» حسب مراحل متدرجة بائدة من منطقة التجارة الحرة ولغاية الاتحاد الاقتصادي العام (١) .

وقد وقع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إحدى عشرة دولة ، هي الأردن وتونس والسودان والسعودية وسوريا والعراق ولبنان والكويت وليبيا ومصر والمغرب واليمن الشمالي ، ثم انضم إليها لاحقًا عدد من الدول العربية الأخرى .

ومع هذا فإن عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تقتصر حاليًا على تسع دول فقط هي الأردن والسودان وسوريا والعراق والصومال وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن (٢) ، وذلك بعد انسحاب عدد من الدول الأعضاء ، خاصة بعد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ، بدءًا بدولة الكويت التي انسحبت عام الغزو نفسه ، وانتهاء بانسحاب دولة الإمارات عام ١٩٩٩م .

وقد تبنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومجلسها المدخلين التجاري والإنتاجي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وقد اعتمد المدخل الإنتاجي فيها على وسيلتين هما الاتحادات النوعية والشركات العربية المشتركة .

وفي إطار تطوير العملية التكاملية أقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الثالثة والسبعين عام ٢٠٠١م ، استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين (٢٠٠٠ _ ٢٠٢٠) .

---

(١) للتوسع انظر :

د. محمد حلمي مراد ، التعاون الاقتصادي بين دول اتحاد الجمهوريات ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٧٢م ، (ص١٠) .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية «الأمانة العامة» مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الفكرة التطبيق ، الإنجازات ، إشراف د. أحمد جامع ، ط١ ، ديسمبر ١٩٧٥ .

(٢) أحمد خليل : الوحدة الاقتصادية العربية بلا خليج ، من الموقع www.islam –on line ner .

وقد تعرضت هذه الاستراتيجية لتقييم الوحدة الاقتصادية العربية وتحديد جوانب القصور بها ، وكذلك تقييم تجارب التنمية العربية كما تعرضت للتطورات العالمية التي أسفرت عن إيجاد نظام عالمي جديد ، ولدور التكتلات الإقليمية في هذا النظام ، وكذلك لعدد من مشكلات العمل العربي المشترك ، ثم استعرضت الاستراتيجية بعد ذلك الأهداف التي ترمي إليها ، ومن أهمها تحقيق تكامل اقتصادي عربي فعال يضم جميع الدول العربية ، ويسعى إلى إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي بينها في الأجل المنظور ، وإلى دعم التنمية العربية المشتركة .

نشوء الاتفاقية :

في ١٩ مايو ١٩٥٦م اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، في نهاية دورتها العادية ، القرار التالي :

«لما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية فإن اللجنة السياسية توصي بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل لهذه الوحدة ، والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها على أن تقدم الحكومات العربية إلى الأمانة العامة أسماء ممثليها في هذه اللجنة في غضون ثلاثة أسابيع وأن تقدم اللجنة تقريرها إلى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر» (١) .

وطبقًا لهذه التوصية اجتمع فريق الخبراء في أغسطس ١٩٥٦م بحمدون «لبنان» .

ولتسهيل مهمة الفريق ، قدمت له الأمانة العامة للجامعة بشكل وثائق ، مشروعًا للتكامل الاقتصادي بين سورية والأردن ، بالإضافة إلى مشروع آخر قدمه لبنان ، وهذه الاقتراحات المختلفة قد استخدمت كأساس لمناقشات بحمدون .

---

(١) تقرير المجلس الاقتصادي العربي ، الدورة الرابعة ٢٥ مايو ـ ٣٠ يونيه ، ٩٥٧ ، (ص١٦) ، الطبعة العربية .

وقد استخلص الخبراء العرب منها مشروعًا للاتحاد الاقتصادي بين البلدان العربية قدم إلى اللجنة السياسية للجامعة خلال دورتها العادية السادسة والعشرون عام ١٩٥٧م .

وقد أعلنت هذه اللجنة في دورتها السابعة والعشرون ، وفي نهاية اجتماعها يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٧ ، أن هذه المسألة ليست من صلاحيتها ، وأحالت مشروع الوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية إلى المجلس الاقتصادي العربي الذي كان عاجزًا لعدة أعوام متعاقبة ، عن اتخاذ قرار نهائي ، بسبب أحداث سياسية كانت أهمها الاضطرابات الداخلية في لبنان في صيف ١٩٥٨ ، وانعكاساتها في الشرق الأوسط ، والثورة العراقية في يوليو ١٩٥٨م ، ووحدة مصر وسورية المعلنة في فبراير ١٩٥٨م ، والتي كانت البلدان العربية تنظر إليها باحتراس ، وأخيرًا ، حرب الجزائر ، وهذه الأحداث الرئيسية هزت العالم العربي ، وأخذت إلى المرتبة الثانية الاهتمامات الاقتصادية .

وخلال دورته الخامسة ، في يناير ١٩٥٩م ، ناقش المجلس الاقتصادي العربي ، في نفس الوقت ، قضايا السوق المشتركة الأوروبية وإمكانات إنشاء سوق مشتركة عربية لمواجهة نتائج إنشاء الأسرة الاقتصادية الأوروبية ودرست لجنة خاصة ، منبثقة من المجلس ، هذه القضايا المختلفة واستطاعت تقديم تقرير مفصل يقترح إنشاء مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية ، وقد كلفت هذه اللجنة دراسة الأخطار المحتملة الناشئة عن إقامة السوق الأوروبية المشتركة والتي يمكن أن تلحق الضرر بالبلدان الأعضاء في الجامعة ، وكان عليها أن تقدم كذلك اقتراحات محددة بدقة تسمح بمواجهة الأخطار المحتملة .

وكان عليها أن تولي انتباهًا خاصًا لدراسة مشروع للتعاون المحتمل للبلدان العربية مع الدول الأفرو ـ أسيوية ، ومن جهة أخرى ، أوصت اللجنة بأن تخفض بمقدار

(١٠٪) التصرفات الجمركية الواردة في اتفاق تسهيلات المبادلات التجارية ، وبتنظيم تجارة الترانزيت بين البلدان العربية .

وفي دورته الأولى في بيروت عام ١٩٥٩م ، درس المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية مسألة السوق الأوروبية المشتركة ، ولاحظ بأن الإلمام بعواقب إنشائها على الاقتصاد العربي ، يتطلب معطيات لم تكن حينئذٍ متوافرة حول حجم التجارة الخارجية العربية ، وبخاصة تجارة البلدان العربية ذات العلاقات التجارية مع بلدان «السوق الأوروبية المشتركة» أو البلدان المرتبطة بهذه الهيئة .

بيد أن المجلس قد لاحظ أن بعض العواقب أصبحت معروفة جيدًا ، ولهذا السبب أوصى بالإنشاء الفوري للسوق العربية المشتركة .

لقد ذكر المجلس بادئ ذي بدء ، بأن العالم يتطور نحو تشكيل كتل اقتصادية ، فقد أنشئت السوق الأوروبية المشتركة ، وقد نوه المجلس كذلك بالأفضليات الاقتصادية البحتة لقيام كتلة عربية ، إنتاج ضخم وتسويق مشترك وزيادة الحجم الإجمالي للاستهلاك [(١)] .

وقد ذكر من جهة أخرى بأن نسبة مهمة من صادرات البلدان العربية تضم خامًا ومنتجات زراعية وأولية ، وأن التفضيلات الجمركية والضمانات الأخرى الممنوحة من قبل الأسرة الاقتصادية الأوروبية للمستعمرات السابقة من أفريقيا ، ستعرض المنتجات العربية للمنافسة ، في حين أن البلدان العربية ستواصل لسنين مقبلة استيراد الأجهزة والآلات الضرورية لتنميتها من الأسرة الاقتصادية الأوروبية ، وأن هذا الوضع سيؤدي إلى زيادة الاختلال في شروط المبادلات بين البلدان العربية ودول السوق» [(٢)] .

---

(١) تقرير المجلس الاقتصادي العربي ، الدورة العادية الرابعة ، مارس ١٩٦٠ ، (ص٣٩) .

(٢) المرجع السابق ، (ص٣٩) .

وأخيرًا، كان المجلس يرى أن الكتلة الاقتصادية التي تشكلها بلدان الأسرة الاقتصادية الأوروبية، من حيث هي قوة اقتصادية في ميدان المبادلات التجارية سيزيد ولا شك قدرتها على فرض شروطها فيما يتعلق بالصادرات والواردات.

وسيجعل هذا من الضروري الذي لا غنى عنه، إنشاء كتلة اقتصادية عربية مماثلة، تواجه مثل هذا الوضع وتعطي البلدان العربية وزنًا أهم وتزيد قوة مساومتها في ميدان الاقتصاد العالمي [(١)].

وبالتالي فقد أقر المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية العربية المقررات التالية:

أ ـ على كل بلد عربي أن يزود الأمانة العامة للجامعة:

أولًا: الإحصائيات والبيانات المتعلقة بحجم تجارته الخارجية مع بلدان الأسرة الأوروبية المشتركة بحيث تبين هذه الإحصائيات حجم المبادلات التجارية لكل بلد مع بلدان الأسرة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة للحجم الإجمالي لتجارتها الخارجية.

ثانيًا: بيان تفصيلي بالمنتجات المستوردة والمصدرة، وبيان آخر عن حجم التجارة الخارجية خلال الأعوام العشرة الأخيرة.

ثالثًا: بيان بالأسواق الخارجية الأخرى التي يمكن أن تعتمد عليها البلدان العربية في صادراتها ووارداتها.

ب ـ هذه المعلومات المتوفرة ستتيح للأمانة العامة إعداد ملف كامل سيسلم للمجلس المؤقت في دورته المقبلة، كما يتيح له استكمال دراسته حول نتائج إنشاء السوق المشتركة العربية على اقتصاد كل بلد عربي والتعرف إلى مختلف الوسائل لمواجهة المزاحمة [(٢)].

---

(١) المرجع السابق، (ص٣٩).

(٢) المرجع السابق (ص٣٩).

جـ ـ إن البلدان الأعضاء في الجامعة تولي انتباهًا خاصًا لإنشاء السوق العربية المشتركة ، التي ينبغي أن تقوم في فترة لا تتجاوز عشر سنوات ، وسيكلف المجلس المؤقت بأن يحدد عامًا بعد عام مختلف المراحل التي ينبغي أن تتبعها البلدان العربية لبلوغ هذه الغاية .

وحين حصلت الأمانة العامة للجامعة من البلدان الأعضاء على الإحصائيات المطلوبة ، جرى تقديمها إلى المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية خلال دورته الثانية ، المنعقدة في نوفمبر ١٩٦٠م ، وقد درس المجلس المؤقت قرار المجلس الاقتصادي حول انعكاسات السوق المشتركة على الاقتصاد العربي ، بالاستناد إلى الإحصائيات والمعطيات المقدمة إلى الأمانة العامة للجامعة من قبل البلدان الأعضاء :

١ ـ أن البلدان العربية ، تتاجر بمقدار مهم مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة ، سواء بالنسبة لصادراتها أو وارداتها ، وذلك يضع بلدان الأسرة الاقتصادية الأوروبية ، نتيجة لتكتلها الاقتصادي ، في وضع متميز حيث تمتلك ما يشبه الاحتكار للتجارة الخارجية للبلدان العربية (١) .

٢ ـ أن عدة منتجات أو موارد تصدرها البلدان العربية إلى بلدان الأسرة الاقتصادية الأوروبية وتتألف أكثريتها من مواد أولية ومنتجات زراعية ، سيكون عليها أن تتعرض لمزاحمة من منتجات البلدان والمناطق المنظمة إلى الأسرة الاقتصادية الأوروبية نتيجة للأفضليات التي تجنيها هذه البلدان والمناطق من تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية (٢) .

٣ ـ وأن الاتفاقات ، المعقودة في إطار الأسرة الأوروبية المشتركة ، والمتعلقة

---

(١) تقرير المجلس الاقتصادي العربي ، الدورة السابعة ، يونيو ١٩٦١م ، (ص٣٦) .

(٢) المرجع السابق (ص٣٦) .

بالأسعار يمكن أن تكون عامل إخلال في شروط التبادل التجاري بين البلدان العربية وبلدان الأسرة الاقتصادية الأوروبية، مما سيضر بمصالح الاقتصاد العربي [١].

٤ـ أن العالم يتجه نحو التكتل الاقتصادي سواء في الشرق أو الغرب والجهود المبذولة لتحقيق تقارب مع بلدان الأسرة الاقتصادية الأوروبية وبلدان المنطقة الأوروبية للتبادل الحر ستزيد من أخطار التأثيرات الضارة للتكتل الاقتصادي الأوروبي على الاقتصاد العربي.

تقييم مرحلة الوحدة الاقتصادية:

والآن وبعد قرابة نصف قرن على توقيع الوحدة الاقتصادية العربية يمكن القول بأن النتائج التي حققتها هذه الاتفاقية الطموحة كانت محدودة للغاية، مقارنة بما كانت تهدف إليه، بل إنها لم تنجح في إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أعضائها، وليس أدل على هذا الإخفاق من ذلك الواقع الذي تعيشه وتلمسه الشعوب العربية حاليًا، ومن الاعتراف الضمني لاستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي للعقدين (٢٠٠٠ـ ٢٠٢٠)، التي جاءت لتعيدنا إلى نقطة البدء مرة أخرى، إلى الهدف المرحلي الأول، وهو إقامة منطقة تجارة عربية حرة.

ثالثا: السوق العربية المشتركة ١٩٦٤:

استمر تأجيل التداول حول السوق العربية المشتركة من دورة إلى أخرى وحدثت مناقشات طويلة عامي ١٩٦٠ و١٩٦١ بصدد مشروع وحدة اقتصادية عربية من جهة، ومن جهة أخرى، بصدد مشروع بديل قدمه العراق، كان يهدف إلى تطوير اتفاقية التجارة والترانزيت المعقودة عام ١٩٥٣م.

وفي يونيو ١٩٦٢م عرضت الأمانة العامة للجامعة مجددًا مسألة السوق المشتركة

---

(١) المرجع السابق (ص٤٠).

العربية على المجلس الاقتصادي خلال دورته الثامنة العادية ونتيجة لذلك قرر المجلس ما يلي :

«نظرًا لأن خمسة بلدان أعضاء في الجامعة قد وقعت فعلًا اتفاق الوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية ، وكون إنشاء سوق مشتركة عربية يمكن تحقيقه في إطار هذه الاتفاقية ، فإن المجلس يقترح وضع هذا المشروع في إطار الاتحاد الاقتصادي» .

مع العلم بأن اتفاق الوحدة الاقتصادية قد وقع في ٦ يونيو ١٩٦٢ من كل من سورية والأردن ومصر والكويت والمغرب وفي ديسمبر ١٩٦٣ ، العراق ، واليمن ، وعام ١٩٦٨م السودان ، ثم طبقًا للمادة (١٦) من الاتفاق جرى تسليم الوثائق الرسمية للمصادقة ، إلى الأمانة العامة للجامعة من قبل مصر ، والكويت ، وسورية ، والعراق ، والأردن ، وسرعان ما أصبح الاتفاق ساري المفعول من قبل البلدان الموقعة طبقًا للمادة ٢٠ .

وبعد أن وضع اتفاق الوحدة الاقتصادية قيد التنفيذ ، دعت الأمانة العامة للجامعة المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية العربية بأن يعقد دورته الأولى في ٣ يونيو ١٩٦٤ ، وخلال هذه الدورة شكل المجلس لجنة خاصة مكلفة بدراسة جميع قضية الوحدة ، وكان عليها أن تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٦٤ وتقدم تقريرها إلى المجلس ٣٠ يوليو كأبعد مهلة .

وبعد مناقشة هذا التقرير ، وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالإجماع ، في مساء الخميس ١٩٦٤، على مشروع إنشاء سوق عربية مشتركة ، تقرر أن يصبح ساري المفعول ابتداء من أول يناير ١٩٦٥ ووقع الاتفاقية ، سورية ، والعراق ، ومصر والأردن .

ثم اتسعت دائرة العنصرية تدريجيًا مع الانضمام المتتابع لعدد آخر من الدول

العربية ، ولكن انسحاب بعض هذه الدول من السوق جعل عضويته تقتصر حاليًا على سبع دول فقط ، هي الأربع المذكورة بالإضافة إلى ليبيا وموريتانيا واليمن ، بينما ما تزال فلسطين في مرحلة استكمال إجراءات الانضمام (١) .

وقد حدد مجلس الوحدة الاقتصادية أهداف السوق العربية المشتركة في خمسة أهداف رئيسية تضمنها قرار إنشاء السوق ، وهي :

١ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

٢ـ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

٣ـ حرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية .

٤ـ حرية النقل والترانزيت ، واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

٥ـ حقوق الملكية والإرث والوصية .

وقد تبين لجامعة الدول العربية بعد عدة سنوات من قرار إنشاء السوق العربية المشتركة أن أسلوب تحرير التبادل التجاري الذي تبنته السوق لا يكفي وحده لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، خاصة وأنها بلاد آخذه في النمو ، تعاني من ضعف قدراتها الإنتاجية ، وتحتاج من ثم إلى بناء جهاز إنتاجي متقدم .

كما أن من عوائق انطلاق البلاد العربية نحو التنمية الاقتصادية ، هو ضيق نطاق السوق وقيام منافسة غير عادلة بين المنتجات الوطنية والأجنبية ، والضغوط الاقتصادية والسياسية وسوء توزيع الإمكانيات والثروات ، والتبعية الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة والتي تستنزف الموارد الطبيعية عن طريق الشركات

---

(١) حسن إبراهيم ، السوق العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد (١٩) ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، (ص٢٩) .

الاحتكارية .

بالإضافة إلى تأثير العوامل السياسية على المسار الاقتصادي للبلاد العربية والتمزق السياسي العربي .

كما أن السبيل أمام هذه البلاد العربية للقضاء على هذه المعوقات هو التنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية .

وأن إنشاء السوق العربية المشتركة لهي إحدى الخطوات الإيجابية لتحقيق هذه الأهداف بما يتيحه من إمكانيات لتطوير وتنمية اقتصاديات البلاد العربية وتطوير تركيبها الاقتصادي والاجتماعي وعلاقاتها الدولية .

وبناء على ذلك وضع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أول تصور شامل لاستراتيجية العمل المشتركة في قرار له بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٧٣ ، وقد صممت الاستراتيجية على أساس أن تحقيق التنمية في الدول العربية بالاعتماد على القدرات الذاتية لها يستلزم تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل بينها ، وهو ما يتطلب وجود خطة موحدة وشاملة ، تقوم على التنسيق بين خطط التنمية القطرية ، والسياسات الاقتصادية المختلفة في الدول العربية ، وكذلك تنسيق عمليات بناء الهياكل الاقتصادية فيها ، وإيجاد عملة موحدة ، بالإضافة إلى تنسيق العلاقات العربية مع العالم الخارجي .

ومع أن القرار يعد من الناحية النظرية أول قرار عربي رسمي وجماعي يتخذ حول استراتيجية العمل الاقتصادي العربي إلا أن شيئًا منه لم يطبق ، فظل حبرًا على ورق [1] .

وهكذا استمر مشروع السوق العربية المشتركة يؤدي دوره كمنطقة للتجارة الحرة حتى عام ١٩٨٠ ، عندما تعقدت العلاقات العربية بسبب توقيع مصر لمعاهدة السلام

---

(١) المرجع السابق ، (ص١٤٢) .

مع الكيان الإسرائيلي ، ومن ثم تجميد عضويتها في الجامعة العربية ، وقد انعكس تدهور العلاقات العربية سلبيًا على مسيرة السوق وفاعليتها ، وترتب عليه توقف معظم الدول الأعضاء عن تنفيذ أحكامها أو الالتزام بها ، وهو ما يعني ضياع المكاسب التي تحققت خلال السنوات الخمس عشر السابقة .

ولأن جهود التكامل العربي تتسم بالتراخي والبطء الشديد فقد مرت حوالي ست عشر سنة أخرى قبل أن تدرك الدول الأعضاء أن مشروع السوق المشتركة مجمد ، وأنه في حاجة إلى الاستئناف والتنشيط .

فقط في ديسمبر من عام ١٩٩٦م أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارًا بتفعيل السوق المشتركة ، ثم اتخذ في ديسمبر من عام ١٩٩٨م قرارًا بشأن استئناف العمل بأحكام السوق العربية المشتركة ، وقد اعتمد القرار ما سمي «البرنامج التنفيذي» ، الخاص بهذا الغرض .

ويتضح من بنود البرنامج التنفيذي أن هدفه الأساسي يقتصر على استعادة منطقة للتجارة الحرة ، وقد حدد لذلك جدولًا زمنيًا بحيث تكتمل هذه المرحلة في الأول من يناير عام ٢٠٠٢م ، أما فيما يتعلق بمرحلة الاتحاد الجمركي فقد اكتفى البرنامج بتقديم مجرد توصيات بشأنها ، وهكذا فقد اتسم البرنامج التنفيذي بذات القصور الذي اتسم به قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ، ذلك أن كلًا منهما وإن حدد الخطوات والبرامج الترتيبية اللازمة لإقامة منطقة للتجارة الحرة ، فإنه لم يحدد أي إجراءات أو جداول زمنية لإقامة الاتحاد الجمركي .

أسباب ضعف وعدم جدوى السوق العربية :

بعد نحو ثمانية وأربعون سنة من صدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة تبدو هذه السوق متعثرة إلى حد كبير ، وتبدو نتائجها وإنجازاتها متواضعة جدًا مقارنة

بأهدافها ، وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها ما يلي [1] :

١ـ عدم تضمين قرارات السوق لقواعد تحقيق التنسيق الاقتصادي بين أعضائها حيث أن قيام المشروعات الإنتاجية على أساس من التنسيق والتكامل يخلق واقعًا جديدًا من التعاون الاقتصادي والفني بين دول السوق ، والدول الأخرى من حيث إمكانية اتساع نطاق الاستثمارات .

٢ـ عدم وجود هيئة تختص بمتابعة تنفيذ أحكام السوق ، ودراسة مشاكل التطبيق ، والفصل في المنازعات .

٣ـ وجود الكثير من القيود الإدارية المفروضة على الصادرات والواردات .

٤ـ افتقار السوق للدراسات العلمية عن الهياكل الاقتصادية والخطط وإمكانيات النمو ومشاكل التنسيق لعدم وجود جهاز متخصص لمثل هذه الدراسات .

٥ـ عدم صدور التشريعات المتعلقة بتوحيد السياسات والإجراءات الاقتصادية ، وغير الاقتصادية بالإضافة إلى عدم البت في كثير من الأمور المتعلقة بحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي .

٦ـ عدم وجود التنسيق بين الأنظمة النقدية في الدول الأعضاء بالسوق .

٧ـ كثرة الاستثناءات التي تطلبها الدول المختلفة على تطبيق قاعدة إزالة التعريفة الجمركية على وارداتها .

٨ـ عدم اتباع سياسية موحدة حيال الدول غير المشتركة في الاتفاقية .

٩ـ قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ليس لها صفة الإلزام .

---

(١) تقرير لجنة التقييم والمتابعة التي شكلها مجلس الوحدة الاقتصادية في ديسمبر ١٩٧١ ، لتقييم المرحلة التي وصلت إليه السوق .

١٠ـ ما زالت معظم الدول العربية تركز تجارتها مع الدول الأجنبية المتقدمة لاعتبارات سياسية .

المآخذ على أسلوب السوق :

يؤخذ على أسلوب السوق أنه يكتفي بتحرير حركة انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف ، تاركًا تحقيق التكامل لقوى السوق التقليدية ، أي دون تدخل دول التكامل للتنسيق بين السياسات الاقتصادية أو أوجه الإنتاج المختلفة .

كما يلاحظ أن تعثر مشروع السوق يرجع في جزء هام منه إلى المشكلات السياسية في النظام الرسمي العربي ، الذي يفتقد أصلًا للإدارة الحقيقية للالتزام بأحكام السوق المشتركة .

تقييم مشروع السوق العربية المشتركة :

إن أسلوب السوق لا يحقق التكامل ، حيث يكتفي فقط بتحرير التجارة بين الدول ، فهو لا يمثل سوى صورة من صور التعاون الاقتصادي ، أما التكامل فيبدأ عند مرحلة تدخل الحكومات للتنسيق بين سياساتها وأنشطتها الإنتاجية .

وسوف يعرض الباحث تقييم السوق المشتركة في النقاط الآتية :

١ـ تبني قرار إنشاء السوق العربية المشتركة المدخل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ، ورغم ما يحققه هذا المدخل عادة من مكاسب إلا أنها تظل محدودة جدًا في حالة الدول الأقل تطورًا «ومنها الدول العربية» ، التي تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق التنمية .

ولذلك يعتبر البعض أن المدخل التجاري يمثل منهجًا خاطئًا في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي .

فعلى فرض نجاحه في تحرير التجارة فإن ذلك لا يغير كثيرًا من واقع الدول العربية التي تعاني من تواضع قواعدها الاقتصادية ، وضعف هياكلها الإنتاجية وقلة منتجاتها وعدم تنوعها (١) .

ورغم أن الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية قد تنبها إلى عدم كفاية المدخل التجاري ، وإلى أهمية المداخل الأخرى للتكامل ، فإن الجهود التي بذلت في الاتجاهات الإنتاجية والإنمائية لم تتجاوز باستثناء ما نفذ من مشروعات مشتركة ، مجرد إعداد الدراسات والمقترحات في أغلب الأحيان ، وحتى في المرات القليلة التي صدرت فيها قرارات تركز على المداخل الإنتاجية والإنمائية فإن أغلبها لم ينل حظه من التنفيذ (٢) .

٢ـ يلاحظ عدم وجود تطابق بين عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يضم حاليًا تسع دول هي «الأردن والسودان وسوريا والعراق والصومال وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن» ، وبين عضوية السوق المشتركة التي تقتصر على سبع دول فقط «الأردن وسوريا والعراق وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن» .

وهذا بالطبع بخلاف الدول التي انسحبت من المجلس ولم تكن أصلًا عضوًا بالسوق وهي «السعودية وتونس والكويت والإمارات العربية ولبنان والمغرب» .

الأخطر من ذلك أن استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين (٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٠) الهادفة إلى إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة قد أشارت إلى أن الدول الملتزمة بأحكام السوق حاليًا هي ثلاث دول فقط : مصر والعراق وليبيا .

---

(١) عبد الوهاب حميد رشيد ، دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠م ، (ص٤٢) .

(٢) حسن إبراهيم ، السوق العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد (١٩) ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، (ص٣٩) .

ويثير عدم اتساق العضوية هذا مسألتين خطيرتين :

الأولى : هي عدم التطابق بين عضوية المجلس وعضوية السوق يخلق تضاربًا بين مستويين من الالتزام ، الالتزام باتفاقية الوحدة الاقتصادية التي تشمل كافة الدول الأعضاء ، والالتزام بأحكام السوق المشتركة التي تضم عددًا أقل من هذه الدول ، الأمر الذي يثير حالة من الارتباك في مسيرة العمل التكاملي للسوق .

الثاني : فهي قلة عدد الدول الأعضاء بالسوق «سبعة دول» وتناقص عدد الملتزمين بأحكامه «ثلاثة فقط» ، وهو ما يتسبب في عدم فاعلية السوق ، وعدم قدرتها على تشجيع الدول العربية الأخرى للانضمام إليها .

٣ـ في إطار المدخل التجاري حققت السوق المشتركة نجاحًا ملحوظًا في سنواتها الأولى ، حيث اكتمل قيام منطقة التجارة الحرة في عام ١٩٧٠ ، أي بعد خمس سنوات فقط من بدء العمل بأحكام السوق ، وقد أدى قيام هذه المنطقة إلى حدوث نمو كبير في حجم التجارة المتبادلة بين دول السوق بلغ ذروته خلال العقد الأول من إنشائها ، حيث ارتفعت قيمة التجارة البينية بين الدول الأعضاء من ٥ , ٩٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ٦ , ١٣٢٥ مليون دولار عام ١٩٧٥م .

ولكن التجارة العربية البينية لم تلبث أن تراجعت بشكل واضح ، إثر تدهور العلاقات العربية نتيجة عقد مصر لمعاهدة السلام مع الكيان الإسرائيلي وتجميد عضويتها في السوق ، ومن ثم خروج أكبر سوق عربية من منطقة التجارة الحرة القائمة ، وضعف التزام بقية الدول الأعضاء بأحكام السوق ، وقد تناقص حجم التجارة العربية البينية تدريجيًا إلى أن وصل إلى ٦ , ٦٨١ مليون دولار فقط عام ١٩٨٩ ، إلا أن حجم التجارة عاد إلى التحسن ثانية في عقد التسعينيات من القرن العشرين بعد تحسين العلاقات العربية ، واسترجاع مصر لعضويتها في الجامعة العربية [1] .

---

(١) المرجع السابق (ص٣٠) .

ومما لا شك فيه أن التطور السابق بحجم المبادلات التجارية بين دول السوق العربية يعكس حقيقة هامة ، تتعلق بالتأثر الكبير للعلاقات التجارية والاقتصادية العربية بالعلاقات السياسية بين نظم الحكم العربية ، كما يؤكد أن الحالة السياسية العربية تمثل سببًا أساسيًا لتعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي .

٤ـ أثبتت النجاحات الأولى التي حققتها السوق العربية المشتركة في إقامة منطقة التجارة الحرة في فترة زمنية أقل من الفترة المحددة لها ، وما ترتب على ذلك من زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، أن لدى هذه الدول القدرة على الاستمرار في خوض مسيرة التكامل بجميع مراحلها ، إذا توافرت لديها قيادات سياسية مقتنعة بالتكامل وراغبة فيه ، وإذا وضعت برامج زمنية مفصلة تحدد مراحل وخطوات التكامل المختلفة ، وتحدد الإجراءات اللازمة لوضع تلك البرامج موضع التنفيذ .

وفي الواقع فإن التجربة العربية تعاني من غياب هذين العنصرين : الإرادة السياسية الحقيقية ، والبرامج الزمنية المحددة ، الأمر الذي أدى في معظم الأحيان إلى التباطؤ في تنفيذ أحكام السوق ، وإلى الإخفاق في اتخاذ الخطوات اللازمة للانتقال بها من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي ، ومن ثم الإخفاق حتى الآن في إنجاز مشروع السوق العربية المشتركة .

٥ـ أكدت تجربة السوق المشتركة أن مسألة الاستثناءات تمثل أحد عقبات نجاح تحرير التجارة ، حيث أنها تجعل عملية التحرير جزئية ، وتقلل إلى حد كبير من الآثار الإيجابية المفترض تحققها بسبب تحرير التجارة .

وقد أعطت المادة الرابعة عشر من قرار السوق المشتركة لكل دولة عضو الحق في طلب استثناء بعض السلع من الإعفاء أو التخفيض الجمركي لأحد غرضين :

أولهما : إما حماية الصناعات المحلية خاصة الناشئة منها .

وثانيهما : إما حماية الإيرادات الجمركية من التدهور .

والواقع الذي شهدته تجربة السوق المشتركة ، هو تقدم بعض الدول ، باستثناءات كثيرة ، حتى أصبح الاستثناء هو الأصل .

٦ـ أدت كثرة القرارات التي أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية حول نفس القضايا إلى نوع من الازدواج والارتباك ، كما أفقدت هذه القرارات مصداقيتها وفاعليتها ، خاصة وأنها لا تتضمن إجراءات تنفيذية ملزمة .

رابعا : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (١٩٨١م) :

عقدت هذه الاتفاقية في إطار جامعة الدول العربية ، ومن ثم ضمت عددًا كبيرًا من حولها ، بلغ خمس عشر دولة عربية ، وقد جاءت الاتفاقية أكثر شمولًا من الاتفاقيات السابقة عليها ، من حيث ربطها لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية بجهود التنمية الشاملة ، ودعم الطاقات الإنتاجية فيها .

وقد نصت مواد الاتفاقية على إعفاء عدد من السلع العربية من الضرائب الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد بينما تركت مصير عدد آخر من تلك السلع للمفاوضات الرامية إلى إعفائها بشكل تدريجي ، كما تبنت توجهات تهدف إلى تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية .

ولكن من الملاحظ أن هذه الاتفاقية أيضًا لم تتجنب أوجه القصور التي حالت دون نجاح سابقاتها ، فهي قد فتحت الباب أمام الاستثناءات ولم تحدد برنامجًا زمنيًا للتخفيضات الجمركية ، ولم تحدد النسب التي تتم على أسسها ، كما لم تحدد أي إجراءات تنفيذية ، ولم تتخذ خطوات واقعية تضمن تحقيق أهدافها ، فقد اقتصرت الاتفاقية في

الواقع على مجرد تقديم التوصيات والمقترحات ، وإحالة عدد من القضايا الهامة إلى مفاوضات لاحقة لم تسفر عن نتائج هامة .

إن أقصى ما تحققه هذه الاتفاقية هو إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية لكنها كانت بعيدة تمامًا عن تحقيق أي شكل تكاملي يتجاوز هذه المنطقة .

ومن ناحية أخرى فإن الاتفاقية قد التزمت المدخل التجاري لتحقيق التكامل العربي ، وذلك رغم إشارتها لنوع من التعاون الإنتاجي بين الدول العربية .

والدليل على ذلك أن موادها لن تتضمن أي إجراءات أو آلية لتطبيق المدخل الإنتاجي وبناء على ذلك كله فقد كان تأثير هذه الاتفاقية محدودًا للغاية ، الأمر الذي دفع المجتمع العربي إلى بذل المزيد من الجهود .

خامسا : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٩٩٧م) :

نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على بداية العمل في إنشاء المنطقة اعتبارًا من ١/ ١/ ١٩٩٨م ، على أن يستكمل إنشاؤها خلال عشر سنوات .

وقد قرر البرنامج أن يتم التحرير بشكل تدريجي ، ونسب ثابتة خلال عشر سنوات تبدأ من ١/ ١/ ١٩٩٨ وتنتهي في ١/ ١/ ٢٠٠٨ ، حيث تخفض الضرائب الجمركية ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠٪ سنويًا .

أما القيود الجمركية ، فقد قرر البرنامج إلغائها بشكل مؤقت فوري مع التقرير في حق الدول الأقل نموًا في الحصول على معاملة خاصة .

كما قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تخفيض الفترة الزمنية المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة من عشرة سنوات إلى سبع سنوات فقط ، بحيث تكتمل هذه

المنطقة في الأول من يناير ٢٠٠٥م [١] .

وقد انضم إلى البرنامج التنفيذي المذكور حتى بداية عام ٢٠٠٤ سبع عشر دولة عربية هي الأردن والإمارات والبحرين والسودان وتونس والسعودية وسوريا والعراق وعمان وقطر والكويت وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن ، من مجموع الدول العربية البالغ اثنتين وعشرين دولة والدول الخمس غير المنضمة إلى الآن هي الجزائر وجيبوتي والصومال وجزر القمر وموريتانيا [٢] .

تقييم البرنامج التنفيذي للمنطقة :

١ـ البرنامج تبنى المدخل التجاري كغيره من الاتفاقات السابقة له ، ولم يلبي التطلعات والتوقعات التي عقدت عليه ولا إلى المستوى الذي يستجيب لمتطلبات التكامل الاقتصادي العربي .

٢ـ من الملفت للنظر أن ذلك يأتي بعد نحو ما يزيد عن نصف قرن من المحاولات التكاملية وبعد ستة عشر سنة ضاعت من عمر اتفاقية تيسير التبادل التجاري المبرمة عام ١٩٨١ دون تطبيق فعال لها .

٣ـ انطوى هذا البرنامج على عدد من أوجه القصور والضعف تتمثل فيما يلي [٣] :

أ ـ طول الفترة الزمنية المحددة لإنجاز المشروع ، وهي عشر سنوات ، مقارنة بأهدافه المتواضعة ، تضاف إلى ستة عشر سنة أخرى من الإخفاق في تطبيق الاتفاقية

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠١، القاهرة ، السنة الأولى ، يناير ٢٠٠٢ ، (ص١٩٥) .

(٢) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤ ، نسخة الكترونية ، الفصل الثاني عشر (ص٤) .

(٣) حسن إبراهيم ، السوق العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مرجع سابق ، (ص٣٤) .

الأصلية ، إلا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد تدارك هذه الجزئية وقرر اختصار المدة إلى سبع سنوات فقط .

ب ـ التراجع عن التحرير الفوري الذي تحقق من قبل في ظل اتفاقية تيسير التبادل التجاري لمجموعات واسعة من السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام ، وإعادتها إلى أسلوب التحرير المتدرج دون أي مبرر اقتصادي حقيقي ، وذلك رغم أن حاجة الاقتصادات العربية للتحرير الفوري أقوى لأغراض توسيع الأسواق وتنمية الصادرات .

جـ ـ فتح الباب للاستثناءات الواسعة من التحرير الجمركي بالسماح لكل دولة بوضع قائمة استثناءات تحددها بمفردها ، مع إضافة السلع الزراعية في مواسم إنتاجها ، وهو ما لم يكن موجودًا في الاتفاقيات السابقة .

د ـ خلو مشروع منطقة التجارة الحرة من أي إشارة إلى المرحلة أو المراحل التالية من مراحل التكامل الاقتصادي .

أما فيما يتعلق بمستوى التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي فقد تم الإعلان رسميًا عن اكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الأول من يناير عام ٢٠٠٥م ، وهو أمر جيد ، حتى لو كان الاكتمال نظريًا أكثر منه واقعيًا .

المطلب الثاني

التجارب الثنائية والإقليمية

بدأ التعاون بين الدول العربية باكرًا بشكل ثنائي وقد حتم هذا التعاون :

أ ــ ظروف داخلية :

مثل ضرورة تطوير التجارة ، عن طريق تسهيل وتنشيط التبادل التجاري ــ أو إقامة تعاون يتطلبه شعور قومي ـ بالوحدة السياسية التامة .

ب ــ ظروف خارجية :

حيث أنه كثيرًا ما اضطرت هذه البلدان لإقامة تعاون غالبًا ما يكون غير مدروس بصورة جدية : العدوان الثلاثي على مصر ، تهديدات إسرائيل المستمرة لسورية .

هدف التعاون الثنائي :

تهدف عمليات التعاون الثنائية بين بلدين معينين إلى تنظيم المبادلات التجارية وتسهيلها وتطويرها ، وإلى توحيد النظام الجمركي ، والأنظمة الضريبية ، والسياسية الاقتصادية والتجارة الخارجية .

كما ساعد على تعدد هذه المحاولات سماح الاتفاقيات الجماعية التي تمت في إطار الجامعة العربية بها ، باعتبار أنها قد تمثل أسلوبًا للتعجيل بخطوات التكامل الاقتصادي العربي ، خصوصًا إذا قدمت مستوى تكامليًا أعلى مما تستهدفه الاتفاقيات الجماعية .

أسباب ظهور التجمعات العربية الإقليمية :

إن ظهور التجمعات العربية الإقليمية يرجع إلى :

١ ــ فشل أي من الدول العربية منفردة في تحقيق أمنها الغذائي والعسكري والاقتصادي ، أو إنجاز تنمية حقيقية ومستقلة .

٢ـ إخفاق تجارب التكامل العربي الجماعي في تحقيق أي من جوانبه الاقتصادية أو التنموية أو الأمنية .

٣ـ إن التكتلات شبه الإقليمية تهدف إلى إقامة تكتل بين مجموعة من الدول يكون له خصوصية ويؤهلها بطريقة أفضل للاندماج في التكتل العربي الأشمل .

٤ـ ارتباك مفهوم الانتماء وعدم حسن ترتيبه في الوعي العام العربي إلى طبيعة الدولة العربية نفسها .

٥ـ الدولة القطرية «وليست القومية» سوف تظل هي أساس التكوين العربي لفترة طويلة قادمة .

خيارات العرب

تنحصر خيارات العرب بين أحد خيارين :

الأول : **إقليمي** يستهدف إقامة تجمعات عربية يضم كل منها عدد من الأقطار المتقاربة من بعضها جغرافيًا ، ولديها مصالح أو تهديدات مشتركة مثل دول وادي النيل ، ودول مجلس التعاون الخليجي .

الثاني : **القومي** وهو أوسع ولكنه يتطلب إيجاد صيغة مرنة تحفظ لكل دولة استقلاليتها ، ولكن مع التنازل عن بعض الاعتبارات القطرية لصالح مجموعة الإقليم العربي ككل .

ويرى أصحاب هذا الرأي :

إمكانية قيام تجمعات عربية إقليمية متعددة تتطور بينها فيما بعد علاقات متشابكة ثقافيًا وإعلاميًا واقتصاديًا ، يمكن أن تفضي إلى تحقيق الوحدة العربية ، وهم يرون بناء على ذلك أن هذا السبيل هو الوحيد الذي يمكن أن ينجح في تجميع العرب بعد فشل محاولات التكامل العربي الجماعي المباشر [1] .

---

(١) خالد محمد الجراد ، معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور ، الدراسة الخامسة التكامل الاقتصادي العربي طموح وعقبات ، من منشورات اتحاد العرب ١٩٩٨م ، نسخة الكترونية .

الاتجاه المعاكس للرأي السابق :

إلا أنه يوجد في نفس الوقت اتجاه معاكس يرفض تمامًا مبدأ إقامة التجمعات الإقليمية للأسباب الآتية [١] :

١ـ يراها خطرًا على الاتجاه التكاملي الوحدوي لأن التجمعات الإقليمية ليست سوى وسيلة للتفتت وتكديس التجزئة .

٢ـ يراها منطلقًا للتأكيد على التباين الاقتصادي ليست سوى وسيلة للتفتت وتكريس التجزئة .

٣ـ كما أنها منطلقًا للتأكيد على التباين الاقتصادي والاجتماعي بين أقطار الأمة العربية .

٤ـ كما أنها مدخلًا لترسيخ العزلة والانقسام ، وتقسيم العالم العربي إلى نواد خاصة مغلقة على أعضاء بعينهم ، كالتجمع النفطي ، الذي يمثل تجمعًا للدول العربية الغنية .

٥ـ إن ارتباط الدول العربية بالتزامات شبه إقليمية ودولية وقانونية اقتصادية ومالية لا يسمح لها بتقوية التكامل الاقتصادي العربي ، والنتيجة هي تشتت عربي بسبب التعارض بين المصالح الاقتصادية للدول العربية .

٦ـ إذا قامت هذه التكتلات شبه الإقليمية ستوجه التجارة بين أعضائها وعند محاولة قيام تكتل اقتصادي عربي يصعب إعادة تركيب التوزيع وتوجيه التجارة وإعادة التخصص وتقسيم العمل في إطار التكتل الاقتصادي العربي بالإضافة إلى توحيد العملة بين دول مجلس التعاون الخليجي قد يكون عائق مستقبلًا في إيجاد عملة موحدة بين الدول العربية خاصة إذا ظهرت فكرة توحيد العملة في تكتل شبه إقليمي عربي آخر كاتحاد المغرب العربي .

---

(١) المرجع السابق ، (ص٩) .

بالإضافة إلى الهدر في المواد الناتجة عن عملية التركيب والفلك وإعادة التركيب .

٧ـ إن قيام التكتلات الشبه الإقليمية يعيد الأطر المؤسسية في التكتلات الشبه الإقليمية وحدوث ازدواج بينها وبين الإطار المؤسسي لجامعة الدول العربية .

٨ـ إن التعارض يسود الفكر الاقتصادي العربي في المراحل السابقة يوم ساد فكر القومية في الظاهر وهو يسود اليوم أكثر في إطار التنافس على الاندماج في الاقتصاد العالمي وفكر العولمة بصورة منفردة تفتقد إلى التنسيق العربي المشترك والهادف إلى بناء نواة تحدث انسجامًا فكريًا اقتصاديًا داخليًا بين الاقتصاديات العربية وتأخذ بالمتغيرات العالمية الجديدة .

وعمومًا فإن الحكم بنجاح الاتفاقيات الثنائية والإقليمية أو عدم نجاحها ، وتقييم تأثيرها على مسيرة العمل العربي المشترك والأهداف التكاملية القومية ، يحتاج إلى دراسة تلك التجارب ، والإطلاع على ممارساتها ونتائجها وهو ما سوف نقوم به في الصفحات التالية .

أولا : الاتفاقيات الثنائية

تتمثل أهم هذه الاتفاقيات ما يلي [1] :

١ـ الوحدة الاقتصادية السورية ـ اللبنانية ١٩٤٣م .

٢ـ الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) .

٣ـ الاتفاق السوري العراقي (١٩٦١ ـ ١٩٦٦) .

---

(١) عبد الرازق حسين وآخرون ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، معوقات وجوانبه السياسية والإعلامية ، مرجع سابق (ص١٢٤ـ١٢٨) .

د . عبد الهادي يموت ، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٣ ، ط الثالثة ، ١٥٥ ـ ١٧٠ .

٤ـ الاتفاق المصري العراقي (١٩٦٤) .

٥ـ الاتفاق العراقي الأردني (١٩٦٥) .

٦ـ اتفاقية التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان وليبيا عام ١٩٧١م .

٧ـ اتحاد الجمهورية العربية بين مصر وسوريا وليبيا عام ١٩٧١م .

٨ـ الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا عام ١٩٧٢م .

٩ـ التعاون الاقتصادي بين سوريا والأردن عام ١٩٧٥م .

تقييم الاتفاقيات الثنائية

إن الاتفاقيات التجارية الثنائية بين بلدين عربيين ، هي كلها متماثلة تقريبًا ، وهذه الاتفاقيات تهدف إلى زيادة المبادلات ، وتسهيل العلاقات ، والإسهام في تصريف قسم من الإنتاج ، ولتقييم هذه الاتفاقيات نرى الآتي :

١ـ من الواضح أن هذه الاتفاقيات كانت تنشأ بشكل عفوي غير مدروس ، ولأسباب سياسية حماسية عاطفية ، أو دعائية وقتية .

٢ـ ترتب على عفوية هذه الاتفاقيات افتقادها للفكر المتأني الموضوعي طويل الأجل ، كما افتقدت البعد الاقتصادي والاجتماعي التنموي .

٣ـ غابت عن هذه الاتفاقيات المصالح الحقيقية للأقطار والشعوب العربية .

٤ـ هذه الاتفاقيات كانت تنشأ لأسباب سياسية انفعالية وتتوقف أيضًا لذات الأسباب ، والمحصلة النهائية هي فشل جميع هذه التجارب .

٥ـ يعكس عدم تنفيذ هذه الاتفاقيات عدم تفهم القيادات السياسية العربية لأهمية العمل العربي المشترك وأولويته على أي مطلب آخر ، وربما عدم قناعتها به مطلقًا .

٦ـ ترتب على عدم قناعة القيادات السياسية لأهمية العمل العربي المشترك أن افتقدت تلك الاتفاقيات للإرادة الحقيقة للتكامل أو الوحدة ، وكانت أهدافها الحقيقية لا تعدو أن تكون نوعًا من الدعاية السياسية ، لتحقيق زعامة عربية .

٧ـ قد يكون من الأفضل أن تسير التجربة العربية في اتجاه التكامل الاقتصادي الإسلامي ، حيث أن الأصل في العقيدة الإسلامية هو وحدة الأمة الإسلامية .

حيث ثبت تاريخيًا أن العامل الناجح في توحيد العالم العربي لم يكن في أي فترة تاريخية إلا العامل الإسلامي الديني الذي بينه الله تعالى بقوله : ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال:٦٣] ، لقد كان العرب قبائل متناثرة لا تجتمع على شيء على الرغم من وجود كل مقومات التجمع : من وحدة الأرض ، ووحدة اللغة ، ووحدة الثقافة ، ووحدة التاريخ ، ووحدة التصورات ، ووحدة التطلعات .

ومن هنالك انتشلهم الإسلام ، لا ليكونوا تجمعًا قوميًا ، ولا ليكونوا تجمعًا وطنيًا تحت قيادة زعيم منهم ، ليكونوا منهم دولة موحدة ذات كيان وحدود ، ولكن لينشئ منهم أمة العقيدة التي استحقت من الله وصفها بهذا الوصف العظيم : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِۗ ﴾ [آل عمران:١١٠] .

لذى يرى الباحث بأن تبدأ جهود التكامل على أساس العقيدة الإسلامية ، والتقارب السياسي ، مما ينعكس بعد ذلك على الجانب الاقتصادي قد يكون مناسبًا أكثر للدول العربية ، حيث أن الوحدة الإسلامية تقتضي بالضرورة إيجاد الوحدة الاقتصادية .

ثانيًا : التجمعات الإقليمية العربية

هناك ثلاث محاولات لإقامة تجمعات إقليمية عربية ، هي مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ عام ١٩٨١ ، ثم مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي اللذان أنشئا في عام ١٩٨٩م [١] .

وسوف يتم استعراض تجربة مجلس التعاون الخليجي فقط ، لأنها هي التجربة الأكثر نجاحًا نسبيًا ، والقائمة منذ ثلاثون سنة حتى الآن .

أما التجربتان الأخريان فلم تصادفا نجاحًا ملموسًا ، ولم تحقق إنجازات هامة .

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

يعد مجلس التعاون الخليجي من أكثر التجارب العربية انتظامًا ، كما تعد مؤسساته أكثر انضباطًا من المؤسسات التكاملية العربية الأخرى ، ومع هذا فالمجلس لا يمثل سلطة فوقية أعلى من سلطات البلدان الأعضاء وهو هيئة تنسيق بين هذه السلطات في مجالات الأمن والدفاع والاقتصادي والسياسة الخارجية .

وقد كانت دوافع إنشاء هذا المجلس في الواقع دوافع أمنية وعسكرية وسياسية أكثر منها اقتصادية ، زادت قوتها إثر الهواجس الأمنية التي انتابت دول الخليج بعد قيام الثورة الإيرانية [٢] .

أولا : النشأة :

لم تكن المخاطر والتحديات الخارجية الإقليمية والدولية بعيدة عن طرح فكرة

---

(١) عبد الصاحب العلوان ، قضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي ، التطورات والتحديات وآفاق المستقبل ، مرجع سابق ، (ص٩٥) .

(٢) خلف محمد الجراد ، معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور ، الدراسة الخاصة ، التكامل الاقتصادي العربي طموح وعقبات ، مرحع سابق ، (ص٩) .

مجلس التعاون الخليجي قبل ثلاثين عامًا ، فرغم التشابه الواضح والتقارب الكبير في البنى الاجتماعية والثقافية ، والتطابق التام في طبيعة نظم الحكم في الدول الخليجية الست ، ناهيك عن الجوار الجغرافي بالقطع ، وتوفر القاعدة الإقليمية القائدة «السعودية» ، إلا أن هذه الدول لم تفكر قبل ذاك الوقت في الدخول في تجمع أو منظومة إقليمية واحدة ، وربما يكون مرده في جزء كبير منه إلى تأخر بعض دول الخليج في الحصول على استقلالها إلى أوائل السبعينيات الماضية ، فضلًا عن انضواء هذه الدول في تجمعات إقليمية أكبر مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

التحديات والمخاطر التي جعلت دول الخليج لإنشاء تجمع أو منظومة إقليمية

حدث التفكير عقب عدة تطورات وتحديات إقليمية ودوليًا :

إقليميا :

١ـ توقيع مصر لاتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل ١٩٧٨م ، ثم معاهدة السلام مارس ١٩٧٩ .

٢ـ تفجر ثورة الخميني الشيعية في إيران في فبراير ١٩٧٩م ، وشعاراتها بشأن تصدير الثورة للجوار .

٣ـ تولي صدام حسين للسلطة في العراق في يوليو ١٩٧٩م ، وهو الطامع إلى تعزيز دور العراق الإقليمي في الخليج والمشرق العربي .

٤ـ تفجر الحرب العراقية ـ الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠م .

دوليا :

١ـ الحدث الضخم المتمثل في غزو الاتحاد السوفيتي السابق لأفغانستان في ديسمبر ١٩٨٠م ، ومطامعه في الوصول إلى المياه الدافئة وتهديد منابع النفط في الخليج .

٢ـ ترتب على ما سبق زيادة الوجود العسكري الأمريكي في الخليج .

٣ـ انتقال ساحة المواجهة في الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو من أوروبا وشرق آسيا إلى الخليج العربي وجنوب آسيا .

أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥/ ٥/ ١٩٨١م ، وتضم عضويته الدول العربية الخليجية التالية :

دولة الإمارات المتحدة ، دولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت .

وفي نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري وافقت الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي اتفاقيتين اقتصاديتين موحدتين :

الأولى منهما : هي الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في نوفمبر من عام ١٩٨١م .

أما الثانية : فقد وقعت في نهاية شهر ديسمبر عام ٢٠٠١م ، وسميت بالاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي .

ثانيا : أهداف مجلس التعاون الخليجي :

تتمثل أهداف مجلس التعاون فيما يلي [1] :

أ ــ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات وصولًا إلى وحدتها .

ب ـ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .

---

(١) د . محمد محمود المكاوي ، التكتل الاقتصادي الإسلامي ، مرجع سابق ذكره ، (ص١٢٤) .

جـ ـ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية :

الشئون الاقتصادية والمالية .

الشئون التجارية والجمركية ، والمواصلات .

الشئون التعليمية والثقافية .

الشئون الاجتماعية والصحية .

الشئون التشريعية والإدارية .

د ـ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية ، وإقامة مشروعات مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

ثالثا : أجهزة مجلس التعاون الخليجي :

أ ـ الأجهزة الرئيسية :

المجلس الأعلى : يتكون من رؤساء الدول الأعضاء .

المجلس الوزاري : يتكون من وزراء الدول الأعضاء .

الأمانة العامة : وتتكون من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين .

ب ـ الأجهزة الفرعية :

لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

لجنة التعاون المالي والاقتصادي .

لجنة التعاون التجاري .

لجنة النفط .

لجنة وزارة النقل والمواصلات .

مضمون الاتفاقيات الاقتصادية للتعاون الخليجي (١٩٨١ـ ٢٠١٢)

١ ـ إعفاء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والطبيعية ذات المنشأ الوطني من الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، وذلك بشكل فوري.

٢ـ العمل على توحيد التعريفة الجمركية الهادفة إلى حماية المنتجات المحلية، خلال خمس سنوات من تنفيذ الاتفاقية.

٣ـ اتفاق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها، دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية:

حرية الانتقال والعمل والإقامة.

حرية انتقال رؤوس الأموال.

حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

حق التملك والإرث والإيصاء.

٤ـ العمل على تحقيق التنسيق والتجانس بين الخطط الإنمائية للدول الأعضاء، بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها، خاصة فيما يتعلق بتنسيق النشاط الصناعي، وتنوع القاعدة الإنتاجية، وتوزيع الصناعات بينها على أساس المزايا النسببية.

وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية.

وقد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١م العديد من النصوص

الهادفة إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات ، وتحرير حركة رأس المال والأفراد ، وتعميق التعاون الاقتصادي بين دول المجلس .

أما الاتفاقية الاقتصادية الموقعة نهاية عام ٢٠٠١ فقد مثلت كما ذكر من قبل تطويرًا للاتفاقية السابقة واستكمالًا لها ، وقد كان من أهم بنودها النص على إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس في موعد أقصاه الأول من يناير ٢٠٠٣ ، والسوق الخليجية المشتركة ٢٠٠٨ ، وتأسيس الاتحاد النقدي ٢٠١٠ بالإضافة إلى النص على اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة للتمهيد لكل من السوق الخليجية المشتركة ، والاتحاد الاقتصادي والنقدي ، وتنسيق السياسات التنموية التكاملية فيما بينها ، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون ، والتي تركز على التنمية الصناعية والزراعية ، وتنمية الثروات الطبيعية .

تقييم مجلس التعاون الخليجي

شهدت المنطقة نموًا رائعًا على مدى العقد الماضي ، إلا أن هذا النمو يمثل جهود ست دول منفردة ، وليس مجموعة متماسكة ومتوافقة تعمل بوصفها كيانًا اقتصاديًا متكاملًا ، حيث يمكن أن يساعد التكامل الأشمل على دفع عجلة الاقتصاد في المنطقة بوتيرة أسرع ، وبإيجاز ثمة فوائد ضائعة في حال عدم تعزيز التكامل .

ويمكن تقييم مستوى التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون بناء على خمسة مجالات أساسية وهي : الاتحاد النقدي ، والجمارك والحدود ، والاستثمارات الإقليمية ، والبنية التحتية المشتركة ، والتعاون المعرفي .

١ـ الاتحاد النقدي : أسس مجلس التعاون الخليجي المجلس النقدي الخليجي في مطلع عام ٢٠١٠م ، وهي انطلاقة مهمة نحو إنشاء سلطة إقليمية تتولى مسؤولية وضع السياسة لجميع الدول الست الأعضاء بوصفها كيانًا اقتصاديًا واحدًا .

وجميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، باستثناء الكويت ربطت عملتها بالدولار الأمريكي ، مما يمهد الطريق أمام انتقال سلس إلى عملة موحدة حال اعتمادها .

تم انسحاب الإمارات العربية المتحدة وعمان من نظام العملة الموحدة المقترحة .

وبذلك من الصعب تصور وجود اتحاد نقدي ونظام عملة يستثني دولتين من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي .

كما أنه ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ خطوات لتحقيق الاتحاد النقدي يتمثل في إنشاء نظام قوي للمدفوعات وروابط متينة بين الأسواق المالية من خلال توحيد البنى الأساسية القانونية والنظامية .

٢ـ حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي :

إن حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي نما بمعدل عشرة أضعاف منذ تأسيس المجلس .

حيث أنه بعد إبرام الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣م على سبيل المثال ، ارتفعت الصادرات غير النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨م بنسبة ٢٧٪ سنويًا ، مقارنة بنسبة ٢٠٪ التي حققتها مع باقي دول العالم [(١)] .

أن حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي لم يتخطى نسبة ١٠٪ من إجمالي تجارة المنطقة مقارنة بتكتلات على غرار الآسيان والاتحاد الأوروبي اللذين حققا ٢٣٪ ، و٥٧٪ على الترتيب من إجمالي حجم التجارة في منطقتيهما .

---

(١) تقرير دولي ، التكامل الاقتصادي الخليجي لم يحقق مستوى التكامل الأوروبي ، جريدة الشرق الأوسط ، الرياض ، العدد ١٩٤٨ ، ١٥ أغسطس ٢٠١١ .

جهود حكومات مجلس التعاون الخليجي لتشجيع التجارة البينية

تبذل حكومات مجلس التعاون الخليجي قصارى جهدها لضمان تعزيز سلاسة تدفقات التجارة في المستقبل .

١ ـ تسوية كل قضايا الجمارك المعلقة بحلول عام ٢٠١٥م .

قضايا اقتسام عائدات التعريفة الجمركية .

أوقات الانتظار عند المعابر الحدودية .

بدأت الكثير من الدول الأعضاء في أتمتة إجراءاتها الجمركية .

٣ ـ فيما يتعلق بالعمالة :

ابتداء من عام ٢٠٠٧ ، عمل ٢٧ ألف خليجي ، وهو ما يمثل نسبة ٠,٢٪ بنظام الدوام الكامل في الدول الأعضاء الأخرى في مجلس التعاون الخليجي .

ويمكن زيادة هذا الرقم في ضوء القرار الذي صدر مؤخرًا ، والذي يسمح للشركات الخليجية بافتتاح فروع لها في الدول الأعضاء ، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز حركة المواطنين عبر الحدود تعزيزًا كبيرًا .

٤ ـ حجم الاستثمارات الإقليمية :

على مدار العقود الماضية ، كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول مجلس التعاون الخليجي في أدنى مستوياته ، محققًا ٣,٦ مليار دولار بين عامي ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٣م ، على سبيل المثال ، أو نسبة ٢,٩٪ من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي الذي بلغ ١٢٥ مليار دولار .

وخلال عام ٢٠٠٣م ومنذ الطفرة الأخيرة في أسعار النفط زاد حجم الاستثمارات

عبر الحدود بشكل كبير لاسيما في قطاع الاتصالات .

فيما يتعلق بنشاط الاستحواذ والدمج :

اتسم نشاط الاستحواذ والدمج في دول مجلس التعاون الخليجي بالقوة على مستوى مختلف القطاعات حيث تخطى ٢٦ مليار دولار أمريكي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨م .

٥ـ قطاع النقل :

ففي قطاع النقل ، تخطط قطر والبحرين لإنشاء جسر وخط حديدي عالي السرعة بقيمة أربعة مليارات دولار ليربط بين الدولتين ، كما تخطط عمان لإنشاء طريق فائق السرعة لربط مسقط مع الإمارات وهو المخطط افتتاحه بحلول عام ٢٠١٥م .

وتخطط دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء شبكة سكك حديدية بطول ٢,١١٧ كيلو مترًا ، بتكلفة تقدر بنحو ٢٥ مليار دولار ، بحيث تنفذ بحلول عام ٢٠١٧م .

٦ـ مشروعات البنية التحتية :

تعتبر معظم مشروعات البنية التحتية مشروعات طموحة للغاية ، فقد قدرت قيمة الخطط الحالية لمشروعات البنية التحتية في المنطقة بنحو تريليون دولار .

لذا لا يمكن التقليل من شأن الإنجازات في مجال الوحدة الاقتصادية الخليجية ، حيث بدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية الموحدة عام ١٩٨٢م بعد سنة واحدة من توقيعها وذلك بقرار من المجلس الأعلى يقضي ببدء الخطوات التنفيذية للاتفاقية .

وخلال ثلاثون عام حقق مجلس التعاون من الإنجازات ، وكان له كذلك بعض أوجه القصور ، وهو ما يناقشه الباحث فيما يلي :

أولا : إنجازات المجلس :

١ـ استوفى المجلس منطقة التجارة الحرة بمجرد بدء تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية

الموحد في نوفمبر عام ١٩٨٢م .

٢ـ تمكن المجلس من إقامة الاتحاد الجمركي بين أعضائه في يناير ٢٠٠٣م .

٣ـ أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي منطقة جمركية واحدة ، لا وجود فيها للضرائب الجمركية أو القيود الأخرى على التجارة بين الدول الأعضاء ، تطبق فيها تعريفة جمركية موحدة بواقع ٥٪ تجاه العالم الخارجي [١] .

٤ـ حقق المجلس إنجازًا هامًا فيما يتعلق بحرية انتقال الأشخاص ، وحقوق المواطنة ، وتحقيق المساواة بين موطني الدول الأعضاء به ، فقد أصبح من حق مواطني أي دولة من دول المجلس العمل في أغلب المهن ، وممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأخرى الأعضاء ، كما سمح لهم بحقوق إنشاء المشروعات وتملك العقارات وأسهم الشركات ونقل ملكيتها ، والحصول على نفس المعاملة الضريبية التي يحصل عليها المواطن الأصلي ، والحصول على كافة الخدمات ، والخضوع لنفس الإجراءات دون تمييز .

٥ـ هناك الكثير من الخطوات التي اتخذت في مجال المواطنة الخليجية وتحرير الكثير من الأعمال أمام دخول مواطني دول المجلس في المجالات التجارية والاستثمارية ، كما تم بدء العمل بنظام البطاقة السكانية في التنقل بين العديد من دول المجلس ، علاوة على العمل الجاري من أجل تفعيل استراتيجيات العمل المشترك في مجال الصناعة والسكان والمشروعات المشتركة والربط الكهربائي وغيرها الكثير .

٦ـ نجح المجلس في إقامة الكثير من المشروعات المشتركة في العديد من المجالات ، وقد بلغ عدد هذه المشروعات ٤٠٥ مشروع قيمتها الإجمالية ٢٧ مليار دولار ،

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية «إعلان الدوحة» من موقع المجلس على شبكة المعلومات WWW. gcc.org .

حصلت مشروعات القطاع المالي على أكثر من نصفها (٧, ١٤ مليار دولار)، تلتها مشروعات القطاع الصناعي (٥, ٩ مليار دولار).

وكانت المشروعات المشتركة في قطاع الزراعة هي الأقل نصيبًا على الإطلاق، حيث لم تتجاوز قيمتها ٨, ٥٥ مليون دولار فقط، وهناك مشروعات تقدر بمليارات الدولارات في قطاع النفط والغاز، والطرق والسكك الحديدية والكهرباء، حيث هناك مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس.

٧ـ تمكن المجلس من وضع سياسات نفطية موحدة، واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي، وداخل المنظمات المتخصصة.

٨ـ أقر المجلس الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة باستخدام عدد من السياسات التأشيرة غير الملزمة.

٩ـ سعت دول المجلس إلى إيجاد عملة موحدة، وقد أسس مجلس التعاون الخليجي المجلس النقدي الخليجي في مطلع عام ٢٠١٠م، وهي إنطلاقة مهمة نحو إنشاء سلطة إقليمية تتولى مسؤولية وضع السياسة لجميع الدول الست الأعضاء بوصفها كيانًا اقتصاديًا واحد.

١٠ـ تبنى المجلس فيما يتعلق بتوحيد السياسات الاقتصادية بعض السياسات العامة، التي من المنتظر أن تكون هي المنطلق للسياسات الوطنية مستقبلًا.

وبهذه الإنجازات الهامة إلى حد بعيد يعتبر مجلس التعاون الخليجي من أكثر تجارب التعاون الاقتصادي العربي نجاحًا سواء على المستوى الجماعي أو الثنائي أو الإقليمي، رغم ما تحقق من إنجازات ما يزال دون مستوى أهداف المجلس وطموحاته.

ثانيا: أوجه القصور بالمجلس:

مر على تأسيس مجلس التعاون الخليجي ٣٠ عامًا ورغم ذلك فإن التكامل

الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الست الأعضاء لم يحقق مستوى التقدم المتوقع ، وأن دول الخليج لم تتعامل بأسلوب يساعدها على التكامل الأشمل على دفع عجلة الاقتصاد في المنطقة بوتيرة أسرع .

لذا يبين الباحث أوجه القصور في الآتي :

١ـ سجلت بعض حالات عدم التنفيذ الكامل لآليات العمل المتفق عليها من قبل عدد من دول المجلس برغم أن ظاهرة تباين الظروف الاقتصادية تحول دون تطبيق مشروعات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، وبالوتيرة نفسها ، على سبيل المثال ، تم اكتشاف النفط الخام في سلطنة عمان في ١٩٦٣م ، وتم تصدير أول شحنة للخارج في ١٩٦٧م ، بالمقابل اكتشف النفط في البحرين في عام ١٩٣٢ وبدء التصدير في ١٩٣٦م .

وعلى هذا الأساس ، ربما لم تحصل عمان على فرص متساوية مع الدول الأخرى في مجلس التعاون بالنسبة لتنفيذ البرامج التنموية .

وهذه الحقيقة تفسر جانبًا من قرار عمان بعدم الانضمام لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي ، والذي تم تدشينه في بداية ٢٠١٠م .

تتضمن بعض الأسباب الأخرى لعدم الانضمام للمشروع برغبة السلطات العمانية في استمرار ارتباط الريال العماني بالدولار الأمريكي ، وبالتالي تحاشى تطبيق قرار خليجي بما يضع حدًا لحصر ارتباط العملات الخليجية بالعملة الأمريكية .

كما أن الحاجة لتعزيز فرص العمل للمواطنين لعب دورًا محوريًا في قرار كل من البحرين ، وعمان ، بإبرام اتفاقية للتجارة الحرة ، وبصورة منفردة مع الولايات المتحدة من شأن الانكشاف على السوق الأوروبية ، والتي تعد الأكبر في العالم بلا منازع ، حصول البحرين وعمان على قدرة تصدير منتجات إليها معفاة من الضرائب ، وبالتالي

المساهمة في المحافظة على بعض الوظائف ، وإيجاد أخرى ، وقد اضطرت دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية ٢٠٠٥م لتبني سياسة التجارة الموحدة مع العالم الخارجي ، وبالتالي وضع حد للمفاوضات المنفردة ، الأمر الذي مهد الطريق أمام الوصول لاتفاقيات جماعية مع الأطراف الأخرى ، مثل سنغافورة في عام ٢٠٠٨م .

يوجد تفاوت نوعي بين دول مجلس التعاون بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي .

يحتل الاقتصاد السعودي المرتبة ٢٣ على مستوى العالم .

بالمقابل يحتل الاقتصاد البحريني ، وهو الأصغر بين دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة رقم ١٠٤ على مستوى العالم .

هناك مسألة تباين مستوى الدخل السنوي بين الدول الست ، حيث يصل لحد ١٧١ ألف دولار ، حسب مفهوم القوة الشرائية في قطر ، مقارنة بأقل من ٢٠ ألف دولار في دولتين خليجيتين تفرض هذه الحقيقة واقعًا غير مشابه ، فيما يخص الحاجة لسرعة تطبيق المشروعات التكاملية .

لا تقل العوائق القانونية أهمية ، حيث تقف الخلافات حول آلية تقسيم الإيرادات الجمركية حاجزًا أمام التطبيق الكامل لمشروع الاتحاد الجمركي .

كما يعاني تنفيذ مشروع التكامل عوائق بيروقراطية ، بالنسبة لانتقال وسائط النقل ، واختلاف إجراءات إنهاء المعاملات الرسمية على الحدود .

٢ـ تتشابه إلى حد كبير وربما تتماثل اقتصادات دول التعاون الخليجي فجميعها يعتمد بصفة أساسية على إنتاج وتصدير النفط ، بالإضافة إلى بعض الصناعات المرتبطة به كالصناعات البتروكيماوية .

أضف إلى ذلك ضعف القاعدة الإنتاجية في تلك الدول وعدم تنوع منتجاتها مما

يجعلها تابعة اقتصاديًا للعالم الخارجي الذي تصدر إليه سلعتها الأولية الوحيدة ، وتستورد منه معظم احتياجاتها الأخرى ، بدء بالسلع الغذائية وانتهاءًا بالسلع الرأسمالية .

لذا يرى البعض أن الإنجازات التي حققها المجلس ما هي إلا إنجازات شكلية ، ليس لها أي قيمة اقتصادية حقيقية .

الدلائل على ذلك هي :

أ ـ التدني الشديد لمعدلات التجارة البينية بين الدول أعضاء المجلس التي لم تزد نسبتها عن ٦ ,٨٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء في عام ١٩٩٨م ، كما ارتفعت الصادرات غير النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من عام ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٨م بنسبة ٢٧٪ سنويًا ، مقارنة بنسبة ٢٠٪ التي حققتها مع باقي دول العالم في غضون الفترة ذاتها .

كما أن حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي لم يتخطى نسبة ١٠٪ من إجمالي حجم تجارة المنطقة .

ب ـ ترتب على هذه الأوضاع ضآلة الثقل السياسي والاقتصادي للتجمع الخليجي ، لأنه حتى لو أقررنا بأن النفط يمثل أداة سياسية واقتصادية بيد دول مجلس التعاون الخليجي فإننا ندرك في نفس الوقت أن هذه الدول لا تستطيع أن تعيش دون عوائده ، ومن ثم تفقد قدرتها على المساومة والتأثير على المستويين الإقليمي والدولي .

٣ـ أخفق المجلس في تحقيق الأهداف غير الاقتصادية ، المتمثلة في الناحيتين الأمنية والسياسية ، بل يمكن القول بأنه فقد استقلاله فيهما إلى حد كبير .

فقد عجز المجلس عن رد العدوان العراقي على الكويت ، واستعان بالقوات

الأمريكية والدولية لإخراج العراق وقد ترتب على ذلك إقامة بعض من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج ، واعتماد دول المجلس اعتمادًا تامًا على الولايات المتحدة في حماية أمنها ، وهو وضع يمثل في ذاته عنصر تهديد لذلك الأمن ، ويفقد تلك الدول استقلالها وحريتها في استغلال مواردها .

مجلس التعاون الخليجي في دعم مسيرة التكامل العربي

إن الظاهر المعلن هو أن التكتلات شبه الإقليمية العربية تهدف إلى إقامة تكتل بين مجموعة من الدول يكون له خصوصيته ، ويؤهلها بطريقة أفضل للاندماج في التكتل العربي الأشمل والواقع يثبت عدم صحة هذا الرأي للآتي :

١ـ عدم ترحيب بعض الأعضاء بهذه التكتلات الشبه الإقليمية مثل رفض مجلس التعاون الخليجي ضم اليمن ، كما رفض ضم العراق إليه .

وقد رفضت دولة اليمن بحجة أنها منقسمة إلى جزأين شمالي وجنوبي ، وأنها ضعيفة اقتصاديًا ، أو بالأحرى لأنها بلد فقير ، الأمر الذي يوحي بفلسفة المجلس ، وبأنه تجمع للأغنياء فقط .

أما العراق فلم تقبل في المجلس بسبب رغبة المملكة العربية السعودية ، بأن تكون لها السيطرة والهيمنة في المنطقة .

٢ـ إن ارتباط الدول العربية بالتزامات شبه إقليمية ودولية قانونية واقتصادية وتجارية ومالية لا يسمح لها بتقوية التكامل الاقتصادي العربي .

٣ـ لم تقم دول مجلس التعاون الخليجي ، بتوظيف مواردها المختلفة في فروع قطاعات إنتاجية تتكامل أو يمكن في المستقبل مع بقية الاقتصادات العربية ، ولذلك لم يمثل المجلس خطوة في الاتجاه التكاملي القومي ، ولم يعضد بالتالي رأي المؤيدين لفكرة

إقامة تجمعات عربية إقليمية على أساس أنها ستؤدي إلى وحدة عربية شاملة في نهاية الأمر .

٤ـ يقوي هذا الاتجاه القائل بفشل مجلس التعاون الخليجي في دعم مسيرة التكامل العربي ، توجه الدول الأعضاء للتعاون مع التجمعات الإقليمية غير العربية وخصوصًا الأوروبية ، دون بذل أي مجهود للتعاون مع التجمعات العربية العاملة في إطار الجامعة العربية .

فقد وقع المجلس في ١٥ من يونيو عام ١٩٨٨م اتفاقية التعاون الاقتصادي بينه وبين الجماعة الاقتصادية الأوروبية أنشئ بمقتضاه مجلس مشترك للتعاون بين الطرفين يجتمع دوريًا كل عام .

صادق المجلس على إعلان مبادئ التعاون المشترك بين دولة ودول منظمة التجارة الحرة الأوروبية .

ولقد أدت هذه الاتفاقيات إلى زيادة مضطردة في التبادل التجاري بين الأطراف المعنية ، بحيث تعد حاليًا دول مجلس التعاون الخليجي «التي لا يتجاوز عدد سكانها ٢٩ مليونًا» ، خامس أكبر سوق لصادرات الاتحاد الأوروبي ، متفوقة بذلك على الصين ، حيث تستورد منه ٤٠٪ من إجمالي وارداتها ، وتصدر إليه ١٥٪ من إجمالي صادراتها ٩٠٪ منها من النفط .

ومما يؤكد هذا الاتجاه أيضًا أن دول الخليج الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية قد انسحبت منها تباعًا ، وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي آخر تلك الدول انسحابًا ، حيث انسحبت في عام ١٩٩٩م ، وقد تزامن ذلك مع بدء جهود تفعيل السوق العربية المشتركة ، مفضلة مجلس التعاون الخليجي «الإقليمي» على تلك السوق الأخيرة .

٥ـ ما يزال مجلس التعاون الخليجي إلى اليوم مغلقًا على نفسه فقد استحال انضمام العراق إليه بعد غزوه للكويت، وعدم استقرار أحواله إثر الاحتلال الأمريكي له .

كما أن اليمن رغم توحدها منذ سنوات فإنها ما تزال خارج حسابات المجلس .

وقد وقعت هذه الطبيعة البعض إلى القول بأن مجلس التعاون الخليجي لم يكن يعبر في يوم من الأيام عن تكتل قابل للتوسع، لكنه على العكس من ذلك يعبر عن تكتل إقليمي انعزالي، تقتصر عضويته على دول النفط الخليجية الغنية فقط .

٦ـ من الواضح أن انغلاق هذا المجلس على نفسه يرجع إلى تأثره هو الآخر بالعوامل السياسية التي لعبت دورها في تكوينه وتوجهاته، مثلما لعبت الدور الأساسي في تجارب التكامل العربية الأخرى .

خلاصة القول هنا أن مجلس التعاون الخليجي أبرز التجمعات الإقليمية العربية، لم يتخذ أي خطوات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، بل انكفأ على نفسه، ثم توجه بعلاقاته الدولية نحو العالم الخارجي الأجنبي، وليس نحو المجتمع العربي .

مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية :

إن التداعيات التي فرضت نفسها منذ أوائل العام ٢٠١١م، جراء موجة الثورات العربية وعدم الاستقرار الذي يواجه العديد من الدول العربية، خاصة بعد سقوط نظام حسني مبارك الذي كان يعتبر العمود الفقري لمعسكر الاعتدال، فرضت ضغوطًا جديدة أدت إلى :

١ـ قبول المجلس في ٩ مايو ٢٠١١م لرغبة الأردن في الانضمام إليه، ومطالبة المغرب بالمشاركة، وتشكيل ما يسمى «كتلة الخليج الموسع»، التي تطلعت إلى ضم الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون الخليجي .

٢ـ طرح مفكرون سياسيون خليجيون فكرة مبادرة «الكونفيدرالية الخليجية»

خصوصًا بعد اهتزاز ثقة دول الخليج في دعم واشنطن للأنظمة العربية إثر تخليها عن أنظمة تونس ومصر وليبيا .

٣ـ أدى ما سبق إلى شعورًا خليجيًا بالقلق والحاجة إلى صوغ استراتيجية وقائية تعتمد على الذات أكثر من الارتكاز إلى الخارج .

٤ـ دعا العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لدول المجلس إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى الاتحاد في كيان واحد ، خلال قمة الرياض الـ(٣٢) التي انعقدت في ١٩ ديسمبر ٢٠١١ ، ورغم أنها دعوة مبررة ومنطقية لأنها تستند إلى النظام الأساسي للمجلس ، والذي ينص في مادته الرابعة على أهداف المجلس الأساسية تتمثل في «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها» ، لكن لا يمكن فصل توقيت هذه الدعوة وتفسير دوافعها بعيدًا عن التحديات الإقليمية الحالية خاصة بعد استقرار موجة الربيع العربي ، وإعلان الولايات المتحدة عن استكمال انسحابها في أواخر ديسمبر ٢٠١١م ، وإمكانية أن يتحول الأخير إلى ساحة لتمدد النفوذ السياسي والعسكري لإيران ، فضلًا عن مخاطر نشوب حرب أمريكية ـ إسرائيلية ضد إيران ، هذا إلى جانب انفجار الأوضاع في سوريا واحتمالات حدوث صدام طائفي سني ـ شيعي في المشرق العربي والخليج العربي .

المطلب الثالث

أسباب تعثر تجربة التكامل العربي

لقد أصدر المجلس الاقتصادي العربي عام ١٩٦٤ موافقة على إنشاء السوق العربية المشتركة ، وكان الهدف منها تحرير التجارة وطبق هذا عام ١٩٧١م بين أربع دول عربية هي : الأردن وسوريا والعراق ومصر ، ثم بعد ذلك كانت ليبيا ، لكن هذه التجربة تعثرت واستبدل بها اتفاق تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية قبل ذلك وبعد ذلك قامت بعض الدول العربية بإبرام العديد من الاتفاقيات ، بغية الوصول إلى حالة من التكامل الاقتصادي ، ومنها اتفاقية تسوية المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال العربية سنة ١٩٧٢ ، واتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تمويل المشروعات الإنمائية بقروض ميسرة عام ١٩٧٤ ، واتفاقية صندوق النقد العربي عام ١٩٧٧ بهدف تمويل مشروعات التنمية ، وتقديم الدعم المالي والفني ، ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات ، وإعادة هيكلة الاقتصادات العربية .

كما كانت هناك اتفاقيات واستراتيجيات فيما يخص العمل العربي المشترك ، مثل استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية عام ١٩٨٥ ، والاستراتيجية العربية للتشغيل عام ١٩٩٣ ، والاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية ١٩٩٩م ، ثم جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم إقرارها عام ١٩٩٥م ، بهدف تيسير وتنمية التبادل التجاري ، وجاء بالتوازي مع هذا إنشاء منطقة الخليج العربي سنة ١٩٨١ ، ومنطقة المغرب العربي عام ١٩٨٩ ، والمشرق العربي ١٩٨٩م ، وتوقفت تمامًا بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م ، ولم تؤت تلك التجارب ثمارها المرجوة ، سواء في خلق التجارة أو حتى تحويل التجارة ، ولم تؤدي إلى تسهيل نقل عوامل الإنتاج ولم تؤدي إلى حرية النقل والترانزيت .

وهنا يثور السؤال ، مع توافر الإمكانات ، لماذا تعثرت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بهذا الشكل الكبير ؟ والإجابة التي تتبادر إلى الذهن مباشرة هي : بسبب وجود عوائق سياسية بشكل أساسي ، فضلًا عن العوائق الاقتصادية والتنظيمية والتشريعية والمؤسسية ، وقد اتفق معظم الاقتصاديين العرب على أن هذه العوائق هي التي حالت دون نجاح تجارب التكامل العربي ، واتفقوا على أن التغلب عليها يخضع أولًا وقبل أي شيء لإرادة القيادات العربية [(١)] ، وبناء على هذا ينبغي أن يثور سؤال آخر : لماذا لا تملك هذه القيادات الإرادة والرغبة في إزالة هذه العوائق وخلق التكامل والوحدة العربية ؟

بل ولماذا تعمل أحيانًا في اتجاه مضاد لها ؟ سؤال يحاول هذا المطلب أن يجد إجابة له .

ونظرًا لتعدد أسباب تعثر التكامل العربي من الناحية النظرية ، فقد وجد الباحث أنه من المناسب دراستها تحت أربعة عناوين : الأول عوامل تاريخية ، والثاني هو العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، والثالث العوامل السياسية ، والرابع : العوامل المؤسسية .

أولا : العوامل التاريخية :

بعد مضي أكثر من ستون عامًا على نشأة فكرة التجمع العربي ، وبرغم التاريخ الطويل لمحاولات التعاون الاقتصادي العربي ، إلا أن معظم الجهود المبذولة في هذا الطريق لم تأت بعد ما يرجى منها من نتائج .

ويمكننا إرجاع ذلك إلى عدد من العوامل ومن أهمها :

١ـ سيادة مفهوم التكتل السياسي وإعطاء الأولوية لاستغلال تجمع الدول العربية

---

(١) عبد الرازق حسن وآخرون ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، معوقات وجوانبه السياسية والإعلامية ، مرجع سابق ، (ص١٥٠) .

كقوة سياسية على الصعيد الدولي مما ساعد على تراجع الاهتمام بالأهداف الاقتصادية وفي النهاية تغليب المصالح السياسية القطرية على التعاون الاقتصادي .

٢ـ اختلاف المناهج والفلسفات الاقتصادية الحاكمة للدول العربية ما بين اقتصاديات تحكمها آليات السوق واقتصاديات مخططة مركزيًا .

٣ـ التفاوت الكبير فيما بين الدول العربية مما أدى انقسامها إلى دول تتمتع بالوفرة والفائض ودول تعاني من العجز الدائم وقد انعكس ذلك على مستويات المعيشة للشعوب العربية .

ثانيا : العوامل الاقتصادية والاجتماعية :

فيما يتعلق بالصعيد الاقتصادي :

١ـ تشابه هياكل الإنتاجي السلعي ، فالعالم العربي يستورد الآلات ومعدات النقل والبضائع المصنوعة بنسبة ٦٠ ـ ٧٠٪ .

أما صادرات الدول العربية ، فتتمحور بنسبة ٧٣٪ من النفط والأغذية والمواد الخام .

وعليه فإن احتياجات العالم العربي من الواردات متشابهة مع عدم توافرها في إطار العالم العربي .

واكتفت الأطر التنظيمية في هذا السياق بعناوين عامة دون العمل الحقيقي على تنويع الهياكل الإنتاجية والاستفادة من المزايا النسبية المختلفة في العالم العربي .

٢ـ الضعف النسبي للقاعدة الإنتاجية ومحدودية القدرات التصديرية ، فالقطاعات الخدمية تمثل أكثر من ٥٠٪ من حجم الناتج المحلي وتسهم القطاعات الأولية بنسبة تفوق الـ٧٠٪ في مجمل القطاعات السلعية ، في حين أن القطاعات

الخدمية نفسها ضعيفة إذا ما قورنت بمثيلاتها بالعالم المتقدم .

٣ـ ضآلة الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي ، إن أغلب رؤوس الأموال العربية موجود في البنوك والأسواق المالية الأجنبية ، وذلك لعدم الاستقرار الاقتصادي في عدد من الدول العربية .

كما تعاني بعض الدول من مشكلات سياسية تجعلها تعيش تحت وطأة العقوبات الاقتصادية الدولية في السابق مثل ليبيا والعراق والآن السودان وسوريا بالإضافة إلى مخاطر الحروب الأهلية والتقسيم كما في العراق والسودان والصومال ولبنان ، وليبيا الآن .

٤ـ ضعف آليات التمويل والاستثمار وقصور الإجراءات وعدم ملاءمة التشريعات ، فلا يوجد برنامج لدعم وتمويل الاستثمارات التعاونية ، فضلًا عن أن الفكر العربي لا يزال يرى فكرة خفض الرسوم الجمركية مع غياب التشريعات الاقتصادية والإدارية المناسبة لتشجيع التبادل البيني ، وعدم وجود تشريعات تتناسب مع التطور في مجال التجارة الإلكترونية .

٥ـ عدم الاستعداد لتحمل أعباء التكامل حيث يتولد عن العملية التكاملية عدد من الأعباء والمكاسب ، ويغلب على الأعباء أن تظهر بسرعة في الأجل القصير ، أما المكاسب فإنها لا تصبح واضحة وملموسة في معظم الأحوال إلا في الأجل الطويل ولكي ينجح التكامل لابد أن تقبل الدول الأعضاء بفكرة تقديم بعض التضحيات في الأجل القصير من أجل الحصول على منافع أكبر في الأجل الطويل ، يضاف إلى ذلك أنه قد يحدث أحيانًا اختلال في توزيع الأعباء والمكاسب بين الدول أعضاء التكامل ، مما يجعل بعضها يتخوف من تحمله لأعباء أكبر مما يمكن أن يحصل عليه من مكاسب ، ويترتب على كلا العاملين أن تعرض بعض الدول الأعضاء عن إبرام الاتفاقيات

التكاملية ، أو تتباطأ في تنفيذها ، مما يؤدي إلى إعاقتها وتعثرها .

وليس أدل على ذلك من المثالين التاليين :

أ ـ انسحاب دول الخليج العربي الغنية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، والانخراط سويًا في تجمع للأغنياء هو مجلس التعاون الخليجي ، وقد ضم هذا المجلس دول شبه الجزيرة العربية ما عدا اليمن ، واليمن هي الدولة الوحيدة الفقيرة في شبه الجزيرة ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تصور دول الخليج الغنية بأن الدول الفقيرة ترغب في استغلال مواردها المالية ، أو في نوع من إعادة توزيعها ، وهو ما يمكن أن يؤثر سلبيًا على مستوى المعيشة في الدول الأولى .

وهذا التصور ذاته هو السبب في القيود التي تفرضها الدول الخليجية على انتقال العمالة من الدول العربية الأخرى إليها ، حيث يسود الاعتقاد بأن تحرير انتقال الأشخاص «في ظل سوق عربية مشتركة مثلًا» سيؤدي إلى نزوح أعداد هائلة إلى تلك الدول ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات الأجور ، وبالتالي مستويات معيشة مواطنيها ، كما يؤدي إلى نزوح دخل وثروة هذه الدول إلى الدول العربية الفقيرة .

ب ـ رفض أو تباطؤ الدول العربية الفقيرة التي تعتمد على الإيرادات الجمركية بشكل كبير في تنفيذ اتفاقيات التكامل ، خوفًا من انخفاض حصيلة تلك الإيرادات مع تنفيذ المراحل التكاملية المختلفة ، خاصة مع عدم وجود آلية معينة للتعويض أضف إلى ذلك خشية الدول الأقل نموًا من تركز المشروعات التنموية في الدول الأكثر تطورًا في المجموعة العربية ، مما يعني تدني أو انعدام مكاسبها من التكامل .

٦ـ التبعية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية للغرب ، أدت الهيمنة الغربية على الدول العربية ، خاصة خلال الحقبة الاستعمارية ـ إلى تشويه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي .

وقد انعكس ذلك على البنيان الاقتصادي والإنتاجي للدولة ، وفرض عليها نمطًا لتقسيم العمل لا تستطيع معه إلا أن تكون تابعة لاقتصادات الدول الغربية الاستعمارية القديمة ، وفي خدمتها .

وقد أدى ذلك إلى وجود ارتباطات قوية بين الاقتصادات العربية وبين الاقتصادات الأجنبية ، أدت إلى إعاقة تقارب وتكامل الدول العربية ، وليس أدل على هذه التبعية وعلى مدى إعاقتها للتكامل العربي من أن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبين العالم الخارجي ـ وبخاصة دول الغرب الصناعية .

٧ـ التقيد الشكلي للتكتلات الاقتصادية الأخرى ـ حيث قامت معظم التجارب التكاملية العربية بمحاكاة تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، واعتماد مدخلها السوقي كمدخل للتكامل العربي ، ولم تأخذ الاتفاقيات العربية في اعتبارها الفروق القائمة بين واقع الاقتصادات المتطورة لدول الجماعة الأوروبية وبين واقع الاقتصادات العربية الأقل تطورًا ، كما لم تأخذ في اعتبارها ــ بالتبعية ــ اختلاف أهداف التكامل الأوروبي «الساعي لتعظيم الرفاهية» ، عن أهداف التكامل العربي «الساعي لتحقيق التنمية» ، ولم يعد خافيًا أن المدخل التجاري أو السوقي الذي تبنته الجماعة الأوروبية وقلدته التجربة العربية لا يصلح ـ بمفرده ـ كمنهج للتكامل العربي ، الذي يحتاج أيضًا وفي نفس الوقت إلى المدخل الإنتاجي والإنمائي بشكل أساسي .

الخلاصة :

أن الواقع الاقتصادي العربي يعكس حجم تجارة بينية كنسبة من إجمالي الصادرات ، منخفضة للغاية مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم ، فهي لا تزال تحت مستوى ١٠٪ مقابل نسب تتخطى الـ ٥٠٪ في الاتحاد الأوروبي والنافتا ، وتتخطى ٢٥٪ بتكتلات أمريكا اللاتينية .

كما أن درجة تنوع الصادرات بالمنطقة العربية ضعيفة ومحدودة للغاية ، وتتركز في عدد محدود من السلع ولا يتعدى إجمالي صادرات الوطن العربي ـ من غير النفط ـ نصف صادرات دولة صغيرة مثل فنلندا .

ويتواكب مع هذا انخفاض حصة العالم العربي في أسواق الخدمات العالمية «السياحة ـ البنوك ـ التأمين» ، وأن الاتحادات والتجمعات العربية لم تنجح في معظمها في خلق مساحات مقنعة من التفاعل الاقتصادي بشكل يمهد لنوع من التكامل ، ومن ثم لم يفلح المنهج المؤسسي ولا المنهج التعاملي في خلق تكامل اقتصادي عربي .

ولا تزال القيود غير الجمركية وعدم التوافق على قواعد المنشأ ، والتفاوت في هياكل الرسوم والضرائب ومستويات الأجور والتأمينات ، تصعب من تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على المبادلات ذات المنشأ العربي ، ناهيك عن غياب أي استراتيجية موحدة للدول العربية في تعاملها مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية ، وبات من الواضح أن هناك ترجيحًا لتغليب تدفقات المبادلات التجارية بين البلدان العربية منفردة والخارج على حساب تنمية التجارة البينية العربية .

فيما يتعلق بالصعيد الاجتماعي :

إن هناك أمة عربية واحدة ، قد انقسمت بسبب ظروف خارجة عن إرادتها إلى دول مستقلة ، وأن الواجب إعادة توحيدها في كيان سياسي عضوي واحد ذي سيادة ، وبالنظر ما يجمع بينها من عناصر هي :

الدين «الإسلام» واللغة «العربية» ، والثقافة «الإسلامية» ، والأرض الممتدة ، والتاريخ المشترك .

وهناك محاولات على مدى أكثر من ستون عامًا لإعادة هذه الأمة ولكن هناك أسباب اجتماعية تعمل تعثرها منها :

١ـ تخشى الأمية وتصور التنمية البشرية العربية :

يتسم العالم العربي بارتفاع معدلات الأمية لفترات زمنية طويلة تمتد إلى الوقت الراهن ، وإذا كانت بيانات تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية تذكر أن نسبة من يجيدون القراءة والكتابة من البالغين في الدول العربية قد ارتفعت من ٣٤٪ تقريبًا ، عام ١٩٧٥ إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٠م ، فإنه رغم هذا التحسن الملحوظ ما يزال العالم العربي متأخرًا كثيرًا عن المعدلات الدولية .

٢ـ كثرة الهزائم والنكبات التي تعرضت لها المجتمعات العربية سواء من الداخل أم من الخارج ، جعلت منها أمة تبحث عن لقمة العيش .

٣ـ ضعف مفهوم الانتماء في الوعي العربي العام :

وذلك نتيجة نقص قيمة العدالة الاجتماعية حيث ترمز محدودية حضور العدالة الاجتماعية في حياة الناس ووجودهم عن هوة عميقة في توزيع الثروة وتعميم الخيرات والمنافع .

فالإحساس بالمظالم الاجتماعية يعوقان إمكانية وعي أهمية الانتماء واستراتيجية حسن ترتيبه لدى الفرد والجماعة ، فحيث يتماهى الفقر مع «الكفر» أو يكاد .

فليس غريبًا أن نرى جماعات ناقمة على أوطانها ، ملتمسة في بعض البلاد ، المقامرة بأرواحها بحثًا عن مصادر لرزقها ، وأن كلفها ذلك الموت في بطون البحار ، كما هو الحال «قوارب الموت» ، التي انتشرت بدرجات مختلفة على ضفاف جنوب وشرق المدن العربية المتوسطة .

أضف إلى ذلك ضعف موجة القيم التي حكمت سلوك الدول العربية .

٤ـ إخفاق القيادات العربية العلمية :

المسؤولة وصاحبة القرار في خلق مؤسسات ، ومراكز معلومات عربية ، وبحوث

علمية ـ تكنولوجية ناجحة ، تتناسب وطبيعة التحديات التي تواجه العرب من جهة ، وتتلاءم ومراحل التطور والتحولات التي شهدتها دول العالم المحيطة بنا والبعيدة عنّا من جهة أخرى ، ولو كانت موجودة مثل هذه المؤسسات لاستطعنا بمرور الزمن أن نتخلص من التبعية .

٥ ـ انهيار التعليم في الدول العربية :

هو أساس المشكلة وأساس الحل فيما جرى في الدول العربية هو إفسادًا للتعليم بمنهجية وتخطيط مسبقين وشارك في هذا الإفساد خبراء أجانب ويتبين ذلك من الآتي :

أ ـ المناهج العربية التي تدرس في المدارس والجامعات العربية ، حيث من خلال عملية وضع المناهج وآلية التعليم السائرة في ضوئها يتضح للقاصي والداني أن عملية التعليم والبحوث في الوطن العربي بعيدة كل البعد عن الواقع العربي ، وما يعانيه من كثرة المشاكل ، والتي في أغلبها يمكن مرورها إلى العملية التعليمية .

ب ـ ضعف الرؤية الفاحصة لحاجة المجتمع ، أو تكاد هذه الرؤية غائبة أو مغيبة ويتضح ذلك من خلال نظرة متفحصة لواقع المدارس الثانوية العامة ، واتجاهات طلابها ، فمن المعروف أنه لا توجد خطة واقعية علمية مدروسة لحاجات المجتمع الفعلية في التخصصات العلمية من جانب والغياب العلمي الحاصل لتوجهات الطلاب الخريجين من المدارس الثانوية العامة .

إن «إقبال أعداد هائلة من خريجي الثانوية العامة إلى الكليات النظرية ، بينما تزداد حاجة المجتمع بشكل أكبر في مرحلة التنمية إلى التخصصات العلمية ، ولا زالت الكليات النظرية ، وخاصة كليات الآداب والحقوق تحظى بالإقبال عليها من جانب طائفة كبيرة من أبناء مجتمعنا ، وحتى إن خرجت آلاف من الشباب لا يجدون عملًا ، وتوجهات الطلاب بهذا الشكل غير مرضية ، وتحتاج إلى وقفة موضوعية لمعرفة

أبعادها وتأثيرها على مستقبل العلم في وطننا العربي .

٦ـ العالم العربي يعاني من أمية أكثر خطورة هي الأمية العلمية والاجتماعية والسياسية ، وهذا النوع من الأمية يؤثر سلبيًا وبدرجة كبيرة على مشاركة الشعوب في عملية صناعة القرار وتوجيه وإدارة الشؤون والقضايا العامة في الدولة ، وهو ما ينعكس سلبيًا على عملية التكامل .

٧ـ الوحدة العربية ـ كمشروع اقتصادي أو سياسي ـ هي عرضة للهزيمة والسقوط ، خاصة أنه قبل الثورات العربية كانت غالبية الأنظمة العربية تحت رحمة الإدارة الأمريكية ورهن إشارتها ، إما عن رغبة في أن تشملها بحمايتها إن كانت دولًا غنية أو أن تزودها بالقوت إن كانت دولًا فقيرة .

وكانت نتيجة ذلك أن صار الشبح الأمريكي جاثمًا وقائمًا دائمًا حتى في ميدان علاقة الدول العربية بعضها ببعض ، وحتى بصدد القرارات التي تخصها وتتعلق بمصيرها . ثمة الآن حدود لا يسعي لأحد أن يتخطاها . وسقف لا يكاد أحد يجرؤ أن يتجاوزه ، ومحظورات تحول بين العرب وبين حاجتهم الملحة إلى تنسيق مواقفهم ، نعم لكل ما يشل يد العرب ويبدي عوراتهم ، ولا لكل ما يضر بالمصالح الأمريكي أو يقف في وجه المخططات الأمريكية

٨ـ إن ثورات الربيع العربي أدى إلى إعادة تعريف «المنطقة العربية» إلى «منطقة إسلامية» وهذا يؤدي إلى فتح الباب أمام إعادة تعريف «النظام الإقليمي العربي» إلى نظام إقليمي إسلامي ، وهو ما يخدم مصالح القوى الإسلامية في الدول العربية ، حيث أن الوحدة العربية قامت في ضوء الاعتبارات الآتية :

أ ـ أنها تمثل حاجة نفسية لدى الأفراد كما لدى الشعوب ، إلى الانتماء إلى جماعة . وقد جاء التحول لدى معتنقي الفكرة من الانتماء الإسلامي إلى الانتماء العربي نتيجة

لعدة عوامل :

الضعف المطرد الذي طرأ على العقيدة الدينية لدى الكثيرين ممن تبنوا نمط المعيشة الغربي وقيم المجتمع الاستهلاكي .

الوهن المتزايد الذي أصاب الصلات بين أقطار العالم الإسلامي نتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية فيها .

ب ـ أنها كانت تمثل في بدايتها رد فعل لاستقرار سيطرة عثمانية أبقت رعايا الدولة قرونًا طويلة في حال من التخلف في مختلف مجالات النشاط العمراني ولم يكن بالإمكان أن يتخذ العرب من الإسلام شعارًا للمقاومة بالنظر إلى اشتراك الدول المهيمنة «تركيا» مع رعاياها في الدين .

جـ ـ أنها تحولت بعد ذلك فأصبحت تمثل رد فعل يقاوم الترتيبات الإقليمية والسياسية المصطنعة التي فرضها الاستعمار الأوروبي بعد انفصام عرى الدولة العثمانية وانفراط عقدها عام ١٩٢٠م .

فهي إذن دعوى إلى التجمع ولم الشتات تناهض واقعًا سياسيًا مفروضًا من التجزئة والانقسام .

د ـ أنها باعتبارها فكرة بذر المستعمرون بذورها ، ثم تولاها بالتعهد والرعاية طائفة من مفكري العرب المتأثرين بالثقافة الغربية .

وهي محاولة من جانب الاستعمار لقمع الشعور بالانتماء الإسلامي ، ولإضعاف الخطر الذي يكمن في حركة الجامعة الإسلامية والذي قد يهدد في وقت ما مصالح الأوربيين في المنطقة .

وبالفعل نجحت الدعوة في الآتي :

في تجريد تركيا من حليفاتها أثناء الحرب العالمية الأولى .

في فصم قدر كبير من الروابط التي كانت تربط مسلمي الأقطار العربية بمسلمي أقطار كإندونيسيا ونيجيريا وباكستان .

هـ ـ أنه قد كان من المحتمل ـ بل والأرجح أن يشجع الاستعمار الغربي فكرة قيام وحدة عربية تخدم مصالحه وأغراضه ، لو كان قد اطمأن إلى استمرار ولاء القيادات العربية للغرب .

هذه التناقضات الجوهرية في أسس الوحدة العربية ومراحل تطورها ، هي التي حالت دون تحقيقها لأي قدر ملموس من النجاح العملي سواء الاقتصادية أو السياسية على مدى أكثر من خمسة وستون عامًا من قيام الحركة الداعية إليها .

وننتهي إلى أن تجزئة الأمة العربية يرجع إلى انصراف العرب عن إسلامهم ، وعندما انحرفوا عن منهج الله استلب الله منهم أمانة العمارة والتمكين في الأرض واستودعها لدى غيرهم ليس لأنهم أفضل أو أهل لذلك ، ولكنه تسليط من الله تعالى على الذين خانوا الأمانة ونبذوا العهد من أجل أن ينبههم ويعيدهم إلى الاستقامة والرشد .

إن العقيدة الإسلامية هي أغلى ما يمكن أن تقوم عليه وحدة المسلمين ، وانحراف العرب عن العقيدة أدى إلى الفرقة وهي أحد أمراض الأمم التي حذر منها الإسلام وتؤدي إلى الوهن والضعف وطمع الأعداء في الأمة لإسقاطها بين أهوال المكايد والمخططات لإحداث هذه الفرقة ، ولقد أطلق الرسول ﷺ أسماء للفرقة ظل وصمة في جبين الأوطان منذ بزوغ فجر الإسلام ، وهو «داء الأمم» فعندما تختلف أهواء الأمة وتتفرق كلمتها وتتشعب مناهجها يدب فيها الضعف ويتكالب عليها الأعداء بالغزو من كل جانب .

وعندما اختلف أمراء المسلمين وحكامهم واستعان بعضهم بالكفار على إخوانهم

المسلمين استطاع بذلك أن يدخل الصليبيون من الغرب إلى دار الإسلام ، وأن يدخل التتار من الشرق ، وتمكن المستعمرون حديثًا من دار الإسلام ، وخرج المسلمون بعد ثمانية قرون من الأندلس «إسبانيا والبرتغال» .

ثالثا : العوامل المؤسسية :

تتعلق هذه العوامل بالعمل المؤسسي والجوانب الإدارية والتنظيمية ، والقانونية للتكامل العربي وهي :

١ـ عدم التزام معظم الدول العربية بتنفيذ الاتفاقات التكاملية ، مما أدى إلى إعاقة التجربة ومنعها من التطور .

٢ـ عدم إنشاء آلية لتفعيل مشروع التكامل العربي بمؤسسة لها صلاحيات أعلى من السيادة الوطنية .

٣ـ معوقات تنظيمية حيث لا توجد خطط وبرامج عملية للتعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة ووسائل النقل والخطط والبرامج المطروحة الآن قد تتناسب مع بعض الدول ولا تتناسب مع البعض الآخر ، ولذلك لابد من صياغة جيدة لهذه الخطط والبرامج وتتمثل في عدم جودة المنتجات العربية بالقدر الذي يجعلها تنافس المنتج الأوروبي .

٤ـ عدم وجود هيئة عليا تتولى الإشراف على العمل التكاملي العربي والتنسيق أجهزته .

٥ـ عدم وجود جهة عربية يمكن اللجوء إليها لفض المنازعات وحل الخلافات التي يمكن أن تنشأ أثناء تطبيق الاتفاقيات المختلفة ، حيث لم تتمكن الجامعة العربية من إنشاء محكمة العدل العربية التي تم اقتراح مشروع إنشائها عام ١٩٦٤ ، ولم توافق عليه الدول العربية بعد .

٦ـ عدم الفصل بين مسؤوليات المؤسسات والأجهزة العربية المختلفة مما أدى إلى حدوث الازدواجية في اختصاصاتها ، وربما كان هذا هو أكبر العقبات في مسيرة هذه المؤسسات ، وتبدو هذه الازدواجية صارخة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٧ـ كثرة الإجراءات والتعقيدات الإدارية الروتينية التي واجهت الاستثمارات والمشروعات العربية المشتركة في الدول المضيفة لها ، ويرجع السبب في هذه المشكلة إلى غموض وعمومية النصوص القانونية في اتفاقيات تأسيس هذه المشروعات من ناحية ، وإلى عدم اتساق التوجهات السياسية للدولة المضيفة مع الاعتبارات الاستثمارية والتجارية لهذه المشروعات من ناحية أخرى .

٨ـ غياب تصور شامل للأهداف والوسائل والبرامج الزمنية ، فقد اتسمت معظم التجارب التكاملية العربية بالعفوية والتسرع ، افتقدت الدراسات الجادة المسبقة ، فغاب عنها التصور الشامل للواقع العربي وتحدياته ، ومن ثم جاءت أهدافها ووسائلها قاصرة عن تمثيل وتحقيق الاحتياجات العربية الحقيقية ، أضف إلى ذلك أنه لما كانت معظم هذه الاتفاقيات بلا جداول زمنية تحدد خطوات تنفيذها ، صارت مسألة التنفيذ رهنًا بإرادة القيادات السياسية ، التي غلب عليها عدم الالتزام بما تقرره هذه الاتفاقيات .

٩ـ عدم تناسب الإمكانات والأموال التي رصدت في مجال التمويل الإنمائي والاستثمار مع الاحتياجات الضخمة للجهود والمشروعات التكاملية والتنموية ، وذلك رغم كثرة المؤسسات العربية العاملة في هذا المجال ، ولعل ضآلة رؤوس أموال هذه المؤسسات هو الذي دفع إلى إنشاء المزيد منها ، في محاولة لتلبية الاحتياجات التمويلية الكبيرة ، مما أدى إلى زيادة عددها ، وبعثرة جهودها في أعمال خالية من

التنسيق ، والتكامل ولا تؤثر بشكل فعال على اقتصادات الدول العربية ، وقد ترتب على ذلك انخفاض الأهمية النسبية لأنشطة الإنتاج المادي ، وتحول الاقتصاد العربي إلى اقتصاد ريعي بعيد كل البعد عن الأنشطة الإنتاجية الرئيسية .

١٠ـ التوسع في منح حق الاستثناء من الخضوع لبرامج التخفيض أو الإعفاء الجمركي الذي أقرته كافة الاتفاقيات التكاملية العربية ، وقد ترتب على ذلك وجود قوائم مطولة بالسلع التي ترغب الدول العربية في استثنائها ، حتى أصبح الاستثناء هو الأصل ، وفي ظل هذا الواقع أصبحت عملية تحرير التجارة العربية البينية عملية شكلية لا تشمل سوى عدد محدود من السلع ، مما أفقدها أهميتها ومنع الدول العربية من الإحساس ودفع الدول الملتزمة إلى التحلل من التزاماتها ، فضعفت بالتالي فرصة نجاح العملية التكاملية .

١١ـ عدم الاهتمام بتمويل مؤسسات القطاع الخاص وإهمال دورها في الإنماء والتقارب العربي ، إلا أنه في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة وانعكاساتها على الحالة العربية تزايد مؤخرًا الاهتمام بدور ذلك القطاع في عملية التنمية الاقتصادية ، وبناء على ذلك فقد قامت بعض المؤسسات التمويل التنموي العربية بتعديل وتطوير نظمها القانونية والإدارية والمالية بشكل يسمح بإدخال القطاع الخاص ضمن برامجها التمويلية والإقراضية ، وقد بدأ البنك الإسلامي للتنمية هذا التطوير في عام ١٩٩٥ ، ثم تبعه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧م .

ورغم هذا التحول فما يزال وضع القطاع الخاص ودوره في استراتيجية التكامل والتنمية العربية في حاجة إلى اهتمام أكبر ، بجعله أحد الركائز المؤثرة والفاعلة في العمل العربي المشترك .

رابعًا : العوامل السياسية :

فالسياسة في العالم العربي تلعب على دغدغة المشاعر ، والبعد عن المنطق ،

والواقعية ، والمزايدة والتسلط والسلطوية ، وغياب الرؤية الكلية ، والعمل بنظام ردود الفعل ، وكلها تهدم أي كيان اقتصادي ، أو التطلع لإنشاء كيان اقتصادي من خلال السياسي .

ويمكن للسياسي والاقتصادي أن يتقابلا عند نقطة عند بلورة شبكة من النشاطات والمصالح التي تعزز الارتباط والتداخل بين اقتصادات المنطقة ، مع استعداد مسبق لتحمل تبعات التضحية ببعض المصالح القومية الضيقة وتغير مفهوم السيادة كما أن تسلط السياسة أدى إلى واقع اقتصادي عربي ركيك ، فلم تنجح تجربة السوق العربية المشتركة التي أنشئت في عام ١٩٦٤م ، وقد أدى قصور تجربة السوق العربية المشتركة إلى اللجوء إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ١٩٩٨م ، كما أن الواقع السياسي في العالم العربي لا يسهم على نحو فعال في الاستفادة من التوجهات الاقتصادية الحديثة ، وعدم الاستفادة من التقنيات الحديثة ، تعميق التشابه بين هياكل الإنتاج السلعي .

وفي الواقع فإن تأثير العوامل السياسية على التكامل الاقتصادي هو تأثير بالغ القوة ، فلا يمكن للأخير أن ينجح بصفة عامة إلا في ظل توافر الإرادة والدعم السياسيين .

فالقيادات السياسية هي التي تصدر القرارات الملزمة للهيئات والجهات المعنية بتنفيذ اتفاقيات التكامل ، وهي التي تؤهل المجتمع لاستيعاب التداعيات السلبية التي قد تظهر في الأجل القصير في بعض مراحل العملية التكاملية (١) .

---

(١) مصطفى عبد العزيز موسى ، العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل المشترك ، مجلة شئون عربية ، العدد ١١٣ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ٢٠٠٣ ، (ص٢٣٣) .

خصائص وسمات التخلف السياسي في العالم العربي [(١)] :

١ـ انغلاق وجمود النخب السياسية بدرجة كبيرة وتوارثها التلقائي والمنظم للسلطة على الرغم من وجود إمكانية عالية للحراك الاجتماعي في المستويات الدنيا والمتوسطة وهذا يعني أن دائرة الاختيار السياسي ضيقة للغاية ، بل ربما تكون مغلقة .

٢ـ زيادة وتعاظم الدور الذي تلعبه أدوات الضغط الاجتماعي أو القمع السياسي كأجهزة الشرطة والاستخبارات ، على حساب المؤسسات الفنية والبيروقراطية ، الأمر الذي يصل ببعض القيادات العربية إلى مرحلة الدكتاتورية والحكم المطلق .

٢ـ إلا أن ثورات الربيع العربي نجحت في إسقاط نظم الحكم القمعية في كل من تونس ، ومصر ، واليمن ، وليبيا ، وقريبًا في سوريا .

٣ـ التجزئة والانقسام الداخلي ، فالوطن العربي لا ينقسم فقط إلى العديد من الدول والدويلات الصغيرة الضعيفة ، بل كثيرًا ما نجد داخل الدولة الواحدة قبائل وأعراق أو طوائف يسبق الولاء لها الولاء للدولة التي تضمها .

٤ـ ضعف المشاركة الشعبية في العمل السياسي وعدم فاعليتها ، واعتماد معظم هذه الدول إما على التعيين كأسلوب للاختيار ، أو على الاستفتاءات التي لا تعدو أن تكون إجراءات شكلية لتحديد اختيارات المواطنين .

٥ـ عدم توافر العدد الكافي من المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب كافة الراغبين في المشاركة في الحياة السياسية ، وضعف فاعلية العدد الموجود منها ، وغلبة الطابع الشكلي عليها ، أضف إلى ذلك محدودية دور مؤسسات الدولة الخاص بتحديد أهداف المجتمع ومصالحه العليا ، ووضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق

---

(١) عبد المنعم النشاط ، أصول ظاهرة التخلف في العالم الإسلامي ، مجلة السياسة الدولية العدد ٩٩ ، مركز الدراسات السياسية والاشتراكية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، (ص٧٣) .

هذه الأهداف والمصالح، ومنع المساس بها إذا تغير النظام الحاكم أو القيادات السياسية ويقود هذا الوضع إلى انتشار مظاهر عدم الاستقرار السياسي في المجتمع .

٦ـ عدم انخراط الطبقة المتوسطة في الدول العربية «وهي الطبقة الأكثر وعيًا ونشاطًا عادة» في العمل السياسي نتيجة انشغالها الدائم بتوفير احتياجاتها المعيشية الأساسية، وضحالة تكوينها الفكري «وخصوصًا السياسي» .

نتائج التخلف السياسي وتأثيراتها على التكامل الاقتصادي العربي

لقد أفرزت حالة التخلف السياسي التي يعاني منها العالم العربي العديد من الظواهر السياسية السلبية، وكان لهذه الظواهر الدور الأكبر في إعاقة تجارب التكامل والوحدة العربية .

وفيما يلي أهم هذه الظواهر وتأثيراتها :

١ـ عدم الاستقرار السياسي :

يعاني عدد من الدول العربية من عدم الاستقرار الداخلي، تراوحت درجاته بين الحرب الأهلية كما هو الحال في السودان الذي أسفر عن انفصال جنوبه عن شماله، والصومال، والعراق، وحاليًا في ليبيا بعد ثورة الربيع العربي وبين عدم الاستقرار الأمني كما في الجزائر وبعض الدول العربية الأخرى، كما تتعرض بعض الدول لمخاطر التقسيم كما هو الحال في العراق وليبيا، والصومال ولبنان أيضًا .

كما يعاني عدد من الدول العربية من الحصار أو العقوبات الاقتصادية الدولية، مثل ليبيا قبل ثورة الربيع العربي، والعراق قبل الاحتلال الأمريكي لها، والسودان الآن، وسوريا حاليًا، ومما لا شك فيه أن عدم الاستقرار هذا يؤثر سلبيًا على برامج التكامل الاقتصادي العربي، ويحول دون تنفيذ أغلبها، ويجعل القائم منها تحت

التهديد المستمر ، ويمثل بيئة معوقة للتكامل بشكل عام .

٢ـ التجزئة القطرية :

نجح الاستعمار في تجزئة العالم العربي إلى العديد من الأقطار ، ورغم أنه كان من المفترض أن تتجه الدول العربية إلى الوحدة بعد استقلالها إلا أن ذلك لم يحدث ، بل وجدت النخب الحاكمة في التجزئة فرصة للاستمرار والبقاء .

وقد ترتب على التجزئة سيادة النظرة القطرية المحددة وسيطرتها على خطط التنمية .

وقد ارتبطت النظرة القطرية الضيقة بمسألة حقوق السيادة ، حيث باتت أغلب الحكومات العربية ترفض أن تتنازل عن بعض سلطاتها لصالح المؤسسات التكاملية ، مما أدى إلى إضعاف هذه المؤسسات وتقليل فاعليتها وفشلها في دفع برامج التكامل العربي .

٣ـ تعميق التبعية السياسية والاقتصادية للغرب :

تمكنت الدول الاستعمارية الرأسمالية القديمة أثناء احتلالها للدول العربية من تشويه هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فقد قامت بإدراجها ضمن نمط دولي لتقسيم العمل ، تقوم فيه بإنتاج المواد الأولية ، وإمداد اقتصادات الدول المستعمرة بها ، وتستورد في المقابل ما يخصص لها .

وقد عمل الاستعمار على ترسيخ التبعية السياسية والاقتصادية في الدول العربية من خلال إيجاد نظم حكم عربية موالية له ، أو واقعة تحت ضغوطه ونفوذه لسبب أو آخر .

وترتب على تلك التبعية ـ وأدى إلى تغذيتها في نفس الوقت ـ تزايد اعتماد الدول العربية على الدول المتقدمة في توفير الغذاء والسلاح ومتطلبات التنمية بالإضافة إلى وقوع عدد منها في فخ المديونية .

وفي ظل هذا الواقع تفقد القيادات السياسية العربية قدرًا كبيرًا من استقلالها ، وحريتها في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية خاصة تلك التي يمكن أن تمس المصالح الأجنبية في المنطقة .

٤ـ الخلافات السياسية بين الدول العربية «طالما تعارك العرب في معارك الحدود وغفلوا عن معارك الوجود» :

تعددت الخلافات السياسية بين نظم الحكم العربية لأسباب ربما يكون أهمها هو اختلاف الأساس الأيديولوجي من نظام لآخر ، بالإضافة إلى وجود أسباب النزاعات العرقية أو الطائفية في بعض الدول العربية ، والتي تؤثر سلبيًا على العلاقات مع دول عربية أخرى تنتشر فيها هذه الطائفة أو تلك ، كما أن الخلافات حول ترسيم الحدود الدولية «التي رسمها الاستعمار» تمثل سببًا آخر من أسباب الخلافات السياسية ، ولعل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م والراجع في جزء منه إلى بعض الخلافات الحدودية يعبر عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه آثار الخلافات السياسية بين القيادات العربية ، يضاف إلى ذلك وجود صراع على زعامة الدول العربية يساهم في إعاقة حركتها وبرامجها السياسية .

وتشارك هذه الخلافات في إضعاف الإرادة السياسية في التكامل والوحدة خاصة وأن الدول العربية لم تستطيع تجاوز خلافاتها حتى الآن رغم عظم وخطورة التحديات التي تواجهها .

كما أنها تقلل من فرص الاتفاق بين القيادات العربية حول برامج التكامل ، أو في أحسن الحالات تؤدي إلى التوصل ، إلى اتفاقات هزيلة ، تتسم بتدني مستوى التكامل المقترح في إطارها ، والذي لا يهدف غالبًا إلا لتحقيق أغراض دعائية فقط .

٥ـ انتشار نظم الحكم الفردية :

رغم انتشار موجات التحول الديمقراطي في الكثير من بقاع العالم إلا أن المجتمع العربي ما يزال يمثل حالة خاصة لا علاقة لها بهذه التحولات .

ويؤدي غياب الديمقراطية إلى ضعف دور المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي ومراقبة تنفيذه ، ولا تخفي أهمية هذا الدور في دفع التكامل والوحدة العربية ، حيث أن الجماهير هي صاحبة المصلحة الحقيقية في ذلك ، لما يقدمه لها التكامل والوحدة من حل لكثير من مشكلاتها الرئيسية ، وهكذا يؤدي غياب المشاركة الشعبية إلى ترك الأمر برمته في أيدي النخب الحاكمة ، وهي في أغلب الأحوال ولأسباب خاصة تخشى تحقيق التقارب العربي ، مما ينعكس سلبيًا على جهود التكامل والوحدة .

أسباب ضعف الرغبة السياسية في التكامل :

أ ـ تعارض مصالح معظم الطبقات الحاكمة في الدول العربية مع التكامل الاقتصادي بين دولها .

ب ـ معارضة جماعات الضغط والمصالح الخاصة في هذه الدول للتكامل والوحدة .

جـ ـ غياب المشاركة الشعبية ، وعدم قدرة الشعوب على الضغط على حكوماتها أو مراقبة سلوكها .

د ـ قصر النظر الاقتصادي والسياسي للقيادات السياسية يجعلها تخشى تحمل تكاليف التكامل في الأجل القصير من أجل تحقيق التنمية والتقدم في الأجل الطويل .

هكذا نخلص إلى أن المشكلات السياسية العربية تنبع من مصدرين أساسيين :

أولهما : القوى والمخططات الاستعمارية القديمة والحديثة التي يضيرها قيام تكامل ووحدة عربية إسلامية تؤدي إلى الاعتماد على الذات بدلًا من الاعتماد عليها .

ثانيهما : مؤسسة الحكم العربية ، المنفصلة إلى حد كبير عن شعوبها ، وعن الاهتمام بتحقيق المصالح الحقيقية لها .

هؤلاء الحكام مستبدون باعوا السيادة الوطنية والاستقلال من أجل البقاء في الكراسي أطول فترة ممكنة ، وأفسدوا وسرقوا مقدرات الأوطان وثرواتها .

الفصل الرابع

مدى إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين البلاد العربية على أساس عقيدي

الفصل الرابع

مدى إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين البلاد العربية على أساس عقيدي

مقدمة:

كان العرب قبائل متناثر لا تجتمع على شيء على الرغم من وجود مقومات التجمع من وحدة الأرض، ووحدة اللغة، ووحدة الثقافة، ووحدة التاريخ، ووحدة التصورات، ووحدة التطلعات.

ثم جاء الإسلام وانتشلهم، لا ليكونوا تجمعًا قوميًا، ولا ليكونوا تجمعًا وطنيًا تحت قيادة زعيم منهم، ليكونوا منهم دولة موحدة ذات كيان وحدود، ولكن لينشئ منهم أمة العقيدة التي استحقت من الله وصفها بالوصف العظيم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والذي يلحظ النقلة الهائلة التي انتقلها العرب من شتاتهم المتناثر ليكونوا خير أمة أخرجت للناس، لابد أن يأخذه العجب من هذا التحول الهائل في فترة من عمر الزمن كأنها لحظات.

إن العقيدة الإسلامية هي أغلى ما يمكن أن تقوم عليه وحدة المسلمين، فهي الوشيجة الحقيقية التي تقوم عليها الأمة الحقيقية، الأمة الخيرة، ثم تنضوي تحتها كل العلاقات الأخرى، علاقات الأرض، واللغة، والجنس، وقرابة الدم، فتكون هذه روافد إضافية إذا وجدت ولكنها لا تكون هي التي تكون الأمة ولو اجتمعت كلها في غياب العقيدة، بينما تكون العقيدة وحدها ولو غابت الروابط الأخرى كلها، هي الرباط الذي تتكون حوله أمة تتآخى بأخوة العقيدة، وتترابط برباط الإيمان، فتكون

كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ [الصف:٤] ، والمؤمنون بهذه العقيدة كالجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر .

يقول الرسول الكريم ﷺ : «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»[1] .

وروى النعمان بن بشير { أن رسول الله ﷺ قال : «إنما مثل المؤمنين في تواصلهم وتراحمهم ما جعل الله فيهم من البركة ، كمثل الجسد إذا وجع تداعى سائر جسده بالسهر والحمى»[2] .

تلك هي الوشيجة التي نبه القرآن في أكثر من موضع على أنها العقيدة وهي المعول عليها ، والتي تفصم الروابط الأخرى وتبقى هي لا تنفصم ، فقد جاء في قصة نوح عليه السلام قوله جل شأنه : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [هود:٤٥ـ٤٧] ، ولقد دعاء نوح ابنه ـ وكان في معزل ـ ليركب السفينة الناجية فأبى !!

فأدركه الطوفان ، فلما قضي الأمر واستوت السفينة على الأرض وقد نجا من نجا وهلك من هلك ، ملأت الحسرة قلب نوح على ولده الهالك ، وراح يسأل ربه كيف غرق وهو من أهله ، وقد وعده الله أن ينجو أهله ووعد الله حق لا ريب فيه ؟!

هنا ينبه الله سبحانه وتعالى أن الوشيجة الحقيقية ليست وشيجة الدم .

---

(١) متفق عليه : انظر صحيح البخاري ، ج١٢ ، (ص٤٦) .

(٢) رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ٦٢، ٧٤) .

وإنما هي وشيجة العقيدة : ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾ ، فقد انفصمت وشيجة العقيدة ، حيث أبى الابن أن يؤمن ، فانفصمت لها كل وشيجة أخرى ، ولم يعد ابن نوح من أهله ، مع أنه ابنه كما يؤكد القرآن باللفظ الصريح : ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ﴾ إذ العبرة بأهلية الدين لا بأهلية القرابة .

«والعبرة» في قوله : ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾ ، وفي قصة إبراهيم عليه السلام جاء قوله تعالى : ﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [الممتحنة : ٤] .

المبحث الأول

دعوى البلاد العربية للدخول في اتفاقيات للتكامل الاقتصادي

دعوى البلدان العربية للدخول في اتفاقيات للتكامل الاقتصادي تعتمد منهجيًا على قواعد الشريعة والقيم الأخلاقية الإسلامية وذلك تمهيدًا لتكون تكامل اقتصادي إسلامي على المستوى العالمي فيما بعد .

إذن لابد من حشد الجماهير التي يتطلب أولًا الرجوع إلى العقيدة الإسلامية ، والتي يجب أن يتبناها تيار سياسي يسعى إلى إنقاذ الوطن العربي ، بانتشال الوحدات المكونة له ، وهي الدولة القطرية من التخلف السياسي والاقتصادي والثقافي ، الذي تعيشه حاليًا ، فإذا تعافت الأجزاء ، أصبح بوسع «الكل العربي» أن يتفاعل على أرضية جديدة جيدة ، بما يحصن الدول العربية ضد الهجمة الاستعمارية الحالية ، أو على الأقل يجعلها في منعه من الضغط الخارجي القاسي ، الذي يرمي أساسًا إلى هضم العرب في استراتيجيات وضعها غيرهم لخدمة مصالحهم .

وفي اعتقادي أن التوظيف الصحيح للحالة الثورية العربية يحتاج إلى احتشاد جماهيري للضغط على الأنظمة الحاكمة من أجل سرعة العمل على تعديل الوضع المتدني لحجم النمو الإنتاجي في العالم العربي لأنه من غير المقبول أن تكون معدلات النمو في بعض الدول العربية أقل من ١٪ سنويًا رغم توافر الإمكانيات اللازمة لتحقيق معدلات أعلى من ذلك ، وأيضًا فليس من المعقول أن يظل حجم التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض يتراوح ما بين ٨٪ و١٠٪ .

ولعله لا يغيب عن ذهن أحد أن تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ليس مصلحة

ذاتية لدول عربية بعينها ولكنه في صالح العرب جميعًا لأنه يحقق أهدافًا حضارية وإنسانية واجتماعية تحتاجها الأمة العربية في هذه المرحلة .

إن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتحقيق نمو إنتاجي قابل للتوالد والإكثار لتلبية احتياجات الشعوب والخروج بها من دوائر الفقر والفاقة والضعف والجهل .

المطلب الأول

الأركان التي يقوم عليها التكتل العربي

١ـ فهي فكرة إسلامية باعتبار أن الوحدات المكونة لها كانت شديدة الوعي بماضيها الإسلامي ، شديدة التركيز على أمجاد الحضارة الإسلامية في أوجها ، شديدة الميل إلى إسباغ نفس مفهوم التضامن الذي كان قائمًا في الأمة الإسلامية في مستهل تاريخها على التضامن من المفترض أو المنشود بين أبناء الأمة العربية .

٢ـ العقيدة منظومة قيم لا أيديولوجيًا فقد جرب العرب الأيديولوجيات سواء الرأسمالية أو الاشتراكية ، والتي علمت من اعتنقوها كيف يبررون أوضاعًا خاطئة ، ويمارسون وعيًا زائفًا ضد الجماهير الفقيرة ، ويفشلون في ترتيب الأولويات ، وأدى هذا الوضع في كل الأحوال ، إلى إضعاف قيمة الحرية ، إذ لم يكن الإتيان عليها تمامًا ، وانتهى هذا التأدلج إلى إخفاق تلو الآخر .

حيث أدى إلى أغلبية كاسحة ما بين فقر وتحت خط الفقر وأقلية من القطط السمان ، وانتهت الرأسمالية أو التخطيط المركزي للاقتصاد إلى «دولة خاسرة» باعت أغلب ما تملكه بثمن بخس ، ولم يبقى من وهج الأيديولوجيا سوى الميراث الاستبدادي .

حيث أنه لا يمكن أن تتم تنمية اقتصادية أو تكامل اقتصادي أو أي عمل آخر وفقًا للمفهوم الإسلامي إلا في ظل هذا الالتزام ، حيث أن نهضة المجتمع الإسلامي لن تقوم إلا بإحياء المنهج الإسلامي وبناء الاقتصاد الإسلامي في جميع معاملاتنا المالية والتجارية ، فبهما نجد العلاج الناجح للمجتمع الإسلامي المعاصر .

إن الله سبحانه وتعالى قد أنبأنا في كتابه الحكيم بأنه قد أكمل الدين الذي ابتغاه لنا وأتم نعمته هذه علينا ، فما علينا إلا أن نتقبل منه نعماءه بالشكر والتمسك به ، والإيمان

بما أنزل منه ، فهو الدين الكامل المتكامل .

﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة:٣] .

﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾

[آل عمران:٨٥]

لهذا كان حقًا علينا أن نؤمن بكمال هذا الدين ، لأنه الحق ، وأنه لا يخلو من أي تنظيم دنيوي ومنه الاقتصاد حيث إن الإسلام شامل وكامل لكل شيء .

كما أن الأصل في الإسلام هو وحدة الأمة الإسلامية حيث أنها وطن واحد ، وإن قسمت إلى عدة أقاليم ، وقد كان يرأس هذه الأمة أمير المؤمنين ويولي على كل إقليم حاكم «أو أمير أو عامل» من قبله ، وكل حاكم لكل إقليم مسؤول عن شعب وأموال وأراضي إقليمه حيث يعمل على توفير الأمن والأمان للإقليم ، وأن يعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية كاملة ويقوم بالصرف وسد حاجة إقليمه من الاحتياجات المختلفة .

وإذا ما فاض شيء من الأموال يقوم بإرسالها إلى أمير المؤمنين فتوضع في بيت المال حيث يتم الصرف منها على الأقاليم الأخرى والتي في حاجة إليها .

وكذلك ما نقص مال إقليم أو حدثت مجاعة لنقص محاصيل الإقليم كان على الخليفة أن يمد هذا الإقليم بما يحتاجه من أموال أو محاصيل من الأقاليم الأخرى .

٣ـ إذن فالأصل في الإسلام التكامل الاقتصادي بين جميع الأقاليم في الوطن الإسلامي ، فلا يشتكي أمير من فقر أو عجز ، وآخر عنده فائض بل يحدث انتقال فوري من صاحب الفائض إلى من لديه عجز .

٤ـ كانت بيت المال بمثابة البنك المركزي للدولة الإسلامية حيث كانت الأموال

ترد إليه من جميع أنحاء والولايات الإسلامية حيث تحفظ فيه وتصرف منه في شؤون الدولة الإسلامية المختلفة ، ومن أمثلة الصرف من أموال بيت المال ، إقامة المشروعات الجديدة ، وإقامة التحصينات (١) ، أو تلافي حدوث مجاعة بتأثير قحط أو غلا بإحدى الولايات (٢) ، كما كان يقدم الأموال للزراع والتجار عن طريق القروض .

٥ـ سقوط الأنظمة القديمة ، حيث قامت ثورات الربيع العربي لهدف أساسي تمثل في التخلص من الأوضاع القائمة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وهو ما ترجمته الشعار الأثير للربيع العربي «الشعب يريد إسقاط النظام» وهو ما حدث بالفعل في مصر وتونس وليبيا واليمن وقد يحدث قريبًا في سوريا .

٦ـ بقوة الربيع العربي ، تبدو المجتمعات العربية على مشارف العودة إلى مجرى حركة التاريخ .

ونتوقع أن تعيش المجتمعات العربية ، ومصر في القلب منها ، مرحلة إصلاح ديني متأخر ، تكمل عملية إعادة تنظيم العلاقة بين واقع الأمة العربية الإسلامية .

٧ـ وحدة إسلامية لا تخاصم القطرية أو القومية :

فالعروبيون عاشوا عقودًا ينظرون إلى القطرية والأممية الإسلامية خصيمان للقومية العربية ، وتجاهلا في غمرة الشعور الزائف بالانتصار الحتمي ، أن المتحمسين لرفعة أقطارهم لا يعادون بالضرورة العمل العربي المشترك ، وأن الحالمين بأمة إسلامية واحدة لا يقفون جميعًا في جبهة معارضة للعمل القومي ، بل منهم من رأى في العروبة قلبًا للأمة الإسلامية ، أو مقدمة لها ، وأنهما لا يتعارضان بدًا ، وقد آن الأوان لفض هذا الاشتباك الذي هو في أغلبه ضيعه الاستعمار والتسرع واللاعقلانية ، والصراع حول مصالح ضيقة ، من دون وعي ولا تدبر.

---

(١) راجع الطبري ، ج١٠ ، (ص٧١) .

(٢) راجع ابن الجوزي ، المنتظم ، ج٥ ، (ص١٧٢) .

لذا فإني أرى مخلصًا أن الكتلة العربية الإسلامية دولًا ومجتمعات يمكن أن تتعامل مع كتلة عربية إسلامية ، ويمكن لجامعة الدول العربية بوصفها بيت العرب الأكبر ، أن تشرع في هذا النقاش عبر مؤسستها التعليمية ، المتمثلة في معهد البحوث والدراسات العربية أو من خلال مؤسستها الثقافية والعلوم ، بحيث تنظم مؤتمرًا موسعًا ، يحضره مسؤولون عرب إسلاميون من صانعي القرار ، أو مستشاري القادة السياسيين والمقربين منهم ، وكذلك ممثلون عن الأحزاب الإسلامية ، وقوى المجتمع المدني ، وأساتذة الاقتصاد الإسلامي ، من قادة الرأي والفكر الذين يتمتعون بسمعة طيبة ، ولهم قدرة على إقناع الرأي العام بالرؤية السابقة .

ومما يؤيد هذه الرؤية أن العامل الناجح في توحيد العالم العربي لم يكن في أي فترة تاريخية إلا أن العامل الإسلامي الديني الذي بينه الله تعالى بقوله : ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال:٦٣] .

والإسلام أمرنا بالتعاون والتضامن وتبادل المنافع : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة:٢] .

كما أمر الإسلام بالتكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي من خلال معاونة البلدان الإسلامية الغنية للبلدان الفقيرة ومساعدتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعوبها انطلاقًا من أن المسلم أولى بالمسلمين والتكامل الذي حدث في الدولة الإسلامية كان على مستوى جميع عناصر الإنتاج ، فلم يكن هناك أية قيود على تنقل المسلمين من بلد إلى بلد آخر من أجل العمل أو التجارة أو الاستثمار ولم يتقيدوا بأي قيود جمركية بين الولايات المختلفة .

كما كان حق الملكية مكفول لكل مسلم في كل بلاد الأمة الإسلامية فالأمة الإسلامية رغم اتساعها أمة واحدة .

وكانت صورة التكامل الاقتصادي فيها من أحسن وأرقى الصور .

ويكفي أنه كان مصدرها الكتاب والسنة ، تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا ، كتاب الله وسنتي صدق رسول الله ﷺ .

فلو رجع المسلمون إلى هذا الهدي السليم والمنزل من عند الله سبحانه وتعالى ما كانت أحوال المسلمين على ما هي عليه الآن من تشتت وتفرق وتمزق وخلافات ، وتناقضات في الأموال والعقائد المختلفة : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [الحشر:١٩] ، ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾

[الحديد:١٦]

٨ـ الوصول إلى الجذور لحالة التجزئة العربية الإسلامية :

لابد أن ننطلق من رفع الدافع الحالي للتخلف والتبعية والتجزئة التي نتجت عن أصبح العالم العربي الإسلامي غربيًا ؟ وذلك نتيجة لعوامل خارجية منها :

قيام الاستعمار بتفتيت المنطقة العربية وتقسيمها إلى دويلات عدة ، وقد شجع على التنافر وألب حكومات الدويلات بعضها على بعض بهدف ترسيخ الانقسام .

إن الاستقلال السياسي للبلدان العربية المجزأة ، قد حال دون بلورة للعمل العربي المشترك ، مما دفع بشاهد من مركز المسؤولية إلى الاستنتاج التالي [(١)] :

«إن العمل العربي المشترك على معاناة شديدة ، بسبب الخلافات العربية ،

---

(١) سيد نوفل ، العمل العربي المشترك ، إنجازاته ومعوقاته ، في مجموعة المحاضرات التي ألقيت في الموسم الثقافي الأول ١٩٧٧ .

والضعف العربي أمام التدخلات الأجنبية ، وفقدان الالتزام بقرارات الجامعة العربية وأحكام اتفاقاتها» ، ويضيف باحث آخر قوله [١] : «وهذه الحقيقة ليست جديدة ولا هي خافية ، فالقوى الأجنبية كانت وما زالت دائبة في كيدها لتمزيق الكيان العربي سياسيًا واقتصاديًا وحضاريًا» .

وهذا ما يؤكد الرؤية التي صاغها لورنس في عام ١٩١٦م ، بالنسبة للبلدان العربية والتي مفادها «أهدافنا الرئيسية تفتيت الوحدة الإسلامية ، ودحر الإمبراطورية العثمانية وتدميرها ، وإذا عرفنا كيف نعامل العرب ، وهم الأقل وعيًا للاستقرار من الأتراك ، فسيبقون في دوامة الفوضى السياسية داخل دويلات صغيرة حاقدة ومتنافرة وغير قابلة للتماسك إلا أنها على استعداد دائم لتشكيل قوة موحدة ضد أية قوة خارجية» .

فضلًا عن التوصية التي وضعها ١٩٢٠ بالنسبة لتجزئة المشرق العربي إلى دويلات متنافسة بعيدة عن التلاحم قد طبقت بحذافيرها منذ ذلك التاريخ إلى الآن .

ولمزيد من الفهم الموضوعي للأسباب الآنفة ، لابد لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار اللحظات التاريخية الحاسمة الأساسية التالية [٢] :

فقدان الإنسان العربي لحرية الإرادة ، نتيجة لإرهاب الفكر منذ أواسط القرن التاسع الميلادي بعد القضاء على أهل الرأي .

تدخل الجند الترك في الشؤون السياسية للسلطة منذ أواسط القرن التاسع الميلادي ،

---

(١) د. محمود الحمصي : خطط التنمية العربية والاتجاهات التكاملية والتنافرية (ص٧٩) ، بيروت ، مركز الدراسات العربية ١٩٨٠ .

(٢) محمد محمود المكاوي ، الاقتصاديات الإسلامية بين الواقع والاستراتيجية ، مرجع سابق ، (ص٢٥- ٢٨) .

وتوصل المماليك إلى مقاليد السلطة حتى عام ١٥١٦ .

سيطرة الاستعمار العثماني منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩١٩م .

٤ـ تكالب قوى دول أوروبا جمعاء لكسر دولة محمد علي ١٨٠٥م .

تم محاصرة عباس وسعيد ، وفرض مشروع قناة السويس توكيد لهيمنة الإمبريالية على مصر بصفتها الممر الطبيعي بين أوروبا وآسيا وإفريقيا .

تم إجهاض محاولة إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) لتجديد مسيرة محمد علي وإقامة دولة عربية إسلامية شرقية قوية ، ونظام دستوري برلماني في دائرة المتوسط وجنوب غرب آسيا .

سيطرة الاستعمار الأوروبي منذ عام ١٩١٩ وحتى ١٩٤٥م ، في معظم المشرق العربي ومنذ أواسط القرن التاسع عشر في المغرب العربي .

مجموعة من العمليات التدميرية بلغت أوجها في إقامة الدولة الصهيونية العنصرية المعتدية على أرض فلسطين ، بين شطري أمتنا العربية في أفريقيا وآسيا لتكون قلعة للعدوان وجرب الإجهاض والاستيطان العنصري والتسلط الاستراتيجي الهجومي حتى المستوى النووي ، بل والأنواع المنظورة الأخرى من أحدث النوعيات تدميرًا من أنظمة التسلح الهجومي .

التحالف الاستراتيجي بين الإمبريالية الغربية والحركة الصهيونية العالمية والذي استهدف في المقام الأول إجهاض المحاولات الثورية الدائبة منذ ١٩٣٥م لإعادة بناء القوة المصرية قلبًا لأمة عربية ممكنة حول مشروع القومية العربية ، يمكن أن تكون قادرة على مواكبة العصر في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية والتعليمية والفكرية وكذا الاستراتيجية .

وقد أدى تراكم هذه الموجات الثورية المتعاقبة ـ خاصة في الأربعينيات من القرن العشرين ـ إلى انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، فاتح الطريق لانطلاق ثورة مصر الوطنية والاجتماعية حول رئاسة جمال عبد الناصر .

وقد تلا ذلك موجة أدت إلى قيام أنظمة بقيادة قطاعات ثائرة من القوات المسلحة في مصر وسوريا والعراق والأردن واليمن والسودان مصحوبة بظهور الوحدة العربية خاصة بقيادة حزب «البعث» وحركة «القوميين العرب» بينما انتشر الإسلام السياسي ـ بدءًا من حركة الإخوان المسلمين في مصر ـ بين القطاعات الشعبية اتساع على ساحة العالم الإسلامي .

من هنا كان فرض موجات الحروب على أمتنا الإسلامية ـ وعلى وجه الخصوص مصر وسوريا حتى انكسار يونيو ١٩٦٧م ، واحتلال القدس الشرقية مع الضفة وغزة وسيناء ومن هنا كانت وثبة حرب الاستنزاف المجيدة وعبور أكتوبر ١٩٧٣م الذي أكد العزيمة المصرية العربية الإسلامية ، وقدرتها الفعالة على بناء هذه القوة الإقليمية العربية بوصفها واحد من المراكز المرموقة لعالم جديد متعدد الأقطاب بدأ يتشكل بعد تحرير الصين بقيادة ماوتسي تونج يوم أول أكتوبر ١٩١٩م ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان مجموعة (Brics) وهي تشمل خمس دول : البرازيل ـ روسيا ـ الهند ـ الصين ـ وجنوب أفريقيا .

تفكيك القاعدة الاقتصادية التاريخية لمصر ، الموجات المثالية لعملية تهميش مصر إلى حد التغيب تحقيقًا لهدف تغلغل التوهان والضياع تمت ـ وما زالت تدار ـ على أساس اهتزاز القاعدة الاقتصادية لحياة المصريين إلى حد التفكيك .

بعد عبور أكتوبر ١٩٧٣م وتحدي الإمبريالية العالمية وصنيعتها وقاعدتها العنصرية ، الدولة الصهيونية في منطقتنا .

كان لابد من ترقب الهجوم المضاد ، وقد تم بالفعل في اتفاقية كامب دافيد عام ١٩٧٨م ، كان هدفها هو وقف الإنتاج المصري ، باستثناء الصناعات الخفيفة ، تمهيدًا لتفكيك القطاع العام واستبدال الإنتاج بالاستيراد ، أي نقل السلطة من رأسمالية الدولة إلى جماعات رأسمالية رجال الأعمال السمسارية ، وكلاء الاحتكارات الإمبريالية والصهيونية .

وانتقلت مصر ـ فجأة إلى مصاف الدول المعتمدة على المساعدات والمنح الأجنبية السنة تلو السنة ، تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تقدر بمليارين ونصف من الدولارات سنويًا ، مما عمق الارتباط السياسي والاقتصادي ، والاستراتيجي بالولايات المتحدة .

أضف إلى ذلك ارتفاع الدين العام المصري إلى أرقام خرافية بينما تم تهريب عشرات البلايين من الدولارات إلى الخارج ، وتصاعد أبراج السماسرة الأثرياء الجدد ، وازداد معاناة الشعب العامل ، بل الطبقة الوسطى ، حتى بلغت الضيق والفقر بشكل لم تشهده مصر منذ عقود .

أضف إلى ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية ، بالتخطيط لهجمة استراتيجية مضادة والتي تمثلت في الحرب الأمريكية على الدول الإسلامية «أفغانستان ـ العراق ـ الصومال» .

السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على منطقة الخليج العربي في كل الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية إلى درجة أن أمريكا توهمت ، من فرط إيمانها بحقها في السيادة على الخليج لا منازع ، أي حقها السيادي على هذه المنطقة ، ثم على منطقة الشرق الأوسط بكاملها أضحى أمرًا بدهيًا لا جدال فيه ، خصوصًا بعد حرب الخليج الثانية ، حيث تتصور أن من حقها استيفاء ثمن الدم الذي أراقه جندها لإنقاذ الكويت

من الاحتلال العراقي .

قيام الإدارة الأمريكية بإثارة الأجواء السياسية الانقسامية تفجير العصبيات وتعميق الخلافات الطائفية والمذهبية في الدول العربية «الصراع ـ السني ـ الشيعي» .

يؤيد ذلك ما قامت به المخططات الأمريكية في العراق ابتداءً من عملية تفتيت مقومات الدولة العراقية ، وتمييع الهوية العربية للعراق وإعادة ، وتمييع الهوية العربية للعراق وإعادة بنائها على أسس طائفية وعرقية وفئوية ، ولإثارة النعرات الطائفية والصراعات المذهبية بين السنة والشيعة بصفة خاصة .

ومن هنا تجيء أهمية أن يدرك العرب ـ أيًا كانت انتماءاتهم ـ أنهم جميعًا مستهدفون ، وعليهم تجاوز الشقاق والتخندق الطائفي والمذهبي ؛ لأنه سيكلفهم ثمنًا باهظًا ويصادر مستقبلهم .

تحاول الولايات المتحدة كقطب عالمي وحيد ، يهيمن على النفط لهيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي ، أن تشكل نظامًا إقليميًا جديدًا يحفظ مصالحها ومصالح إسرائيل وذلك بعد ثورات الربيع العربي .

وهنا نتوقف عند السوابق التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية في خلق اصطفافات تحتوي بعضها بعضًا كما فعلت في الحرب الباردة ، حيث صاغت أمريكا ثنائياتها الإقليمية الشهيرة .

الهند في مقابل باكستان ، إيران في مقابل العراق ، وإسرائيل في مقابل دول الطوق العربي .

تتأهب تركيا لقطف ثمار «الربيع العربي» لأنها سنية بالمنطق الطائفي السائد في المنطقة ولأنها قوة إقليمية تعمل بالتناغم مع الولايات المتحدة وليس بالتصادم معها .

ما دامت أن الغاية هي منع قيام دولة مركزية إسلامية في منطقتنا فإن عدو الإمبريالية الأول والهدف المستهدف هو الأمة الإسلامية وعلى رأسها مصر .

يتم التركيز والتخطيط لمحاصرة وإضعاف الدائرة العربية المركزية حول مصر ، وسوريا ، وليبيا ، والسودان ، بحيث تعجز مصر عن بلورة النواة المركزية القادرة على التحرك المنسجم يدًا واحدة نتاج عشرات الأجيال من التواكب التاريخي .

العمل على التفرقة بين مشرق العالم العربي ومغربه .

التركيز على خصم وحدة دولتي النيل ، وفصل السودان عن جنوبه .

ضرب القوة المواكبة في الشمال أي العراق وكذا الإمعان في مضاعفة الخلافات والتناقضات بين تركيا والعالم العربي .

إقامة سور حديدي مفتعل بين إيران والعالم العربي وخاصة مصر ، رغم أن مصر ثم إيران والصين أقدم الحضارات وأشدها استمرارية منذ عشرات القرون .

مما يجعل من تحالف مصر العروبة وإيران بمشاركة تركيا أخطر ما يهدد الهيمنة الإمبريالية الغربية بعد صعود الصين إلى مكانة المركز في مرحلة صياغة العالم الجديد .

ثم لإتمام عملية الحصار ـ يتم التدخل الغربي في مضايق البحر الأحمر بما يحرك تصعيد التناقضات إلى حد الصدام بين دول القرن الإفريقي ـ وكذا دفع إثيوبيا إلى التوجه ضد السودان ، وهي المناورة التي تستهدف في الأساس احتجاز كميات متزايدة من مياه النيل الأزرق بواسطة بناء سدود جديدة في أثيوبيا كما تفعل تركيا بالنسبة لسوريا والعراق ـ ويكون الناتج هو الإخلال بحصة مصر المعترف بها دوليًا بغية إصابة الزراعة ، ومن ثم الاقتصاد الوطني في نقطة الضعف ألا وهي المياه .

الهجمة الأمريكية لتفكيك رابطة العروبة :

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل والسيطرة على العالم العربي عن طريق

منهج في التعامل يقوم على الخطوات الآتية :

١ـ سياسة الاحتواء : تبدو أمريكا في صورة المؤيد والصديق والحماية والحريص على المصالح المشتركة :

أ ـ الوجود العسكري الأمريكي في بلدان الخليج بعد حرب الخليج الثانية بحجة الحماية مما تشيعه الدعاية الأمريكية من أخطار خارجية تحدق بدول الخليج ، وذلك لابتزازها والاستمرار في احتلال أرضها بذريعة حمايتها من تلك الأخطار .

ويرى الباحث أنه على مجلس التعاون الخليجي الحد من النفوذ الأمريكي في الخليج من خلال :

تطوير العلاقات بين بلدان الخليج على مستوى الوحدة أو الاتحاد حتى يصبح مجلس التعاون الخليجي قوة سياسية واستراتيجية .

يمكن لمجلس التعاون الخليجي أن يذهب بعيدًا في استراتيجية أمنية تحصنه وتحصن باقي دول الخليج وذلك عن طريق التوصل إلى أمن قومي مشترك بين إيران ودول الجامعة العربية .

وربما يكون من المفيد أن تتطلع إلى أمن قومي ـ إقليمي يقوم على اجتماع دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران ودول المشرق العربي «العراق ـ الأردن ـ سوريا ـ بالإضافة إلى مصر» .

ب ـ تقديم المساعدات الممكنة وتسميتها العروض السخية بشرط أن يسير النظام في ركاب المصالح الأمريكية والإسرائيلية .

ب ـ المعونة الأمريكية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر والأردن وفلسطين .

جـ ـ خطة أمريكية لإعادة بناء الدين الإسلامي وذلك عن طريق توظيف الحداثيين والعلمانيين العرب لتأويل القرآن لكي يصبح مجرد تاريخ وأسطورة وتغيير قيم الإسلام لدمج العالم الإسلامي في القيم والسياسات الغربية .

٢ـ سياسة الحصار الاقتصادي كما حدث في ليبيا ـ ثم العراق ـ ثم إيران وسوريا الآن ، فالحصار من أجل التجويع وقتل الأبرياء من الأطفال والشيوخ ، وهي سياسة استعمارية .

٣ـ استخدام القوة العسكرية في النهاية : بدعوى القضاء على الإرهاب أو الدفاع عن الحريات أو المحافظة على الأمن القومي الأمريكي «أفغانستان ـ العراق» .

٤ ـ تفكيك رابطة العروبة وإثارة الطوائف والأقليات في أنحاء البلاد العربية على الحكومات الوطنية القائمة لإعادة بناء الحكم فيها على أسس عرقية أو دينية ـ مذهبية ، مما يؤدي في النهاية إلى تفكيك العروبة التي جعلت البلاد العربية قوة واحدة خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين .

وكانت البداية في العراق بعد غزوه أمريكيا حيث تمت صياغة دستور جديد يعترف بأن العراق دول فيدرالية تضم قوميات مختلفة والعرب أحد القوميات فيها بجانب الأكراد ، والتركمان ، والشيعة ، والسنة ، والكلدان «المسيحيون» .

ثم كانت الخطوة التالية في السودان حيث تم فصل الجنوب بدعوى مسيحية عن الشمال «المسلم» .

فهل الباقية سوف تأتي ، ليبيا ، مصر ، سوريا .... إلخ .

٥ـ دورة عسكرية حول إبادة المسلمين وتدمير مكة والمدينة :

دورة عسكرية يجري تنظيمها في الولايات المتحدة ، حول كيفية الإبادة الجماعية للمسلمين ، وأن الليفتنانت كولونيل «ماثو دولي» الذي كان يدرس في الدورة التي

كانت تحمل عنوان «وجهات نظر حول الإسلام والتطرف الإسلامي» من هيئة الأركان المشتركة في كلية نور فولك بولاية فيرجينا .

وفي محاضرته في الكلية ، التي تعد أحد عناصر جامعة الدفاع الوطني ، كان دولي «قد اقترح» حربًا شاملة ، ضد المسلمين كمفتاح للانتصار على ما سماه بـ«الإرهاب الإسلامي» ، وأقر الضابط الكبير بأن هناك إمكانية أن يتم من خلالها تهديد المملكة العربية السعودية «بمجاعة» أو تدمير مدينتي مكة والمدينة المقدستين لدى المسلمين .

وأشار القائد الأمريكي إلى ضرب مدينة درسدن الألمانية في أثناء الحرب العالمية بالقنابل ، وإسقاط القنابل الذرية على كل من هيروشيما وناجازاكي كنموذج لما يمكن القيام به ضد المسلمين .

يأتي في الوقت الذي سبق للجنود الأمريكيين ، أن تسببوا في عدة فضائح بأفغانستان ، حيث قاموا بالكثير من الأعمال المشينة منها الإساءة إلى جثث المقاتلين الأفغان والتبول على جثث قتلى طالبان ، وحرق نسخ من المصحف الشريف ، إضافة إلى قيام أحد الجنود بقتل ١٧ مدنيًا أفغانيًا في مارس ٢٠١٢م [١] .

لذا ينادي الباحث شعوب وقيادات الدول الإسلامية بالوحدة ونبذ الفرقة لمواجهة الكراهية والعداء للإسلام ، وإفشال مخططات السيطرة على مقدرات الأمة الإسلامية وتهديد مقدساتها ، وحماية الإسلام من تلك الهجمة الشرسة التي يتعرض لها .

مما تقدم استطعنا أن نصل إلى الجذور بوصفها الأسباب التكوينية لما نحياه اليوم ؟ والرجوع إلى تاريخ تطور مجموعة العوامل التي صاغت الموقف الحاضر ، لذا فإن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن تشمل الجوانب الخاصة بسمات الاقتصاديات العربية أولًا .

---

(١) جريدة الأهرام اليومية المصرية ١٣/ ٥/ ٢٠١٢ .

المطلب الثاني
السمات السائدة للاقتصاديات العربية

تتميز الاقتصاديات العربية بمجموعة من السمات منها ما يلي :

١ـ الاقتصاديات العربية تعاني من هدر الموارد نتيجة الاختناقات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية .

٢ـ الاقتصاديات العربية تمتلك المواد الخام وتمتلك بعض المصانع الكبيرة وغير المستغلة بسبب الاستخدام الجزئي الناتج من قيد الأسواق الصغيرة .

٣ـ الاقتصاديات العربية تعاني من ضيق الأسواق بسبب النظرة التجزئية في إطار التصنيع الثقيل ، حيث يعتمد التصنيع الثقيل على شرط وجود موارد مالية ومادية كبيرة واعتماد الشمولية والتكامل خاصة تلك التي اعتمدت نمط الصناعات التكاملية حيث تتطلب سوق واسعة لعوامل الإنتاج واتساع السوق لاستيعاب الإنتاج بالحجم الكبير ، لأن الاستخدام الجزئي لها يؤدي إلى تعطيل الطاقة الإنتاجية القائمة في جزء منها ، وتضخم تكاليف الاستغلال ، ولا تتوافر هذه الشروط إلا في البلدان ذات القياس القاري أو مجموعة متكاملة اقتصاديًا .

٤ـ الاقتصاديات العربية تملك ثروة مائية هائلة جوفية وسطحية ولكن تعاني من مشكلة الهدر ، وحيث تعتمد أغلب الصناعات وخاصة المستعملة للصهر على مياه التبريد ، فوجود ثروة مائية مع توزيع جيد يساهم في التطوير الصناعي .

٥ـ إن رأس المال يعد عاملًا مهمًا في عملية التصنيع ويكسب الدولة التي تملكه بوفرة القدرة على التصنيع ، والاقتصاديات العربية مقسمة إلى صنفين صنف يمتلك الفائض وقد يفتقد القدرة على التصنيع وصنف ثاني يعاني العجز ويمتلك القدرة على التصنيع .

٦ـ إن التحكم في التكنولوجيات الحديثة يساعد على التطوير الصناعي ، والصناعة التي لا تواكب التكنولوجيا ستختنق وتخفق لا محالة ، والاقتصاديات العربية تابعة تكنولوجيًا للاقتصاديات المصنعة من حيث المستوى التكنولوجي ومن حيث المدخل والمخرج ، فمدخلاتها مستوردة ومخرجاتها موجهة لتغذية الاقتصاديات المصنعة .

٧ـ يعتمد التطوير الصناعي على مصادر الطاقة وبوفرتها وتعدد مصادرها تزيد مساهمتها في التطوير الصناعي ، فالاقتصاديات العربية تمتلك أهم مصادر الطاقة من بترول وغاز وطاقة شمسية إلا أنها تعاني كذلك من الهدر الناتج عن الاستغلال السيء أو عدم الاستغلال وعدم وجود رؤية منهجية هادفة في التصور المستقبلي ، وإنما الاستغلال نابع من الحاجة للموارد المالية .

٨ـ الاقتصاديات العربية تعاني من بنية تحتية «قطاع النقل البري والبحري والجوي ، الموانئ والمطارات ، الاتصالات المحلية والعالمية» ، لا تساير الاقتصاد باستثناء بعض الدول الثرية البترولية مثل الدول الخليجية ومن المعروف أنه بقدر توفر البنية التحتية وتحسن مستواها تزيد مساهمتها في التطوير الصناعي .

٩ـ تتوافر لدى الاقتصاديات العربية العمالة حيث تملك عدد سكان هائل يضم قوة عمل شبابية مهنية وجامعية متخصصة بأنواعها فعلى مستوى كل دولة نجد الهدر الناتج عن التذمر وعدم الرضى مما قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية ودفع بقطاع عريض أن يعمل في خارج الدورة الاقتصادية النظامية أو يهاجر إلى دول أخرى ، وبالتالي هشمت الفاعلية في استخدام المورد البشري ، أو تم هدره ، أما إذا نظرنا نظرة شمولية لوجدنا بعض الدول تعاني من الفائض في قوة العمل ، هذا الفائض مهدر أو في حالة تسرب جزء منه إلى الدول المصنعة حيث يجد المحيط المناسب لاستغلال مواهبه ، في حين دول أخرى تعاني من العجز وتستقبل عمالة من دول غير عربية .

١٠ـ المناخ الاستثماري ويشمل :

❖ الاستقرار السياسي .

❖ الاستقرار النقدي والمالي .

❖ المنظومة القانونية المنظمة للاستثمار ومدى مرونتها وتكيفيها مع الحالة الاقتصادية .

❖ التسهيلات الضريبية والجمركية الهادفة والمرجحة .

❖ الإعانات المرجحة المقدمة من طرف الحكومة والمشجعة للاستثمار .

❖ المنظومة القانونية الردعية للتلاعبات الاقتصادية .

وقد استمرت أغلب الدول العربية فاقدة لهذا المناخ لفترة طويلة ولم تنتبه إلا مؤخرًا لأهمية هذا العنصر في توفير البيئة اللازمة للتنمية .

نستنتج أن اقتصاديات العالم العربي تملك طاقة كامنة ومؤهلها بأن تصبح قطبًا اقتصاديًا يشارك في إحداث توازن في التبادل الدولي «تبادل متكافئ» في إطار الاقتصاد العالمي ، ولكن هذه الطاقات مهدرة في جزء منها وخاصة في الجزء الآخر ، أي تمتلك مقومات التنمية ولكن غير مستغلة والتي نجملها فيما يلي :

أ ـ مقومات بشرية ، وتتمثل في العنصر البشري كمًا وكيفًا .

ب ـ مقومات طبيعية ومالية ، وتتمثل في الموارد الطبيعية ورأس المال .

ج ـ مقومات اجتماعية تتمثل في العقيدة الإسلامية وهي أغلى ما يمكن أن تقوم عليه وحدة المسلمين .

المطلب الثالث
ثورات الربيع العربي والتكامل الاقتصادي العربي

ثورات الربيع العربي حيث يوجد علاقة بين ربيع الثورات العربية وعملية التكامل العربي أن العلاقة متبادلة ، فثورات الربيع العربي يمكن أن تسهم في إقامة ديمقراطية حقيقية في العديد من الدول العربية ، وهذا بدوره يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وإنهاء الصراعات المذهبية والطائفية التي يشهدها العديد من الدول العربية ، وبالتالي تركيز الجهود صوب تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي الذي بدوره يسهم في تقدم الدول العربية اقتصاديًا ، ومن ثم دفع عجلة التعاون الاقتصادي .

إضافة إلى أن تحقيق الديمقراطية الحقيقية من شأنه أن يمثل تغييرًا كبيرًا في بنية صنع القرار في العالم العربي بحيث يكون اتخاذ القرارات أكثر ديمقراطية ومعبرًا عن كل فئات وطوائف المجتمع وأكثر رسوخًا واستمرارية على عكس ما كان يحدث في السابق ، حيث كانت غالبية قرارات التكامل الاقتصادي العربي تتم على المستوى الفوقي خاصة الرؤساء والوزراء ، ولم يكن لمؤسسات المجتمع الأخرى دور فيها .

ثم إن تحقيق الديمقراطية الحقيقية بعد ثورات الربيع العربي من شأنه أن يضع حدًا لتغول السياسة على الاقتصاد بحيث لا تتأثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بالخلافات السياسية بين الأنظمة الحاكمة ، على غرار ما يحدث في أوروبا ، فالخلافات السياسية بين أي دولتين أوربيتين لا تنعكس على العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بينهما ، ومن ثم من الضرورة ترسيخ دولة المؤسسات في العالم العربي بحيث يقل تأثير ونفوذ الرؤساء على قرارات التكامل الاقتصادي وخضوعها لأهوائهم وتوجهاتهم .

أضف إلى ذلك أن تحقيق الديمقراطية الحقيقية من شأنه أن يدفع إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ، أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بحيث تتوزع مخرجات عملية التنمية على كل فئات المجتمع ، وليس على طبقة بعينها تستأثر بعوائد التنمية ، بينما تعاني الغالبية العظمى من الشعوب العربية من الفقر والتهميش والتخلف ، وهذا التقدم في مستوى معيشة المواطن العربي من شأنه أن يدفع للتحمس لقضية التكامل الاقتصادي العربي ؛ لأنه بدوره سيسهم في دفع معدلات التنمية والفوائد الاقتصادية لكل شعوب الدول العربية .

اليوم وبقوة الربيع العربي ، تبدو المجتمعات العربية على مشارف العودة إلى مجرى حركة التاريخ وإعادة المنطقة العربية إلى منطقة إسلامية وكذلك إلى فتح الباب أمام إعادة تعريف النظام الإقليمي العربي إلى نظام إقليمي إسلامي ، وهو ما يخدم مصالح القوى الإسلامية في الدول العربية ، فضلًا عن قوى الجوار الإقليمي تركيا وإيران .

إن فوز التيار الإسلامي في إطار الربيع العربي سيؤدي إلى التقاء العروبة والإسلام على صعيد واحد ، وفي إطار عملية سياسية مشتركة ، تعمل على التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي حيث لم تكفي «القومية العربية» أو التكتلات الإقليمية «الاتحاد المغاربي ، مجلس التعاون الخليجي ، جامعة الدول العربية» .... إلخ ، لقد اتضح تمامًا أن هذه كلها لا تقوم على أساس ، وتجارب الوحدة الفاشلة ، وتعثر جامعة الدول العربية خير شاهد على ذلك .

فالمشكلة لم تكن في فكرة الوحدة ، وإنما كانت في بعض الذين ادعوا إيمانهم بها ثم طعنوها ـ بوعي وبدون وعي ـ عندما تصادم تطبيق الفكرة على أرض الواقع مع طموحاتهم الفردية وأنانيتهم الذاتية ونرجسية الفكر الأحادي الذي يختصر الفكرة في مشروع محدود ورؤية محددة .

ومن يقرأ بذمة مفردات الشعارات والهتافات التلقائية التي انطلقت على ألسنة الملايين في أقطار الربيع العربي خلال الأشهر الأخيرة يتبد أن جذور الوحدة ما زالت قوية وأن الحلم العربي ما زال مطروحًا ، وأيضًا ما زال ممكنًا ، ولكن الأمر يحتاج إلى مراجعة صادقة لآليات ووسائل العمل الوحدوي وعدم التشبث بأي أطر دون سواها .

فالمهم من وجهة نظر هذه القوى الوحدوية الأصلية أن يكون هناك تعاون وتكامل عربي يلغي أية احتمالات للشقاق والتناحر حيث أن الفكرة كهدف مرتجى الآن تتوافر الظروف الملائمة لإنجازها .

المبحث الثاني

استراتيجية التكامل العربي

مقدمة :

يعد التكامل الاقتصادي بين مختلف البلاد العربية والإسلامية من أرقى سبل التكامل الاقتصادي المعروف وتتوافر له كافة الأسس اللازمة لإقامة صرح اقتصادي متين يجمع هذه البلاد ويحقق لها كافة المزايا التي تترتب على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وما يترتب على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين بما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية .

لقد قام أعداء الإسلام بالقضاء على وحدة المسلمين وتمزيق صفهم ، وتفتيت دولهم ، وبث روح التناحر والتنازع على الحدود وإحياء روح العنصرية الجاهلية البغيضة لا بين الشعوب العربية والإسلامية وبعضها ـ فحسب ـ بل وبين أبناء الشعب الواحد ليظلوا متفرقين لا وزن لهم ولا تأثير .

وإذ لم تقم البلاد العربية والإسلامية حاليًا وتعالج وحدها مشاكل مجتمعاتها ، وذلك بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي فيها ، وتحقيق التكامل بين أقطارها وذلك بالتدرج حتى يمكن التغلب على المشاكل والعقبات التي أكدتها الظروف الحالية للمجتمعات العربية والإسلامية المتفرقة والمختلفة ولكن الأصل في الإسلام التكامل الاقتصادي بين جميع الأقاليم في الوطن الإسلامي ، حيث كان بيت المال بمثابة البنك المركزي للدولة الإسلامية ، حيث كانت الأموال ترد إليه من جميع أنحاء الولايات

الإسلامية حيث تحفظ وتصرف منه في شؤون الدولة الإسلامية .

لذا فإن الالتزام بالشريعة إنما يضع الأساس الأول لإحياء الوحدة العربية والإسلامية وإلغاء الحدود المصطنعة التي تؤدي بدورها التكافل الاجتماعي لكل أفراد الأمة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين أوصال الجسد الأكبر الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر .

وحيث أن كل أمور الاقتصاد هي من الله سبحانه وتعالى ، وما دامت أمور الاقتصادي كلها من الله سبحانه وتعالى إذن فله الحق في تنظيمها بتشريعات صادرة منه ، بل هو صاحب الحق الوحيد والمطلق في ذلك ، والالتزام بهذه التشريعات يؤدي إلى الفلاح والرحمة .

والفلاح الاقتصادي له صور متعددة ، تقدم اقتصادي واستقرار اقتصادي ، قوى اقتصادية .

وما يدخل في الفلاح بمعناه الاقتصادي يمكن إدخاله في الرحمة بمعناها الاقتصادي ، التقدم الاقتصادي رحمة ، الاستقرار الاقتصادي رحمة ، السعة في الحياة الاقتصادية رحمة ، القوة الاقتصادية رحمة ، قيام علاقات اقتصادية صحية وصحيحة بين فئات المجتمع من أقوى صور الرحمة ، والوحدة والتكامل بين البلاد العربية والإسلامية رحمة .

كما أن توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية خطوة لا غنى عنها بل هي مرحلة حتمية في سبيل تحقيق هدف التكامل الاقتصادي وذلك عن طريق تحرير القوة البشرية على مستوى العالم العربية وتشجيع وتنسيق حركة رؤوس الأموال بين البلدان العربية وينتهي ذلك بإنجاز التكامل العربي وتحقيق الانطلاق .

لقد آن الأوان أن يشهد المسلمون بعد تجربتهم الطويلة مع الحضارة الغربية : إن

منهج الله تبارك وتعالى هو الحق الذي لا مرية فيه .

فالدول الإسلامية ، في دعوتنا هي الأساس الأول للنهوض والوحدة العربية هي الحلقة الثانية في النهوض .

أما الجامعة الإسلامية فهي السياج الكامل للوطن الإسلامي العام ، ولا تعارض بين هذه الحلقات الثلاث ؛ لأن كلًا منها تشد أزر الأخرى ، وتحقيق الغاية منها .

لقد زالت تلك الغشاوة عن العقل المسلم وعن النفس المسلمة ، وأحس المسلمون بأنهم خدعوا طويلًا بالبريق والزخرف والزيف ، الذي حملته الحضارة الغربية إلى المجتمعات الإسلامية فحجبتها عن ضوء الإسلام .

إن الزمان يعود مرة أخرى إلى منهج الله تبارك وتعالى الذي لا سبيل غيره ، لقد ظهر الأمر الذي طالما خفي على المسلم تحت تأثير الغفلة التي غشيت القلوب ، والصدأ الذي سيطر على العقول .

يقول دكتور مراد هوفمان : «لقد وجدت في القرآن الكريم المصادر الحقيقة التي يستطيع الإنسان أن يستمد منها أسباب القوة الروحية والقدرة على الصمود في وجه المكاره» .

ثم يؤكد في عبارة حاسمة : إن الإسلام يقدم حلولًا كثيرة للقضايا والأزمات التي تعانيها اليوم المجتمعات الغربية [١] ، خاصة الأزمات التي تفرزها تفشي المخدرات والتفكك العائلي وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية والسلوكية التي تهدد حياة الفرد في تلك المجتمعات بالتفكك والانهيار .

وتطبيق منهج الشريعة الإسلامية على الأمة العربية كلها كمدخل إلى الوحدة

---

(١) أنور الجندي ، نجم الإسلام ، ما زال يصعد ، محاولة لدراسة حركة الإسلام العالمية خلال القرن الخامس عشر الهجري ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، (ص٩) .

الإسلامية الجامعة لكل الأمة الإسلامية على أساس التقارب بين المذاهب وأن يتخفف أصحاب المذاهب فلا يكون اختلافهم إلا في الفروع حيث لا يتصل بالتوحيد أو اليوم الآخر .

إن المسلمون اليوم يؤكدون وجودهم ويحررون منطلقاتهم ويصححون مفاهيمهم على أساس مفهوم التوحيد الخالص والإيمان بمنهج المعرفة الجامعة بين الوحي والعلم ، إنما يؤكدون أن منهجهم مختلف تمامًا عن منهج الغرب ، ولكنهم لا يفرضون منهجهم على أحد ، ولا يقبلون أن يفرض أحد عليهم مفاهيمه وقيمه .

ومن هنا كان علينا أن نظهر للغرب أن الإسلام هو وحده القادر على فتح طريق أمام المستقبل خارج النمطين الرأسمالي والاشتراكي اللذين لا يؤديان إلا إلى طريق مسدود .

وقد ظهر ذلك الآن بوضوح ومن أكثر ثلاثة عقود أو أربعة عقود أن هناك اتجاهًا واضحًا يكشف عن مقدمات التحول نحو تفهم أكثر للإسلام وصمود الأمة الإسلامية في وجه محاولة تدميرها ، وتأكيد لحق المسلمين في تبني نموذجهم الحضاري طبقًا لمعتقداته وتصوراته بعد أن تبين في شبه إجماع فشل الحلول والأيديولوجيات وفي مقدمتها الاشتراكية والرأسمالية والعلمانية فشلها في مجتمعاتها فكيف تصلح لغير ذلك من الأمم وفي مقدمتها الإسلامية التي تملك منهجًا ربانيًا منذ أربعة عشر قرنًا .

الاستراتيجية المقترحة

إن الاستراتيجية الإسلامية تتطلب قبل كل شيء إيجاد المجتمع المؤمن ، وهو يستلزم صياغة إسلامية وإقامة نظام الإسلام في شتى جنبات الحياة ، وفي أنفسنا أولاً ، وفي بناء مجتمعنا ثانيًا ، وفي علاقة شعوبنا ببعضها ثالثًا ، وفي تحديد أهدافنا الاقتصادية ووسائلنا إلى هذه الأهداف في مرحلة أخيرة .

أنه لكي يتحقق التكامل بمفهومه الإسلامي لابد من ثلاث مراحل الأولى والثانية منها تمهيد للمرحلة الثالثة والتي يتحقق فيها التكامل الاقتصادي .

المرحلة الأولى : وضع الأساس وإحياء مفهوم الأمة الإسلامية والاستقلال الاقتصادي :

هذه المرحلة من أدق المراحل وأخطرها إذ يترتب على النجاح فيها تمهيد الطريق إلى المراحل التالية بينما الفشل فيها لا يعني سوى بقاء كل الأوضاع الحالية كما هي بلا تغيير.

وتتألف هذه المرحلة من عدة أهداف يجب البدء في تنفيذها في آن واحد حيث تعتمد على بعضها بشكل متبادل ، هذه الأهداف نبينها فيما يلي :

أ - إعلان الالتزام بالشريعة الإسلامية مصدرًا أساسيًا لكافة التشريعات والتنظيمات .

ب - إحياء مفهوم الأمة الإسلامية .

جـ - القضاء على الثنائية الاجتماعية والتبعية الفكرية .

د - الاستقلال الاقتصادي .

أ - إعلان الالتزام بالشريعة الإسلامية مصدرًا أساسيًا لكافة التشريعات والتنظيمات:

حيث لا يمكن أن تتم تنمية إقتصادية أو تكامل إقتصادي أو أي عمل آخر وفقًا للمفهوم الإسلامي إلا في ظل هذا الالتزام إن نهضة المجتمع الإسلامي لن تقوم إلا بإحياء المنهج الإسلامي وبناء الاقتصاد الإسلامي القوي في جميع معاملاتنا المالية والتجارية ، فبهما نجد العلاج الناجح للمجتمع الإسلامي المعاصر .

حيث أنه من وجهة النظر الإسلامية فإن ما نعانية من مشاكل اقتصادية ترجع في أصلها ومن استمرارها إلى فساد العقيدة عند معظم الناس ، لذلك يتمثل الجانب الأساسي في علاج المشاكل الاقتصادية من خلال العمل على إصلاح سلوك الإفراد

بتصحيح معتقداتهم التي تؤدي إلى التسليم بأن الله هو الرزاق، وتقوى الله والالتزام بمنهج الله ينميان الأرزاق.

إذن الإعلان بالالتزام بالشريعة الإسلامية ووفقًا للمفهوم الإسلامي يعتبر هو الفيصل الأول والأخير بين فئة تنادي ببناء الاقتصاد الإسلامي على أسس راسخة من جهة وفئة أخرى ترجو أن تجد في الإسلام حلولًا للمشاكل الاقتصادية الحالية.

فمن يريد البناء السليم لابد أن يضع الأساس السليم.

وفي ظل الشريعة الإسلامية من الممكن الآتي:

١ - يمكن استقرار المشروع الخاص في جميع البلدان الإسلامية على أساس حرمة المال الخاص وعدم مصادرته إلا لأسباب شرعية معروفة.

٢ - سوف يلتزم المشروع الخاص بالوظيفة الاجتماعية للملكية على أساس مفهوم.

٣ - تنمية رجل الأعمال نفسه قبل أن يسعى إلى تنمية ثروته من الموارد، أي تنمية رجل الأعمال يجب أن تقوم على ركيزة جوهرية هي: «تنمية الذات ثم تنمية الموارد».

أن التنمية الذاتية لرجل الأعمال يجب أن تقوم على تحقيق مبدأ أساسي جوهري وهو «اعتبار كل سلوك أو نشاط نوعًا من العبادة لله تعالى».

٤ - بعد التنمية الذاتية تبدأ الخطوة الثانية، وهي تعامل رجل الأعمال مع المجتمع الخارجي على أساس ما يتلاءم مع جوهره الداخلي الذي نماه «بتوجيه أعماله لوجه الله» ومن ثم تكون معاملاته في المجالات والأنشطة الاقتصادية في حدود ما شرعه الله.

٥ - في الخطوة الثالثة لتحقيق تنمية الذات بشكل متكامل، تتم محاولة التوفيق بين النواحي المادية والنواحي الروحية في كل السلوكيات والأنشطة.

٦ - بناء على ذلك يلتزم المشروع الخاص وذلك بدوافع ذاتية وفي ظل رقابة الدولة.

٧ - أن المشروع العام سوف يقام في مجالات معينة ومحددة، فلا يحدث اختلاف بين بلد وآخر بسبب اقتراب هذا من نمط اشتراكي فيه تفضل خاص للمشروعات العامة،

وهذا نمط رأسمالي فيه تفضيل خاص للمشروعات الخاصة .

٨ ـ الالتزام بشريعة الله يعني إقامة الشورى وحق محاسبة الحكومة ومراقبتها في أعمالها ومشروعاتها الاقتصادية العامة ، وبالتالي لا يضع المال العام أو يستثمر فيما لا يفيد عامة المسلمين .

٩ ـ الالتزام بشرعية الله سوف يمكن إحياء نظام الزكاة والتخلص من أية ضرائب تتعارض في أهدافها مع الزكاة وتكتفي في هذه الظروف بالضرائب الضرورية لإنشاء واستمرار المرافق العامة الضرورية أو بالضرائب اللازمة للجهاد أو للتكامل الاجتماعي في حالة عدم كفاية موارد الزكاة .

١٠ ـ من المتوقع للزكاة أن تلعب دورًا هامًا في التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية حينما يستقر أمرها ويتم توزيعها بين الدول الإسلامية ذات الفائض إلى الدول الإسلامية ذات العجز .

١١ ـ التمهيد لتحرير حركة عناصر الإنتاج والتجارة بين البلدان الإسلامية .

١٢ ـ الالتزام بشريعة الله يؤدي إلى تنمية القيم الإسلامية بالممارسة والمتابعة والتشويق والاقتناع بفضل كونها تشكل نظام حياة متكاملًا للإنسان الصالح .

١٣ ـ وقد ذكرت بعض أبحاث وضعية أن اختلاف النظم القانونية والنظم الاقتصادية والمعاملات الجمركية كان من أشد العقبات التي اعترضت طريق مشروعات التكامل بين البلدان الإسلامية ، ولذلك فإن الإلتزام بالشريعة الإسلامية قلبًا وقالبًا هو المدخل الوحيد إلى تكامل البلدان الإسلامية .

١٤ ـ أن الشريعة الإسلامية حفظت حق الملكية الخاصة والمشتركة وملكية الدولة بتحريم التملك عن طريق وسائل الغش والخداع كالتلاعب بالأسعار والغرر وعن طريق الظلم والاستغلال كالغصب والسرقة والاختلاس والرشوة والربا والاحتكار .

وعن طريق تحديد المصالح التي تبيح تدخل الحاكم لتقييد الملكية الخاصة أو

مصادرتها ، كما حفظت الشريعة دور الملكية في المجتمع عن طريق التملك لكل ما منه ضرر عائد على الأفراد أو الجماعات في أغراضهم وأموالهم وعقولهم كالإتجار بالأعراض والخمر والميسر وكافة المحرمات .

كذلك حفظت الشريعة السمحاء التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد وحق الجماعة بما حددته من مبادئ تحفظ حق كل من الملكية الخاصة والملكية المشتركة وملكية الدولة، وكيفية استعمال كل منهما وانتقال الملكية الخاصة من شخص لآخر في حياته وبعد مماته.

ب ـ إحياء مفهوم الأمة الإسلامية :

حين خاطب القرآن أتباعه بكونهم خير أمة أخرجت للناس وحدد مهمتهم في الحياة من خلال الآية الشهيرة : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

فإنما كان يحدد معالم الإطار الشامل للرسالة الخاتمة التي يفترض أن تبقى عبر الزمان والمكان ويفترض أن يكون اتباعها هم القائمون بالتعديل والتصحيح والضبط على السلوك الإنساني كله في كل أنحاء العالم حتى يكون الدين لله ويعيش الناس كل الناس مستظلين بالدين الحق والعدل ويبقى الإنسان حرًا وعزيزًا في الأرض جديرًا بالخلافة فيها عن الله .

وبالفعل وفي زمن قياسي استطاع سلفنا الصالح في عصر النبوة والخلفاء الراشدين أن يقيموا الدولة وأن يبنوا الأمة الخيرة على معالم الإسلام وقدموا للعالم النموذج الأمثل للعطاء الحضاري للإسلام فهفت إليه القلوب وانتشر بذاتيته الفاتحة قبل أن يكون له سيف وسلطان .

وبالملاحظة البسيطة والواعية للوضع الذي كان عليه المسلمون في تلك الحقبة سنلحظ بوضوح :

ـ أنه يمثل الوضع الأمثل والصيغة المثلى لبعض الأمة التي قرر القرآن أنها لا تستحق صفة « الأمة » إلا إذا كانت موحدة وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ

أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الأنبياء : ٩٢] وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [المؤمنون:٥٢] .

ومن ثم مضت الأمة تصنع الإنجاز الأعظم للدين وللتاريخ وللعالم .

كل أبنائها ـ رعاة ورعية ـ على قلب رجل واحد تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم .

ـ وفي ظل الشريعة الإسلامية سيتم القضاء على الانحراف الخطير عن التعامل الصحيح مع الإسلام وهو عاهة فكرية لا تقف بضررها عند حدود الدين ، وإنما تؤدي إلى شق وحدة الأمة وتفريق كلمتها وتمزيق ولائها وتوزيعه بين هذا الاتجاه أو ذاك .

ـ في ظل الشريعة الإسلامية الأصل إلا تكون هناك حدود . فمشكلات الحدود بين الدول الإسلامية وما يترتب عليها من كوارث كتلك التي وقعت بين العراق والكويت أو بين إيران والإمارات العربية أو بين السعودية وقطر فهي جميعًا نتاج متوقع في كل لحظة بسبب الوضع الخاطئ الذي أقيمت عليه هذه الدويلات في أرض الإسلام بعد انفراط عقد الخلافة .

ـ فالأصل ألا تكون هناك حدود ولا سدود بين ديار الإسلام بعضها عن بعض والأصل أن كل أرض ترفع فوقها راية التوحيد وينادي المؤذن فيها لا إله إلا الله هي وطن للمسلمين كل المسلمين .

ـ ومنذ الانهيار السياسي لدولة الإسلام في سنة ٦٥٦هـ ـ ١٢٥٨م وانتهاء عهد « الأمة » وظهور عهد «الشعوب» ونزول الاستعمار الصليبي إلى الساحة العالمية الذي أدى إلى :

١ ـ يورث الفرقة ويذكي المورثات العرقية ، ويقيم الدويلات ويزرع فيها المشكلات .

٢ ـ لمشلكة الحدود المصنعة بين الدول الإسلامية بعد ثان بالغ الخطر حيث إنها

تفتح الباب دائمًا أمام الفتن التي تثيرها القوى المعادية للإسلام وتستفيد منها مصالح الصليبية والصهيونية معًا كما حدث في كارثة غزو العراق للكويت .

٣ ـ وثمة بعد آخر أكثر خطرًا أو أعظم حذرًا تصنعة مشكلة الحدود ، هذه هو أنها تقوم حاجزًا كثيفًا وحصنًا أمام عمليات «التكامل» الاقتصادي الذي كان يجب أن يتم بين أصقاع هذه الأمة ، ولو لم تكن هذه الحدود المصطنعة قائمة لكانت فكرة السوق الإسلامية واقعًا وحقيقة ، ولكان بوسع المسلمين أن تكون لهم « الولايات الإسلامية المتحدة » كما هي لأمريكا اليوم .

٤ ـ البعد الرابع الغائب والذي لا يقل أهمية عن سوابقه هو أن هذه الحدود المصطنعة تقيم سدًا كثيفًا وحصينًا في وجه التكافل الاجتماعي لكل أفراد الأمة حيث تقوم حاجزًا بين فرص الأخذ من رزق الله الذي أنزله لعباده بزعم أن هذا الرزق نزل في مصر ولم ينزل بالشام أو نزل في بروناي ولم ينزل في الصومال مع أنها جميعًا أرض الإسلام الذي ارتفعت عليها رايته والتي يحق لكل مستظل بها أن يجد رزقه منها حتى ولو كان غير مسلم .

فالالتزام بالشريعة إنما يضع الأساس الأول لإحياء الوحدة الإسلامية وإلغاء الحدود المصطنعة التي تؤدي بدورها التكافل الاجتماعي لكل أفراد الأمة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين أوصال الجسد الأكبر الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائرة بالحمى والسهر .

وأخيرًا اعتقد أن نموذج الدولة القطرية هو الذي فكك الوحدة الإسلامية وأصبحت الدولة القطرية العربية والإسلامية من الضعف حيث استسلمت للتبعية الغربية وتفكيك المنطقة أدى إلى قيام دولة إسرائيل لذلك أدى أن بقاء الدولة القطرية وعرقلة مشروع الوحدة الإسلامية هو هدف وغاية غربية لاستمرار الهيمنة الغربية وحماية دولة الاحتلال الصهيوني .

فالأمة الإسلامية لها خصائص حضارية أكسبتها صفة « الأمة الوسط » فهي تتميز بالتكامل بين الدين والدنيا والروح والجسد وهذه التكاملية تحميها من أي نزعات دينية متطرفة أو نزعات مادية متعصبة لذلك كانت الحضارة الإسلامية وتميزها في التاريخ البشري .

جـ- القضاء على الثنائية الاجتماعية والتبعية الفكرية :

ليس أشد على البلدان الإسلامية من الانقسام القائم بينها بسبب أنظمتها وقوانينها الوضعية إلا ذلك الانقسام القائم بسبب الثنائية الاجتماعية والتي نشأت في ظروف التبعية الفكرية .

فانطلاقًا من نداءات قرآننا العظيم واسترشادًا بمنهج رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم وتوصينا لقيمنا التربوية الإسلامية وتعزيزًا لدور أمتنا التي كانت ويجب أن تظل نورًا يشع على العالم كله ، ومنارًا يحرر العقول من الجمود ومدرسة تخرج للإنسانية هداة العلم ، وبناة الحضارة البشرية في عصر تسوده الصراعات والتحديات الدامية مما أدى إلى تدني الإنسان في خلقه ودينه وبشريته ، والتي تفشى الفقر وانتشار المجاعات في كل مكان .

ولقد كان المفكرون الإسلاميون يرحبون دائمًا بدراسة الثقافات الإنسانية بهدف الاستفادة بالنافع منها ، ومع ذلك كانوا على أشد درجة من الحرص أن يأخذوا من هذه الثقافات ما يتعارف مع الشريعة أو العقيدة الإسلامية .

وبصفة عامة فإننا نستفيد من الفكر الإنساني وفق شريعتنا وعقيدتنا ولكن نرفض لأبنائه الانطواء تحت أي ثقافة من الثقافات الوضعية أو الالتزام بمنهجها أو التبعية لها.

فحيث يمدنا الإسلام بالمنهج ويحدد لنا معالم الطريق في كل أمر من أمور حياتنا فلا نحتاج لاتباع مناهج الآخرين والسير في طريقهم .

وسلوك التبعية لا يدل إلا على ضعف الشخصية النابع من ضعف العقيدة

الإيمانية.

ولقد حذرنا الرسول ﷺ، من ضعف الشخصية والتقليد الأعمى لغيرنا، وقد أصبح هذا التقليد الأعمى عاملًا أساسيًا في تخلف الشعوب الإسلامية.

كما أن الحق سبحانه وتعالى سيحاسب الذين اتبعوا مللًا ومذاهب أخرى أو ساروا في ركاب الملاحدة أو الضالين حسابًا عسيرًا يوم الدين.

والالتزام بالشريعة إنما يضع الأساس الأول ويمهد للقضاء على الثنائية الاجتماعية وضياع الهوية الفكرية، ولكن إصلاح التعليم والانفاق العام على المدارس بما يكفل التخلص من النظريات والنظم الغربية الدخيلة على معتقداتنا، مما أحدث سلبيات عديدة وتراكم مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية وكان ضحيتها أبناؤنا الطلاب الذين لا يتركون كراسي المراحل التعليمية ذات المدة الطويلة إلا بعد وصولهم إلى سن فوق الثالثة والعشرين.

وترتب على طول مدة التعليم مشاكل تربوية وتعليمية كثيرة منها تكدس المواد الدراسية وتكرارها فلا يستطيع الطالب استيعابها، كما أنها تتصف بعدم الاهتمام ببناء شخصيته، وانحصار الاهتمام بالمواد النظرية على حساب الممارسة العملية والتطبيقية مما يعمل على إيجاد فجوة كبيرة بين خطط التنمية التي تتبناها الدولة وتتفق عليها الكثير وبين المناهج التعليمية التي يجب أن تتواءم وتسير في خط مواز مع هذه الخطط.

كما انعكس طول الفترة التعليمية في النظام التعليمي الحالي على الأحوال الاقتصادية التعليمية للأسر، واستنزاف مواردها المحدودة إضافة إلى حجم الاستثمارات الهائلة والتي تقدر بالمليارات التي تنفقها الدول الإسلامية على التعليم، ولا تأتي بالنتيجة المرجوة وإمكانية توفير مبالغ ضخمة تقدر بالمليارات أيضًا لو تم اختصار الفترة التعليمية.

ومن خلال معاناتنا وتفكيرنا المستمر في هذا الموضوع الهام، وتدبرنا المتواصل

لآيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وجدنا الحل والمخرج لتطوير التعليم وتجنب المشكلات الخطيرة هو في العودة إلى منهجنا الإسلامي الذي يدعو إلى إعداد الإنسان لتحمل مسؤوليات حياته بعد وصوله إلى سن الخامسة عشرة.

إن إرساء قواعد التعليم الأساسية أمر ضروري للتنمية الاقتصادية وتكامل الشعوب الإسلامية في الأجل الطويل على أساس إسلامي ، نريد أن نستعيد مرة أخرى وحدتنا الفكرية على أساس الإسلام .

ولا شك أن إصلاح نظم التعليم سيؤدي دورًا هامًا في ذلك المجال ، ويتيح تدريجيًا التخلص من التبعية الفكرية ، وبالتالي من الثنائية الاجتماعية ، وحينما نتمكن من التخلص من حالة انفصام الشخصية التي نعايشها الآن ونعاني منها ستتمكن تلقائيًا من وضع برامج اقتصادية موحدة من حيث هي نابعة من ظروفنا واحتياجاتنا وأهدافنا .

وسنحاول تسليط الضوء على قطاع التعليم وذلك لإعطاء الموضوع شيئًا من التوجيه والتركيز بشكل عام .

مع التسليم بأن كل دولة من الدول الإسلامية لها استراتيجيتها وأولوياتها الخاصة بها فالتعليم ليس فقط عنصرًا أساسيًا للحياة والتقدم الثقافي ، وإنما يمثل - أيضًا - العامل الحاسم في عملية التخطيط للقضاء على الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ولهذا فمن المحتم أن تركز كافة الجهود التعليمية في هذه المرحلة على محو الأمية مع تأكيد الحد الأدنى من التعليم الأساسي ، وتنمية عادات التفكير النشط ، ونشر المعارف عن ديننا وثقافتنا ، وعن حياة المواطنين والرعاية الصحية تنمية المهارات المهنية والأساسية ، وتوفير التدريب للمعلمين ، وإتاحة المجال لتعلم التقنيات والمنهجيات التي تمثل نقطة الانطلاق إلى مختلف المجالات المهنية في الحياة ، بما في ذلك التعليم العالي

والبحث العالمي . وينبغي أن تكون الجهود المتصلة بمحو الأمية وتعليم المرأة جزءًا لا يتجزأ من هذا البرنامج .

ويمكن تحقيق هذه الأهداف إذا أمكننا أن نضمن المتطلبات التالية :

١ ـ أن يكون التخطيط للتعليم على مستوى الأمة والدولة موجهًا لنشر التعليم على النطاق الشعبي من خلال تشجيع الترتيبات اللامركزية .

٢ ـ تعاون كل من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بشكل نشط في تحقيق هذه الأهداف .

٣ ـ دعم السلطات المحلية المسؤولة عن التعليم وتكليفها بمهمة الإشراف على هذا البرنامج .

٤ ـ التعجيل بإنشاء شبكة من صناديق الأوقاف والمؤسسات التعليمية لإنشاء المدارس ، ومعاهد التدريب ، ومراكز الإعداد المهني ، ومؤسسات تدريب المعلمين والكليات فضلًا عن إنتاج المواد والوسائل التعليمية .

٥ ـ قيام البنوك الإسلامية والمؤسسات الدولية بتمويل هذه المشروعات عن طريق أساليب التمويل الإسلامية .

٦ ـ إنشاء صندوق تعليمي على مستوى الأمة الإسلامية لمساعدة المناطق والمشروعات المفتقرة إلى التمويل في الدول والمجتمعات الإسلامية .

٧ ـ إنشاء تجمع أو اتحاد للمؤسسات التعليمية لتجميع الموارد وتحسين الخدمات التعليمية في الدول والمجتمعات الإسلامية .

٨ ـ تشجيع البرامج الخاصة بتبادل المدرسين والطلاب فيما بين الدول والمجتمعات الإسلامية .

د ـ الاستقلال الاقتصادي :

إن التخلص من التخلف الذي تقع فيه الدول الإسلامية يفترض بالدرجة الأولى أن يكون هناك استقلال حقيقي ، وهذا الأمر يحمل في طياته حق وإمكانية اتخاذ القرار

الذي تمليه المصلحة الوطنية ومن هنا تبدأ أول عملية استقلالية ، فالسلطة القائمة وفي هذه الدولة أو تلك حين تتمكن من وضع القوانين التي تسمح باستغلال خيرات البلاد لما فيه تأمين المصلحة العامة الوطنية بالدرجة الأولى ، فإنها بذلك تكون قد بدأت السير فعلًا في الخط الصحيح للتنمية.. ذلك أن اتخاذ القرار الوطني الملائم يعني أيضًا بأن السلطة السياسية بدأت تنطلق من منطلق داخلي صرف وليس وفق ما تمليه عليها مصلحة المهيمنين على السوق العالمي ، وهذا يعني أيضًا بأن الفئات التي تحكم أصبحت تمثل حقًا مصالح الشعب ، وتعني اقتصاديًا بأن القرار الوطني يهدف بالدرجة الأولى إلى العمل على تغيير مضمون الإنتاج فلا يبقى هذا البلد أو ذاك منتجًا للمواد الأولية أو متخصصًا في إنتاج سلعة رئيسة واحدة .

تصفية التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي :

فلابد في المرحلة الأولى من حلول جذرية لتصفية أوضاع الاعتماد المتطرف من جانب البلدان الإسلامية على إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الخام أو السلع الزراعية الأولية أو السلع الصناعية البسيطة لأسواق البلدان الغربية المتقدمة صناعيًا واقتصاديا هذه الأوضاع مرفوضة تمامًا من وجهة النظر الإسلامية ما دامت لا ترتبط بتحقيق المصالح الاقتصادية للبلدان الإسلامية ، ومن ثم فلابد من تغييرها .

ولابد للأمة الإسلامية أن تسارع دون أي تأخير لبذل المزيد من الجهد كي تصبح معتمدة على نفسها ، فتتخلص من اعتمادها على العالم الخارجي اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وتكنولوجيًا والواقع أن الاعتماد على النفس هو الأساس الذي به يمكن للأمة أن تقوم بدورها الصحيح في العالم ، باعتبارها الأمة التي أراد الله لها أن تكون شهداء على الناس .

ولتصفية أوضاع الاعتماد المتطرف من جانب البلدان الإسلامية لأسواق البلدان الغربية ومن ثمة لابد من تغيرها وثمة ملحوظتين هامتين هنا :

أولهما : أنه لا ينبغي الخلط بين النشاط الأولى بصفة عامة والمنتجات الأولية التقليدية بالتبعية والتي يتسم الطلب عليها في الأسواق الأجنبية عمومًا بركود نسبي في الأجل الطويل وعدم الاستقرار في الأجل القصير ومن الممكن تنمية إنتاج وصادرات بعض أنواع غير تقليدية من السلع الأولية التي تتمتع بميزات نسبية دون أن يكون في هذا أدنى شكل من أشكال التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي .

كما أنه لابد من تحقيق التنمية المستقلة بكل مقوماتها ومرتكزاتها لتحقيق الأمن الاقتصادي .

وثانيهما : أن الاستقلال الاقتصادي لا يعني الاكتفاء الذاتي بأي حال ولكنه يعني تحقيق توازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلادنا في ظل ظروف تنمية النشاط الإنتاجي الداخلي بعيدًا عن التأثير المتولد عن ضغط المصالح الاقتصادية للقوى الأجنبية.

والاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الأساسية هو أمر مرغوب وهدف ممكن التحقيق ولكن ليس من المرغوب ولا من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة جوانب الحياة.

فكل دولة أو إقليم بحاجة إلى الدول والأقاليم الأخرى بغية الإفادة مما يذخر به العالم من موارد لبني البشر .

ومهما بلغت الأمة الإسلامية من التكامل فيما بينها فإنه لا مناص لها من العمل في إطار يجمعها مع كافة القوى الأخرى ، بمعنى أن تكون جزءًا من المجتمع الدولي وأن تؤدي دورًا نشطًا في تشكيل مستقبله .

ولهذا فإن دعاوي الانعزالية والانغلاق قد تكون لها آثارها الضارة على المصالح الجماعية للأمة الإسلامية وأما الاعتماد على الذات فهو شيء هام ومرغوب لأنه يمكن الشعب من تقرير أموره على ضوء مثله وأولوياته والفرص المتاحة له .

إن الاعتماد على الذات مفهوم متطور غير جامد على حال أو وضع بعينه ، ولكنه يتغير بتغير الظروف على المستوى الوطني ، وعلى مستوى الأمة ، وعلى مستوى العالم . ومن ثم فإن هدف الاعتماد على الذات هو في حد ذاته هدف متطور ومتجدد لا يجمل عند ثوابت الأمر الواقع سواء في الحاضر أو المستقبل .

فالاعتماد على الذات يكمن في مقدرة الشعب على السيطرة على موارده وتقرير أهدافه واستراتيجياته وأولوياته وفقًا لما يرتضيه الشعب لنفسه من مثل ومصالح .

ويلاحظ أن هدف تصفية التبعية لا يتحقق إلا عن طريق الاستقلال الاقتصادي ولابد من استراتيجية محكمة لتنفيذه ويمكن تصور أربع قواعد أساسية لمثل هذه الاستراتيجية ولذلك لإشباع الحاجات الأساسية :

القاعدة الأولى : تتمثل في عملية تحويل تدريجي الموارد الاقتصادية المستخدمة في الأنشطة الأولية التقليدية أو لبعض الأنشطة الصناعية التقليدية إلى أنشطه اقتصادية جديدة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل كل بلد إسلامي وفقًا للنهج الإسلامي .

ووفقًا لهذا يفضل الاستثمار أولًا في مجال إشباع الحاجات الأساسية لعامة الناس المجاميع السلعية اللازمة لإشباع هذه الحاجات المختلفة تتمثل في الآتي :

أ ـ الضروريات :

وهي الاحتياجات الأساسية لحفظ الدين والحياة والقوة البدنية والذهنية اللازمة لأداء الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع ، وحفظ نظام المجتمع وأمنه الداخلي والخارجي ، فإنها تشمل بالطبع كل أنواع السلع الضرورية التي تلزم لذلك ، ويتعين على المجتمع توجيه طاقاته نحوها ، وبناء خطط وموازناته لتحقيقها ، والتي منها على سبيل المثال :

١ ـ المنتجات الغذائية الأساسية من زراعية وصناعية وما يلزم تطويرها وتنميتها

من صناعات وأنشطة معاونة ومرتبطة بها . كإنتاج السماد والكيماويات والآلات اللازمة لتطوير الإنتاج الزراعي ، وخدمات التسويق المناسبة ، والتصنيع الغذائي لكل ما يحقق للمجتمع توفير هذه الضروريات النافعة والمفيدة .

٢ ـ توفير مياة الشرب النقية ، والمرافق العامة المناسبة لحفظ الصحة والطاقة الإنتاجية وتطويرها (من طرق وكباري وسدود وموانئ ومطارات ومشروعات توليد الطاقة ومشروعات الصرف الصحي ... إلخ) وما يتطلبه ذلك من أنشطة ومؤسسات مختلفة .

٣ ـ إنتاج الملبوسات الملائمة لحفظ الجسم ، ودفع الحر والبرد ، والوقاية من الظروف البيئية والطبيعية المختلفة ، ومتطلبات المهن والحرف والصناعات المختلفة من ملبوسات ووسائل وقاية .

٤ ـ التعليم والتربية الدينية والخلقية والاجتماعية ومؤسساتها المختلفة في المجتمع من مساجد ومدارس ودور تعليم وتربية مختلفة وأجهزة توعية ، ودعوة وإعلام في مختلف المجالات والأماكن ، فضلًا عن التعليم العام والفني والمتخصص ومؤسساته المختلفة التي تحقق احتياجات العناية بالإنسان وفروض الكفاية للمجتمع .

٥ ـ وسائل الانتقال والاتصال التي تمكن الناس من أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم تجاه أسرهم وأرحامهم ومجتمعاتهم وما يفرع منها من صناعات مختلفة وما يلزمها من مكملات .

٦ ـ المساكن الصحية المناسبة للظروف والبيئة الاجتماعية والتي توفر الراحة وحفظ الكيان الاجتماعي للأسرة . وصناعة الأثاث والأدوات المنزلية الأساسية المعينة على ذلك .

٧ ـ الخدمات الصحية المتصلة بحفظ ووقاية الجسم والعقل من الأمراض المختلفة واستمرار التناسل والتكاثر ، وتوفير العلاج المناسب ، وحماية البيئة من التلوث بما

يتطلبه ذلك من التمشي مع قواعد تخطيط المدن وإقامة المناطق الصناعية .

٨ ـ متطلبات العدالة والنظام وأجهزة حسبة ومظالم ، وأجهزة جمع وتوزيع الزكاة ، ودواوين وإدارات مختلفة .

٩ ـ متطلبات الأمن والدفاع وتأمين الدعوة الإسلامية من صناعات عسكرية وصناعات مدنية ثقيلة ، وتطوير مصادر الطاقة والقوى المحركة ، والتطور التقني والعلمي الذي يعمل دائمًا على دعم هذه الأنشطة والصناعات ، وتحقيق الأمن في كل الظروف ولجميع المسلمين في جميع البلاد .

ـ أن توفير هذه الضروريات واجب على المجتمع البدء بها فهي ضرورة أساسية في المرحلة الأولى إلا أن استكمالها وتنميتها يمكن أن يتم فيما بعد ذلك حيث أن هذا يدخل فيما يسمى بالحاجيات أو الضرورات التكميلية .

ولا شك أن التحول عن السلع الأولية التقليدية وما يتسبب فيه من انخفاض الكميات المنتجة منها والمصدرة سوف يؤثر على مكتسبات النقد الأجنبي في بداية الأمر ، حيث يحتمل أن تظل أسعار السلع على ما هو عليه ، ولكن في الفترة الطويلة نتوقع أن يؤدي استمرار نقص الكميات المنتجة والمصدرة من السلع التقليدية من البلدان الإسلامية إلى رفع أسعارها العالمية ، ومع التسليم بانخفاض مرونة الطلب على الكثير من هذه السلع فإن إيرادات النقد الأجنبي المتوقعة سوف تزداد في هذه الظروف ، ومن ناحية أخرى فإن إنتاج السلع الغذائية الضرورية وتصنيع بعض السلع الاستهلاكية الشعبية داخل كل بلد من البلدان الإسلامية سيؤدي إلى توفير نسبة هامة من مدفوعات النقد الأجنبي التي كانت مخصصة من قبل لاستيراد البدائل الأجنبية .

القاعدة الثانية : وتتمثل في ضغط الإنفاق الاستهلاكي غير الضروري أو الكمالي إلى أدنى الحدود الممكنة.

حيث أنه في ظل الموارد المتاحة حاليًا ، ليس من الممكن إشباع طلب على السلع والخدمات تدعمه بشكل مصطنع نزعة استهلاكية وتموله عجز كبير في الموازنات

والسياسات النقدية التوسعية .

كما هذه القاعدة التي تقوم على أسانيد قوية في القرآن انكريم والسنة المطهرة والتجربة الإسلامية في العصر الأول .

حيث أنه لا يمكن لأي إصلاح روحي أن يكون ذا معنى إلا إذا نفذ هذا الإصلاح إلى النظام الاقتصادي أيضًا ، وأزال منه كل مصادر الظلم والاستغلال وعدم الاستقرار إن الإسلام يزودنا بالقيم والمؤسسات التي تساعدنا على تحقيق حلم طالما كان عزيزًا علينا ، حلم مجتمع مسؤول ، يسأل فيه كل فرد أمام الله ، كيف عاش ، وكيف سلك في هذا العالم ؟

وبالنسبة للاستهلاك الخاص يجب أن يؤخذ في الاعتبار ألا تتعدى معدلات الزيادة السنوية للاستهلاك الخاص عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

إن «ثقافة الاستهلاك» حلت محل «ثقافة الإنتاج» أصبح المستقبل رهنًا بمدى القدرة على إعادة الاتزان والتوازن إلى المجتمع .

إن الشركات العملاقة تخصص عشرات الملايين للإنفاق على الإعلان والتسويق ووسائل التأثير ، وإخفاء قيمة رمزية على السلع الكمالية ، وذلك للإيقاع بمحدودي الدخل عن طريق خلق الشعور بالاحتياج لاقتناء سلع ليست من الضروريات ؟

وعلى الجانب الآخر ليس هناك أي جهد من البيت أو المدرسة أو مؤسسات الإعلام والثقافة والإرشاد الديني لتعليم الناس أن يكون استهلاكهم بقدر احتياجاتهم وقدراتهم المالية دون إسراف يؤدي إلى زيادة الاستيراد والضغط على موارد الدولة وزيادة الأعباء على المواطن ، وتكوين رأي عام يرفض التقليد الأعمى ، وإقناع الناس بقيم الإنتاج والادخار والمشاركة في الاستثمار على أنها الأساس للتنمية وخلق فرص عمل حقيقي وتحسين المعيشة ونهضة المجتمع ككل .

كما أنه لا يوجد في الدولة الإسلامية أي جهد لتنمية الوعي لدى المواطن بالآثار

السلبية لزيادة الاستهلاك على حياته وحياة أسرته ، وغرس القدرة على ضبط النفس وعدم الانسياق لمغريات الاستهلاك التي تفوق قدرته .

إن الادعاء بأن زيادة الاستهلاك للسلع الكمالية واشتراكات التليفون المحمول دليل على تحسين معيشة المواطنين ادعاء باطل ، وكدليل على ذلك ما نراه في إحدى الدول الإسلامية مثل مصر من أن الفقراء وقعوا في شراك الثقافة الاستهلاكية السائدة وقاموا بشراء سلع كمالية ووقعوا على إيصالات أمانة بقيمة هذه السلع واستسهلوا الحصول عليها دون أن يدفعوا الثمن ، ولما عجزوا عن السداد حكم عليهم قضائيًا بالسجن .

إن ترشيد الاستهلاك إذن وزيادة الادخار من ضرورات التنمية في ظروف المجتمع الإسلامي وليس صحيحًا ما يقال من أن ترشيد الاستهلاك من الأمور المتعلقة بالحرية الشخصية واقتناع كل واحد ، على أن الاستهلاك سلوك فردي والحقيقة أن سلوك الفرد هو سلوك اجتماعي نتاج الثقافة الاجتماعية السائدة ، ويتأثر بالسياسة العامة للإنتاج والاستيراد والاستثمار والادخار ، ولا يمكن أن نطلب من الفرد ترشيد استهلاك وادخار جزء من دخله لتوظيفه في مشروعات للتنمية بينما يتم إغراق الأسواق بجميع أنواع التليفونات المحمولة والسيارات والبلاي ستيشن وبالتفاح من عدة دول ، وحتى بالفوانيس المستوردة ومئات السلع الاستهلاكية الأخرى ، فكم عدد القادرين على ضبط النفس أمام هذه المغريات وكيف يحمي المواطن نفسه من تأثير الإعلانات وسحر النساء فيها ، ثم يتذكر المصلحة القومية ، وكيف نطلب من المواطن أن يعيش في مجتمع غير المجتمع الذي يشاهد فيه النهم والسفه الاستهلاكي من الطبقات الجديدة من أغنياء الانفتاح .

من الخطأ وضع قضية ترشيد الاستهلاك على أنها قضية اقتصادية فقط والحقيقة أنها قضية اجتماعية ولها انعكاسات على ما نشكو منه من ظواهر الانحراف والجريمة .

ويقتضي هذا فرض رقابة محكمة على الزيادة المطردة في استيراد السلع الكمالية والقضاء على التهرب الواضح من الرسوم الجمركية ، والعمل بكل الوسائل على إعادة زيادة الصادرات من السلع المحلية ذات الميزة النسبية العالمية مع التحفظ بالنسبة لتصدير البترول الخام ومشتقاته .

ومن ناحية أخرى لا يخفى أن الحد من معدل الزيادة في الاستهلاك الحكومي سوف يضع حدًا للضغوط التضخمية ويحدد الموارد اللازمة لرفع معدلات الادخار ، كما يجب أن تفهم الطبيعة الحقيقية للضغوط الاقتصادية الخارجية فقد أصبح الأساس في حركة القوى الدولية الكبرى ، هو فتح الأسواق بالإقناع أو القمع ، وقد سمحت السياسة المالية في مرحلة سابقة بأن نصبح تحت تهديد أو نتحول إلى سوق لكناسة دكاكين العالم ، لأن دورة الاقتصاد العالمي تختنق الآن بحجم إنتاج هائل يواجه صعوبات في تصديره ، بحكم الإنتاج الأعلى كما وكيفًا ، وبحكم دخول المواد الخام - بما فيها المواد الغذائية - بين براثن احتكارات مضاربة ، لا تتوقف مع عوامل أخرى، عن رفع أسعارها إلى أعلى ، وبحكم الأزمات الداخلية في الدول الصناعية الكبرى ، وإنتاجها المتوافر من السلع والبطالة ، ثم بحكم فشل الولايات المتحدة في أن تحول الهيكل الطبقي في الصين وبالدرجة الأولى ، واليابان بالدرجة الثانية ، إلى سيادة شرائح اجتماعية متوسطة تفتح أسواقًا واسعة ، لامتصاص الإنتاج المتراكم غربًا؛ وتعين الآلة الرأسمالية بالتالي على الدوران ، فقد فشل الاختراق في الصين ، وتمركز اليابانيون عند مستويات ادخارهم العالية ، ولم يعد سوانا مشروعًا دوليًا ، لتصريف منتجات العالم ، وتدوير أزمة اقتصاده إن ضغط الإنفاق الاستهلاكي غير الضروري أو الكمالي ، سوف يؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية وزيادة الوفرة من العملة الأجنبية التي كانت تنفق في استيراد الكماليات ، هذه النتيجة وما توصلنا إليه من قبل بالنسبة للوفر أو الريادة في إيرادات النقد الأجنبي ، يعني أن برنامج تصفية التبعية ووضع أسس الاستقلال

الاقتصادي سيكون غالبًا ذاتي التمويل في خلال المرحلة الأولى .

القاعدة الثالثة : التخطيط الذي يلازم طبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي من أجل أن تتم عمليات التنسيق بين السياسات الاقتصادية على أفضل وجه ممكن لها:

ويتم ذلك من خلال التخطيط الذي يتميز بالسمات الآتية :

١ـ ربط الموافقات الأصلية على المشروعات بالميزات النسبية التي تحققها ، أو بالفراغ الهيكلي الذي تقدر على سده .

وعلى سبيل المثال ، إذا لم تكن هناك حاجة في السوق المحلي ، أو إمكانية محسوبة في السوق الخارجي لقيام مشروع جديد لإنتاج الأحذية ، فإن السلطات المسئولة تغلق شباك الحصول على تصريحات لقيام مصانع جديدة في هذا المجال ، لأنها تدرك أن انتاجها سوف يستنفد جانبًا من رصيد العملة الأجنبية في شكل واردات رأسمالية ثم يتحول بعد ذلك إلى شكل من إشكال الإغراق الداخلي .

٢ ـ وضع الامتيازات التي تقدم للمشروعات الخاصة ، على جدول محدد من الحاجات الوطنية فتخفيض الضرائب أو منح الإعفاءات المختلفة يتدرج مع حجم الميزة النسبية للمشروع أي ربط الإعفاءات بالتصدير أو بالعمالة الكثيفة ، أو بتغطية جانب مهم من الواردات أو بالاستجابة لحلقة ناقصة في عملية التنمية .

٣ ـ خطط الحصول على تكنولوجيا عالمية من الخارج ، تتم بواسطة الدولة ، وبنظام المساومة الجماعية ، وقد تجلى هذا النموذج بشكل بالغ الوضوح في تجربة اليابان .

٤ ـ مسئولية الدولة عن التخطيط من المنبع ، ووضع آلية لاستيراد السلع ، سواء كانت تجارية بربطها باشباع حاجات قائمة بالفعل ، أم كانت رأسمالية ووسيطة بربطها باحتياجات المجالات الإنتاجية .

٥ ـ خطط الزراعة مركزية الطابع ، وتتحرك وفق ثلاثة أسس :

- إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الأساسية .

- تقديم المواد الخاص اللازمة للإمكانات الصناعية القائمة بالفعل .

- الوفاء بجداول التصدير كمواد خام في ضوء تعاقدات سابقة ، على أن تكون قائمة عن الهدفين السابقين .

٦ - أستطيع أن أضيف إلى السمات السابقة سمة أخرى تبدو لي أكثر جوهرية، وهي أنه لا يجب أن يكون مقياس التنمية هو نسبة النمو الاقتصادي ، في حلقاته الكلية، وإنما يكون المقياس هو نسبة الصناعة الحديثة ، وأن نسبة نمو الصناعة إلى النمو الكلى تراوحت بين الضعف والثلاثة أضعاف ، ففي تجربة الهند مثلاً ، عندما وصلت نسبة النمو الاقتصادي إلى ٧٪ كان نمو الصناعة الحديثة المصاحب له ، قد وصل إلى نسبة ٢١ ٪ ، ولم يأت ذلك من فراغ فرغم ضخامة مشروع الخصخصة الهندى ، فلم يتم بيع مؤسسة أو شركة بالكامل ، فقد ظلت الحكومة الهندية محتفظة بالنسبة الكبرى من الشركات التي تمت خصخصتها جزئيًا ، ولم يتحول عائد البيع إلى تمويل للمعاشات المبكرة ، أو إلى إعادة هيكلة شركات أخرى خاسرة بغية بيعها ، فلم تأكل البقرة الهندية لحمها ، وإنما تحولت عوائد البيع كلها إلى زيادة التمويل وتحديث الصناعة .

لا سبيل لتحقيق زيادة في الصادرات تتم دون تقوية الصناعة والتي تتعرض في معظم الدول الإسلامية لمحنة حقيقية أهم مظاهرها ، تقوم وحداتها ، وتوجهها نحو تقليل القيمة المضافة وتوجه إنتاجها أصلاً نحو السوق المحلي ، لقد هوى القطاع الصناعي دون مبالغة ، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، فإن الوزن النسبي للأنشطة الإنتاجية قد انخفض قياسًا إلى الزيادة في الأنشطة الطفيلية فضلاً عن أن التوازن المطلوب بين الصناعة والتجارة في أنشطة القطاع الخاص أكثر اختلالاً .

إذن نتتهي أنه لكي نحقق الاستقلال الاقتصادي وتصفية التبعية سوف تعتمد على المعادلة الأساسية التي ينبغي أن تكون حاكمة في بلورة هذه المنهج ، يلزم أن تركز في

جانبها الأول على : تحجيم الإنفاق ، تحجيم الاستيراد ، تحجيم الاستدانة ، تحجيم الاستهلاك ، وأن تركز في جانبها الثاني على : تعظيم الإنتاج ، تعظيم الاستثمار ، تعظيم الادخار ، تعظيم الدخل القومي والفردي على السواء .

القاعد الرابعة : لا سبيل إلى تحقيق تنمية صحيحة ، تولد فرص عمل حقيقية إلا برفع معدلات استثمارات الدولة في البيئة الإنتاجية . والمشكلة في ذلك تكمن في شح الإمكانيات المتاحة داخليًا وخارجيًا لتوفير هذه الموارد ، فالمدخرات أقل مما ينبغي ، والاستثمارات الأجنبية تتوجه إلى الحقول الاقتصادية الأسرع عائدًا ، والأعلى ربحًا . أما القروض فأنها ليست وسيلة ملائمة في ظل تطبيق الشريعة الإسلامية ، حيث أعطى كل من القرآن والسنة المبادئ التي يمكن بموجبها أن يعرف المجتمع المسلم أو يستنتج معنى الباطل والحق ، أو المشروع وغير المشروع في مصدر الكسب أو في تملك أموال الآخرين إن أحد المصادر الخطيرة في الكسب غير المشروع هو الحصول على أي كسب نقدي في صفقة من الصفقات بدون تقديم قيمة مقابلة محاولة له.

ويمثل الربا في منظومة الآداب الإسلامية مصدرًا بارزًا ، للكسب غير المشروع .

الربا ليس مصدرًا لظلم عظيم فحسب ، بل هو أيضًا سبب في سوء تخصيص الموارد وفي نمو ضال ، وفي الاضطراب الاقتصادي وعدد آخر من المشكلات الاقتصادية .

لذا يجب تشجيع قيام البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية بكافة الطرق، فمن المتوقع أن يؤدي قيام هذه المؤسسات النقدية والاستثمارية إلى تنمية الأنشطة الحديثة التي ترسي قاعدة الاستقلال الاقتصادي وتدفع عجلة التنمية .

وينبغي علينا أن نتذكر أن التبعية الاقتصادية قد نشأت في عصر الاستعمار بقوة الاستثمارات الضخمة التي قامت بها شركة غربية في مجالات النشاط الأولى ، كما أن البنوك الربوية التي قامت في البلدان الإسلامية في عصر الاستعمار كانت مهمتها

الأساسية تسهيل عمليات التمويل للمستثمرين الأجانب ثم تحويل أرباحهم من الاستثمارات إلى بلدانهم ، ومن ناحية أخرى قامت البنوك الربوية بتسهيل عمليات تصدير السلع الأولية من بلداننا واستيراد سلع استهلاكية مصنوعة في الغرب ، ولذلك فإن تصفية التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال يستلزم أن نعكس الاتجاهات السالفة الذكر ونؤكد على قيام المؤسسات المصرية والاستثمارية الإسلامية التي تخدم الأهداف الاقتصادية الاستقلالية للمجتمعات الإسلامية .

*****

المرحلة الثانية

توثيق التعاون بين البلدان العربية

إن توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية خطوة لا غنى عنها بل هي مرحلة حتمية في سبيل تحقيق هدف التكامل الاقتصادي ، يقول ﷻ : ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٢] ، إذن على الدول العربية والإسلامية التخلي عن نمط التنمية عبر التكامل الدولي ، حيث يكمن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن الاقتصادي الإسلامي في استمرار نمط التنمية عبر التكامل الدولي على مستوى المال والاستثمار والتجارة والزراعة والصناعة والتكنولوجيا والإنتاج ، كل هذا كمرحلة أولى ثم توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية والإسلامية وإعادة الحيوية إلى الوثائق الاقتصادية كمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تهدف إلى توفير الظروف لتقدم ونمو الدول الإسلامية في المجال الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الشعوب الإسلامية .

التطورات الاقتصادية العربية التي تمثل مؤشرا يمكن الاستفادة منه في التعاون الاقتصادي العربي :

١ـ التراجع المنتظم في دور الدولة الاقتصادي سواء بتدخل مباشر في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات .

٢ـ التخلي عن كثير من المضامين التي تم في إطارها إقامة القطاع العام في كثير من الدول .

٣ـ تمليك بعض المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص سواء بطريقة كلية أو جزئية .

٤ـ تشجيع رأس المال الفردي المحلي على الاستثمار سواء منفردًا أو بالمشاركة مع رأس المال الوافد من الأقطار العربية أو الدول الأجنبية .

ومن وسائل التعاون الاقتصادي الآتي :

١ـ الاستفادة من الطاقات والإمكانات الاقتصادية والفنية الموجودة في العالم العربي :

أ ـ وجود البترول كعامل حاسم في النشاط الاقتصادي العربي حاليًا ومستقبلًا سواء بالنسبة للأقطار العربية المنتجة للبترول أو بالنسبة للأقطار الأخرى غير المنتجة إطلاقًا أو المنتجة بكميات غير تجارية ، حيث تستفيد تلك الأقطار الأخيرة من البترول في صورة معونات وتحويلات العاملين ، والتجارة والسياحة والاستثمارات المباشرة وما زالت الأقطار العربية حتى في مجال البترول في حاجة إلى توثيق التعاون حتى تصل إلى التكامل .

ب ـ الاستثمارات العربية وهجرتها إلى الدول الأجنبية بسبب عدم قدرة الطاقة الاستيعابية للأقطار البترولية على امتصاص الأموال العربية المتزايدة .

ولأن أصحاب رؤوس الأموال العربية حكومات وأفراد يخشون استثمار أموالهم في الأقطار العربية نظرًا لعدم الاستقرار السياسي والأمني ، والمطلوب إتاحة المناخ السياسي والأمني والتيسيرات لجذب الاستثمارات العربية في الأقطار العربية .

٢ـ تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية والإسلامية والاستثمارات المشتركة بينها :

وذلك عن طريق تحسين المناخ الاستثماري في الأقطار العربية وهي تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي وحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج ، وإمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار ، واستقرار سعر صرف العملة المحلية ، واستقرار إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .

٣ـ تشجيع إنشاء المشروعات المشتركة :

المشروعات المشتركة عبارة عن مشروعات اقتصادية يتعاون في إقامتها بلدان عربيان أو أكثر ، عن طريق قيام كل منها ، بتزويد المشروع برأس المال أو العمل أو غيرها من عناصر الإنتاج ، وتتحقق بقيامها مصلحة اقتصادية لأكثر من دولة عربية وإسلامية وتمثل المشروعات العربية المشتركة المشتقة من المنظمات العربية أهمية حيث تشمل الشركة العربية للاستثمارات النفطية والشركة العربية لبناء واستصلاح السفن والشركة العربية لنقل النفط والشركة العربية للخدمات النفطية ومعهد النفط العربي والشركة العربية للاستشارات الهندسية والشركة العربية للتعدين والشركة العربية للاستثمارات الصناعية والشركة العربية للصناعات الدوائية .

وقد ساهمت هذه الشركات في دعم التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول العربية وتحريك رؤوس الأموال للاستثمار في مختلف البلدان العربية وتحقيق التكامل المالي من خلال إقامة المشروعات المشتركة والاستثمارية التي تستثمر أموالها في الوطن العربي في مشروعات إنتاجية .

الفوائد والمزايا للمشروعات المشتركة :

أ ـ المشروعات المشتركة تعد أحد الأساليب أو الصيغ الخاصة بالتكامل الاقتصادي الجزئي ، حيث أنها لا تمس إلا جزءًا من الاقتصاد القومي ، فهي لا تتعدى تعاون عدد من الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة محدودة سلفًا .

ب ـ إن المشروع المشترك كصيغة مبسطة من صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي ، لا يثير الكثير من المشاكل التي يكن حدوثها في الصور والصيغ الأخرى من التكامل الاقتصادي ـ حيث تتميز المشروعات المشتركة بتقدير التكاليف والأعباء المترتبة على التكامل مقدمًا أو الفوائد التي ستعود من هذه المشروعات ، وبذلك يسهل الاتفاق على توزيعها بين الدول المشتركة .

ج ـ أسلوب المشروعات المشتركة يمكن أن يحقق هدفين من الأهداف التي تعمل

الدول التي في طريقها إلى النمو على تحقيقها .

وهما القضاء على تبعية البلاد العربية للاقتصاديات الأجنبية ، .إقامة التكامل بين الوحدات الاقتصادية ، من أجل خلق اقتصاد متطور ، بالإضافة إلى أنها قادرة على إقامة الجهاز الإنتاجي المتطور والمتقدم .

وانتشار المشروعات المشتركة العربية ، وهي أنسب الصيغ القانونية والمالية الممكنة ـ سوف يجعل البديل الأفضل في المستقبل لانتشار الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية وذات النشاط الدولي في المنطقة .

د ـ إن البلاد العربية ، تعاني من وجود اختلال وقصور في هياكلها الإنتاجية وضعف نسب التبادل التجاري بينها ، بسبب ضعف البنيان الإنتاجي بها ، لهذا فإن من عوامل إصلاح هذا البيان إقامة المشروعات المشتركة بين هذه البلاد .

هـ ـ إن ظاهرة صيغة المشروعات المشتركة تأتي كحل أمثل لتلاقي اقتصاديات مجموعة البلاد العربية ذات التراكمات المالية والتي لا تقدر على استيعابها ، باقتصاديات البلاد العربية ذات العجز ، والتي يتوافر لديها فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب وينقصها الموارد المالية اللازمة .

و ـ يحقق قيام المشروع المشترك عدة مصالح لأكثر من دولة كأن يقوم المشروع على استغلال موارد طبيعية مشتركة بين دولتين أو أكثر أو يعتمد على أكثر من دولة في الحصول على المنتجات الوسيطة اللازمة له أو لتسويق منتجاته أو ربط بعض البلاد بوسائل النقل والمواصلات المختلفة .

ز ـ البدء ، بالمشروعات التي تغطي الاحتياجات الداخلية وتحمي البلاد من الاستيراد .

٤ـ تحرير القوى البشرية على مستوى العالم العربي والإسلامي :

المقصود هنا بالقوة البشرية قوة العمل التي تعمل بطاقتها الجسدية أو الذهنية فالعمل إذن يشمل العمال والفنيين ورجال الإدارة والمفكرين والمخترعين ورجال الدعوة على مختلف المستويات .

والقوة البشرية بهذا التعريف هي الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الإسلامي في نشاطه اليومي وكذلك في نموه على الأجل الطويل ، والآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة كثيرة في شأن تكريم الإنسان وفضل العمل الصالح والعمل الجاد والعمل المتقن .

إن الارتفاع الملحوظ بالنسبة للأجانب العاملين في بلدان الخليج إزاء النسبة المتدنية للسكان من المواطنين وما يثيره من قلق عربي عبر عنه تقرير التنمية الإنسانية العربية بذكره أن وجود ١٠,٥ مليون نسمة من المقيمين الأجانب ، في هذه الدول إزاء ٢٠,٥ مليون من السكان المواطنين ، أي النصف من مجموع السكان لابد أن يثير القلق ، بل الخوف من أن يفقد هذا الجزء من الوطن العربي هويته القومية ، لذا يناشد الباحث الدول أن تضع استراتيجية علمية لتنمية مواردها البشرية وتعزيزها وتنظيمها ، وأن يفسح المجال أمام العمالة العربية ، عندما تتكافأ مع العمالة الأجنبية ، لتقليص وجود هذه الأخيرة ، وكذلك دخول بلدان الخليج في تكتلات قومية كبرى .

وفي شأن حركة العمل من مكان أو من بلد إلى آخر والحث عليها ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ .

ولا نتصور إعلان الالتزام بالشريعة الإسلامية والسعي من أجل تطبيقها نصًا وروحًا في جميع نواحي الحياة داخل البلدان الإسلامية دون أن يتضمن هذا تشجيع حركة القوى البشرية على مستوى البلدان الإسلامية إلى أبعد الحدود .

إذن القوى البشرية هي موارد إنتاجية يتم تحويلها إلى عناصر إنتاج ومن ثم تدخل ضمن عناصر الإنتاج المحركة لعجلة الإنتاج والاقتصاد في المجتمع وذلك لمقابلة العرض والطلب والاستهلاك والإنتاج أن حرية العمل بين الدول العربية هو من توثيق التعاون بينها ومقدمة للتكامل العربي .

٥- التنسيق بين البلدان العربية والإسلامية من أجل استنباط جميع التنظيمات واللوائح الرسمية اللازمة للنشاط الاستثماري وحركة رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح على أسس إسلامية موحدة .

٦- إنشاء هيئة عليا للاستثمار العربي والإسلامي تتألف من متخصصين وإداريين وفنيين ورجال الشريعة من جميع البلدان العربية والإسلامية لإعداد دراسات جدوى عن كافة المشروعات الضرورية للتنمية الاقتصادية التي ترتبط مباشرة بمشروعات التكامل الإسلامي وتقديمها مجانًا أو بتكلفتها لأصحاب رؤوس الأموال الخاصة في كل بلد عربي وإسلامي .

٧- تطوير عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - التي تستهدف توفير الضمانات للمستثمرين والمصدرين العرب ، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية في إطار خطة تستهدف توثيق التعاون العربي .

٨- تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية ، فالتجارة البينية العربية في حاجة إلى مزيد من الاهتمام لأنها ما زالت ضئيلة وتعكس في ضآلتها افتقادها لأية إمكانات أو احتمالات حقيقية للزيادة والتطور في اتجاه قدر معقول من التعاون والتنسيق التجاري بين الأقطار العربية .

٩- تمنح كل دولة عربية وإسلامية الدول الأخرى العربية والإسلامية شرط الدولة الأولى بالرعاية فلا يجوز أن تمنح أي دولة أجنبية أية مزايا تفوق ما يمنح للدول الأعضاء العربية والإسلامية .

١٠- التعاون من خلال الخدمات الإعلامية التي تدعو لتشجيع المنتج العربي والإسلامي وهو ما له صدى واستجابة كبيرة في نفوس المسلمين ، كما أنه السلاح الفعال لمجابهة العولمة .

١١- تسهيل مرور الأفراد وإزالة القيود أمام انتقال العمالة ، والتعامل بين الدول العربية .

وننتهي إلى أن : على الدول العربية التعاون الاقتصادي أولًا ليصلوا إلى التكامل .

أي أن توثيق التعاون الاقتصادي كمرحلة ثانية في الطريق إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والانطلاق في عملية التنمية .

فالتعاون الاقتصادي طريق إلى التنمية الاقتصادية وهو مطلب شرعي إذ على المسلمين أن يقوموا به ويعملوا على تحقيقه وفق الموارد المتاحة ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، يقول ﷻ : ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٢] .

ومن المعلوم أن التعاون الاقتصادي يعد أحد صور التعاون المطلوب شرعًا ، فالقوة الاقتصادية مثلًا لا تبنى إلا على أساس اقتصادي متين ، حيث يقول سبحانه وتعالى : ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال:٦٠] .

ولابد أن نقيم هذا التعاون على أسس اقتصادية بعيدًا عن السياسة حتى نضمن استمرار هذا التعاون وعدم توقفه بمجرد الخلاف السياسي بين أنظمة الحكم .

بعد ذلك ننطلق للتكامل الاقتصادي الذي تتوافر كل مقوماته داخل العالم العربي

والإسلامي كما يجب التركيز على الوحدة الثقافية العربية التي تربط بين أبناء الأقطار العربية فالعرب جميعًا يتكلمون لغة واحدة هي اللغة العربية ومعظم سكان الأقطار العربية يدينون بالدين الإسلامي والعرب جميعًا عاشوا أحداثًا تاريخية واحدة ولهم عادات وتقاليد متشابهة ، وكل هذه عوامل توحد ولا تفرق ، ويمكن الاستناد إليها في تحقيق التكامل العربي .

المرحلة الثالثة

إنجاز التكامل العربي الإسلامي وتحقيق الانطلاق

التكامل الاقتصادي الذي يعد نوعًا من التعاون الاقتصادي ، إلا أنه أعمق في أساليبه ودرجته ، إذ يشير التكامل إلى عملية توحيد الدول للوصول بها إلى وحدة واحدة .

فالتكامل الاقتصادي يعرف على أنه تنسيق يقوم وفق معايير معينة منها : إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية للدول .

ومن المهم اتباع الخطوات المتدرجة في تحقيق هذا التكامل على كل من المستويين الأفقي والرأسي ، والمهم الإدراك الجيد بأن قيام ذلك يتطلب جهودًا منظمة من جهة ومستمرة من جهة أخرى .

وقد أصبح تحقيق هذا التكامل مسألة حياة أو موت ، إذ به تتمكن الدول العربية والإسلامية من الحفاظ بقدر الإمكان على حقوقها وأموالها ، وذلك لما يقدمه لها من عناصر قوة متعددة في نشاطها الاقتصادي ، حيث الطلب المتزايد وكذلك العرض المتزايد ، ومن ثم السوق الواسعة وحيث إمكانية التخصص والتقسيم الجيد للعمل والاستفادة المثلى مما هو متاح لديها من موارد وعناصر إنتاجية .

إذن فقد أصبح قيام هذا التكامل الاقتصادي من أهم الفرائض الإسلامية ، ومن المعروف أن الإسلام ، من خلال مبادئه وأحكامه ، قدم المزيد من العناصر الضرورية لإقامة هذا التكامل فمنع فرض الرسوم الجمركية بين مناطق الأمة الإسلامية ، حتى لو أخذت شكل الدول كما هو الحال الآن ، واعتبر العالم الإسلامي دارًا واحدة ، من حق

المواطن فيها أن ينتقل ويستقر في أي بقعة منها ممارسًا لنشاطه الاقتصادي ، موظفًا لما لديه من أموال ، وهكذا فقد وفر الإسلام حرية انتقال العمل ورؤوس الأموال والسلع والخدمات وأزال الحواجز الجمركية ، ثم وحد موقفها حيال العالم الآخر من الناحية الاقتصادية .

وفي ضوء ذلك ، وفي ضوء صعوبة الواقع المعاصر فإن مسألة التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي لم تعد اليوم من الناحية الشرعية ، خاضعة لهوى الحكام ورغباتهم ، وإنما هي حق الله تعالى وحق الشعوب العربية والإسلامية ، وللشعوب ـ بل عليها ـ حمل الحكام على تحقيق ذلك ، تمامًا كما أن لهم عليهم حق توفير الأمن والعدالة والدفاع وغير ذلك من كل ما تتوقف عليه المصالح العامة للمسلمين أن التكامل الاقتصادي أصبح الوسيلة الملائمة والناجحة ، للاستفادة من التقنيات المتطورة ، ولاعتلاء المكانة الاقتصادية المرموقة خاصة في مجال الإنتاج والتصدير .

وخلاصة القول إن الاقتصاد العربي يعيش في ظروف عالمية تفرض عليه التكامل ، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لحماية نفسه من الانحطاط الاقتصادي والذوبان السياسي والاجتماعي .

الاقتصاد العربي لا يستطيع أن يصمد دون التكامل الاقتصادي

بالرغم من أن الاقتصاد العربي يحتل نحو عشر مساحة العالم ويعيش فيه ٤,٣٪ من سكانه ، فإن ناتجه المحلي الإجمالي يقل عن ناتج دولة واحدة هي أسبانيا لأنه إذا كان الاقتصاد العربي ككل ذو حجم ضئيل ، فما بالك بحجم دوله المنفردة وهكذا نجد أن أحوال الاقتصاد العربي ؛ فيما يخص صغر حجمه ، وتضاؤل وضعه النسبي ، وضعف نموه ، وحاجة علاقته البينية للتطوير يفرض تحقيق التكتل الاقتصادي ، كحل لتحسين أحواله وأوضاعه المطلقة والنسبية .

وحيث أن مبررات التكامل التي يمكن تلخيصها في المكاسب الاقتصادية والسياسية :

فعلى الصعيد الاقتصادي : يؤدي التكامل في الأجل القصير إلى تحسين تخصيص الموارد ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية وإلى تحسين نسب التبادل التجاري وفي الأجل الطويل ، يساعد التكامل على الاستفادة من اتساع السوق في تحقيق وفرة الإنتاج بحجم كبير وتحسين إنتاجية عومل الإنتاج وزيادة تدفق رؤوس الأموال خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر ، مما يكون له أثر إيجابي على التدفقات التجارية .

على الصعيد السياسي : يساعد التكامل على تحسين الموقف النسبي لأعضائه في الاقتصاد العالمي ، ويصبح ركنًا هامًا من أركان الأمن الإقليمي ويتيح لهم موقفًا تفاوضيًا أفضل تجاه عالم تسيطر عليه التكتلات ، خاصة فيما يتعلق بتسهيل الوصول إلى الأسواق ، وانتقال رؤوس الأموال والتقنية .

إن الدول العربية والإسلامية خاصة تمتلك مقومات التنمية المادية والمالية والبشرية وتوجد في موقع استراتيجي ومتكاملة اقتصاديًا ، لذا يجب أن تعدل في ما بينها بإيجاد اتحادات إقليمية أو حتى عربية أو إسلامية توزع فيها التخصصات النسبية حسب الموارد وتحرر فيها عوامل الإنتاج قبل المنتج ، أي يحدث التكامل بين عوامل الإنتاج قبل المنتج .

إن مرحلة التكامل الاقتصادي تستلزم شرطين أساسيين :

١ ـ دعوى البلدان العربية والإسلامية المتجاورة أو المتقاربة للدخول في اتفاقيات للتكامل الاقتصادي تعتمد منهجيًا على قواعد الشريعة والقيم الأخلاقية الإسلامية وذلك تمهيدي لتكوين تكامل اقتصادي عربي ثم إسلامي على المستوى العالمي فيما بعد .

٢ ـ تنسيق وتنمية النشاط الإنتاجي داخل الوطن العربي والإسلامي على أساس

الميزات النسبية لكل بلد .

أولا : دعوى البلدان العربية والإسلامية للدخول في اتفاقيات تكامل اقتصادي :

أ ـ يجب تشجيع التجمعات الاقتصادية الصغيرة في العالم العربي فهي مقدمة طبيعية للتجمعات الكبيرة ، حيث يجب أن ينظر إلى التكاملات الجزئية التي تقوم بين مجموعات من البلدان العربية في الأقاليم المختلفة على أنها مسألة مرحلية ذات طابع استراتيجي .

مثل مجلس التعاون الخليجي ، واتحاد المغرب العربي ، وذلك على اعتبار أنه من الصعب الجمع بين ٢٢ دولة كتلة مستقلة فإن الأمر سيكون أكثر سهولة لو قامت بين تكتلين إلى ثلاثة تكتلات فقط .

ولعل تجربة إنشاء مجلس التعاون الخليجي كانت من بين مظاهر الوعي والنضج السياسي والاجتماعي المبكر في المنطقة ، والذي كان له دور كبير في متابعة التنمية في منطقة الخليج بشكل عام وهو ما نجد له الكثير من المردود في حركات التنمية في المنطقة وتطورها معًا ، مهما اختلفت الفروقات بين كل بلد وفقًا لظروفه ، إذ أن الإحصاءات الاقتصادية الرسمية تشير إلى ارتفاع الإنفاق على مشروعات التنمية وخاصة البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي ليتراوح بين ٥٣٥ مليارًا إلى ترليوني دولار على مدى السنوات العشر المقبلة حتى عام ٢٠٢٠م ويمكن أن يتخذ التكامل أشكالًا مختلفة وفقًا لهذا الأساس يقوم على تكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين كل من العراق وسوريا والأردن ، واليمن وكذلك التكامل بين اتحاد المغرب العربي ومصر وليبيا والسودان ، والصومال كذلك يجب إنشاء المنظمات الجديدة المناسبة على نطاق الأمة العربية بكاملها وبذلك يكون هناك تعاون ثنائي الاتجاه بين المنظمات الإقليمية والفرعية والمؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية .

ب ـ التكامل الاقتصادي الإسلامي هي الأمل الأكبر لكي يتم من خلالها تنمية اقتصادات الدول الإسلامية بصفة عامة وعندما نحصرها في الدول العربية فلن يتحقق الهدف ولن تستفيد من الدول الإسلامية التي نهضت صناعيًا مثل ماليزيا وإندونيسا وتركيا وإيران وغيرها من الدول الإسلامية التي حققت نهضة صناعية ملموسة وستحرم هذه الدول أيضًا من أسواقنا .

لذا يجب فتح الباب أمام إعادة تعريف «النظام الإقليمي العربي» إلى نظام «إقليمي إسلامي» .

إننا كدول إسلامية نمتلك كل مقومات العمل المشترك ، ونأمل أن نحقق خطوات نحو تحقيق الأمل الكبير في إقامة تكامل اقتصادي إسلامي تنهض من خلاله التجارة البينية بين الدول الإسلامية ويتحقق من خلاله الرواج لمنتجات الدول الإسلامية الزراعية والصناعية ويتحقق لشعوبنا أيضًا الرخاء الاقتصادي المنشود .

ثانيًا : تنسيق وتنمية النشاط الإنتاجي داخل العالم العربي والإسلامي :

على كل دولة عربية أن تحدث انسجامًا داخليًا للنشاط الإنتاجي ليسمح بإظهار خصائص الشركاء الاقتصاديين المحليين وحدود السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة وحدود المنظومة القانونية لذلك ، وتوفير المناخ المناسب الذي يسمح بحرية القرار والقدرة على اتخاذه والمسؤولية في تحمل نتائجه .

إجراءات التكامل

١ـ العوامل التي لها أثر في نجاح التكامل ومراعاتها :

أ ـ يجب الأخذ بعين الاعتبار التفاوت بين مستويات التنمية ، ويعتبر هذا التفاوت معنويًا وله أثره الكبير على التكامل ، حيث الاختلاف والتفاوت في المؤشرات ينعكس على درجة التكامل .

ب ـ اختلاف السياسات الاقتصادية لهذه الدول ، لهذا يجب التنسيق بين السياسات الاقتصادية في إطار تكاملي .

جـ ـ يجب مراعاة الهياكل الاقتصادية المتواجدة والبحث على تحسين مستوى تنميتها في إطار تكاملي .

د ـ تكوين بنك معلوماتي .

هـ ـ حصول التكامل بين هذه الدول بهدف التوازن الاجتماعي .

و ـ التنسيق بين السياسات الاستثمارية .

٢ـ التكامل في مجال المشروعات المشتركة :

حيث يجب مراعاة ما يلي :

أ ـ يجب التركيز على وضع استراتيجيات صناعية مقتصرة على المستوى المحلي وخاصة تلك التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة وأسواق واسعة كصناعة الحديد والصلب .

ب ـ إعطاء الأولوية لمشروعات الصناعة المشتركة .

ج ـ توزيع متساوي لكل من التكاليف والمنافع كنتيجة لهذا التكامل .

د ـ وجود مؤسسات على مستوى المنطقة قادرة على التنفيذ والدعم وقادرة على بناء التكامل .

هـ ـ التوقيت المناسب للمشروعات .

٣ـ التكامل في أسواق عوامل الإنتاج :

إذا أرادت الدول العربية التكامل بين اقتصادياتها في إطار تكامل إقليمي على مستوى أول ثم تكامل عربي في إطار سوق عربية مشتركة ، فتبدأ أولًا بالتكامل في

سوق عوامل الإنتاج وتبحث لها على الاستثمار المناسب في المحيط العربي الذي يتميز بالمناخ الاستثماري المناسب ، ومن ثم تبحث عن التكامل في أسواق الإنتاج .

٤ـ التكامل في أسواق الإنتاج :

إذا أرادت الدول العربية أن تتكامل في أسواق الإنتاج عليها أن تشكل وحدة جمركية في إطار سوق عربية مشتركة تتحرك فيها منتجات الدول العربية بحرية على غرار سوق عوامل الإنتاج .

٥ـ وحدة نقدية عربية :

إن التكامل الاقتصادي يتطلب وجود وحدة نقدية عربية ، حيث أنه بعد الانتهاء من الأشكال المختلفة للتكامل والتي تشتمل منطقة التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركي ، والسوق المشتركة ، والاتحاد الاقتصادي وأخيرًا يأتي التكامل النقدي ، ومن مبرراته الاقتصادية أنه يساعد على التخلص من تعدد العملات داخل التكتل الاقتصادي ذلك التعدد الذي يقف عقبة في سبيل تكامل الأسواق ويتسبب في وجود مخاطر الصرف الناجمة عن تقلب أسعاره دون سابق إنذار ، مما يعيق انتقال رؤوس الأموال داخل التكتل الاقتصادي .

أسلوب تحقيق التكامل :

هناك استراتيجيتين :

الأولى : استراتيجية السواء :

التي تضع على عاتق الدول العربية أعباء متساوية من التكامل ، وهذه الاستراتيجية تحفز كل طرف على الانتظار حتى يقوم الطرف الآخر وحده بتحمل أعباء إقامة التكامل ، وبذلك تبقى الأوضاع الراهنة على ما هي عليه دون تغيير .

الثانية : استراتيجية الريادة :

فهي تضع على الدول الأكبر حجمًا والأكثر تطورًا ، عبئًا أكبر في تحمل تكاليف

التكامل ، في الوقت نفسه تعطيها مكاسب أكبر تتناسب مع ما تتحمله من أعباء ، ولذلك فإن هذه الدول يتولد لديها حافز قوي للعمل على تحقيق التكامل ، وهي الاستراتيجية الأفضل بالنسبة لمنطقتنا العربية .

الرائد التكاملي :

وباستعراض المواقع النسبية للدول العربية فرادى ، نجد أن السعودية هي الدولة الأولى المؤهلة للريادة ، تليها مصر ، ثم الإمارات ، فالمغرب ، فالكويت ، ولذلك فمن الممكن للسعودية وحدها ، أن تقوم بدور الرائد التكاملي ، أو أن تشترك مع مصر ، حيث يحوزان معًا ثلث الناتج العربي .

وباستعراض المواقع النسبية للتكتلات العربية ، نجد أن مجلس التعاون الخليجي يستحوذ على النصيب الأكبر ، يليه اتحاد المغرب العربي .

وفي ضوء ذلك ، من الممكن أن يقوم مجلس التعاون الخليجي بدور الرائد التكاملي ، وأن يشترك معه اتحاد المغرب العربي وفي هذه الحالة يمكن لمصر أن تقوم بدور حلقة الوصل بين التكتلين للدعم والتنسيق وإذا كان علينا أن نضع جدولًا زمنيًا مقترحًا بصورة أولية ، النظر والدراسة والمناقشة فإننا نقترح ما يلي :

١ـ بحلول عام ٢٠١٥ :

أ ـ تحويل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي إلى سوق مشتركة .

ب ـ تكوين منطقة للتجارة الحرة تضم جميع الدول العربية .

٢ـ بحلول عام ٢٠٢٥م :

أ ـ تهيئة الظروف المناسبة لانضمام بقية الدول العربية لأي من التكتلين على مراحل «وهو الأفضل» أو تكوين تكتل ثالث ، على أن تبدأ الدول الملتحقة بعضوية منتسبة ،

ثم مشاركة ثم كاملة .

ب ـ أن يتحول مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ، والتكتل الثالث أن وجد إلى اتحاد اقتصادي .

٣ـ بحلول عام ٢٠٣٠م :

ضم الاتحادات الاقتصادية الموجودة في اتحاد واحد يضم جميع الدول العربية .

وتشمل الاستراتيجية جوانب رئيسية هي :

تنطلق من رفض الواقع الحالي للتخلف والتبعية والتجزئة من خلال الاستغلال المشترك للموارد المتاحة في إطار التنمية المشتركة باتجاه الوحدة .

تهدف إلى تحرير الإنسان وتحقيق الأمن القومي «الفكري والغذائي والتكنولوجي» باتجاه إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم في إطار التنمية المشتركة والمتناسبة .

وتبدأ أولوياتها في إطار الفترة (٢٠١٥ ــ ٢٠٢٥) بتحقيق الأمن العسكري ، وتنمية القوى البشرية ، وبناء القاعدة التكنولوجية القومية ، وضمان الأمن الغذائي ، وترشيد الطاقة ودعم القاعدة الصناعية ، والبنى الأساسية وتنسيق العلاقات الاقتصادية العربية في إطار تخطيط التنمية القومية على شكل خطط خمسية يفترض أن تبدأ اعتبارًا من عام ٢٠١٥م .

تحدد آلياتها من خلال أجهزة الجامعة العربية ، وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، بوضع الخطة التوصية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وأسلوب تنفيذها ومصادر تمويلها «وتحديد الجهات المساهمة فيها» ، وذلك من خلال أمانته العامة وحسب أولويات الاستراتيجية .

الجامعة الإسلامية هي السياج الكامل للوطن الإسلامي :

ثالثا : تنسيق وتنمية النشاط الإنتاجي على مستوى العالم الإسلامي :

لم تؤت تجارب التكامل الجزئي أو الكلي بين الدول الإسلامية ثمارها وهذا يرجع إلى عوامل عديدة منها :

١ ـ فيما يتعلق بالصعيد الاقتصادي ، تشابه هياكل الإنتاج السلعي ، فالعالم الإسلامي يستورد الآلات ومعدات النقل والبضائع المصنوعة بنسبة ٦٠ ـ ٧٠ ٪ أما صادرات الدول الإسلامية فتتمحور بنسبة ٧٣ ٪ من النفط والأغذية والمواد الخام . وعليه فإن احتياجات العالم الإسلامي متشابه من الواردات مع عدم توافرها في إطار العالم الإسلامي .

واكتفت الأطر التنظيمية في هذا السياق بعناوين دون العمل الحقيقي على تنويع الهياكل الإنتاجية والاستفادة من المزايا النسبية المختلفة في العالم الإسلامي .

٢ ـ الضعف النسبي للقاعدة الإنتاجية ومحدودية القدرات التصديرية ، فالقطاعات الخدمية تمثل أكثر من ٥٠ ٪ من حجم الناتج المحلي ، وتسهم القطاعات الأولية بنسبة تفوق الـ ٧٠ ٪ في مجمل القطاعات السلعية ، في حين أن القطاعات الخدمية نفسها ضعيفة إذا ما قورنت بمثيلاتها بالعالم المتقدم .

٣ ـ ضعف آليات تمويل والاستثمار وقصور الإجراءات وعدم ملاءمة التشريعات فلا يوجد برنامج لدعم وتمويل الاستثمارات التعاونية ، فضلاً عن أن الفكر في الدول الإسلامية لا يزال يرى فكرة خفض الرسوم الجمركية مع غياب التشريعات الاقتصادية والإدارية المناسبة لتشجيع التبادل البيني الإسلامي ، وعدم وجود تشريعات تتناسب مع التطور في مجال التجارة الإلكترونية .. إلخ ، لذا يجب تنسيق وتنمية النشاط الإنتاجي داخل العالم الإسلامي على أساس الآتي :

أ ـ إعادة تشكيل هيكليات الإنتاج .

ب ـ توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة فيها داخليًا على الأنشطة المختلفة وفقًا لمبدأ «الكفاءات النسبية» .

جـ - إعادة هيكلة السوق الإقليمية .

د - إنشاء مجال مالي إقليمي .

هـ - التخطيط الجيد للمستقبل من المتطلبات الأساسية لتحقيق أي تصور مأمول.

و - تنسيق سياسات البحث العلمي من أجل التقدم التقني على مستوى البلدان الإسلامية .

أ - إعادة تشكيل هيكليات الإنتاج :

أن الأعمال المشتركة الخاصة بهيكليات الإنتاج التي يجب القيام بها على المستوى الإقليمي تعنى قطاعات الصناعة والزراعة والبناء والسكن والطاقة والأمن الغذائي .

١ - التكتولوجيا والصناعة :

تعد التكنولوجيا أحد العوامل الأكثر حسمًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن ثم فمن المهم أن يدرك أنه لابد للدول الإسلامية أن تتجه نحو تطوير قدراتها الانتاجية عن طريق نقل التكنولوجيا بدلاً من مجرد الاهتمام باستيراد السلع الاستهلاكية أو إنتاج سلع استهلاكية محلية بدلاً من المستوردة . ولهذا فالمقترح هو أن تعطي الأمة الإسلامية أولوية لموضوع نقل التكنولوجيا بشكل فاعل ؛ بحيث نتمكن من إحضار أحدث وسائل التكنولوجيات ، وأن يكون بوسعنا أيضًا مواءمة هذه التكنولوجيات مع احتياجاتنا ، ثم الاستمرار في تطويرها بما يحقق لنا مزية تنافسية على الصعيد الدولي .

الصناعة

ففي الصناعة يتعين على الاستراتيجية الجديدة أن تنتقل إلى نوع جديد من النمو السريع مع مراعاة اعتبارين :

- إعادة صياغة هيكل الاستهلاك على أساس الحاجيات الاجتماعية الحقيقية .

- خطة تصنيع منسقة على الصعيد الإقليمي - تشمل في آن واحد تراكم وسائل الإنتاج والصناعات الوسيطة وصناعات سلع الاستهلاك التي تلبي الطلبات الحقيقية للجماهير ويجب أن تقوم هذه الخطة التصنيعية ، التي تنفذ على المستوى الداخلي والمحلي

في آن واحد ، على سياسة استثمارات منسقة تمتاز بخيار ذكي على الصعيدين القطاعي والإقليمي لتدعيم التكامل الإقليمي هيكليًا ولابد أن تستهدف الأمة تحقيق الاعتماد على الذات في بناء الصناعات الثقيلة والهندسية ، ولكن بالأسلوب الذي يتحاشى الازدواجية في الاستثمار ، ويتفادي الدخول في مشروعات غير اقتصادية . ويلزم أن يكون هناك تخطيط جيد يضمن توافر المتطلبات اللازمة للإنتاج وفعالية التكلفة والقدرة على الإفادة من منافع التخصص والدخول في مشروعات كبرى ، وتحقيق التكامل فيما بين الأسواق الإسلامية .

ويجب أن يشتمل التخطيط الإقليمي على تخصيص مواقع محددة للمنتجات ذات الأولوية ، وخاصة منتجات الحديد والصلب والألمنيوم ، والأسمنت ، ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا الفضاء والذرة والدفاع .

كما يلزم إقامة مؤسسات لبحوث الجودة بغرض تنمية المعارف الفنية للأمة الإسلامية ومواءمة التكنولوجيا وتنمية الطاقات للابتكار في المستقبل حتى تضمن النجاح في هذه المجالات ويجب التنسيق في مجال البحوث بين المعاهد المتخصصة والمؤسسات الصناعية وتعتبر مراكز التميز لتطوير برامج الحاسبات الآلية وإعداد المشروعات وتطوير التكنولوجيات من مجالات الأولوية العليا .

وسيكون من الضروري التخطيط لإنشاء شبكات من المؤسسات التعليمية والتدريبية على المستويين الوطني والإقليمي لتوفير العديد من خدمات الدعم .

الزراعة

ففي الميدان الزراعي ينبغي اتخاذ عدد من الإجراءات من أجل إعادة هيكلة الزراعة وإدراجها ضمن مجموعة إقليمية . وتتعلق هذه الإجراءات بالاستثمار الزراعي واستخدام التقدم المحلي والتقني ، وتعميم التقنيات الزراعية ، والتخصص الزراعي

الإقليمي والتحولات الهيكلية للقطاع الزراعي على المستوى الإقليمي ، وإنشاء سوق زراعية إقليمية كتحفيز لجهود التنمية الزراعية والتبادلات الإقليمة ولكي تكون هذه الإجراءات فعالة ومستديمة ، يجب أن تستكمل بعمل منسق من أجل إعادة هيكلة السوق الإقليمية بمنح حرية التنقل للأشخاص والبضائع والأموال .

فالواجب على الدول الإسلامية أن تنتقل في العقدين القادمين إلى الوضع الذي يمكنها من تلبية كافة الاحتياجات الغذائية للأمة فيما بينها . ولهذا يجب وضع خطة تشمل الأمة بكاملها وتركز بشكل خاص على تطوير البني الأساسية ، وإستحداث التكنولوجيات المناسبة ، بالإضافة إلى التمكن من تقنيات الإدارة ، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية ويمكن في هذا الصدد إقامة مشروعات مشتركة بين مختلف الدول الإسلامية ، وكذلك الدخول في مشروعات أكبر من المؤسسات الكبيرة المتعددة الجنسيات ، ولقد حققت الكثير من الدول النامية إنجازات هامة في مجال التنمية الزراعية بتطبيقها الأساليب العلمية وبالاستثمار في البحوث الزراعية . ولهذا ينبغي بذل كل جهد ممكن للإفادة من البحوث التي أجريت بالفعل ، ووضع الخطط اللازمة كتشجيع البحوث الزراعية في الدول الإسلامية .

البناء والسكن

ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية ، أن تصل الأمة الإسلامية إلى توفير الإسكان منخفض التكلفة لقطاع كبير من الأمة الإسلامية .

حيث يوجد أعدادًا كبيرة من السكان المسلمين تفتقر إلى الحد الأدنى من مرافق الإيواء .

لذا يجب استحداث التكنولوجيات التي تساعد على تشييد مساكن مناسبة ومنخفضة التكاليف .

ولا شك أن التنمية الريفية المتكاملة والنماذج الجديدة للتخطيط الحضري التي تفي بمتطلبات كافة قطاعات المجتمع ، بالإضافة إلى اللامركزية وتفويض الصلاحيات ، هذه كلها تسهل من وضع الحلول المناسبة للقضايا الكبرى المتصلة بالتنمية الريفية والحضرية في الدول الإسلامية في الوقت الحاضر . وفي هذا الصدد يجب تعزيز الهيئات المحلية وتزويدها بالموارد الكافية وتشجيعها على اتخاذ المبادرات لعلاج هذه المشكلة.

وهنا يأتي دور القروض الصغيرة لتوفير التمويل على أسس إسلامية لمساعدة الأفراد والمجتمعات لسد احتياجاتها من مرافق الإسكان المناسبة لها . كما يجب على وكالات التمويل تشجيع البحث والتطوير للمواد والتكنولوجيا المناسبة في مجال البناء والتشييد. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التجربة التركية الناجحة في مجال إنشاء صناديق خاصة لتوفير الإسكان المنخفض التكلفة . ويمكن للجهود والمتظافرة في عدد من الاتجاهات أن تكفل إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الإيواء .

الطاقة

ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية ، أن تصل الأمة الإسلامية إلى درجة الاعتماد على النفس في مجال الطاقة . وعليه ، يجب بذل كل الجهود لضمان السيادة الخالصة للأمة على البترول والصناعات القائمة عليه ، فهو المصدر الحيوي للطاقة . ولحمايته والحفاظ عليه ، يجب أن تجتهد الأمة الإسلامية في استكشاف وتطوير مصادر الطاقة البديلة وهناك إمكانيات هائلة لتطوير مصادر الطاقة الغازية والشمسية والهوائية والنووية والحرارية .

كما ينبغي العمل على سد احتياجات المناطق الفقيرة في الطاقة توضع خطط خاصة لتلبية احتياجات بعض الدول الإفريقية من الأخشاب المستخدمة في توليد الطاقة أو إيجاد البدائل لها ، مع وضع التدابير المناسبة لمكافحة تدمير الغابات .

وأما فيما يتصل بتطوير المصادر الثانوية للطاقة ، فإن هذا الجهد ينبغي أن يكون

بالأسلوب الذي يكفل الاعتماد المتبادل والمتكامل بين مختلف مناطق العالم الإسلامي، ويكفل توفير الطاقة النظيفة للأمة وللأسواق العالمية بأفضل تكلفة . كما ينبغي القيام بمشروعات إقليمية تعتمد على توحيد المعايير والمواصفات لتحقيق قدر أكبر من المرونة والتكامل ، مثل توحيد المعايير والمواصفات الخاصة بشبكات الطاقة وخطوط نقلها .

الأمن الغذائي في العالم الإسلامي

يركز حل مشكلة الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، وذلك نظرًا لاتساع نطاق العالم الإسلامي ، فلابد من ضرورة وحدة الأمة الإسلامية، ويتمثل الحل في توفير مستوى الاحتياجات الغذائية الضرورية للمسلمين عن طريق تعاونهم على المستوى الدولي ، وهذا المفهوم للأمن الغذائي يركز على تحقيق قدر من التكامل الإقليمي بين الدول الإسلامية ، بهدف علاج مشكلة الأمن الغذائي ، وطبقًا لهذا المفهوم فإن الأمن الغذائي في كل جزء من أجزاء العالم الإسلامي هو تحقيق الاحتياجات الغذائية الضرورية لهذا الجزء عن طريق تعاون ـ تكامل ـ جميع أجزاء العالم الإسلامي .

والأمن الغذائي يعني تحقيق اكتفاء ذاتي نسبيًا ، في ميدان الغذاء ، بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها ، من التلبية محليًا لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين ، وذلك دون الحاجة إلى طلب المعونة أو الاستيراد من الخارج .

كما يمكن إعطاء مفهوم للأمن الغذائي أكثر تفصيلاً وهو أن تكون البلاد في وضع يمكنها من تلبية حاجات المواطنين الغذائية ، خاصة في الأوقات الحرجة الناجمة عن نقص مفاجئ في الإنتاج لسبب غير متوقع كالجفاف أو الفيضان أو لحصول معوقات للاستيراد غير منتظرة لسبب اقتصادي أو سياسي مثل التوقف عن التصدير ببلد المنشأ أو المقاطعة الاقتصادية أو ما شابه ، أو لتدهور المقدرة الشرائية للبلد بسبب التقلص في

الدخل القومي أو ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل مفاجئ وحاد .

إن تحقيق الاكتفاء ، يصعب أن يكون مطلقًا ، إن لم يكن مستحيلاً ، في أيامنا الحاضرة، خصوصًا وإن المتطلبات أصبحت أكثر تعددًا ، وعليه فإننا افترضنا أن تكون إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبية ، بحيث مجموعة الدول الإسلامية على تأمين ما يحتاج إليه المواطنون من مواد غذائية متنوعة : حبوب ، وخضار ، ولحوم بأنواعها ، وحليب وبيض وسكر .

ولما كانت هذه الحاجات دائمة لذا فإنه يتوجب أن ترافقها عملية سعي مستمرة بحيث ترصد الحاجات بشكل شبه دقيق ، وبعمل دؤوب على تحقيقها .

والواقع فإن مفهوم الأمن الغذائي ، لم يطرح بشكل ملح إلا مع بداية النقص في المواد الغذائية في بداية السبعينات من القرن الماضي حيث بدا الاختلال جليًا في تأمين الحاجات الغذائية محليًا ، الأمر الذي استدعى طلب ذلك من خارج حدود الدول لتأمين الحاجات المحلية الملحة .

إلا أن ذلك تفاقم بشكل تدريجي ، وبدأ يهدد مئات الملايين من البشر بالجوع والمرض والموت .

وإن كانت حالة الدول الإسلامية لم تصل إلى هذا الحد من العمق نظرًا لتوفر الأموال اللازمة لشراء ما يلزم من الخارج ، إلا أن تزايد الطلب بدأ يتفاقم سنة بعد سنة مهددًا بعواقب وخيمة .

ومن هنا كانت أهمية العمل الإسلامي ، المتجانس والمتكامل والمستمر ، لتخطي هذا الواقع ، وبالتالي لتأمين الحاجات الغذائية إسلاميًا ، كي لا يساهم الأمر أكثر فأكثر في زيادة فجوة التبعية المتجسدة أيضًا في ميادين كثيرة أخرى بمعنى أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب ضرورة تحقيق التكامل الغذائي على مستوى العالم الإسلامي ككل ، حيث يقوم البلد الإسلامي ذات العجز الغذائي بتغطية هذا العجز عن طريق الفائض

لدى البلاد الإسلامية الأخرى ، ومن ثم يتحقق الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم الإسلامي بتعاون أجزائه كلها ، وقد حدث ذلك - بالفعل - في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ، فقد استطاع أن يقضي على مجاعة عام الرمادة بتعاون جميع الأمصار ، حيث جلب الطعام من بعض الأمصار الإسلامية ذات الفائض الغذائي ، وكان يشرف بنفسه على عملية توزيع الغذاء وإطعام المسلمين [١] .

وبالتالي فإن الاستعانة بأمصار العالم الإسلامي لمد إخوانهم المتضررين من المجاعة بما يحتاجونه من طعام ، هو تعبير صادق عن أحد مبادئ الإسلام ، وهو تعاون المسلمين فيما بينهم ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة : ٢] .

ومفهوم وحدة العالم الإسلامي واضح تمامًا لا يقبل الشك والجدل لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٩٢] وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تراعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى» [٢] ، الأمر الذي يؤكد أواصر الإخاء الإسلامي ، وأن المسلمين بإمكانهم مساعدة بعضهم بعضًا ولا حاجة لهم بمساعدات غير المسلمين ، خاصة مع اختلاف الظروف الطبيعية والمناخية بين الدول الإسلامية المعاصرة ، وبالتالي من السهل تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى العالم الإسلامي ، والذي يسمح بالاستفادة من المزايا النسبية المتاحة داخل كل دولة على حدة.

ب - توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة وتنسيق وتنمية النشاط الانتاجي داخل العالم الإسلامي على أساس الميزات النسبية :

يلاحظ أن التكتلات الاقتصادية والإقليمية الناجحة التي قامت في عالمنا المعاصر

---

(١) د . صلاح الدين التيجاني حمودي ، معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة ، مجلة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي م ١ ص ٩ .

(٢) محمد فؤاد عبد الباقي : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، الجزء الثالث ، دار إحياء التراث الإسلامي . بيروت ص ١٩٦ .

سواء في ذلك الاتحاد الأوروبي أو منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية أو غير ذلك قد استفادت من فكرة التخصص القائم على الميزات النسبية لتحقيق أكبر قدر ممكن من النمو للناتج الحقيقي وأكبر قدر من الرفاهية للمستهلكين .

وفي حالة البلدان الإسلامية داخل أي مجموعة إقليمية ستتأكد المكاسب الناجمة على التخصص على أساس الميزات النسبية مع تطبيق الشريعة الإسلامية وإزالة كافة العوائق والإشكال الاحتكارية من الأسواق ، فالالتزام بتطبيق الشريعة سوف يقتضي منها الاتفاق على إقامة أجهزة خاصة لمراقبة الأسعار والإنتاج في أي بلد .

جـ- إعادة هيكلة السوق الإقليمية :

بالتوازي مع سياسة نشطة لإعادة تشكيل هيكليات الإنتاج الزراعي والصناعي ، فإن مهمة إعادة هيكلة السوق الإقليمية من شأنها أن تغير بصفة جذرية معطيات إشكالية التنمية الاقتصادية للبلدان الإسلامية . وللحد من تبعيتها وهشاشتها الخارجتين ، ولكي تدعم تضامنها الطبيعي ، يجب على البلدان الإسلامية أن تنظم نفسها من أجل إنشاء أسواق كبيرة بالفعل .

فإنه من الممكن جدًا تغيير تيارات التبادل الخارجي لمصلحة البلدان الإسلامية ، وذلك على الصعيد الإقليمي (إن مقارنة حاجيات الاستيراد وقدرات التصدير لمختلف البلدان الإسلامية تمكن من اكتشاف إمكانيات التكامل في الهيكل الحالي لإنتاجها) .

وفي منظور دينامي يمكن تحديد التكامل الكامن ، نظرًا إلى التخصصات الجديدة ، المتوقعة والهيكليات المستقبلية لإنتاجها ، الذي ينتج عن التعاون الزراعي والصناعي الوثيق على الصعيد الإقليمي إن ازدهار التجارة على الصعيد الإقليمي يحتاج إلى ربط الدول الإسلامية على المستوى الإقليمي .

وفيما يتصل بتطوير البنية الأساسية ، يجب التركيز في الوقت الحاضر على ربط

الدول الإسلامية بالطرق البرية ، والسكك الحديدية ، والخطوط الجوية ، وخطوط النقل البحري، والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات البريد .

بالإضافة إلى توفير بنية أساسية جيدة على مستوى كل دولة إسلامية ، من المهم كذلك التخطيط لتوفير البنية الأساسية المطلوبة على مستوى الأمة بكاملها . ويمكن تحقيق ذلك في المرحلة الأولى على مستوى المناطق المترابطة جغرافيًا أو اقتصاديًا حتى نصل في النهاية إلى تغطية العالم الإسلامي بأسرة إن التضامن الإقليمي الذي بني هكذا يحتاج إلى أن يكمل ويدعم بإجراءات مالية ونقدية .

د ـ تنسيق السياسات النقدية والمالية على المستوى الإقليمي :

إن هذا التنسيق ضروري جدًا في المرحلة النهائية المؤدية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فلابد من تثبيت نظم التمويل الإسلامية وتنشطيها ، ولكي تساهم في بناء النشاط الاقتصادي خلال توسعه ، وذلك مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار في المستوى العام للأسعار في نفس الوقت وقد أظهرت نتائج بعض الأبحاث الاقتصادية الإسلامية أن من الضروري فرض سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي أو ربما امتلاكها لهذا الجهاز بالكلية وذلك من أجل التحكم في عرض النقود وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار ، ومن جهة السياسة المالية فلابد من العمل على وضع الزكاة موضعها الصحيح بإحياء عملية جمعها عن طريق الدولة مع توجيه مواردها بدقة وإحكام إلى مصارفها الشرعية حيث أن هذا يحافظ على التوازن في توزيع الدخل القومي ويعمل على تنشيط الاستهلاك لدى الطبقات المنخفضة الدخل ويحمى أصحاب الحاجات الماسة والضوائق الاقتصادية ويكفي المجتمع الإثار الخطرة المترتبة على إهمال قضاياهم .

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض أنواع الضرائب التي يحتاج إليها المجتمع للمصلحة العامة يمكن أن تقوم بدور مساعد للزكاة في إتمام أهداف السياسة المالية مثل إنشاء

الطرق والجسور والمرافق التعليمية والصحية ... إلخ

والدول ذات الفائض في موارد الزكاة (الموارد الكلية تزيد عن المصروفات الكلية) سوف تحول فائضها إلى الدول ذات العجز في موارد الزكاة ، وكذلك يترتب عليه أيضًا توجيه جميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية نحو تمويل وإنشاء المشروعات المشتركة أو المشروعات التي تثبت الدراسات الاقتصادية أهميتها لتحقيق أهداف التكامل وتوجيه الإنفاق العام نحو عمليات بناء رأس المال الاجتماعي لهذه المشروعات كما أن مهمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة تمثل تحديًا يتطلب توافر الآليات الشاملة والفعالة في مجال التمويل والإدارة حيث تفتقر الأمة إلى المؤسسات والآليات المناسبة لتعبئة الموارد بشكل فعال وتوجيهها على النحو الأمثل ، لتحقيق أولويات الأمة .

بيد أن هناك بداية مبشرة تتمثل في البنك الإسلامي للتنمية وغيره من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية . وثمة حاجة ملحة لمواصلة تطوير هذه المؤسسات وإنشاء المزيد منها لتعبئة الموارد وفقًا لأساليب متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية . ولابد للأمة كي تصل إلى درجة الاعتماد على الذات من أن ترتكز مساعيها على دعامتين متلازمتين ، الأولى هي تعبئة الموارد ، والثانية هي تطوير وتعزيز المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية اللازمة للقيام بهذه التعبئة ولتحقيق هذا الهدف وغيره من الأهداف ذات الصلة ، ينبغي توجيه قدر خاص من الاهتمام والجهد للجوانب التالية :

- التخطيط والبرمجة وتشجيع المشروعات المشتركة على مستوى الدول .
- إيجاد الآليات والمؤسسات الفعالة واللازمة لتعبئة الموارد .
- إنشاء مؤسسات جديدة مشتركة بين الدول الإسلامية للقيام بالمشروعات المناسبة.
- إدماج بعض المؤسسات القائمة في أكثر من دولة وتأليف مجموعات من هذه المؤسسات للقيام بالمشروعات المطلوبة .

ـ مراجعة القوانين والنظم الحالية وإنشاء مرافق ومؤسسات جديدة لتشجيع المشروعات والشركات .

ـ إنشاء مركز أو مراكز مالية في العالم الإسلامي لتنفيذ أعمال المقاصة المطلوبة لنقل الأموال والائتمانات والتمويلات فيما بين دول العالم الإسلامي .

ـ تدعيم البورصات وأسواق المال على المستوى الوطني ، وربطها مع بعضها على مستوى الأمة الإسلامية فيما يخدم تعبئة التمويلات والاستثمارات وتوجيهها .

ـ توسيع إطار إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ليشمل باقي الدول الإسلامية وتكوين صندوق النقد الإسلامي .

هـ ـ التخطيط للمستقبل :

يعد التخطيط للمستقبل من المتطلبات الأساسية لتحقيقها أي تصور مأمول . ونقترح هنا اتباع نوع من التخطيط الذي يلازم طبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي من أجل أن تتم عمليات التنسيق بين السياسات الاقتصادية على أفضل وجه ممكن لها ، ويلاحظ أن النظام الإسلامي يسمح بقيام المشروع الخاص مع الالتزام بفلسفة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة وكذلك بالقيود التي تفرضها الشريعة على السلوك الفردي في مجال الأعمال، ولذلك فإن التخطيط الملائم في هذه الظروف سيكون لونًا معينًا من التخطيط التأشيرى أو التوجيهي والذي يختلف كما هو معروف عن التخطيط الإجباري أو المركزي.

إن النظر إلى المستقبل وربط الحاضر بالمستقبل يحتاج إلى تخطيط استشرافي يحدد الثوابت للمدى البعيد ويوجه عملية التنمية نحوها حيث أن العالم المعاصر يتسم بأنه عالم يموج بالتغيرات المتلاحقة في شتى ميادين العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والثقافة ، ويشهد نموًا ملحوظًا في درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول .

كما أن التخطيط التأشيري له أهمية خاصة بالنسبة للمشروع الخاص في مرحلة

التنمية الصناعية التي تتم على مستوى السوق الإسلامي لمجموعة من الدول حيث قد يفشل في اتخاذ القرار الأمثل بالنسبة للتوطن ، وبالنسبة للحجم .قد يكون لبعض رجال الصناعة في بعض البلدان الإسلامية درجة عالية من الخبرة في هذه الشئون ، ولكننا حين نتكلم عن التنمية الصناعية في ظروف انفتاح أسواق البلدان الإسلامية المتقاربة على بعضها نتكلم عن قيام مشروعات جديدة ودخولها في مجالات جديدة وعلى مستويات إنتاجية كبيرة ومن ثم فإن منظيمها يحتاجون إلى مساعدة فعلية من التوجيه لاتخاذ القرار السليم وبالنسبة للتوطن فإن الأمر يحتاج إلى دراسات نظرية تطبيقية مستفيضة لمعرفة أنسب البلدان الإسلامية لإقامة كل صناعة من الصناعات الجديدة التي يتوقع نموها في ظل ظروف اتساع الأسواق ، ولإرشاد المشروعات الخاصة (وتوجيه المشروعات العامة) تبعًا لذلك .

وكذلك فإن مشكلة « الحجم » الذي يتحقق عنده أقصى قدر من الوفرات الاقتصادية الداخلية تحتاج إلى دراسات عملية من خبراء اقتصاديين متخصصين وذلك لنقص خبرة المنظمين الأفراد في بلداننا في هذا المجال .. ويلاحظ أن نقص خبرة المنظمين الأفراد بالنسبة للتغيرات المنتظرة في نطاق السوق وتطورات الفنون الإنتاجية وإمكانيات التمويل وشروطه يؤثر في قراراتهم التي يتخذونها بشأن حجم الوحدة الإنتاجية .

وخلاصة الأمر أن اقتصاديات الحجم في مجال الصناعات الإنتاجية تؤثر في عملية التنمية وتتأثر بها في نمط دائري ومتتابع ، وينبغي أن لا ننسى هنا صناعة الأسلحة والمعدات الحربية الحديثة وإمكانية إقامتها على مستوى الحجم الكبير في نطاق التكامل.

والاستفادة هنا مزدوجة بالنسبة للقوى الحربية والاقتصادية وكثيرًا ما يقال إن البلدان النامية لا يجب أن تتورط في إقامة صناعات حربية لأن في هذا تبديد لمواردها أو ابتعاد عن النمط الأمثل لتخصيص الموارد في ظل ظروف التنمية ، فهذه البلدان كما

يقال في مسيس الحاجة للغذاء والكساء وإقامة المساكن بدلاً من إنتاج أسلحة الدمار والخراب ، ولكن من وجهة النظر الإسلامية لابد من المبادرة بإقامة هذه الصناعات حيث يأمرنا الحق سبحانه وتعالى بذلك في قوله : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ [الأنفال : ٦٠] .

حقيقة الأمر أنه لأغنى لقوة اقتصادية بدون قوة حربية ... بل لقد ثبت من التجربة التاريخية الحديثة إن نمو الصناعات الحربية يصحبه نمو هائل في التقنية الحديثة والمهارات العمالية وأن هذا في حد ذاته ينعكس على الصناعات الأخرى .

وحتى يتسنى للأمة الإسلامية أن تشكل المستقبل الصحيح والمأمول لها ، لابد أن تنشيء المؤسسات التي تكرس - على المستويين الدولي والوطني - لبحوث ودراسات المستقبل والدراسات الاستراتيجية ، والتخطيط المتوسط والطويل الأجل .

ويجب أن تتعاون المنظمات الإقليمية والبنوك والصناديق في القيام بدراسات المستقبل الموجهة لخدمة التخطيط الاستراتيجي للأمة بكاملها . كما يجب على الدول الإسلامية أن تضع تصورات محددة لمستقبلها حيث توجد أهمية كبيرة للدراسات المستقبلية لأنها حقل من حقول المعرفة الجادة ، والعلم النافع وتساهم في استشراف المستقبل ، ووضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية .

لذا يجب إنشاء المراكز الوطنية كدراسات المستقبل ، وإدخال دراسات المستقبل كأحد التخصصات المعتمدة في جامعاتها .

وفي هذا الإطار أيضًا ينبغي العمل على إنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ، للتركيز على زيادة وعى المجتمعات الإسلامية بمستقبلها .

و ـ تنسيق سياسات البحث العلمي من أجل التقدم التقني على مستوى البلدان الإسلامية :

بالإضافة إلى ما سبق ينبغي التأكيد على تنسيق سياسات البحث العلمي من أجل التقدم التقني على مستوى البلدان الإسلامية .

فرغم القفزات العلمية لجميع العلوم في الخارج والتي وقفنا حيالها مكبلين تملكنا دوائر الدهشة والاستنكار من حال جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية ، نشكو فقر المعامل وشح خاماتها وأدواتها وأجهزتها . فالحقيقة أن الفجوة التقنية بين البلدان الإسلامية والعالم المتقدم أصبحت رهيبة وهما أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الاقتصادية والبحث العلمي لأجل التقنية المتقدمة والتنمية يحتاج إلى مبالغ طائلة ولذلك تتمكن منه . الدول المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها .

أما البلدان الإسلامية فإن لديها قصورًا شديدًا في هذا المجال . ولذلك تأتي أهمية تنسيق الجهد وترشيد الإنفاق والتعاون بين العلماء والباحثين في البلدان الإسلامية من أجل التقدم التقني في كافة المجالات .

والتقدم التقني يتمثل في إمكانية المنافسة في السوق الخارجي ، أي إمكانية زيادة الصادرات إلى الأسواق الأجنبية حيث أن هذه سوف تنتج الآن بنفقات نسبية منخفضة . ولا يخفى علينا أهمية تنمية الصادرات في تنمية الناتج على مستوى أي بلد من البلدان الإسلامية وبالنسبة لهم جميعًا .

ز ـ دعم وتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي في المجال الاقتصادي وتنشيط دور البنك الإسلامي للتنمية والذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الإسلامية.

نشئت منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٢م كرد فعل على أعمال العدوان على العالم الإسلامي والمقدسات الإسلامية وعلى القدس بصفة خاصة . ولكنها وضعت أسس تطوير العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية بين مختلف دول العالم الإسلامي ، وإن اتخذت كالجامعة العربية أضعف أشكال التعاون الذي يقوم على

التنسيق بين دول ذات سيادة والحرص على عدم التدخل في شؤون هذه الدول الأعضاء وحل المشكلات التي تنشأ بينها بالطرق السلمية، وغير ذلك من الأسس التي يقوم عليها التنظيم الدولي المعاصر.

ومع ذلك فلقد كان من الطبيعي أن ينص ميثاق المنظمة على دعم التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتنسيق العمل من أجل الحفاظ على الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضه.

وفي مجتمع دولي تعتبر المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر قمة مشاكله، وبحسب تقدم الدول أو تأخرها وفقًا لمدى القدرات الاقتصادية الكائنة فيها، نجد أن منظمة المؤتمر الإسلامي نصت على أن من أهدافها تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وكذلك « دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وفي المجالات الحيوية الأخرى، والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية ».

ويذكرنا هذا النص المتواضع الذي ورد في ميثاق جامعة الدول العربية عن التعاون بين الدول الأعضاء، وأن كان النص هنا أقوى بعض الشيء من نص ميثاق الجامعة، مع ملاحظة أنه لم يحدد صيغ التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ولم يقرر كذلك هدف إيجاد تكتل اقتصادي بين الدول الإسلامية أو وحدة من أي نوع والواقع أن مسيرة العمل الاقتصادي في منظمة المؤتمر الإسلامي تشابه إلى حد كبير هذه المسيرة في نطاق جامعة الدول العربية فقد أبرمت اتفاقات لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء فضلاً عن إنشاء فروع ذات طابع اقتصادي للمنظمة، وإقامة بعض الوكالات المتخصصة المستقلة والمرتبطة بها.

لجان وفروع منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية بالتعاون الاقتصادي :

أولاً : لجان المنظمة :

توجد مجموعة من اللجان المعنية بالتعاون الاقتصادي والتابعة مباشرة للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أهمها :

(١) اللجنة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية: وقد أنشئت عام ١٩٧٦م بموجب قرار صادر من الدورة السابقة لمؤتمر وزراء الخارجية وتقوم اللجنة بمهمة الجمعية العامة الموحدة للأجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، كما تقوم ببحث برامج العمل في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل من الأمانة العامة وأجهزتها الفرعية وتعد توصيات ومقترحات تقدمها لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية .

(٢) اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) : واختصاصها شبيه باللجنة الأولى ، وقد تم إنشائها عند إنعقاد مؤتمر القمة الإسلامي عام ١٩٨١م ، وهدفها التركيز على الدور الاقتصادي والتجاري للمنظمة وتعزيز التعاون بين الأعضاء في هذا المجال ومتابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي في المجالات الاقتصادية والتجارية ، وكذلك تقديم الاقتراحات الهادفة إلى تحقيق دعم الدول الإسلامية في المجالات المذكورة .

(٣) اللجنة المالية الدائمة : وتختص بوضع الميزانية والموازنة والحساب الختامي .

ثانيًا : فروع المنظمة : ويوجد إلى جانب اللجان ، فروع للمنظمة تعمل بتعاون وثيق معها وأن كانت تتمتع ببعض الاستقلالي المالي والإداري نتيجة لوجود عمل بالفروع مستقلة عن أجهزة المنظمة . وأهم هذه الفروع ما يلي :

(١) صندوق التضامن الإسلامي : وقد أنشيء بموجب قرارين من مؤتمر القمة الإسلامي والثاني عام ١٩٧٤م ، وهدفه هو مساعدة الدول الإسلامية التي تواجه كوارث طبيعية أو صعوبات اقتصادية ماليًا وكذلك دعم الجليات والأقليات

الإسلامية لرفع مستواها الثقافي والاجتماعي والديني بالمساهمة في إقامة المساجد بها ودعمها ماليا ومعنويًا.

(٢) مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب :

وقد انشيء عام ١٩٧٦ بمبادرة من الحكومة التركية ، وهدفه تجميع ، احصاءات ومعلومات عن الدول الأعضاء للمساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة . والقيام بأبحاث تطبيقيه عن سبيل التعاون بين الدول الإسلامية .

(٣) المركز الإسلامي لتنمية التجارة : (المغرب) وقد انشيء عام ١٩٨١م ضمن الاتفاقات العامة للتعاون الإقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، ونصت الاتفاقية في فصلها التاسع على أن المركز « يتكلف أساسًا بتنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء » .

يهدف المركز الإسلامي لتنمية التجارة عبر أنشطته المختلفة إلى تشجيع وتنمية المبادلات المنتظمة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتنمية الاستثمارات التي تدعم المبادلات التجارية ، وذلك كخطوة للمساهمة في الرفع من إنتاج الدول الأعضاء وتمهيد السبل للنفاذ إلى الأسواق الخارجية من كما يعمل المركز على جمع وتوفير المعلومات التجارية لوصفها رهن إشارة الفعاليات التجارية في مختلف الدول الإسلامية على اعتبار أن نقص المعلومات تعد من أهم المعوقات أمام التجارة والاستثمار .

يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بأنشطة متعددة لدعم المبادلات التجارية والاستثمارات بين الدول الأعضاء ، نذكر من أهمها :

- إقامة المعرض التجاري الإسلامي دوريًا بصفة منتظمة كل سنتين .

- ينحز المركز دراسات ذات صلة بالتجارة الدولية والإسلامية كالتقرير السنوي حول التجارة الإسلامية البينية والدراسات القطاعية المتعلقة بالمنتجات والأسواق في

الدول الأعضاء .

- يقوم المركز بتنظيم دورات تدريبية حول استعمال التكنولوجيا واستخدام التجارة الإلكترونية .

(١٤) المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية : وقد انشئت عام ١٩٧٩م عند انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العاشر ويوجد مقرها في جدة بالمملكة العربية السعودية وتهدف هذه المؤسسة إلى تشجيع البحوث والدراسات العلمية ووضع استراتيجية إسلامية لتطوير العلوم والتكنولوجيا ومساعدة الدول الأعضاء على التعاون والتنسيق فيما بينها في مجالات العلوم والتكنولوجيا .

ثالثًا : الوكلات الإسلامية المتخصصة : يوجد إلى جانب اللجان ،وفروع المنظمة وكالات متخصصة مستقلة في العمل عن أجهزة المؤتمر الإسلامي وفروعه المتخصصة في مختلف الوسائل غير السياسية . وسنهتم بعرض بعض الوكالات المتخصصة في المجال الاقتصادي .

(١) الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع :

وقد انشئت عام ١٩٧٩م عند انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العاشر ويوجد مقرها في كراتشي بباكستان وهدفها هو تنمية التعاون ، وتشجيع التجارة والصناعة والزراعة والحرف اليدوية ووضع التوصيات لحماية الاقتصاد والمصالح التجارية للعالم الإسلامي وتشجيع الدول على منح بشروط تفضيلية في التجارة بين بعضها البعض ، وكذلك توفير فرص التحكيم لتسوية المنازعات التجارية والصناعية ، وتنظيم أسواق تجارية ومعارض وندوات وحملات دعائية .

(٢) إتحاد أصحاب الأعمال :

يعتبر أحد أهم آليات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ، والتي تهدف إلى تكوين مظلة لأصحاب الأعمال والقطاع الخاص في دول منظمة المؤتمر الإسلامي لتشجيع الاستثمارات وتنميه التجارة البينية وتنسيق السياسات والأنماط التجارية

والاستثمارية لتشغيل شباب الأمة وبالتالي خفض نسبة البطالة وزيادة الناتج القومي للدول الإسلامية .

ـ الأهداف الرئيسية لاتحاد أصحاب الأعمال :

ـ تسهيل حرية الحركة لأصحاب الأعمال بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي .

ـ توثيق صلات التعارف والصداقة بين أصحاب الأعمال في الدول الإسلامية من خلال تنظيم ندوات ومؤتمرات سنوية ومن خلال الموقع الالكتروني والنشرات والمجلات.

ـ القيام بدور رئيسهما في تنمية دول منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال استكشاف الفرص الأولية وترويجها والعمل على إقامتها .

ـ تشجيع تبادل الخبرات والآراء بين إعضاء الاتحاد من أجل تحسين حجم التجارة البينية وزيادة الاستثمارات وتطوير حجم السياحة وتبادل القوى العاملة فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي .

نظام العضوية في الاتحاد :

تتكون عضوية الاتحاد من انتساب لأصحاب الأعمال في الدول الإسلامية أو أصحاب الأعمال المسلمين في خارج الدول الإسلامية وتحكم عضوية الاتحاد شروط عامة ، وفيما يلي الشروط العامة التي تحكم عضوية الاتحاد :

ـ أن يكون صاحب الأعمال مالكًا لمشروع معين بغض النظر عن طبيعته زراعية ، تجارية ، صناعية ، أو غيرها .

ـ أن لا تقل قيمة أصول صاحب الأعمال المتقدم لعضوية الاتحاد عن ٥٠٠ ألف دولار.

ـ أن يلتزم بالشروط العامة للانتساب لعضوية الاتحاد أصحاب الأعمال .

ـ أن يكون حسن السيدة والسلوك .

مزايا عضوية اتحاد أصحاب الأعمال :

- ترويج المشروعات والمبادرات الخاصة بالعضو على اتحاد الغرف التجارية إذا ثبت جدوها الاقتصادية .

- أولوية عرض مناقصات (أعمال بناء ، استشارات) مشروعات الغرفة الإسلامية في حول منظمة العالم الإسلامي على شركات أعضاء في إتحاد أصحاب الأعمال .

- استقبال عضو الاتحاد في مطارات الدول الإسلامية التي يزورها (قاعة كبار الشخصيات) في حالة الغرض من زيارته إنشاء مشروع أو إتمام صفقة تجارية من خلال اتحاد الغرف التجارية .

- الحصول على خصم بمقدار (٥٠٪) عن شراء CD الغرفة التجارية الذي يضم أحدث المعلومات عن أسماء (التجار) والأنشطة التجارية لأعضاء إتحادات الغرف والغرف التجارية في دول منظمة العالم الإسلامي .

- الحصول على ملخص سنوي للدراسات والأبحاث التي تعدها الغرف الإسلامية وخصم (٣٠٪) للحصول على كامل الدراسة .

- الحصول على خصم بمقدار (٥٠ ٪) عند الإعلان عن النشاطات التجارية للعضو في المواقع الإلكترونية للغرفة الإسلامية واتحاد أصحاب الأعمال .

- إعطاء الأولوية للمساهمة في كافة المشروعات والشركات المنبثقة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة .

- الإعفاء من رسوم المشاركة في نشاطات الغرفة الإسلامية أو الاتحاد التي تعقد في أي مكان في العالم بما في ذلك الملتقى السنوي لأصحاب الأعمال الذي يقام بمكة المكرمة المدينة المنورة أو أي أمكان أخرى .

٣- الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر :

وقد أنشيء عام ١٩٨١م عند إنعقاد مؤتمر القمة الثالث ، ويهدف إلى تنسيق

وتوحيد جهود الدول الأعضاء في تحقيق التعاون بين الشركات البحرية بهدف تقدم النقل البحري في الدول الأعضاء وتنمية التجارة والنقل بينها عن طريق فتح مجالات الاستثمار والتبادل التجاري بينهما عن طريق النقل البحري وحماية مصالح الدول الإسلامية عن طريق دعمها بصوت أقوى في الشؤون الدولية البحرية ، وخلق نوع من الترابط الثقافي والاجتماعي وزيادة الروابط الإسلامية المختلفة .

- العضوية في هذه المنظمة متاحة لكل شركات النقل البحري المسجلة لدى أي دولة من الدول الأعضاء ، ويوجد لكل منظمة جمعية عمومية ، ولجنة تنفيذية ، وأمانة عامة تقوم بمختلف الاختصاصات المقررة لمثل هذه الأجهزة في نظرية التنظيم الدولي .

البنك الإسلامي للتنمية :

لقد أدى الإحساس بالتمزق الاقتصادي في واقع الدول الإسلامية إلى التفكير في إنشاء مؤسسة مالية دولية على مستوى العالم الإسلامي ، تعمل على تجميع المدخرات من المسلمين ، وتوجهها إلى تغطية مشروعات الاستثمار والتنمية في الدول الفقيرة التي يقف التمويل عقبة في طريق استغلال مواردها وثرواتها الطبيعية المبعثرة ، ليتحقق بذلك التكامل الواجب أن يكون بين شعوب الأمة الإسلامية ، على أن يكون ذلك كله وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية .

أهداف البنك :

يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تحقيق هدفين أساسين وهما :

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي .

- التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية ، سواء في أهدافه وغاياته ، أو في أساليبه ووسائله.

العضوية في البنك :

الواقع أن هذا البنك يمثل منطقة دولية ، لذا فأعضاؤها هم جميعًا من الدول

الإسلامية.

أجهزة البنك :

١ ـ مجلس المحافظين ، وهو الجهاز الرئيسي لإصدار القرارات في البنك عن طريق وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط .

٢ ـ مجلس المديرين التنفيذيين ويتكون من أحد عشر عضوًا يشترط ألا يكونوا أعضاء في مجلس المحافظين ، وخمسة منهم تعينهم الدول ذات الأنصبة الأكبر في أسهم البنك ويختار مجلس المحافظين الخمس الباقين عن طريق الانتخاب .

٣ ـ رئيس البنك وهو يرأس المجلس التنفيذي وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

ويسري قانون المنظمات الاقتصادية الدولية على التصويت في أجهزة البنك ، وعلى العضوية فيه ، فهو شبيه إلى حد كبير من حيث التركيب والأجهزة وأسلوب العمل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

المبادئ التي يسير عليها البنك في برامجه الاستثمارية :

تتمثل المبادئ ما يلي :

ـ الالتزام الصريح بأحكام الشريعة الإسلامية .

ـ مراعاة حاجات الدول الأعضاء الأقل نموًا .

ـ دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

الوظائف والصلاحيات :

ـ المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء.

ـ منح التمويل لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام في الدول الأعضاء .

ـ قبول الودائع والمساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة

السلع الإنتاجية .

- الاستثمار في مشروعات البنيان الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة ، أو طرق التمويل الأخرى .

- استثمار الأرصدة التي لا يحتاج إليها البنك في عملياته بالطريقة المناسبة .

- إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة ، ومن بينها صندوق لمعاونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء .

- توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية بالدول الأعضاء .

- إجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية وفقًا للشريعة الإسلامية .

- ويلاحظ على هذه الصلاحيات أنها تنقسم إلى مجموعات ثلاثة :

المجموعة الأولى : اقتصادية ، وتتمثل في أوجه الاستثمار المختلفة التي يستطيع البنك من خلالها أن يمارس وظائفه المتعلقة بالاستثمار ، والتي توجه أساسًا لخدمة البناء الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء .

المجموعة الثانية الاجتماعية : وتتمثل في صندوق معاونة المجتمعات الإسلامية غير الأعضاء .

المجموعة الثالثة تعليمية وفنية : وتتمثل في تدريب المشتغلين في مجال التنمية بالدول الأعضاء ، وإجراء البحوث المصرفية الإسلامية لتعميق وترسيخ الممارسة الإسلامية في عالم البنوك ونحن نعتبر البنك الإسلامي من أفضل المنظمات الإسلامية ، لأنه يظهر قوة وقدرة الدول الإسلامية التي انضمت جميعها إلى عضويته ، وكذا لأنه قام بأعمال لها أهميتها ، ليس في مجال تقوية دول العالم الإسلامي والأقليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل للإدارة الهامة التي قام بها ويقوم بها في مجال تمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء وتقديم القروض للعمليات

الاستثمارية ، فضلاً عن دعم البنوك الإسلامية ومختلف المؤسسات الإسلامية .

ج ـ دمج التنظيم العربي والإسلامي لتحقيق فاعلية التنظيم :

لقد آن الأوان لتحقيق فاعلية التنظيم العربي والإسلامي بدمجهما معًا ، فلم يعد مقبولاً استمرار هذه الازدواجية في منطقتين ، الدول في إحداها جميع الدول في الأخرى . أعني بذلك أن الدول العربية كلها أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وأن الأهداف تكاد تكون واحده وكذلك المبادئ والوسائل . فلماذا إنفاق الأموال على منظمتين تكفي إحداهما للتعبير عن آمال العرب والمسلمين ، ويمكن الاستفادة من مباني جامعة الدول العربية في تحقيق أغراض منظمة المؤتمر الإسلامي .

ط ـ إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي وكافة أجهزة التعاون الاقتصادي :

إن واقع الدول العربية والإسلامية في التنظيم الدولي الاقتصادي متشابه ، فهو يقوم على أساس التنظيم التعاوني الذي ينسق المواقف دون أن يلزم أي دولة بعمل ما .

وهذه الحقيقة تؤثر على الأجهزة ، فأجهزة التعاون الاقتصادي سواء في الدائرة العربية أو الدائرة الإسلامية ليس لها سلطات قوية فوق الدول وبالتالي فهي تبدو عاجزة في كثير من الحالات عن اتخاذ قرارات قوية وفعالة تقتضيها الظروف التي يمر بها العالم الإسلامي .

كما أن حالات الضعف في المنظمات والأجهزة ترجع إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية .

الأسباب الداخلية لضعف أجهزة التعاون الاقتصادي :

المجلس الاقتصادي العربي ـ منظمة الدول العربية للتنمية الصناعية ـ مركز التنمية الزراعية ـ الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ـ جامعة الدول العربية » .

١ ـ العوامل الداخلية : التي ترتبط بالأمية والجهل لدى أغلبية المسلمين والعرب

مما يؤدي إلى افتقاد الوعي بأهمية الترابط مع الغير وعدم إتيان خطوات فعالة للقيام به في حالة عجز الحكومات .

٢ ـ بالإضافة إلى الضعف الواضح في العزيمة والإرادة لدى الحكومات العربية والإسلامية في اتخاذ الخطوات الفعالة لتنظيم القدرات العربية والإسلامية الموجودة في العالم.

٣ ـ تعدد المفاهيم الاقتصادية المتراوحة بين الليبرالية المشروطة ، والنزعة التوجيهية التي تعطي الدول نصيبًا كبيرًا من التوجيه والمراقبة الاقتصادية مما أدى إلى رفض بعض البلدان الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

٤ ـ إن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ، هي في أغلب البلدان الإسلامية مزيج من أنظمة إقطاعية رأسمالية تستند إلى رساميل محلية وخارجية . وهذا التشارك (النظام الإقطاعي ـ الرأسمالي) الذي تطور بين البلدان الإسلامية في وضع من التناقضات ، يخشى أن تغير ، ويرفض كل تعاون واسع النطاق ، ويحس أنه مهدد بتغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية الذي يمكن أن ينتج عن تطبيق تعاون فعلي .

الأسباب الخارجية لضعف المنظمات والأجهزة الخاصة بالتعاون الاقتصادي :

إن العالم الغربي يلعب دورًا مهمًا في إبقاء الوضع على ما هو عليه من التفكك في البلدان الإسلامية ، باعتبار أن ذلك يضمن مصالحه ومصالح المرتبطين بسياسته في المنطقة (النفط ـ المواقع الاستراتيجية إذن هناك رغبة قوية لدى القوى الكبرى المسيطرة على العالم في وجود منظمات عربية وإسلامية قوية تتجاوز ما هو قائم الآن ، لأن أي تنظيم قوي وناجح سيكون ضد مصالحها بلاشك لذا تعمل هذه القوى بتقويض وتعطيل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي والإسلامي بالطرق الآتية :

١ ـ إن وحدة المصالح بين بعض الدول الإسلامية المحافظة والدول الرأسمالية الغربية تدفع بهذه الأخيرة إلى دعم الدول الإسلامية المحافظة ضد أي تنسيق فعلي بين

الدول الإسلامية يمكن أن يؤدي إلى تطور حقيقي في المنطقة .

٢ ـ إنشاء مؤسسات إقليمية جديدة تتعامل مع الأقطار الإسلامية فرادى وكوحدات منفصلة في إطار المؤسسات الجديدة تذوب المصالح الاقتصادية المشتركة لتحل محلها مصالح قطرية ضيقة تفضي في نهاية المطاف إلى مزيد من التنافر والتفكك والتجزئة الاقتصادية .

وانطلاقًا من هذا التوجه فإن المؤسسات الإقليمية الجديدة ستمكن (إسرائيل) ودول الجوار من إعادة صياغة الهوية الاقتصادية الإسلامية بكل مؤسساتها وآلياتها ، بما فيها الجامعة العربية والتي يراد لها أن تكون تحت الوصاية (الإسرائيلية) في مشروع الأقلمة الجديدة وهذا سوف يؤدي إلى الانعكاسات الآتية :

ـ ستظهر على المسرح الإقليمي مؤسسات اقتصادية إقليمية بديلة للمؤسسات الاقتصادية العربية والإسلامية .

ـ تقويض الجامعة العربية ومؤسساتها وآلياتها وأهدافها بما يؤدي إلى دفع الاقتصادات العربية الإسلامية لتبني سياسات اقتصادية مؤقلمة ومعولمة وبذلك يتم تحويل الجامعة العربية ومؤسساتها إلى منتديات ثقافية (رغم أن الجامعة العربية ليس لها دور فاعل في تطوير الاقتصادات العربية) وليس لها تعبير سياسي أو اقتصادي متماسك، وهكذا تنكمش وظائف هذه المؤسسات وتتحول طبيعتها من جماعة سياسية واقتصادية إلى جماعة ثقافية يساعد على ذلك التحول تنافر المصالح الاقتصادية الإقليمية الجديدة .

إذن فإن إفراغ الجامعة العربية والمؤسسات التابعة من محتواها القومي وإدخال عناصر أجنبية في عضويتها وبرامجها وصياغة أهدافها يعتبر تمهيدًا لتعطيل هذه المؤسسات أولاً، ثم الشروع بإنشاء مؤسسات شرق أوسطية جديدة تتعامل مع الأقطار الإسلامية وتوحدات منفصلة حيث تذوب المصالح الإسلامية المشتركة لتحل محلها مصالح ذات أبعاد إقليمية جديدة .

وهكذا يذكرنا هنا بعض الحقائق الهامة ، وهي واقع التجزئة الذي فرض على العالم العربي والإسلامي بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الآن حيث أدى انبثاق وتوحد الدول العربية والإسلامية في الشكل القومي وفقًا للنهج الأوروبي ، أوروبا نفسها اعتبرت أن فوائد التوحد القومي قد انتهت وأصبحت الحاجة ماسة إلى التواجد في شكل اتحادي وقوي في عالم لم يعد يعترف بالوحدات الصغرى ، وكانت هناك برامج عمل وقوى ضخمة عرفت الطريق وعملت له بقوة حتى تجاوزت ثغرات السيادة التي خلقها هذا التواجد السيادي القومي ، والتفت حول هذه الثغرات وعملت على تكسيرها حتى تآكلت فهل نستطيع كعالم عربي وإسلامي أن نتجاوز الثغرات التي ما كانت بيننا طوال عصور طويلة .

إدخال تعديلات هيكلية على منظمة المؤتمر الإسلامي ودفع جامعة الدول العربية فيها

يجب إدخال تعديلات هيكلية على منظمة المؤتمر الإسلامي بحيث تتحول إلى منظمة قوية أي منظمة فوق الحكومات .

ففي كل دراسات النظم الإقليمية ثمة مبدأ أصيل يقول إن قوة ومنعة النظام الإقليمي أو ضعفه وخيبته هما نتيجة لحجم الإرادة السياسية التي يقررها الأعضاء للعمل تحت مظلة النظام، وأنه تبعًا لحجم السيادة التي يتنازل عنها الأعضاء لصالح المؤسسة التي تمثل النظام الإقليمي ككل يكون النظام قادرًا أو غير قادر على إدارة شئونه الجماعية ، فالمسألة أولاً وأخيرًا تتعلق بالإرادة السياسية الكلية سواء في اتخاذ القرار أو في الالتزام به ، وفي كل الأحوال لابد أن هناك ثمنًا تدفعه الدولة العضو وثمنًا يدفعه النظام ككل من أجل أن يحقق أهدافه وتطلعاته والتي هما أهداف الأعضاء أنفسهم .

وبكلمات صريحة ومباشرة فإن غياب الإرادة العربية والإسلامية الجماعية هي

العامل الأكثر تأثيرًا في تراجع المسلمون وتدهور مكانتهم وفي محدودية تأثير كل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي تمثلهم وتعبر عن هويتهم وثقافتهم ودورهم على الصعيدين الإقليمي والدولي .

أن العقبة الوحيدة أمام الوحدة الإسلامية كانت ديكتاتورية الحكام في البلاد الإسلامية، فكل حاكم عربي مسلم يريد حكم بلاده إلى الأبد وأن يورث حكمه لأبنائه فكانوا يقاومون أي محاولة توحد الأمة العربية والإسلامية ، لأنها ضد استمراره للأبد ، وضد فكرة التوريث ، فالأنظمة العربية والإسلامية الديكتاتورية هي التي اسقطت الوحدة العربية والإسلامية ، لكننا نستطيع تقديم بدائل وحلول مثل الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي ، وتوحيد مناهج التعليم وحماية الثقافة الإسلامية ، غير أن العقبة لازالت قائمة والمتمثلة بالديكتاتوريات التي لم تسقط واعتقد أن عام ٢٠١١ م سيشهد سقوط أنظمة كثيرة حتى يكتمل المشهد الديمقراطي للأمة الإسلامية.

ونظرًا لأنه من الصعب أن نحقق الوحدة السياسية في هذه الظروف التي نحياها ، ولكن مرة ثانية نقول : إنه من اللازم أن نقيم على الأقل تكتلاً اقتصاديًا إسلاميًا له أجهزته القريبة من أجهزة المنظمات الاقتصادية الدولية التي تحولت إلى اتحادات وتكتلات .

وحيث أن الأمن الاقتصادي الإسلامي ضرورة مصيرية جديرة بكل جهد وتضحيات وأن الأمن الاقتصادي لا يتحقق بالطموحات أو الإتكالية وإنما بفهم إسلامي مشترك يهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية إسلامية تشكل السياج الواقي لهذا الأمن ، وهذه القاعدة الاقتصادية الإسلامية الصلبة لا تتحقق من خلال الأنماط التنموية القطرية المكرسة للتفكك الاقتصادي .

دمج الجامعة العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي :

إن فكرة تطوير الجامعة العربية ليست جديدة في حد ذاتها ، فهي مطروحة تقريبًا

منذ ستينيات القرن الماضي وكثيرًا ما ظهرت على السطح سريعًا ثم اختفت بسرعة أكبر.

ولكن هذه الدعوة ومنذ وقوع العراق تحت طائلة الاحتلال الأمريكي في مارس ٢٠٠٣م أخذت منحي جديدًا وربما أكثر جدية نسبيًا مما كان عليه الوضع من قبل .

ولقد ساد لدي البعض مقولة أن الجامعة العربية هي المسئولة عما جري للعراق ، وأنها بذلك أثبتت أنها أكثر النظم الإقليمية فشلاً في العالم ، وذهب البعض إلى القول بأن المطلوب هو إعلان موت الجامعة العربية والبدء فورًا في بناء منظومة عمل إقليمية جديدة تراعي المتغيرات الإقليمية والدولية .

وهذا الرأي وجيهًا من ناحية الشكل ، وذو جدوى من الناحية العملية ، بشرط دمجها في منظمة المؤتمر الإسلامي ودمج الأبنية والأطر التنظيمية أما تحت مسمى منظمة المؤتمر الإسلامي أو تحت مسمى مشروع جديد يسمى مشروع اتحاد الدول الإسلامية على أن يشمل على مجلس أعلى للاتحاد يقر القرارات ويضع السياسات العامة ، وهيئة تشريعية تتكون من مجلسين مجلس لرؤساء الحكومات ومجالس وزارية ، ومحكمة عدل إسلامية ، وبنك تنمية اتحادي (البنك الإسلامي للتنمية) وهيئة لتسوية المنازعات الإسلامية (محكمة العدل الإسلامية) وهي تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهي جهاز هام وفعال ويمكن عرض المشكلات ذات الطابع الاقتصادي عليه إذا اختلفت الدول بشأنها .

إنشاء برلمان إسلامي يضم ممثلين من الشعوب الإسلامية المختلفة ويمثلون هذه الشعوب بدلاً من تمثيل الحكومات فقط .

لقد آن الآوان لتحقيق فاعلية التنظيم العربي والإسلامي بدمجهما معًا ، فلم يعد مقبولاً استمرار هذه الازدواجية في منظمتين ، الدول في إحداها جميع الدول في الأخرى ـ أعنى بذلك أن الدول العربية كلها أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وأن

الأهداف تكاد تكون واحدة وكذلك المبادئ والوسائل فلماذا إنفاق الأموال على منظمتين تكفي إحداهما للتعبير عن أمة العرب والمسلمين ، ويمكن الاستفادة من مباني جامعة الدول العربية ومنظماتها الفرعية ، الاقتصادية في تحقيق أغراض منظمة المؤتمر الإسلامي .

ومن شأن إقامة هذه النظم ، إحياء تطبيق الشريعة الإسلامية في علاقات الشعوب الإسلامية ، ووضع اجتهادات علماء المسلمين لحسم مختلف المشكلات أمام البرلمان الإسلامي ودعوته لإقرار الاجتهادات والتشريعات بين كل وحدات العالم الإسلامي.

نحن أحوج ما نكون للوحدة الإسلامية الآن ، أكثر من أي وقت مضى ورغم أننا سبقنا أوروبا الحديثة بالوحدة إلا أن أوروبا تألفت بالاتحاد الأوروبي واتحاد اليورو ، على الرغم من أن أوروبا ليس لديها .... مقومات الوحدة ، فهم ليسوا أصحاب تاريخ واحد، ولا لغة واحدة ، لكن جمعتهم مصالح مشتركة والحكم السياسي الرشيد أن لدينا رصيد ضخم من الاتفاقيات والتنظيميات التي تفيدنا في تكوين القانون الاقتصادي ، إننا نحتاج إلى ذلك في النطاق الاقتصادي ، وبدونه ، فلن نقدر على مواجهة التحديات في العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين .

إن المشروع الحضاري الذي نقدمه لعالمنا الإسلامي هو مشروع إقامة الوحدة الاقتصادية الإسلامية والتي تعتمد على الآتي :

١ ـ تنفيذ الاتفاقيات التي عقدت في نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه الوحدة ، ويمكن البدء بتقوية وتفعيل المناطق الاقتصادية والسوق الإسلامية المشتركة إلى أن تتحقق الوحدة الاقتصادية الإسلامية .

ونعتبر نموذج الاتفاقية الخاصة بهذه الوحدة الذي وضعته الدول العربية في نطاق الجامعة نموذجًا طيبًا وخصبًا .

٢ ـ تعديل ميثاق المنظمة بما يسمح بتقوية أجهزتها ، فالإصلاح الكلي الشامل عبر

تغيير الكثير من مواد الميثاق أو وضع ميثاق جديد وآليات عمل جديدة وإضافة منظمات فرعية جديدة تعني بالأمن الجماعي وحل المنازعات وتهيئة علاقة أفضل بين الحكومات وبين الشعوب .

وهناك رؤية أخرى وهي الإصلاح المتدرج ، وعبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الواحدة تلو الأخرى ، والتي تعالج كل منها عيبًا كبيرًا أو تصورًا بذاته ، وإعطاء فسحة زمنية لاستيعاب تلك التغييرات على الصعيد الفعلي .

٣ ـ إدخال التطور الذي عبرت عنه اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية عام ١٩٥٠م ، بإدخال الدفاع عن الدول الأعضاء ضد أي عدوان عن طريق وحدات تقدم من جيوش الدول الأعضاء ، وإعطاء أهمية كبرى للمسائل الاقتصادية عن طريق جهاز قوي ومستقل مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ـ وتفعيل هذه التجربة ونقلها إلى مجال المؤتمر الإسلامي لأننا نأمل دمج الجامعة العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي .

المراجع

أ ـ القرآن الكريم .

ب ـ تفسير القرآن وعلومه.

١ ـ أبو الفداء إسماعيل بن عمر «تفسير القرآن العظيم» ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠١هـ .

٢ـ أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، «أحكام القرآن» ، دار الكتاب العربي ، بيروت (١٣٢٥هـ) .

٣ـ سيد قطب «في ظلال القرآن» ، دار الشروق ، الطبعة الثانية عشر ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

٤ـ محمد بن جرير الطبري «جامع تفسير القرآن» ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

جـ ـ السنة النبوية الشريفة :

١ ـ أبو عبد الله محمد بن يزيد «ابن ماجه» «سنن ابن ماجه» ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ نشر .

٢ـ أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، مسند أحمد ، مؤسسة قرطبة ، مصر ، بدون تاريخ نشر .

٣ـ مالك ابن أنس «الموطأ» ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٣٧٠هـ ، ١٩٥١م .

د ـ كتب اقتصادية :

١ ـ إبراهيم الطحاوي ، الاقتصاد الإسلامي ، مذهبًا ونظامًا ، القاهرة ، مجمع

البحوث الإسلامية ، ١٩٧٤ .

٢ـ أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية في المنهج الإسلامي ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٠م .

٣ـ أحمد مراد «تطوير البنيان الاقتصادي وتنمية التجارة كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي ، ندوة التخطيط ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القاهرة .

٤ـ إسماعيل عبد الرحيم شلبي ، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

٥ـ أنور الجندي ، نجم الإسلام ما زال يصعد ، محاولة لدراسة حركة الإسلام العالمية خلال القرن الخامس عشر الهجري ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة ١٩٧٧م .

٦ـ برهان الدجاني ، تحليل أوجه العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالمية ، الجامعة العربية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

٧ـ جميل مطر ، علي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٤١) ، تموز ١٩٨٢ .

٨ـ جورج أنطيونيوس ، يقظة العرب ، ترجمة د . ناصر الدين أسد ، د. إحسان عباس ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٩ـ حسن العناني «التنمية الذاتية والمسؤولية في الإسلام» ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة .

١٠ـ حسين خلاف ، تقييم الخطوات التي تمت حتى الآن لتحقيق التكامل

الاقتصادي بين الدول العربية ، بحث مقدم لندوة المشروعات المشتركة ، ديسمبر ١٩٧٤ .

١١ـ خالد محمد الجراد ، معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور ، الدراسة الخامسة «التكامل الاقتصادي العربي طموح وعقبات» ، من منشورات اتحاد العرب ١٩٩٨م ، نسخة إلكترونية .

١٢ـ د. محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية والاتجاهات التكاملية والتنافرية بيروت ، مركز الدراسات العربية ١٩٨٠ .

١٣ـ رشيد حسن ، محاكمة اقتصادية للجامعة العربية ، مجلة الاقتصاد والأعمال ، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام «ابيكو» ، السنة الثالثة ، العدد (٣١) ، أكتوبر ١٩٨١م .

١٤ـ رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٨ .

١٥ـ رفعت المحجوب ، دراسات اقتصادية إسلامية ، معهد الدراسات الإسلامية ١٩٨٦ .

١٦ـ سعد الدين إبراهيم ، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، يوليو ١٩٨٠م .

١٧ـ سعيد النجار ، الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية ، مصر المعاصرة ١٩٦٤ .

١٨ـ سلطان أبو علي ، تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي ، مصر المعاصرة ، ١٩٧٢م .

١٩ـ سمير أمين ، ملاحظة حول العولمة ، ملف العرب ونهاية القرن ، مجلة الاتحاد العربي العدد (٦٦) ، معهد الاتحاد العربي ، بيروت ١٩٩١م .

٢٠ـ سيد نوفل ، العمل العربي المشترك ، إنجازاته ومعوقاته ، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في الموسم الثقافي الأول ١٩٧٧ .

٢١ـ صلاح الدين التيجاني حمودي ، معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة ، مجلة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي .

٢٢ـ عبد الحسن زلزلة ، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢١) ، نوفمبر ١٩٨٠م .

٢٣ـ عبد الحميد الإبراهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٠م .

٢٤ـ عبد الرازق حسين وآخرون ، العمل الاقتصادي العربي المشترك وجوانبه السياسية والإعلامية .

٢٥ـ عبد الرحمن يسري أحمد ، مراحل التكامل الاقتصادي في إطار الظروف المعاصرة ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ٢٤ يوليو ٢٠٠١م .

٢٦ـ عبد الفتاح عبد الرحمن ، التنمية في إطار العدل الاجتماعي ، رؤية إسلامية بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التجارة جامعة المنصورة .

٢٧ـ عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، التجارة الخارجية والتنمية في إطار التعاون الاقتصادي العربي ، رسالة مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩٧٦ .

٢٨ـ عبد المنعم البنا ، الوحدة الاقتصادية العربية إلى أين ؟ تقييم ونظرة إلى المستقبل ، جامعة الدول العربية ، الموسم الثقافي الأول ، ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧م .

٢٩ـ عبد الهادي يموت ، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل

التنمية ، معهد الإنماء العربي ١٩٨٣ .

٣٠ـ عصام منتصر «نحو تقويم العمل الاقتصادي العربي المشترك ومستقبله» ، جامعة الدول العربية ، اتحاد الاقتصاديين العرب ، المؤتمر القومي لاستراتيجية الاقتصاد العربي المشترك ، بغداد ١٩٧٨م .

٣١ـ علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨١م .

٣٢ـ محمد زكي شافعي ، التربية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠م .

٣٣ـ محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٠م .

٣٤ـ محمد عبد المنعم عفر ، التجارة الخارجية نقطة الانطلاق في التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث ، دمشق (١١ــ ١٦) ديسمبر ١٩٧١ .

٣٥ـ محمد عزيز شكري ، جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع ، منشورات دار ذات السلاسل ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٩٧٥ .

٣٦ـ محمد محمود الإمام منهجية إعداد المشروعات العربية المشتركة في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك ، ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت .

٣٧ـ محمد محمود المكاوي ، الاقتصاديات الإسلامية بين الواقع والاستراتيجية ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر ٢٠١٢م .

٣٨ـ محمد محمود المكاوي ، التكتل الاقتصادي الإسلامي ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر ٢٠١٢م .

٣٩ـ محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، إبريل ١٩٨٠م .

٤٠ـ محمود طه أبو العلا «جغرافية العالم الإسلامي» ، دار المعارف القاهرة ، ط٤ ، ١٩٦٨م .

٤١ـ مصطفى عبد العزيز موسى ، العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك ، مجلة شئون عربية ، العدد ١١٣ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ٢٠٠٣ .

٤٢ـ مصطفى كمال السيد طايل ، البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق ، مطابع غباشي ، طنطا ١٩٨٨م .

٤٣ـ يوسف إبراهيم يوسف «استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام» ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٤٠١هـ .

٤٤ـ يوسف عبد الله صايغ ، الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٦) ، مارس ١٩٧٩ .

المراجع الأجنبية

١- Gibbon : Decline and Fall of the Roman Empire ch . L .
J . Finder problems of European Integration Damton G ? R? Economic Integration in Europe Weidenn feld & Nicolson London ١٩٦٩ ..

٢- J. Tinbergen, International Economic Integration . Elsevier, Amsterdam anp Brusseis ١٩٥٤ p - ١٩٩ .

٣- Myrdal : An International Economy Reuthledge an Kegan Paul London ١٩٥٦.

٤- philype Jaffer , monmaie Et- politique montaire, Economica , ٤ edition .Paris ١٩٩٦, p.p٢١٢-٢١٣

٥- Watt W.M. Social Integ٤ation in Islam . London : oxfocd . University prpress ١٩٦١. P.٦٢ .

الفهرس

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة





dar.elfker@hotmail.com